



جامعة النهدين  
كلية العلوم السياسية  
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

الموارد البشرية والإقتصادية وصنع  
السياسة العامة مصر  
والإمارات دراسة مقارنة

أطروحة تقدمت بها  
إستبرق فاضل شعير الشمري

إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة  
في العلوم السياسية / النظم السياسية  
والسياسات العامة

بإشراف  
الأستاذ الدكتور  
عبد علي المعموري

٢٠١٢ م

١٤٣٣ هـ

Al-Nahrain University  
College of Political Science  
Department of Political System & Public Policy



HUMAN, AND ECONOMIC  
RESOURCES AND POLICY-MAKING  
(EGYPT AND THE UAE) AS A  
COMPARATIVE STUDY

**A Dissertation Submitted  
by Istabraq Fadhil Shaer Al - Shimary**

*To the council of the college of the political  
Science Al-Nahrain University as apart of the  
fulfilling of requirement for The P. H Degree of  
Political Science/political system and public policy*

**Supervised by:  
Prof. Dr. Abed Ali Al – Mamouri**

1433 A.H

2012 A.D

## الفصل الأول الإطار النظري للموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة

تمهيد : \_\_\_\_\_

غدا الإهتمام ، في الوقت الحاضر ، متزايداً بدراسة الموارد سواء أكانت اقتصادية أم بشرية . إذ بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما وقدرته على توظيفها وإستثمارها تتحدد مستويات الرفاهية لمواطنيه على المستويات كافة .

والإنسان ، ومنذ اليوم الذي وطأت فيه قدمه سطح الأرض جُبلَ على إستغلال ما وهبه له الخالق من قدرات ، وبما زوده من طاقات وإمكانات في إختيار ما يشاء من عناصر البيئة التي يعيش فيها ، يقوم بتطويعها وإستثمارها وإبتكار منافع منها توفر له حاجاته وتشبع رغباته . إلا أن تلك الجبلة أخذت ، رغم محاولات تطهيرها مجتمعياً تتعاضم بصورة مؤهلة ولعل تلك هي الطبيعة البشرية ، طالما ظل الإنسان متطلعاً ورغباته لا حد لها والتي صادفت التعدد والتشعب نتيجة المدنية والتعلم الذي يحياه الإنسان .

ومن المناسب الإشارة ، إلى أن هناك مصدرين رئيسيين للموارد كافة هما : (الإنسان و الطبيعة) وفي صراعهما تتشكل ملامح الأوضاع في كل مجتمع بعدما دخلت التكنولوجيا بكل تطوراتها ، في محاولة تطويع وإستغلال إمكانات الطبيعة لخدمة الإنسان .

ومع تطور المجتمعات ، إزداد الإحساس فيها وبضرورة تأمين ذلك الإستغلال وتقنيته ، ليتولد لنا ما سمي بعد حين إدارة موارد المجتمع عبر صنع سياسات عامة ، والذي بدوره يتضمن أهدافاً تنموية مختلفة ، في الأجلين القصير والطويل (الخطط الإستراتيجية) ، وهو ما يعطي أهمية أكبر لتقييم الخطط الموضوعية ، وعلى أساس التوظيف الأمثل لتلك الموارد وبلوغ الدولة الهدف الرئيس من هذا التوظيف . فصنع السياسة العامة هي نشاط حكومي أساساً ، وإن إشتراك فيه أفراد وجماعات غير حكوميين - ينطوي بطبيعته على درجة من التعقيد والصعوبة ، والملاحظ أن درجة التعقيد تتوقف على عوامل كثيرة ، ليس أقلها أهمية الحالة الإقتصادية في البلاد ، إذ تقل في أوقات الرخاء والوفرة ، وتزداد في أوقات الأزمات والندرة .

والحقيقة ، أن وفرة الموارد تتيح للحكومة السعي لإرضاء أعداد أكبر من أفراد المجتمع ، إما في أوقات الكساد والندرة ، فإن الوضع ينعكس ويجعل عملية صنع السياسة العامة أكثر تعقيداً وصعوبةً ، وفي تلك الأوقات تجد الحكومة نفسها مضطرةً لتُغلب إعتبارات أكثر رشداً وعقلانيةً ، وهو ما يترتب عليه وضع الإستراتيجيات الملائمة على وفق الخطة المرسومة ، وذلك لبناء قواعد إنتاجية من السلع والخدمات وتطوير البنى التحتية (قطاع الخدمات الإجتماعية) وهذا عموماً ، سيتطلب إهتمام السياسة العامة في كيفية التعامل والتوظيف لمختلف الموارد البشرية والإقتصادية ، وبشكل يتناغم مع الخطة التنموية المنشودة .

وعليه ، فإن هذا الفصل يعالج جملة موضوعات ، وهي مقسمة على ثلاثة مباحث ، يتناول الأول فيها : الجوانب النظرية لماهية الموارد البشرية . في حين عالج المبحث الثاني : دراسة الجوانب النظرية لماهية الموارد الإقتصادية . فيما إختص المبحث الثالث لبيان : ماهية صنع السياسة العامة .

يُعدُّ الإنسان غاية التطور العلمي والتقني والإجتماعي والإقتصادي ووسيلته ، ولأجل ذلك أخذت جميع المؤسسات في مختلف الأنظمة الإقتصادية والسياسية بالإهتمام بالأفراد العاملين . إذ لا يمكن للمجتمع الحديث أن يتقدم ويتطور بالمجالات المادية والتكنولوجية والحضارية والإجتماعية من دون تنمية موارده البشرية وطاقاته المبدعة والخلاقة كماً ونوعاً . فموارد المجتمع الطبيعية مهما كانت أشكالها ونوعياتها ، لا يمكن إستغلالها والإستفادة منها بدون وجود طاقات وكفاءات بشرية مؤهلة لذلك ، وإن الموارد البشرية الداخلة في عنصر العمل ، غالباً ما يتم توظيفها مع عناصر الإنتاج الأخرى بنسب معينة مع عناصر الإنتاج الأخرى ، خصوصاً الطبيعية ورأس المال وتسمى في علم الإقتصاد (مزج عناصر الإنتاج) ، لكي تتم العملية الإنتاجية بصناعة سلعة معينة لها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين . بيد إن أي عملية إنتاجية تُعَدُّ غير متممة بالرشادة والعقلانية أو الفاعلية المطلوبة منها ، إذا ما كانت الموارد البشرية غير مؤهلة أو غير كافية لتتناسب مع عناصر الإنتاج الأخرى ويؤثر أدب التنمية والتخلف أن البلدان النامية عامةً تتسم بضالة العنصر البشري المؤهل بجانب النقص الحاد في (طبقة المديرين - المنظمين) ، وتُعَدُّ هذه إحدى أهم حلقات التخلف المفرغة (١) .

#### المطلب الأول : مفهوم الموارد البشرية :

قبل التطرق لمفهوم الموارد البشرية ، لا بُدُّ لنا في بادئ الأمر أن نتطرق إلى تعريف المورد والذي بدوره ينصرف إلى كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية ، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة . والمورد اصطلاحاً يعني كل ما يقوم به الإنسان من إدراك وتقييم لمنفعته من البيئة ، وإعداده للدخول في دائرة الإستغلال الإقتصادي لغرض إشباع حاجات معينة أو مطلب معين . وعليه ، لا بُدُّ من توافر شرطين في المورد ، هما (٢) :

- ١ . توافر المعرفة والمهارة للإنسان التي تسمح له بإستخراج الموارد وإستخدامها .
- ٢ . توافر الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها .

فبالنسبة للشروط الأولى ، فلا بُدُّ من توافر الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لإيجاد الموارد أو جعلها صالحة للإستخدام الإقتصادي ، وبعدها ساهم التطور التكنولوجي في إيجاد موارد من موارد طبيعية كانت مهملة . إما بالنسبة للشروط الثاني ، فذلك ينص على أن الطلب على المورد هو طلب غير مباشر ، أي أنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية .

١ . إحسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، ط ١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

٢ . كامل بكري وآخرون ، الموارد الإقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

إما مفهوم الموارد البشرية ، فتختلف النظرة إليه باختلاف رؤية الكتاب والباحثين له كما هو حال المفاهيم التي تكتظ بها العلوم الإنسانية ، وكذلك باختلاف القوانين والتشريعات التي تتعامل بها الدول المختلفة ، إلا أن هناك شبه إجماع على إن المفهوم الموسع للموارد البشرية ينصرف إلى ( جميع السكان الذين يضمهم الوطن ، وتكون الدولة مسؤولة عنهم بإعتبارهم مواطنين ، وتبدأ تلك المسؤولية منذ الولادة وحتى الوفاة ) (١) .

وأن لفظ السكان بهذا المعنى يشمل جميع الأفراد ومن كل الأعمار المنتمين إلى دولة معينة والمقيمين في إقليم واحد . وعلى وفق هذا المفهوم ، فإن الموارد البشرية لا تشمل فقط أولئك الذين يعملون مقابل أجر معين ، بل كذلك تضم ربّات البيوت والمتقاعدين وأصحاب الأعمال والأطفال ذوي العاهات وغير الراغبين أو القادرين على العمل ، وكذلك تضم المدارس والمعاهد والجامعات على إختلافها ، على أساس أن طلبتها يمتلكون القدرة والرغبة على العمل في المستقبل ، ومن ثم فهي موارد بشرية (خارج سوق العمل) ، وإن كان إشتراكها مؤجلاً لمدة قد تطول أو تقصر في مجالات الإنتاج والخدمات (٢) .

إن نمو السكان يُعدُّ مرتكزاً لإدامة العرض من الموارد البشرية (المحلية) ، ويجب أن يتناسب معدل النمو السكاني مع حاجة المجتمع إلى الموارد البشرية وهذا يعتمد على مستويات التنظيم الأسري والديموغرافي وأنماط التكنولوجيا المعتمدة في إنتاج المجتمع لحاجاته ، وتذهب بعض الدراسات إلى تحديد مستوى الحجم الأمثل للسكان المتناسب مع قدرات وممكنات المجتمع (٣) .

وحسب هذا التعريف ، فإن الموارد البشرية تضم (٤) :

١. فئة المشتغلين : وتمثل تلك الفئة بقطاع (قوة العمل) الذي يمكن لأفراده أن يسهموا فعلاً في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات ولديهم القدرة والرغبة والإستعداد ليمارسوا عملاً ما .

١. جمال عزيز فرحان العاني ، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره على النمو الإقتصادي في العراق أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٨ .
٢. منصور أحمد منصور ، تطور مفهوم تخطيط القوى العاملة في الدول المتقدمة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية مركز البحوث الإدارية ، ١٩٧٢ ، ص ٦ .
٣. إحسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .
٤. للمزيد من التفاصيل ينظر : منصور أحمد منصور ، القوى العاملة : تخطيط وظائفها وتقويم أدائها وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ١٦ . كذلك ينظر : الأمم المتحدة : الأسكو (السكان أصحاب النشاط الإقتصادي) ، المفاهيم وطرق القياس ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

٢. فئة العاطلين : وتتمثل هذه الفئة بقطاع (القوى العاملة) ، والذي يمكن لإفراده أن يسهموا فعلاً في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات ولديهم القدرة والإستعداد والرغبة في العمل بالأجور السائدة ، لكنهم لا يجدون عملاً .

٣. فئة السكان خارج دورة العمل : أولئك الذين يعدون خارج هذين القطاعين ، كالمقاعد والمراة غير العاملة والطلبة المتفرغين للدراسة ، والأطفال ، وذوي العاهات وغير القادرين على العمل ، وهم يشتركون بطريقة غير مباشرة في البناء الإقتصادي والإجتماعي للدولة .  
والموارد البشرية المتاحة في المجتمع من حيث الكم والكيف ، أحد دعائم الإنتاج فيه كونها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه الإمكانيات لتحقيق أقصى رفاهية إقتصادية للسكان عن طريق إستخدام الموارد المتاحة والمحدودة في المجتمع .

إما المفهوم الموسع للموارد البشرية ، فإنه ينصرف إلى حجم السكان النشطين وغير النشطين إقتصادياً الذين تبلغ أعمارهم من (١٥ - ٦٥) \* سنة حسب قانون العمل ويمكن الإعتماد عليهم في النشاط الإقتصادي . إذ أن حجم السكان النشطين إقتصادياً يشمل الذين هم في العمل الفعلي والعمال الباحثين عن عمل وريبات البيوت اللواتي يعملن بدوام جزئي في حين أن السكان غير النشطين إقتصادياً هم الطلاب المتفرغون للدراسة وريبات البيوت المتفرغات لأعمال المنزل ، والمتقاعدون الذين لا يعملون ، والأشخاص الذين لهم إيرادات ولا يعملون ، والسجناء وغيرهم (١) .

وإزاء ذلك ، ربما لا نأتي بجديد إذا قلنا ، إن المجتمع لا يستطيع التطور والنمو على الصُعد (الإقتصادية ، الإجتماعية ، والتكنولوجية) ، من دون تهيئة الكوادر البشرية المدربة والتي تمتلك الخبرات والمهارات ، وأيضاً الكفاءات وزجها في المؤسسات الإنتاجية والخدمية والإجتماعية التي تتولى المشاركة في إستثمار الموارد الطبيعية ، وتنظيم المجتمع وإدارة مؤسساته وفق الأساليب العلمية الحديثة التي تضمن تقدمه ورفقيه (٢) .

\* هذا التحديد لسن العمل تعتمد منظمة العمل الدولية ، إلا أن الكثير من البلدان تضع سن العمل ما بين (١٨ - ٦٥) سنة .

١. منصور حسن و كرم حبيب ، تنمية الموارد البشرية ، مكتبة الوعي العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢١ .

٢. للمزيد ينظر : إحسان محمد الحسن ، أثر التنمية الإقتصادية في تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي

الإنسان والمجتمع في الخليج العربي ، بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، الكتاب الأول ، ٢١٩٧٩ ص ٢٤٦ . كذلك ينظر : عامر الكبيسي ، إدارة شؤون الموظفين والعاملين بالخدمة المدنية ، ط ٢ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ٦٨ - ٩٨ .

إذ تُعدُّ الموارد البشرية ، وليس رأس المال أو الدخل أو الموارد الطبيعية هي الأساس في ثروة الأمم ، وإن العنصر البشري يُعدُّ من أهم العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال وإستغلال الموارد الطبيعية<sup>(١)</sup> . ولنا في تجربة (اليابان) وبعض بلدان النمر الآسيوية ، مصداقاً للإعتماد على العنصر البشري في ولوج مستويات التصنيع الحديث ، من دون توافر الموارد الطبيعية في بعض من بلدانها ، وتبني السياسات الإقتصادية والعمل بإتجاه تحقيق التنمية . لذا لا غرابة أن تكون الموارد البشرية العامل الأساس المهم والأكثر تأثيراً ، كونه يتميز بالطابع الحركي والدينامي ، ولكونه العنصر المتزايد الأثر ، خاصةً إذا ما تم الإعتناء به وتشجيعه وتحفيزه لإعطاء كامل طاقته ، فهو المخطط والمنشط والمراقب لكل وظائف المؤسسة .

أما مفهوم الموارد البشرية بالمعنى الضيق ، فيشمل<sup>(٢)</sup> :

- ١ . الأفراد العاملين بالنشاطات المختلفة ، والعاطلين عن العمل والراغبين فيه ولكن لا يجدون عملاً . وجميع هؤلاء لا يمكن أن نطلق عليهم إصطلاح القوى العاملة رغم أن جزءاً من الموارد البشرية هو الذي يُسهم إسهاماً مباشراً في الإنتاج .
- ٢ . جميع الأفراد الذين سيدخلون سوق العمل مستقبلاً من الطلبة والأطفال وغيرهم .

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ ، أن الموارد البشرية تنقسم لمجموعتين رئيسيتين وفق هذا المفهوم تتمثل الأولى في الموارد البشرية الإقتصادية ، والتي تشير إلى جزء من الموارد البشرية يملك القدرة والرغبة في العمل وتسمح له الظروف الإجتماعية والقانونية في المجتمع بتشغيله وتمثل المجموعة الثانية في الموارد غير الإقتصادية ، والتي تُشير إلى الجزء الذي لا يقوم بأي نشاط إقتصادي ، وإن التمييز بين الموارد البشرية والقوى العاملة يصبح أساساً لمعرفة أي المفاهيم التي لها الدور الأساسي في النمو الإقتصادي ، إذ أن مفهوم القوى العاملة ينصرف إلى مجموع القوى العاملة داخل الموارد البشرية ، القادرين على العمل سواءً من يعمل فعلاً ، أم من هو راغب في العمل ولا يجده (أي متعطلاً) .

---

١ . فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، ط ١ ، عالم الكتب الحديث ، إريد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٥ .  
٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : منصور الراوي ، تنمية الموارد البشرية ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية لدول الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية (٤) (نحو إستخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية) ، المنامة ، البحرين ، ١٩٨٥ ، ص ١١ . كذلك ينظر : منصور الراوي ، سكان الوطن العربي ، (دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية) الجزء الأول ، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

ويُشار إلى مفهوم الموارد البشرية بالمفهوم الضيق ، والذي يعنى بـ(القوى العاملة تحديداً) فالأخيرة تمثل جزءاً من الموارد البشرية ، أي مجموع القوى العاملة في سن العمل فالنظرة الإقتصادية للموارد البشرية بوصفها (منتجة) هي مهمة ، ولكن هذا لا يعني إهمال دورها كـ(مستهلكة) ، إذ أن النشاط الإستهلاكي هو المرحلة الأخيرة من مراحل النشاط الإقتصادي . فمعلوم ، أن الدور الإستهلاكي للإنسان يجب أن يرتبط ويتوازن مع دوره الإنتاجي ، وأن هذا الترابط والتوازن لا يتحقق إلا بفضل تنمية إقتصادية شاملة تكون التنمية البشرية جزءاً منها (١) .

لذلك تهتم الدول في الوقت الحاضر بتنمية الموارد البشرية ، وذلك من خلال العمل على تحقيق التوازن الكمي والنوعي الأفضل بين مواردها البشرية ومواردها الطبيعية . فضلاً عن قيامها بتدريب أبنائها على مختلف الإختصاصات والمهارات الفنية والتقنية ، وعلى العكس من ذلك تماماً تُضاف عوائق جديدة لجملة العوائق التي تُعاني منها هذه البلدان لبلوغ مستويات مقبولة من التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ولعل إنطلاقة مشاريع المؤسسات الدولية صوب التنمية المستدامة دليل واضح للإهتمام بقضايا التنمية البشرية والإستثمار في العنصر البشري ، كونه المحدد الأساس في تهيئة إمكانات الإنطلاقة التنموية . وتوفير الرعاية الصحية والإجتماعية والحضارية والروحية والإهتمام بتلبية متطلباتهم اليومية ، والمساهمة في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم (٢) .

وبات معلوماً ، أن جميع المؤسسات العامة والخاصة في أي مجتمع تتحمل المسؤولية عن إدارة الموارد البشرية وتطورها ، نظراً للدور الذي تلعبه تلك الموارد في النهوض بالإنتاج وتطويره خاصةً بعد أن أدركت الإدارة فيها أن العاملين ثروة بشرية إنتاجية يمثلون أهم الموارد المتاحة لها للإنتاج لأنهم المازج والموجه لباقي عوامل الإنتاج ، وأنهم المحرك الأساس والعنصر الفعال بين تلك العوامل ، ويسعون إلى تحقيق طموحات وأهداف متعددة من خلال العمل زيادة على ذلك أثبتت جميع الدراسات أن الكفاية الإنتاجية للمنظمات أو المؤسسات لا تعتمد على التكنولوجيا التي تستخدمها فحسب ، وإنما تعتمد إلى حدٍ كبير على كفاية الموارد البشرية ورغبتها في العمل ، كما تقع على الإدارة أيضاً مسؤولية تنمية مهارات وخبرات وقدرات الموارد البشرية بإستمرار ، لكي تصل بمستوى كفايتهم إلى تحقيق ما تصبو إليه بكفاية عالية .

١ . فليح حسن خلف ، تنمية الموارد البشرية في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد الخامس العدد التاسع ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

٢ . إحسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

وخلاصة القول ، يمكننا عدّ الموارد البشرية هي مصدر كل الطاقات ، وإن كل نجاح وإنجاز يتحقق إنما يعود إلى الجهد البشري ، لأن الأفراد هم الذين يحددون السياسات ويضعون الخطط والبرامج .... إلخ ، وهم الذين يقومون بالأداء الفعلي لكثير من الأعمال والمهام التي تعجز الآلة عن القيام بها ، وذلك لما يملكونه من طاقات واستعدادات وقدرات ومواهب ومعارف إلى جانب ما يمتلكونه من قيم واتجاهات وخصائص ديموغرافية تسهم بالنتيجة في بناء الدول وتقدمها .

**المطلب الثاني : المنظور الإقتصادي للموارد البشرية**  
لقد كان إهتمام الإقتصاديين برأس المال البشري إهتماماً قديماً ، ولكن فريقاً من الإقتصاديين عارض مجرد التفكير في العنصر البشري كرأس مال أو كثرة قومية ، إذ أن ذلك في تصوره ، يعيد للذاكرة وضع عصر العبودية ، عندما كان العنصر البشري قابلاً للتملك . وإذ يرى البعض بذلك الطرح نزولاً بالبشر إلى المستوى المادي الذي يمكن إمتلاكه ، فإنه بذات الوقت يؤكد إن موضوع رأس المال البشري ليس من الموضوعات الحديثة . وإذا ما أردنا إقتفاء أصل مفهوم رأس المال البشري فنراه يرد إلى أكثر من (٢٠٠) سنة مضت ، عندما أدرك (آدم سميث - ١٧٧٦) أهمية المهارات الإنسانية كمحدد لثروة الفرد والمجتمع ، وأن مفهومه الحديث قد طوّر في الستينات من قبل مجموعة من الإقتصاديين <sup>(١)</sup> .

لقد أتت تسمية رأس المال البشري إنطلاقاً من نظرية (Fisher , 1906) ، التي تقول أن مكون أي مخزون سواء أكان مادياً أم غير مادي ، يمكن أن يصنف على أنه رأس مال طالما أنه يزيد من الدخل . وتأسيساً على ذلك ، فإن مُنظري رأس المال البشري يعدونه شبيهاً أو مماثلاً لرأس المال التقليدي ، وبالنتيجة فإن تراكمية رأس المال البشري المنتج المتجسد بالبشر أنفسهم ، ستزيد من إنتاجية المالكين في تحقيق الأرباح ، طالما يتطور سوق العمل بالوظائف التي تؤدي بشكل جيد ، والذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى زيادة العوائد المجتمعية بشكل عام <sup>(٢)</sup> .

وقد تضاربت الآراء حول البداية الدقيقة لهذا المصطلح ، إذ يشار إلى أن مصطلح رأس المال البشري ، ظهر أولاً في عام (١٩٦١) في مقالة نظرة إقتصادية - أمريكية - الإستثمار في رأس المال البشري من قبل الإقتصادي الفائز بجائزة نوبل (ثيودور دبليو) ، والذي ناقشها في مقالته (المعرفة والمهارة) ، بوصفهما شكلاً من أشكال رأس المال ، وأن رأس المال هو

١. OECD , A survey Of Exiting Indicators For Human Capital , 28 th September : 2001 , p 6 .

<http://www.nrteernee.ca/eng/programs/current-program/SDIndicators/clustergroups/ClusterGroup-BackgroundDocuments-HumanCapital-e.htm> .

٢. Nerdrum , Lars & Erikson , Truls , Inteaactual Capital : A human Capital Perspective , Jourunal of Intellectual Capital , vol.2 , no.2 : 2001 , p 129 .

منتج لإستثمار متعدد ، وان فكرة عد الموجودات (الأفراد) في المنظمة ، مورداً من الموارد البشرية التي تشكل رأس المال البشري هي فكرة من المتوقع أن تكون ذات قيمة أعظم في المستقبل مما هي عليه في الوقت الحاضر (١) . فمنذ بداية القرن العشرين عُدَّ البشر رأسمالاً مما ينبغي إستثماره للإفادة من قابلياته وطاقاته البناءة ومهاراته المتنوعة ومعارفه في الإكتشاف والتحليل والإبداع ، حاله كحال رأس المال المادي ، وهذا ما دفع - فيما بعد - الكثيرين أن يطلقوا عليه تسمية (رأس المال البشري المجتمعي) ، والذي مثلوه على أنه إجمالي الطاقات والقابليات البشرية ، التي يمكن إستخدامها للحصول على مجموع الموارد الإقتصادية (٢) .

وحللاً لذلك التضارب ، فقد ذكر (Nerdrum) ، أن فكرة (آدم سميث) واضحة تماماً ، خاصةً في ظل تأكيد (سميث) أن الموارد البشرية تشكل جزءاً مهماً في ثروة المجتمع ، ودعا إلى تطويرها والإهتمام بها ، نظراً لما تحتاجه الموارد البشرية ، شأنها في ذلك شأن العناصر الإنتاجية الأخرى من إستثمارات لإكتساب المهارة والخبرة . ويتمثل ذلك الإستثمار بالعامل نفسه ومقدرته على أداء أعماله ومن ثم زيادة إنتاجه ، وبالنتيجة يرجع جزء من العائد المتحقق إلى المهارة أو المعرفة التي إكتسبها المشتغل من تلك الإستثمارات (٣) ، وبذلك ظلت أطروحة (آدم سميث) نقيضاً لكل الأفكار السائدة حينئذ عن الثروة ونشأتها ، وليؤكد أن الزيادة في الثروة ، إنما تتوقف على الزيادة في عنصر العمل وإنتاجيته (٤) . ومما يؤكد ضرورة الإهتمام بالموارد البشرية ، التطورات العالمية آنذاك . إذ إستلزم قيام الحرب العالمية الأولى مثلاً الإستعانة بالقوى العاملة ، وبعدها إنشاء منظمة العمل الدولية (جنيف) سنة (١٩١٤) ، كبادرة للإهتمام بالقوى العاملة على المستوى العالمي ومن ثم ظهرت نظرية (كينز) التي تضمنت علاجاً للكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٢) ، وحينما أتت (الحرب العالمية الثانية) على تحطيم الصرح الإقتصادي للدول الأوربية ، توقع بعض الإقتصاديين أن إعادة بناء إقتصاداتهم سيأخذ وقتاً طويلاً ، وكانت دهشتهم كبيرة عندما وجدوا أن إعادة البناء إستغرقت وقتاً أقل من المتوقع . ليعودوا ليعترفوا بخطأهم عندما أهملوا

١ . Zehtabchi , Armin , Building & Retaining Human Gapital Workforce Investors , Vol . 11 , Issue I : Summer , 2002 , p 1 .  
[http : // w w w . Santaanawib . com](http://www.Santaanawib.com) .

٢ . سعد علي حمود العنزي ، فلسفة تحليل كلفة رأس المال البشري وإستثماره ، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٨ .

٣ . Nerdrum , Lars & Erikson , Op. Cit , p 128 .

٤ . حسين عمر ، الإنتاج في المجتمع الإشتراكي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٠ .

رأس المال البشري ولم يعيروا الإهتمام إلا إلى الإحتياجات من رؤوس الأموال المادية فقط . ومع تغير طرق الإنتاج وإستخدام الفن التكنولوجي الحديث ، وظهور متغيرات جديدة كان من الضروري على الموارد البشرية أن تتفاعل دائماً مع كل قوة من تلك القوى بشكل أو بآخر (١) .

وقد كان لذلك الإعتراف ، دور كبير في جذب الإلتباه لضرورة التركيز على المتغيرات المستديمة وأثرها في الموارد البشرية عند التعرض بالتفسير للمتغيرات الحاصلة بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي ومن ثم لم يُعدُّ يطلق على الإنسان إسم العامل أو الموظف ، بل أصبح يطلق عليه (الموارد البشرية) طالما بدا الإنسان من أهم الموارد التي تقوم عليها عملية التنمية الإقتصادية في أيّ دولة . وهنا يكمن سر تسابق العلماء في التخصصات المختلفة على تعظيم الإنسان فأطلق عليه الإقتصاديون (رأس المال البشري) ، وأطلق عليه المحاسبون (الأصول البشرية) ، وكذلك أطلق عليه (الرأس المال الذكي) أو (رأس المال المبدع) ، وآخرون أطلقوا عليه تسمية (الرأس المال المعرفي) .

### المطلب الثالث : مفهوم تنمية الموارد البشرية وأهميتها

إن ما يميز الإنسان أنه القيمة العظمى في الوجود ، فمن أجل الإنسان ورفاهيته وكرامته تقام الدراسات وتبذل الجهود وتستخدم كل قوى الطبيعة المستغلة منها والكامنة ، لذا فهو يختلف عن غيره من عوامل التنمية ، فهو العنصر المحرك للتنمية التي تتأثر بالفرد ومكانته في المجتمع والعائلة والطبيعة والجنس والدين والقرية والمدينة ، وبخصائص هذا الفرد القومية والثقافية ومستوى إدراكه العقلي ، كما أنها تؤثر به ، بحيث يعود تأثيرها إلى جميع هذه العلاقات والخصائص والصفات ولا شك في أن تغيير طرق المعيشة وعلاقات الأفراد له أثرٌ فعال في التنمية ، كما أن الإدراك العقلي ضرورة في جميع مراحل التنمية ، إذ يجب على الفرد أن يتعلم كيف يحدد أهدافه وكيف يحققها وينصرف مفهوم تنمية الموارد البشرية إلى العملية التي تهدف إلى زيادة قدرات الإنسان من أجل تحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية ، أو القيام بمسؤوليات أكبر في المجتمع .

ويمكن تعريفها (بأنها تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعقيد التكنولوجي ، الذي تتميز به الحياة العصرية ، وبالتغيير الذي يتسم به التنظيم الإجتماعي الحديث ، وأهم من ذلك كله معدل التجديد والتغير في المجالات التكنولوجية والإجتماعية) (٢)

١ . أحمد إبراهيم الدوسري ، رأس المال البشري ، مؤتمر تنمية الموارد البشرية العربية ، الدورة الثانية للفترة من

(١٤ - ١٩ / حزيران) ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ١٦ - ٢٠ .

٢ . نقلاً عن : عبدالنبي الطوخي ، تنمية وتنظيم إستخدام الموارد البشرية كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي

المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٩٦ .

وعُرِّفَتْ أيضاً (بأنها العملية الضرورية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية) (١) ، وأن العملية الأولى للإنطلاق بتنمية الموارد البشرية ، تبدأ في الدولة عن طريق الإستثمار في مجال العنصر البشري وهي مرحلة أساسية لا بُدَّ منها لكي يستطيع الإنسان (الجديد) أن يحتل موقعاً أفضل من السابق في مجمل النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، فالمطلوب هنا تطوير العنصر البشري تطويراً شاملاً ومنهجياً ، والشمول هنا يعني بها فئات السكان المختلفة بما فيها فئات السكان خارج سن العمل ، ويمكن وصفها من الناحية الإقتصادية ، بأنها عملية تجميع رأس المال البشري وإستثماره بصورة فعّالة في تطوير النظام الإقتصادي ، بيد أن تنمية الموارد البشرية أضحت بحق مفتاح عصر التكنولوجيا الفائقة (٢) .

إلا أن تهيئة الموارد البشرية الكافية التي تتفاعل مع عناصر الإنتاج الأخرى ، تفاعلاً يؤمن تصنيع وتحديث المجتمع ونموه الإقتصادي والإجتماعي والحضاري ، ليست بالعملية السهلة التي يمكن إنجازها خلال مدة قصيرة ، فهي عملية معقدة وشائكة وتحتاج إلى خطط كفوءة ومبرمجة ، تتولاها الدولة وتشرف على إنجازها وتنفيذها ، وكذلك تتعاون العائلة وتتكاتف مع الدولة باعتبار (العائلة أهم المؤسسات الإجتماعية ، التي تؤثر في حجم ونوعية السكان) في تنمية الموارد البشرية في المجتمع ، تلك الموارد التي لا بُدَّ منها في عمليات التصنيع والتحديث والتحول المادي والحضاري التي يشهدها المجتمع (٣) .

من خلال ما تقدم ، يمكن القول ، بأن السكان ليسوا بالضرورة مصدر قوة إنما الأمر يتوقف على خصائص البشر والتنظيم الإجتماعي ، الذي ينضون تحته . أي ما إذا كانت طاقات البشر الكامنة تطور وتشحن عن طريق عمليات التنشئة والرعاية الإجتماعية ثم تعباً وتوظف أفضل توظيف من خلال تنظيم إجتماعي كفاء ، يرتفع مستوى الرفاه المادي والمعنوي للبشر في المجتمع بإطراد ، فمن هنا يظهر مدى أهمية العامل الإنساني في التنمية فهو يشكل الإطار الذي تسير فيه التنمية والمحرك الأول لها ، ولا شك في أن إرادة الإنسان في التقدم هي أقوى عامل من عوامله .

١. نقلاً عن : منصور أحمد منصور ، قراءات في تنمية الموارد البشرية ، وكالة المطبوعات الكويت ،

١٩٧٦ ، ص ٢٠١ .

٢. فردريك هاريسون ، تشارلز مايرز ، التعليم والقوى البشرية والنمو الإقتصادي ، ترجمة . إبراهيم حافظ

مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ .

٣. إحسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

وقد يكون من المناسب أن نُشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد ، والتي يمكن أن تكون قابلة للإستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة ، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ، يجب أن تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، وأن السلطات المسؤولة عن تخطيط الموارد البشرية ، ينبغي لها أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة ، وذلك وفقاً لمقتضيات الخطة أو لمشروعات معينة ، ذلك لإمكانية الحصول على أقصى كفاية إنتاجية لهذه المشروعات ، إذ أن التنمية الإقتصادية تعتمد كثيراً على خلق قوة العمل المجهزة بالمهارات الفنية الضرورية للإنتاج الصناعي الحديث ، الذي يُعد جوهر عملية التنمية الإقتصادية (١) .

فالموارد البشرية هي أهم عناصر العمل والإنتاج ، فعلى الرغم من أن جميع الموارد المادية (رأس المال ، الموجودات ، والتجهيزات) ذات أهمية ، إلا أن الموارد البشرية تُعدُّ أهمها لكونها هي التي تقوم بعملية الإبتكار والإبداع ، وهي التي تصمم المنتج وتشرف على تصنيعه ورقابة جودته ، وهي التي تسوقه ، وتستثمر رأس المال ، وهي المسؤولة عن وضع الأهداف والإستراتيجيات ، فبدون موارد بشرية جيدة وفعالة ، لا يمكن أداء تلك الأمور بكفاءة فالعنصر البشري له طاقة لا حدود لها ، إذا ما أعطيت له فرصة الإنطلاق .

ولذلك إتجهت الدراسات الحديثة للتنمية الإقتصادية ، للتركيز على العنصر البشري وتنميته ونجد أن هناك تفاوتاً واضحاً في الإستثمار البشري ما بين دول العالم ، مع الإدراك أن عملية تنمية البشر تعني في مضامينها رفع القدرات أو (تنمية القدرات) ، والتي هي جوهر عملية التنمية البشرية المستدامة ، إلا أن الإستثمار في الموارد البشرية يتعرض لمحددات أساسية هي (٢) :

١ . طول المدة التي تستغرقها عملية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية لطول مدة الإرتقاء بقدرات البشر .

٢ . عدم الإهتمام في البلدان النامية بالدراسات التي تدلل على العلاقة الكمية بين الإستثمار في تنمية الموارد البشرية والنتائج القومي .

٣ . غلبت التصور الكلاسيكي لدى معظم الإقتصاديين على أولوية رأس المال المادي في عملية التنمية .

١ . فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الإقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ .

٢ . محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة . أحمد فؤاد ، تقديم . إسماعيل صبري عبدالله الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٨ .

ويمكن بيان أهمية تنمية الموارد البشرية ، والتي تظهر عن طريق الإرتفاع بإنتاجية العمال لضمان الإرتفاع في كفاءة الأداء ، وكذلك تلبية إحتياجات التوسع في حجم النشاطات الإقتصادية ولمواجهة التغييرات التي تحدث في التركيب الإقتصادي ولمقابلة التطورات العلمية والتقنية (١) .

إن أهمية ودور العنصر البشري في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، لم يُعد أمراً خاضعاً للإثبات . فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها ، وعليه فإن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل برفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الإرتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى رفاهيته في حين يعد الإنسان وسيلة للتنمية والتطور ، فقد بات من المستحيل أن يتحقق ذلك من دون أن يكون الإنسان فاعلاً مهماً فيها ، بصفته منفذاً ومستفيداً منها ، فالإنسان هو أثنى وأعلى الثروات على الإطلاق ، وإعتباره من أهم العناصر الإنتاجية وأكثرها تعقيداً في عملية التنمية هو الذي يمكن من خلاله أن تنجح الدولة أو تفشل في تنفيذ خطة التنمية ، فكثيراً ما يكون فقدان القدرات البشرية ، سبباً في فشل برامج التنمية وعرقلة الإستثمارات وبذلك فإن الإستثمار يكون في الموارد البشرية وتوجيهها وإدارتها ونظم العاملين فهي العنصر الحاكم للتقدم والتنمية والتطوير وتراكم رأس المال ، فالناتج الإجمالي الوطني في المجتمع ، ما هو إلا محصلة لأداء قوى العمل المنتجة في هذا المجتمع فكفاءة تخطيط وتنظيم وتطوير وتدريب وتقييم أداء الموارد البشرية التي تشارك في تنفيذ خطة العمل هو الأساس لما نعينه بأهمية الموارد البشرية في التنمية الإقتصادية ، فطاقات البشر في أي مجتمع هي في التحليل النهائي ، المورد الأول والأهم . وعلى هذا يمكن عدّ التخلف على أنه حالة مجتمعية ، تتسم بإهدار الطاقات الكامنة للبشر ، في حين ينطوي التقدم على توظيف أفضل لتلك الطاقات ، وتكون تنمية الطاقات البشرية لأيّ مجتمع وتوظيفها بشكلٍ أمثل مرتكزاً للتنمية الحقيقية . وإدامة التطور والتقدم الذاتي .

١ . فليح حسن خلف ، تنمية الموارد البشرية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

تُمثل البيئة المكان الذي يسكن ويعيش فيه الإنسان . والتي تقدم له كل الإمكانيات التي تتمثل في صخورها ومعادنها وأنهارها وبحيراتها وبحارها ، بل والغلاف الحيوي المحيط بها ومظاهرها الحيوية ممثلة في نباتها الطبيعي وحيواناتها ، هذا المجال الطبيعي ، تتلاشى قيمته إذا لم يقم الإنسان بإستغلاله ، إذ أن المعطيات الطبيعية لا تصبح موارد إلا إذا كان الإنسان في وضع يسمح له بإستثمارها وتوظيفها لصالحه . وعند إستغلال الإنسان لأيَّ عنصر من عناصر البيئة الطبيعية يتحول هذا العنصر إلى مورد إقتصادي ، وإذا كان إستغلال الإنسان لهذا العنصر إستغلالاً إقتصادياً مجزياً أو منظماً ، يصبح هذا العنصر من البيئة الطبيعية مورداً إقتصادياً (١) .

وهناك كثير من التقسيمات للموارد الإقتصادية ، فمنها من قسم أو صنف الموارد الطبيعية بحسب أصلها إلى موارد طبيعية إقتصادية (الغابات ، الصخور ، المعادن ، الأسماك ، ...) وأخرى طبيعية غير إقتصادية (المناخ ، التربة ، الماء) . وهناك من يميز بين الموارد الإقتصادية العينية أو الملموسة في البيئة مثل (الأرض ، التربة ، المعادن ، ...) وبين الموارد غير المادية وعلى رأسها المعرفة ومدى التقدم العلمي ، التي تؤثر في مظهر النشاط الإقتصادي وتطوره (٢) وعلى ذلك فالإنسان ومستوى تفكيره العلمي وإكتسابه للخبرات والمعارف تُعدُّ جميعاً من أهم الموارد الإقتصادية ، كون الإنسان هو الذي يختار ما يشاء من معطيات البيئة ويسخرها لقضاء حاجاته وتلبية متطلباته (٣) .

ويتخذ الإقتصاديون معياراً للتفريق بين المورد الإقتصادي أو المورد غير الإقتصادي هو معيار (الندرة) ، والندرة التي نعنيها هي الندرة النسبية ، أي محدودية الموارد بالنسبة لكل الحاجات التي يمكن أن يصلح لإشباعها ، ويؤكد الإقتصاديون ندرة المورد بالسعر الذي يدفع مقابل الحصول عليه ، لذلك يخلصون إلى القول بأن المورد الإقتصادي هو كل مورد له سعر . ومن المفيد الإشارة هنا ، إلى الإنتباس الذي يظهر بين مفهوم المورد الإقتصادي وبين مفهوم المال الإقتصادي ، فيعتقد البعض أن المقصود بالمورد هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات ، بينما يذهب البعض الآخر إلى أن المقصود بالمورد هو قوى الإنتاج أو عناصر الإنتاج المختلفة ، التي يمكن أن تساهم في إنتاج السلع والخدمات (٤) ، وأنها

- ١ . حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، ط ٣ ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .
- ٢ . محمد خميس الزوكة ، المدخل إلى الجغرافية الإقتصادية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ .
- ٣ . حسن سيد أحمد أبو العينين ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- ٤ . رفعت المحجوب ، الإقتصاد السياسي ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٧٥ .

نميل في الواقع إلى المعنى الواسع للمورد الإقتصادي ، بحيث ينصرف إلى عناصر الإنتاج فضلاً عن السلع والخدمات ، التي هي برأينا تدخل ضمن الموارد ، فالمورد الإقتصادي هو كل جهد يمكن إستعماله من أجل خلق الأموال الإقتصادية القابلة لإشباع الحاجات (١) .

## المطلب الأول : الموارد الطبيعية

غالباً ما يتمحور الحديث عن الموارد الطبيعية ، بإطار إكتشاف مدى فعاليتها في رفع درجة رفاهية المجتمع كونها مدخلاً إقتصادياً لمخرجات تحوي الرفاهية الإقتصادية للمجتمع وهي التي تستند في وجودها ، ومصدرها إلى الطبيعة ، وهي تلك المعطيات والمنح التي تقدمها البيئة الطبيعية للإنسان ، الذي يقوم بإستغلالها . ولكن ليس للإنسان دخل في نشأتها أو تكوينها مثل (الصخور والمعادن ، المياه ، التربة ، النبات الطبيعي ، الحيوانات البرية) بل كانت تلك الموارد الطبيعية ممثلة على سطح الأرض قبل ظهور الإنسان (٢) .

والموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية ، يستلزمها بقاء الإنسان أو إستخدامها لبناء حضارته ، وتعرف أيضاً بأنها الموارد ذات الفائدة للإنسان والممكن إستغلالها من الطبيعة ، والتعامل معها كسلعة مهمة في التجارة المحلية والدولية ، ويتضمن هذا التعريف (المعادن ، الصخور ، الفلزات ، مصادر الطاقة ، التربة ، المياه السطحية والجوفية) (٣) .

## معايير تصنيف الموارد الطبيعية

تُعدُّ مرحلة التعرف على الموارد الطبيعية المتاحة ، مرحلة مهمة وضرورية بل وأساسية لعملية التصنيف ، ومن أجل أن تتم تلك المرحلة بشكل علمي ومنهجي سليم تمهيداً لإستغلال تلك الموارد لتحقيق الأهداف التنموية على أكمل وجه ، كان لا بُدُّ من جهد لحصر وتصنيف الموارد الطبيعية المتاحة ، من أجل تسهيل عملية إدراكها وإدراجها في أولويات عمليات الإستغلال ، ويمكن تقسيمها إلى :

١. محمد عادل العاقل ، مبادئ التحليل الإقتصادي ، جامعة حلب ، ١٩٦٩ ، ص ٤٦ .
٢. حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .
٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : كاظم المقدادي ، أساسيات علم البيئة الحديث ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك بلا ، ص ٣٢ . كذلك ينظر : محمد عادل العاقل ، مبادئ التحليل الإقتصادي ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

تنقسم الموارد الطبيعية من حيث طبيعتها إلى قسمين رئيسيين هما :

الموارد الملموسة أو المادية : والتي يمكن تمييزها بالعين والحصول عليها من الطبيعة أو البيئة المحيطة ، تكون بعدة صور مثل (المعادن) ، أو سائلة مثل (البتروول) ، أو غازية مثل (الغاز الطبيعي) ، وغيرها من الموارد المادية التي يعتمد عليها الإنسان لخدمته وحفظ بقائه .

الموارد غير الملموسة أو غير المادية : وينطبق هذا النوع من الموارد على كل مصدر من شأنه جعل الموارد الملموسة أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية (١) .

## ٢- تصنيف الموارد من حيث أماكن وجودها ، ويمكن ، تقسيمها إلى (٢) :

مورد لا تتسم بالندرة : وينطبق ذلك على الأوكسجين في الهواء والماء وتلك الموارد لا يجد الإنسان أي صعوبة في سبيل الحصول عليها لوفرتها .

مورد تتسم بالندرة : وتلك الموارد وجودها أقل من المورد السابق إذ نجد أنها أقل وفرة ، ولا تتوافر في كل مكان على الأرض .

مورد موجودة في أماكن قليلة أو معينة : وينطبق ذلك بصفة أساسية على كثير من المعادن مثل (البتروول ، الغاز الطبيعي) ، وغيرها من المعادن الأخرى .

مورد ذات ندرة عالية : وهو ما ينطبق بصفة رئيسة على بعض أنواع المعادن مثل ( النيكل ) .

## ٣- تصنيف الموارد على أساس جغرافي ، وتنقسم إلى ما يأتي (٣) :

مورد واسعة الانتشار حول سطح الأرض : مثل (الغلاف الجوي والأشعة الشمسية) والتي يتم الحصول عليها من دون مشقة أو بذل أي جهد .

مورد متوسطة الانتشار فوق سطح الأرض : مثل (الأراضي المزروعة والغابات) وبعض موارد الوقود ، وبعض المعادن الفلزية واللافلزية .

١. ينظر : عصام الدين محمد علي ، منهج مقترح لتفعيل مارد البيئة الطبيعية ، كلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٠ ، ص ١٧ .

٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : عصام الدين محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧ وكذلك ينظر : محمود يونس ، مدخل إلى الموارد وإقتصادياتها ، الدار الجامعية ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

٣. ينظر : محمد خميس الزوكة ، المدخل إلى الجغرافيا الإقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ كذلك ينظر : محمد فاتح عقيل ، جغرافيا الموارد والإنتاج ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٧٧٤ .

مورد محدودة الانتشار : ويتركز وجودها في مناطق محدودة جداً من سطح الأرض مثل بعض المعادن .

. موارد تتسم بالتركز في مناطق محدودة جداً من العالم .

#### ٤- تصنيف الموارد من حيث عمرها وديمومتها ، نجدها تنقسم إلى (١) :

. موارد متجددة : والتي يُقصد بها أن المورد قابل للدوام في وجوده ، بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه ، وأن هذا المورد متجدد بطبيعته (الماء) بمعنى أنه يزداد زيادة طبيعية ، ويحتاج فقط لتنظيم استخدامه حتى يستقر وجوده ويستمر الإنتفاع به . وقد يبدو لأول وهلة ، أن تلك الموارد لا تتعرض للفناء ، وتظل متجددة إلى ما لا نهاية كما كان الإعتقاد السائد في الماضي ، إلا أنه تبين حديثاً أن النشاط الإنساني في استخدامه لتلك الموارد يمكن أن يؤثر في استمرار عطاها أو تجدها .

. موارد البيئة غير المتجددة (الناضبة) : وهي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان أو التي يستغرق تجدها ملايين السنين ، أنها غير متجددة المصدر ، وتؤخذ عادةً من باطن الأرض مثل الفحم والبتروول ... ، وتلك الموارد تكون عرضة للنضوب والنفاد لأن معدل إستهلاكها يفوق معدل تعويضها ، ومن هنا سميت تلك الموارد بغير المتجددة .

#### ٥- تصنيف الموارد من حيث طبيعة تكوينها (٢) :

. موارد عضوية : مثل موارد الغابات والمراعي والموارد المائية (الثروة السمكية) والفحم والبتروول ، وهي من مصادر القوى المحركة ذات الأصل العضوي .  
. موارد غير عضوية : مثل رواسب المتبخرات ومنها الملح والبوتاسيوم وكذلك الغلاف الجوي والصخور ، وكذلك الصخور النارية التي مصدرها قشرة الأرض .  
. مواد مختلطة : أي تتكون من المواد العضوية والمواد غير العضوية مثل التربة الزراعية .

١ . Nafes Ghoseh – Glossary of economics terms – Arab Scientific Publishers , 2001 , p 210 .

٢ . للمزيد ينظر : حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ . كذلك ينظر : محمد فاتح عقيل ، جغرافيا الموارد والإنتاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

المطلب الثاني : أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية

لا شك في أن توافر حدٍ أدنى من الموارد الطبيعية ضروري لكل دولة ، والتي ستزداد فيها فرص التنمية فيما لو توفر لها قدر أكبر من الأراضي الزراعي الخصبة التربة ، الوافرة المياه فضلاً عن الأهمية الكبرى للموارد الطبيعية بالنسبة لزيادة الإنتاج ، رغم إن عدم توافر الطاقة والموارد الأخرى الطبيعية لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من فرصة دولة ما في التنمية . إذ أن الابتكارات الفنية الحديثة تكشف باستمرار عن وجود موارد جديدة ، كما أن التطور العلمي والفني يضيف إمكانيات جديدة للتنمية ، ويزيد من فرص استخدام الموارد المتاحة ولكن من الأفضل أن تمتلك الدولة موارد أكبر وأقوى . وقد اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية ، فهناك من يرى بأنها تؤدي دوراً حاسماً وأساسياً في عملية التنمية . في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية على الرغم من أهميتها ليست عامل حاسم لتحقيق التنمية ، ويجدون صلة ما بين تحقيق النمو الإقتصادي ، ووفرة تلك الموارد ويستدلون من تجارب بعض الدول على أنها استطاعت تحقيق حالة التقدم من دون توافر الموارد الطبيعية ، بل تُعدُّ مفتقرة لها مثل (اليابان) .

وعلى الرغم من أهمية الموارد الطبيعية ، إلا أننا نلاحظ أن قدرة الدول المتقدمة على التعويض عن النقص في توفرها تفوق قدرة الدول المتخلفة ، من خلال استثمار التقدم التكنولوجي والتقني والمعارف العلمية ، والتي ساندت جهودها في ممارسة (الإحلال والإستبدال) ، ما بين المورد الطبيعي وتعويضه بالمورد الصناعي ك(المطاط) مثلاً إلا أن الوضع في الدول النامية يكون مختلفاً عن ما سبق ، طالما بدت قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر آخر ضعيفة ، بسبب نقص رأس المال وتخلّف الفن الإنتاجي وإنخفاض كفاءة العنصر البشري فيها ، فضلاً عن عدم قدرتها على فك حزمة التكنولوجيا وضعف مستوى البحث والتطوير ( R & D) . إلا أن الملاحظ هو إرتباط الموارد الطبيعية يتصل بالزراعة بشكل أكبر من إرتباطها بالصناعة .

ونظراً لأن الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة يمكنها توفير البدائل ، في حين أن الموارد الطبيعية في الزراعة \* من الصعب التعميم ٢٢ ائل صناعية أو إستيرادها كما هو الحال في الأراضي الزراعية ، رغم أن إنتاجها ليس يسيراً . ومن المعروف أنه جرى الربط ما بين التنمية والتصنيع مما أعلى من شأن وأهمية الصناعة على حساب الزراعة ، رغم أهمية

الزراعة في تلك العملية وهو ما ساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية (١) .

مما تقدم يمكننا القول ، بأن توفر المواد الأولية يُعدُّ عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية ، ولكن عدم وجوده لا يحرم دولة ما من فرصتها في التنمية الاقتصادية ، بسبب التعويض الناتج عن استثمار التكنولوجيا والتطور العلمي ، لكن الأمر مرهون بقدرته الدولة على توفير أسباب التعويض .

\* على الرغم من أن الشروط الأساسية للتنمية هو تحقيق التوازن في تنمية قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة فإن لقطاع الزراعة أهمية خاصة ، من حيث قيام هذا القطاع بثلاث وظائف مهمة :  
أولاً : إن التنمية تعنى بزيادة الدخل القومي والفردى ، وأن الميل الحدي للإستهلاك كبير في البلدان العربية ، فالإهتمام بالزراعة وتقدمها يعني تقديم المزيد من المواد الإستهلاكية لمقابلة تزايد حاجات الشعب للمواد الإستهلاكية ، والحد من إستيرادها من الخارج .  
ثانياً : أن الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية لها دور مهم في مساعدة الصناعة على النهوض ، وذلك بتقديمها الموارد الأولية اللازمة لها .  
ثالثاً : إن الزراعة والموارد الطبيعية تعمل على توفير النقد الأجنبي اللازم لتنمية الصناعات وذلك بطريقتين :  
الأولى - هي الطريق المباشر : وذلك عن طريق تصدير المنتجات الزراعية والإستخراجية ، والحصول على ما يقابلها من النقد الأجنبي . والثانية - هي الطريق غير المباشر : وذلك عن طريق تقديم المواد اللازمة للصناعة للتقليل من إحتياجات البلد لإستيراد المواد اللازمة للصناعة ، مما يوفر مبالغ كبيرة من العمل الصعبة للمزيد من التفاصيل ينظر : عادل حسين وآخرون ، التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

١. للمزيد من التفاصيل راجع : فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٨ - ١٩٠ . كذلك ينظر : نادر فرجاني ، هدر الإمكانية (بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته) مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨ وما بعدها .

### المطلب الثالث : المورد المصنعة

٢٣

تلك الموارد هي نتاج تفاعل الإنسان مع الطبيعة ، وتعرف أساساً برأس المال المادي ويضم مكونات كثيرة ، مثل الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعياً وتحويلها إلى معدات وآلات إنتاجية ، وجميع التجهيزات الأساسية من مبانٍ وخلافه والتي تسبق النشاط

الصناعي ، كذلك فالمنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات هي شكل من أشكال رأس المال المادي .

والموارد المصنعة لا تنصب فقط على رأس المال المادي بأشكاله المختلفة بل تنسحب أيضاً إلى نوع آخر يطلق عليه البعض (رأس المال الإجتماعي)\* بمعنى آخر يمكن القول ، بأن الموارد المصنعة هي جميع الأموال الإقتصادية (السلع المادية والخدمات) التي يحصل عليها الإنسان نتيجة الجمع بين الموارد الإقتصادية ، والتي تكفل إشباع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتشمل أبنية المعامل والمزارع والآلات الصناعية والزراعية وسائل النقل والطرق والمواد الأولية والمواد قيد التصنيع والمواد التامة الصناعة . وتصنف الموارد المصنوعة ضمن نوعين أساسيين هما :

١ . السلع والخدمات الإستهلاكية : وهي جميع الأموال الإقتصادية القابلة لإشباع الحاجات بشكل مباشر ، ومن هذه السلع والخدمات ما يغنى بمجرد إستخدامه في إشباع الحاجة . ويطلق على هذا النوع من السلع (سلع الإستهلاك الآني) ، ومنها ما يتكرر إستخدامه في إشباع الحاجة مرات متعددة خلال مدة زمنية معينة ، ويطلق على هذا النوع من السلع (سلع الإستهلاك المعمرة) .

\* يمثل رأس المال الإجتماعي ضرورة أساسية لمزاولة النشاط الصناعي ، لما لوجوده من أهمية قصوى فيما يتعلق بربط مواطن وجود المواد الأولية بأماكن الإنتاج ثم بأماكن الإستهلاك وحديثاً فإن هناك بُعداً جديداً يضاف إلى تعريف رأس المال وهو مستوى (المعرفة التقنية) لما له من آثار مباشرة وملموسة في مستوى الإنتاج ، خصوصاً مع إستمرار التقدم والتغير التقني إما السياحة فهي موارد طبيعية جرى إدخال التصنيع السياحي عليها ، وتلك الصناعة لها كثير من الآثار المباشرة وغير المباشرة على مستوى العمالة والإنتاج والدخل في المجتمعات التي لا توجد فيها . ينظر : محمد آدم ، ماهية الموارد الإقتصادية ، الجغرافية الإقتصادية ، مجلة النبأ ، العدد (٥٠) ، ٢٠٠٩ ، ص ٤ .

[http : // w w w . Swidig Jeeran . com / Geography / 2009 .](http://www.SwidigJeeran.com/Geography/2009)

٢ . السلع الإنتاجية\* : وهي جميع الم ٢٤ التي تستخدم في سبيل إنتاج السلع الإستهلاكية ، أي تلك التي لا تستخدم في إشباع الحاجات بشكل مباشر مثل (الآلات والمعدات ، المواد الخام ، والجسور) <sup>(١)</sup> .

أخيراً يمكن القول ، كان على الإنسان أن ينتج كثيراً من السلع والخدمات لكي يشبع حاجاته المتعددة ، وهذا الأمر لا يتحقق بدون توافر الموارد الاقتصادية . ومن هنا بدأ الإنسان الإهتمام بالبحث عن مصادر تلك الموارد والحفاظ عليها وتنميتها فحجم الموارد المتاحة لدولةٍ ما ، يؤثر في مستوى المعيشة لسكان تلك الدولة ، وعلى درجة التقدم التي وصلت إليها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، إذ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الرفاهية الاقتصادية وبين حجم الموارد المتاحة ، لذلك كان من الضروري الإهتمام بطريقة استخدام تلك الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة إذ أن تلك الموارد يجب أن تخضع إلى العقلانية في التصرف بتخصيص عوائدها ومواردها ، وأن لا تكون خاضعة لرغبات الفرد أو المجموعة السياسية .

\* يُفَرَّق عادةً بين نوعين من السلع الإنتاجية :

أولاً : السلع الوسيطة : وهي السلع التي تستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية وتدخل عادةً بكاملها في السلع المنتجة ، ومن مثل ذلك (القطن و الصوف) يدخلان في النسيج المصنوع ، أو أن تستهلك دفعة واحدة في عملية إنتاجية مثل (البتروك) المستخدم في تشغيل الآلة .  
ثانياً : السلع الرأسمالية : وهي السلع التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية ويتم بواسطتها إنتاج السلع الأخرى ، أي أنها لا تدخل مادياً في السلع المنتجة وإنما يدخل ما فقدته من قيمة في قيمة السلع المنتجة ، وهي بالتالي لا تُغنى في عملية إنتاجية واحدة ، ومن مثل ذلك (الآلات ، المعدات ، الطرق ، الجسور ، المباني) . للمزيد ينظر : محمود يونس ، مدخل إلى الموارد واقتصادياتها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

١ . محمد عادل العاقل ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

## المبحث الثالث : ماهية صنع السياسة العامة

٢٥

إزداد الإهتمام في العقود الأخيرة بموضوع السياسات العامة ، لكونها الأداة التي تربط بين الدولة والمجتمع ، ولقد نبه (كارل دويتش) عالم السياسة المعروف في مطلع الثمانينات في كتابه (الحكومة ومصير المجتمع) ، على أهمية السياسات العامة بوصفها تُعبّر عن مدى قدرة النظام السياسي على الإستجابة للمطالب التي تأتي إليها من المجتمع ، وقد أوضحت كثير من

الدراسات الميدانية التي أُجريت في كثير من دول العالم ، أن المواطن الإعتيادي يهتم بمخرجات النظام السياسي التي تمس حياته اليومية ، ومن ثم فكلما كان النظام السياسي قادراً على معرفة تلك الإحتياجات وتلبيتها من خلال ما يقدمه من سياسات عامة ، إزدادت درجة شرعية النظام وتوافرت له بيئة ملائمة من الإستقرار السياسي (١) .

فلقد أدركت الحكومات على إختلاف مشاربيها وتوجهاتها ، أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات ، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات . وحتى يتحقق لها ذلك ، فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والإستجابة لمطالبهم المتنوعة ، من خلال مجموعة من الخطط والبرامج يطلق عليها (السياسات العامة) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع ، وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم .

وفيما يخص الدول النامية ، فإن الحاجة إلى وجود سياسة عامة فعالة قادرة على تعبئة الموارد المتاحة ، في إطار أيديولوجية الدولة المتجهة نحو تطوير المجتمع ، من خلال قيادة عمليات التنمية وحل المشكلات العامة ، التي تتعلق بـ(الأمن الغذائي ، الفقر ، الصحة ، السكن ، رفع رفاهية المجتمع) (٢) ، والتي باتت تتسع المطالبة بها بفعل التقدم بوسائل الإتصال من جهة ، نظراً لأن أوضاع تلك الدول صارت تضغط بإتجاه أن تُطور الحكومات وسائلها لحل مشكلات مجتمعاتها .

١. نقلاً عن : محمد سعد أبو عامود ، قضايا إستراتيجية ، المفاهيم ، المجالات الجديدة ، ملفات الأهرام العدد (١٤٧٠٦) ، السنة (١٢٥) ، ٢٠٠١/٢/١٢ .

٢. محمد علي حمود العيثاوي ، (الشركات عابرة القومية وصنع السياسات العامة في البلدان النامية) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٢ .

#### المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة

لقد ظهر مفهوم السياسة العامة إلى ٢٦ أواخر السنوات الثلاثين من القرن الماضي من خلال إزدياد تدخل الدولة في حياة الأفراد ، وذلك بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والتأمينات الاجتماعية ، وقد أدى هذا التدخل بدوره إلى البحث عن مدخل ، يحاول تفسير ما هو السلوك الأمثل للدولة لكي تقوم بتلك الخدمات ؟ ، وما هي الخطط والسياسات والبرامج الأكثر عقلانية والأكثر رُشداً خاصةً في ظل ندرة الموارد ومحدوديتها ؟ . وبهذا الصدد فإن مفهوم السياسة العامة يهدف إلى بيان (التخصص السلطوي للقيم المادية والمعنوية) ، إذ يركز التعريف على قيام النظام السياسي بدوره الموزع للسلع والخدمات والقيم والمكانة الاجتماعية والفرص ، ويجعل السياسة بمثابة أداة

توزيع الموارد بين المجاميع السكانية بعامة ، أو الجماعات السكانية بخاصة ، وكذلك بين القطاعات الاجتماعية المختلفة ، وذلك بواسطة السياسات العامة التي يتبعها النظام<sup>(١)</sup> .

وقريباً من هذا المفهوم ، فالسياسة العامة هي : (التعبير عن التوجيه السلطوي أو القسري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه الحكومى)<sup>(٢)</sup> ، فهي إذن : (خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو كل تلك معاً ، يظهر منها إتجاه العمل الحكومى لمدة زمنية مستقبلية ، بحيث يكون لها مبرراتها)<sup>(٣)</sup> وقد يؤخذ على هذا التعريف أنه قد يساعد في خلط فكري بين السياسة العامة والخطط والبرامج والأهداف ، خصوصاً وأن الأخيرة هي ترجمة تطبيقية لكيفية تحقيق الأولى ، في حين عرفها<sup>(٤)</sup> ديفيد أستن<sup>(٥)</sup> بأنها : (سلطة توزيع القيم لكل المجتمع) ، أما (هارولد لاسويل)<sup>(٦)</sup> فعرفها بأنها : (برنامج رسم للأهداف والقيم والممارسات) ، أما (توماس داي)<sup>(٧)</sup> ، فيرى أن السياسة العامة هي : (كل ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله)\*<sup>(٨)</sup> .

١. نقلاً عن : أماني قنديل وآخرون ، إتجاهات حديثة في علم السياسة ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦ .

٢. رواء زكي يونس الطويل و وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (٣٠) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١ .

٣. بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٧ .

\* يمكن تقسيم ما تفعله الحكومة من أعمال لأربع مجموعات :

الأولى : الحكومة تنظم الصراعات والمنازعات داخل المجتمع .

الثانية : تنظيم المجتمع لمواجهة صراعات أو منازعات مع مجتمعات أخرى .

الثالثة : توزيع فوائد رمزية أو مادية لأعضاء المجتمع .

الرابعة : جمع أموال من أفراد المجتمع عادةً في صورة ضرائب .

٤. Thomas Dye : Understanding Public Policy , Prenlice Hall , U.S.A , 1973 , p. 3 .

وتُعرف السياسة العامة بأنها : (مجموعة نشاطات تهدف إلى إشباع نشاطات الجمهور العامة عن طريق إنتاج سلع وخدمات عامة بكل<sup>٢٧</sup> معينة ، وتوزيعها لهذا الغرض بموجب معايير ضمن إطار فلسفة الدولة والعوامل الظرفية للدولة)<sup>(١)</sup> . ويستخدم كلٌّ من (الموند و باول) مصطلح السياسة العامة على أنها : (الأداء العام للنظام السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع في ميادين التعليم ، والصحة ، والضمان الاجتماعي ، والدفاع ...) <sup>(٢)</sup> ، ويقدم باحث آخر تعريفاً للسياسة العامة مؤداه : (القرارات الحكومية الأساسية التي تُحدد وترسم حياة المواطنين)<sup>(٣)</sup> .

ويراها آخر أنها : (الوجه المرئي للنظام السياسي ، وهي اللغة المستخدمة للحكومة وحلقة الوصل للتوثيق بين المصالح المتضاربة لمختلف شرائح وفئات المجتمع وبذلك تُعدُّ أداة الوصل والربط والتفاعل والتوازن بين الأطراف والقوى الحاكمة والمحكومة ومع ذلك فإنها تُمثل الذراع الطويلة التي تمتد لتوجيه المجتمع ، بغية الوصول إلى كل الزوايا فتغير وتعديل في المواقع ، وتأخذ وتعطي القيم والمكاسب وتزيد أو تنقص في الحقوق والواجبات وتأمّر أو تنهي ما ينبغي القيام به أو الكف عنه من تصرفات أو علاقات ، فهي أدواتها في البناء والتطوير والتغيير والتحديد ، ومن خلالها يربط الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل<sup>(٤)</sup> إما فيما يخص بُعد السياسة العامة فأن بعضهم يعطي لها بُعداً متغيراً ومطرداً فهي : (عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغيير)<sup>(٥)</sup> ، وكذلك تعرف بأنها : (الأهداف التي تقرر السلطة السياسية تنفيذها في مختلف مجالات النشاطات التي تتدخل فيها الدولة ، وأياً كانت صورة الحكومة التي تُمثل السلطة السياسية في الدولة فأنها تحدد النقاط التي تراها أساسية في نشاط الدولة تاركةً للإدارة العمل في إطار تلك النقاط)<sup>(٦)</sup> ونلاحظ بهذا التعريف ، أن هناك تركيزاً واضحاً على ربط السياسة العامة بالإدارة العامة

١. نقلاً عن : حسين الدوري ، مبادئ الإدارة العامة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٤٩ .
٢. نقلاً عن : جابرييل إلموند وبنكهام باول الآين ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة . هشام عبدالله ، الدار الأهلية ، الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .
٣. نقلاً عن : أماني قنديل وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ .
٤. نقلاً عن : عامر الكبيسي ، (( تنفيذ السياسات العامة الحلقة الضيقة في الفكر والتطبيق )) المجلة التونسية للإدارة العامة ، العدد (٢) ، تونس ، ١٩٨٨ ، ص ٢ - ٣ .
٥. وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة : دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، مركز الدراسات الدولية بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٨ .
٦. مها الحديثي ، العلاقة بين السياسة والإدارة في العالم الثالث ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (١) جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٠ .

فيما يستنتج باحث آخر أن السياسة العامة عبارة عن مجموعة من القرارات الأساسية والالتزامات والأعمال التي يقوم فاعل أو مبرر على أفعالين من الذين يمسون أو يؤثران في مراكز السلطة للنظام السياسي لغرض معالجة حالة أو مشكلة معينة<sup>(١)</sup> وركز باحث آخر بتعريفه للسياسة العامة بأنها : (منهج عمل قصدي أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما)<sup>(٢)</sup> ، ويتفق معه باحث آخر فيعرفها بأنها : (أفكار خاصة تنتقل إلى إقتراحات عندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار ، وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة ، فهي فكرة ثم إقتراح ثم سياسة عامة)<sup>(٣)</sup> ، كما تعرف أيضاً

على أنها : (تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيداً لإختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضٍ للمشكلة) (٤) .

وقد أكد باحث آخر من خلال رؤيته لمفهوم السياسة العامة التداخل ما بين العاملين الأيديولوجي والثقافي في العمل الحكومي بقوله بأنها : (سلوك هادف تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات في مجال عام ، ويختلف العام في هذا المقام من مجتمع لآخر وفقاً لتوجهات النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع ، وبصفة عامة فإن أي سياسة عامة تتضمن مراحل صنع السياسة العامة وتنفيذها وتقويمها) (٥) ، وبناءً على ما تقدم ، يمكننا تعريف السياسة العامة على أنها : (مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة في مواجهة المشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع وجماعته ، أو لتطوير ميادين مجتمعية معينة على أن تعكس هذه الأنشطة مطالب وحاجات جماعية في إطار الأيديولوجية العامة للدولة) (٦) ، ونحن نتفق مع تعريف الدكتور (خيري عبدالقوي) الذي يبقى هو الأشمل للسياسة العامة ، إذ قصد بها

١. عامر الكبيسي ، المداخل المنهجية المعاصرة لدراسة السياسة العامة ما لها وما عليها المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بابل ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .
٢. جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة . عامر الكبيسي ، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص ١٥ .
٣. رواء زكي يونس و وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .
٤. خيري عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٩ ، ص ٣٣ - ٩٢ .
٥. نقلاً عن : محمد سعد أبوعماد ، قضايا إستراتيجية ... ، مصدر سبق ذكره .
٦. نقلاً عن : محمد علي حمود ، الشركات العابرة للقومية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

أنها : (نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم فيه ٢٩ كرى بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي ، وأهم تلك العناصر : دستور الحكم في الدولة الأيديولوجية أو فلسفة السياسة الحاكمة (السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط والمصالح ، الصحافة الرأي العام ، الإمكانات والموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية) ، آخذة بنظر الاعتبار طبيعة الظروف السائدة في هذا البلد (١) .

وخلاصة القول ، أن ما يميز السياسة العامة هو تنوعها وتغلغلها وشمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع إن لم يكن المجتمع كله ، والذي يمس جوانب الحياة في المجتمع كافة وأن

أهدافها تنظم حياة الأفراد وحل مشاكلهم وتوفير مطالبهم ، وأن لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر وإيجابياً وسلبياً في وقت واحد ، مما يحتم الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها ، وتقليل احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة . فالسياسات العامة التي تُصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة وصحيحة تُجنب المجتمع الكثير من التضحيات والآلام والإحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح .

### المطلب الثاني : مراحل صنع السياسة العامة

إن عملية صنع السياسة العامة هي في الأصل عملية معقدة وتتم بعدد من المراحل ، وهي تختلف في الجانب التفصيلي من بلد لآخر ، فضلاً عن طبيعة الظروف المحيطة وطبيعة النظام السياسي فعملية صنع السياسة العامة ليست عملية سهلة ، بل هي عملية على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد (فوضع سياسة عامة هي عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد ، وتشتمل على كثير من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمر إلى إنتاج سلسلة من ردود الأفعال التي تنصرف بدورها لكل جوانب العمل داخل النظام السياسي) (٢) .

ويقصد أيضاً بعملية صنع السياسة العامة بأنها : ( عملية معقدة وديناميكية تتسم بتنوع مكوناتها التي يكون لكل منها إسهامه المختلف ، كما تقرر الخطوط الأساسية للعقل وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها لتحقيق الصالح العام ، وذلك بأفضل الوسائل الممكنة ) (٣) .

١. نقلاً عن : خيرى عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

٢. نقلاً عن : ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجيات السلطة ط ١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٩ .

٣. Yehnezkil Dror , Public Policy Making Reexamined , chandler Publishing Company , U.S.A , 1968 , p 19 .

وتلك الدرجة من التعقيد والإتساع والتنوع ، إنما تأتي نتيجة شمولها على عمليات التخطيط والبرمجة وإعداد واتخاذ القرارات ، ٣٠ فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحيات داخل النظام السياسي (٢) ، فتشترك بها مؤسسات حكومية وغير حكومية وأفراد وجماعات ، فضلاً عن أن طبيعة المشاكل التي تواجه المجتمع تتطلب مشاركة وإستشارة الخبراء والإداريين والفنيين مع السياسيين في وضع الخطط والبرامج (٣) .

وبذلك نتفق مع ((جابريل الموند)) في أن عملية صنع السياسة هي : ( العملية المحورية في العملية السياسية ، إذ يتم التفاعل بين كثير من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط المختلفة

لأجل أن تتحول المطالب والإحتياجات إلى قرارات سلطوية يعبر عنها بالسياسة العامة) (٤) ويرى آخر: (صنع السياسة العامة مجالاً مشتركاً يتعلق بهيكل وعمليات أنشطة الدولة) وهذان التعريفان يعكسان إعتبار هذه العملية مجالاً مشتركاً للمؤسسات السياسية فضلاً عن الأجهزة الإدارية والفنية (٥)، وتتمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل:

أولاً: تحديد المشكلة العامة \* : إن المرحلة الأولى لصنع أيّ سياسة عامة تتطلب إدراكاً وفهماً للمشكلة التي تواجه الحكومة، وذلك عن طريق تحديد المتغيرات والأسباب الكامنة وراءها والجوانب الرئيسية لتلك المشكلة (٦). فالمشكلة هي إطار فكري يساعد على وصف

١. إسماعيل صبري مقلد، دراسات في الإدارة العامة مع بعض التحليلات المقارنة، مؤسسة الصباح للنشر الكويت، ١٩٨٠، ص ١١٢.
  ٢. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط ١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت، ١٩٨٧، ص ١٩١ - ١٩٢.
  ٣. طارق حمادة، السياسة العامة والتنمية في الوطن العربي، المجلة العربية للإدارة، المجلد السادس العدد (٢)، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٢، ص ٨٣.
  ٤. جابريل إلموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.
  ٥. فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ترجمة. محمد عرب صاصيلا، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٨، ص ٥٠١ - ٥٠٢.
- \* يمكن القول، أنه توجد مشكلة عامة إذا توافرت عدة شروط أهمها:
- أ. تغيير أوضاع أو ظروف معينة في المجتمع من حال إلى حال.
  - ب. يعد هذا التغيير غير مرغوب فيه وغير مقبول لتعارضه مع المقاييس والقيم الإجتماعية.
  - ج. إتفاق عدد كبير أو مجموعة فعالة من المواطنين في الشعور بعدم الرضا عن الوضع الجديد.
  - د. رغبة هؤلاء المواطنين في تصحيح الوضع واستعدادهم لبذل الجهود للوصول إلى هذا الهدف. ينظر: ثامر كامل الخزرجي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية العدد (٣٣)، السنة (١٧)، تموز، ٢٠٠٦، ص ١٤١.
  ٦. محمد علي حمود، الشركات عابرة القومية ...، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

واقع معين، وعلى تنظيم الجهد الهادف لقمعنا المانع وتغييره من حال إلى حال (١) إذ يمكن القول، بأن تحديد المشكلة العامرة (٣١) إعتراف بوجود مشكلة عامة تواجه المجتمع أو حاجة عامة يتطلبها، أو أهداف ينشدها وتكون هناك قناعة بالحاجة إلى تدخل حكومي (٢)، وأن تحديد المشكلة قد يتم من قبل جهات كثيرة (لجان حكومية، لجان ومؤسسات عامة، أحزاب سياسية جماعات ضغط...)، ولكل منهم وجهة نظر حول تلك المشكلة، وقد تمارس تلك الجهة أو تلك الضغوط لإدراج أو عدم إدراج (أي مشكلة عامة) بجدول أعمال الحكومة تبعاً لمصالح تلك الفئات (٣).

ومن الملاحظ ، أن التفاوت بين وجهات نظر أفراد وفئات المجتمع ولما تواجههم من مشاكل يُعدُّ أمراً طبيعياً ، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة من بينها توقعاتها ، لما يجب أن يكون عليه الوضع في المجتمع مقارناً بالوضع القائم فعلاً ، وبناءً على ذلك فقد تكون لأبناء الفئات المختلفة في المجتمع الواحد وجهات نظر مختلفة ، بشأن المشكلة التي لا تدعمها وتحركها جماعة من المواطنين تتمتع بقوة وفاعلية ، قد لا تلقى إهتماماً حكومياً مذكوراً ، فإثارة إهتمام الحكومة وإدراج المشكلة في جدول أعمالها ، يتطلب ضغط سياسي قوي يتم في إطار النظام السياسي للدولة .

ثانياً : إثارة إهتمام الحكومة بالمشكلة العامة وإدراجها في جدول أعمالها ، وجدولة المهام أو أعمال السياسة العامة أو ما تعرف بإسم (أجندة سياسة الحكومة) \* ، وإن عملية تنظيم الأجندة ، هي مرحلة حاسمة وخطوة أساسية تقتضيها كل قضية في السياسة العامة لما تنطوي عليه من إجراءات تنتهي بإعطاء المشكلة صفة رسمية لها ، وعلى إعتراف الحكومة بها والالتزام بالعمل على علاجها (٤) .

ويمكن تقسيم جدول الأعمال إلى مشاكل مستمرة ، ونقصد بها الموضوعات التي لم تُحل بصورة نهائية أو مرضية ، ومشاكل عامة أمكن إثارة إهتمام الحكومة بها لدرجة الإعتراف بعلاجها ، ومن الواضح أن إستمرار إدراج المشاكل المستمرة أسهل من إدراج مشكلة جديدة لأول مرة ، ويتضح

١. ثامر كامل الخزرجي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

٢. خيرى عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

٣. للمزيد ينظر : محمد علي حمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ . كذلك ينظر : كمال المنوفي أصول النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

\* هي قائمة تتضمن الموضوعات والمشكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة ، والتي يشارك الناس فيها من خارج الحكومة للموظفين الرسميين فيها ، وفي إعطائها قدراً من الإهتمام والعناية خلال أية مدة من الوقت . ينظر : فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل ، ط ١ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٥ .

٤. خيرى عبدالقوي ، السياسة العامة ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

مما سبق أن إدراج مشكلة جديدة بجدول أعمالها والإبقاء عليها عملية سياسية معقدة أساساً على الحكومة ، وإن النجاح بإدراجها يكون أقل صعوبة ، إذا توافرت بالمشكلة ثلاث مجموعات من العناصر ، تتعلق بالمشكلة ذاتها ، وبالأشخاص المهتمين بها وتتعلم كذلك بالنظام السياسي ذاته ، ومدى إستعداد القيادة السياسية لتلقي وقبول الضغوط الإجتماعية .

ثالثاً : جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الإهتمام ، ويتطلب ذلك إجراء المشاورات مع الجماعات المصلحية المنظمة ، وغيرها من الهيئات وتشكيل لجان

برلمانية ووزارية بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والفنيين فهذه الأطراف تمثل مصادر الحصول على المعلومات اللازمة ، لرسم السياسة العامة على الرغم من أن الحكومة في أي دولة تملك القدرة على فرض السياسة العامة التي تراها مناسبة إلا أنه من قبيل قصر النظر في تخصيص الموارد أن تدير الحكومة ظهرها لمشاعر وآراء القطاعات الشعبية التي تتوجه إليها السياسات العامة (١) .

رابعاً : صياغة البدائل واختيار البديل المناسب ، فبعد أن يتبين للنظام السياسي طبيعة المشكلة العامة ، يلجأ إلى صياغة آلية معينة لحل تلك المشكلة ، وتتضمن تلك الآلية إقترح وصياغة البدائل ، ووضع الخطط والمقترحات التي يعكس كل بديل فيها (الأهداف الموجودة وتحديد الوسائل اللازمة للتنفيذ) (٢) ، وتعد تلك الخطوة مهمة لكونها ترمز إلى إقرار المسؤولين بوجود مشكلة ، والتزام حكومي بنية العمل على إيجاد حل لها ، وبالتالي إنتقال المسؤولية لحل المشكلة من النطاق الشعبي غير الرسمي إلى نطاق العمل الحكومي الرسمي .

خامساً: مرحلة الإقرار للسياسة العامة ، أي إصدارها بالشكل القانوني الذي يكسبها شرعية ويضفي عليها قوة الإلزام ، وهو ضرورة لازمة وسابقة لوضعها موضع التنفيذ ويتخذ إقرار البديل المتبنى أشكالاً مختلفة تتناسب مع طبيعة المشكلة ، فضلاً عن النظام السياسي والدستوري (٣) ، ويرى (آندرسون) أنه رغم مشاركة الأفراد وجهات الضغط والنقابات وغيرها بعملية صنع السياسة ، إلا أنه تبقى السلطة السياسية تمثل الجهة التي تملك سلطة تحويل الجدل والنقاش لخيارات رسمية تساهم في حل المشكلة عبر مرحلة الإقرار (٤) .

١. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

٢. محمد علي حمود ، الشركات عابرة القومية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

٣. للمزيد ينظر : خيرى عبدالقوي ، السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ وما بعدها .

٤. للمزيد ينظر : جيمس آندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ - ٩٩ .

إذاً يمكن القول ، بأن تلك المرحلة ٣٣ هي محصلة التوفيق بين مشروعات كثيرة يقترحها أفراد وجماعات ، وإن إقرارها وإعلانها بالصورة القانونية لا يكفي بحد ذاته لحل المشكلة ، فمن الخطأ الاعتقاد بأن مجرد إصدار قانون بسياسة حكومية كفيل بحل المشكلة التي دعت لإصداره .

سادساً : تمويل السياسة العامة ، هو الأسلوب الذي تتبعه الحكومة والذي بمقتضاه توفر الإعتماد اللازم لوضع السياسة العامة موضع التنفيذ ، وغالباً ما تُعدُّ تلك المرحلة نقطة لتجديد الجدل والصراع حول السياسة العامة (بصورة عامة) ، وحول الإعتمادات المالية المخصصة لها (بصورة خاصة) <sup>(١)</sup> ، لذا فعملية التمويل هي إحدى المؤشرات الرئيسة التي تُعتمد في تقييم السياسات العامة قبل عملية التنفيذ ، وذلك من خلال معرفة الحجم المالي الذي رصد لهذه السياسة ، فهو يعكس مدى رغبة الحكومة بمواجهة المشكلة العامة <sup>(٢)</sup> .

ونخلص مما سبق إلى القول ، أن مستوى التمويل الذي توفره السلطة التشريعية لتنفيذ سياسة عامة معينة ، يُعدُّ عاملاً حيوياً ومحدداً رئيساً لإحتمالات نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها ، ويُعدُّ مقدار التمويل المخصص من قبل السلطة التشريعية دليلاً على مدى إهتمامها بتوفير مقومات النجاح لهذه السياسة .

إذاً فالسياسة العامة تبدأ بمشكلة عامة يتم التعرف عليها وتحديدها ، ويعد عملية إدراك المشكلة تبدأ عملية إثارة إهتمام الحكومة بها ، إذ أنها تصبح ذات معنى أزاء صناع السياسة ، ثم تنتقل إلى مرحلة إعداد البدائل ودراسة إختيار الحلول ، وبعد إختيار البديل الأنسب يتم إقرار السياسة العامة بواسطة السلطة التي تملك حق إقرار السياسة العامة ، ومن ثم توفير الوسائل المالية التي من شأنها ضمان النجاح بتنفيذ السياسة العامة ونقل الخطط والبرامج إلى حيز التنفيذ <sup>(٣)</sup> .

١. للمزيد ينظر : كمال المنوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في (تحليل السياسات العامة) قضايا نظرية ومنهجية في : علي الدين هلال (محرراً) ، مركز البحوث والدراسات السياسية مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ - ٢٧ .
٢. نقلاً عن : خيرى عبدالقوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ - ١٤٣ .
٣. للمزيد ينظر : فيليب برو ، علم الإجتماع .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

### المطلب الثالث : القوى العامة

٣٤

إن السياسة العامة : هي ناتج لتفاعل كثير من العوامل ، فقد تكون (أيديولوجية ، سياسية إقتصادية ، إجتماعية ، ...) ، تجسد تلك العوامل تفاعل قوى كثيرة ومتنوعة سواء أكانت (رسمية أو غير رسمية) ، يختلف دور كل منها تبعاً لطبيعة النظام السياسي <sup>(١)</sup> ويمكن القول ، بأن

تلك الجهات هي التي تشارك في صنع السياسة العامة بصورة مباشرة وعليه يمكن تقسيم الأطراف التي تشارك بصنع السياسة العامة على نوعين هما :

## أولاً : القوى الرسمية

وهم الأفراد الذين يخولون الصلاحيات التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة ، من مثل رئيس الدولة وأعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإداريين الآخرين من العاملين في الأجهزة الحكومية ، الذين يساهمون في إتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة بطرائق ودرجات متفاوتة ، وعليه يمكن تقسيم القوى الرسمية إلى الآتي :

### ١ . رئيس الدولة :

يُعدُّ قمة الهرم السياسي للدولة ، وأن دوره مرتبط بحال النظام السياسي ، فيما إذا كان رئاسياً أو برلمانياً أو جمهورياً ... ، ولذلك فإن دوره في عملية صنع السياسة العامة يختلف باختلاف الدول ، وتبعاً للظروف (السياسية ، الدستورية ، القانونية ، ... ) إذ يؤدي الرئيس الدور الأكبر بصنع السياسات العامة في بلدان مثل (الولايات المتحدة ، فرنسا ، المكسيك) ، ونجد أن مكانته شكلية في بلدان أخرى من مثل (المملكة المتحدة ، السويد ، اليابان ، العراق) ، ومع ذلك فإن أغلب رؤساء البلدان النامية يكون لهم دور أساسي في صنع تلك السياسات (٢) .

### ٢ . السلطة التشريعية :

تُعدُّ السلطة التشريعية من أهم المؤسسات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساساً بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين ، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها (٣) ، فدول العالم تتباين

١ . أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة (السياسة العامة والجهاز الإداري) ، ط ٤ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٧٩ .

٢ . محمد علي حمود ، الشركات عابرة القومية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

٣ . وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

في كيفية تشكيل السلطة التشريعية ، ودراسة تشريعية في عملية صنع السياسة العامة ، فبعضها يأخذ بنظام المجلس (البرلمان) التشريعي (مصر ، لبنان ، تركيا ، روسيا ، ....) إذ تتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد يمثل المواطنين جميعهم والأحزاب السياسية الموجودة في ذلك البلد ، والبعض الآخر يأخذ بنظام المجلسين مثل (كندا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ....) ، كما أن بعض الدول موحدة مثل (فرنسا ، سوريا ، ليبيا ، ....) إذ

يتألف جهازها التشريعي من مؤسسة واحدة ، سواء أكانت تأخذ بنظام المجلس - الواحد أو المجلسين - لها سلطات إصدار اللوائح والتشريعات والقوانين بما لا يتعارض مع دستور الدولة والأعراف الإجتماعية السائدة ، والتي لها صفة الدوام والثبات النسبي وبعضها الآخر فيدرالية ، أي مكون من إتحاد أو اندماج مجموعة من الولايات مثل (الولايات المتحدة الأمريكية) ، أو مجموعة من الجمهوريات كـ(الإتحاد السوفيتي السابق)<sup>(١)</sup> إذ يتكون جهازها التشريعي من مؤسستين إثنين هما : المؤسسة الإتحادية ، والمؤسسات التشريعية الإقليمية ، إذ يختص الأول بصنع السياسات على مستوى الدولة الإتحادية كلها كما لو كانت دولة موحدة ، بينما يختص الثاني بالتشريعات على مستوى الأقاليم أو الولايات التي يفترض أن تمثل تمثيلاً عادلاً متسامياً في المجلس الأول<sup>(٢)</sup> .

وهناك عدد من الدراسات الحديثة قد إختصت بمعرفة دور الهيئات التشريعية الأوروبية وأهميتها في رسم السياسات العامة ، فوجد بأنها متباينة بحسب تباين أنظمتها السياسية<sup>(٣)</sup> وقوة وسطوة النخب السياسية والأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وقدرة السلطة التنفيذية ومدى تمثيلها لحزب واحد قوي أو عدد من الأحزاب المؤتلفة ، فمجلس العموم البريطاني يُعدُّ من أضعف المجالس التشريعية قدرةً وفاعليةً في صنع السياسات العامة ، بسبب سيطرة حزب الأغلبية الحاكم عليه<sup>(٤)</sup> ، على عكس الكونغرس الأمريكي الذي يؤدي دوراً رئيساً في صنع السياسات العامة للحكومة الفيدرالية .

١. يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا ، ص ٤٣ .

٢. علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الإستمرار والتغيير مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

٣. جابريل الموند ، السياسات المقارنة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

٤. وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

### ٣. السلطة التنفيذية :

٣٦

وتضم الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة ، التي غالباً ما تضطلع بتنفيذ السياسات العامة غير أن دورها في صنع السياسات العامة لا يمكن إخفاؤه بأي حال من الأحوال ، إذ أن الشعوب تعيش

عصر هيمنة السلطة التنفيذية ، بسبب الإعتماد بشكل كبير على القيادة التنفيذية في صنع السياسات العامة وتنفيذها <sup>(١)</sup> ، ففي بعض الأنظمة الحكومية الرئاسية يجمع رئيس الجمهورية بين قيادة العملية التنفيذية وقيادة العملية التشريعية ، كما في الكثير من الدول النامية ، كما يتدخل الرئيس الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دون تعطيل إقرار بعض البرامج والسياسات من جانب اللجان والقوى الحزبية المتنافسة في الكونغرس الأمريكي ، كما أن هناك الكثير من اللوائح التي تُجيز للرئيس الأمريكي التدخل في صنع السياسات العامة <sup>(٢)</sup> ، كما أن المؤسسات البيروقراطية الأخرى المتمثلة بالأجهزة الإدارية العامة وهيئاتها أو لجانها المتنوعة ، غالباً ما تتدخل في صنع السياسات العامة ومناقشتها مع دورها الأساس في تنفيذها ، بل أن هناك من يعتقد بأن تلك الأجهزة قادرة على إعاقة صنع السياسات العامة كقدرتها على تنفيذها ، ويعود ذلك إلى كثرة القضايا أو المطالب التي تستوجب خبرات فنية متخصصة لصنع السياسات العامة المتعلقة بها ، ولنقص الخبرة الفنية لأفراد السلطة التشريعية فإنهم غالباً ما يفوضون الأجهزة الإدارية كثيراً من الصلاحيات اللازمة لصنع السياسة العامة من هذا النوع ، وإتخاذ القرارات التي لها مفعول السياسات العامة من حيث التأثير والأهمية والنطاق <sup>(٣)</sup> .

#### ٤ . السلطة القضائية :

والمقصود بها المحاكم ، إذ يرتبط دور المحاكم في التأثير بعملية صنع السياسات العامة إرتباطاً وثيقاً بصلاحياتها ونطاق أعمالها ، فهي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية ومدى مطابقتها للأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ ، وإصدار الأحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية ، زيادة على دورها الأساسي في تحقيق العدالة وتطبيق القانون والفصل في المنازعات والحكم في الجرائم والمخالفات المتنوعة ، وللقضاء دور مهم في صنع السياسة العامة في بعض الأنظمة الحكومية مثل (المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية) ، التي تقوم بمراجعة

١ . جيمس آندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٢ . Yenezki Dror , Public Policy Making Reexamined , op . cit , p 17 .

٣ . جيمس آندرسون ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

نصوص اللوائح القانونية عند عرضها على ٣٧ تعديلها أو إلغائها عند مخالفتها للدستور الفيدرالي أو القوانين النافذة <sup>(١)</sup> ، وقد حدثت في كندا (ألمانيا الاتحادية ، كندا ، بريطانيا وأستراليا) حذو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال . أما في الدول النامية ، فإن القضاء له دور محدود - أو لا يكاد يظهر - في صنع السياسات العامة <sup>(٢)</sup> ، أن رقابة القضاء الفعالة على

التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في صنع السياسة العامة أو تنفيذها ، يُعدُّ صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري ، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي إتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين ، أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها (٣) .

## ثانياً: القوى غير الرسمية (غير الحكومية)

أن عملية صنع السياسة العامة لا تنحصر فقط في مشاركة القوى الرسمية بل هناك جهات أخرى تصنف بأنها (غير حكومية) ، تشارك هي الأخرى بحظٍ وافر في التأثير في صانعي السياسات العامة ومنفذها ، ومن تلك الجهات على سبيل المثال لا الحصر الجماعات المصلحية (الضاغطة) ، الأحزاب السياسية ، المواطنون (الرأي العام) وفيما يأتي توضيح لكيفية تأثير تلك القوى في صنع السياسة العامة :

### ١. جماعات الضغط والمصالح :

تُعرف تلك الجماعات بأنها : (مجموعة من الأفراد يلتقون في أهداف وصفات أو خصائص معينة ، يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صناع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة) (٤) مثل الإتحادات المهنية ، نقابات العمال ، الجمعيات الإجتماعية والدينية ، الشركات المالية ... إذ تسعى تلك الجماعات للتأثير في أطراف صنع القرار للإهتمام بقضاياهم ومشاكلهم ودفعها لإتخاذ مواقف أو قرارات لها صفة السياسات ، خدمة لأهدافها وتحقيق مصالحها ، لما تتمتع به من القوة والنفوذ المستمدين من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع صانعي القرارات (٥)

١ . Zeigler , Harmon , and Daten , Hendrich , "Interest group in the statesv" In Jacob Herbert & Vinez , Kenneth N (Eds) . Politics In the American States , 2nd . Edition (Boston , Brown) , 1971 , p. 126 .

٢ . جيمس آنديرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

٣ . محمد علي العويني ، أصول العلوم السياسية : نظرية الدولة ، الفكر السياسي ، الرأي العام والإعلام والعلاقات الدولية ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٥ .

٤ . إبراهيم درويش ، النظام السياسي : دراسة فلسفية تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠١ .

٥ . وصال العزاوي ، السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .

وأن وجود قنوات مشتركة للاتصال الرسم ٣٨ يبين هذه الجماعات ، وبين صانعي السياسات ، يُعدُّ مسألة أساسية لإيصال مصلحتهم وقضاياهم بالسرعة الممكنة والكيفية المطلوبتين وإقتاعهم بضرورتها وأهمتها لإدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات العامة (١) .

وعليه فإن صانعي السياسات العامة يضطرون إلى الموازنة بين مطالب هذه الجماعات خصوصاً إذا كانت متعارضة ، وقد يستخدمون المساومة للخروج بحلول توفيقية مقبولة للجميع على الرغم من ذلك فإن الجماعات الأحسن تنظيمياً والأوسع حجماً والأكثر مواردً والأفضل قيادةً تظل أكثر تأثيراً في توجيه الكثير من السياسات العامة لصالحها على حساب الجماعات الأخرى الأقل تنظيمياً وسعةً وإمكانيات ، زيادةً على إسهام الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها <sup>(٢)</sup> . إما أساليب الضغط التي تمارسها هذه الجماعات للتأثير في صانعي السياسات العامة ، فهي تتباين من نظام سياسي لآخر ومن دولة لأخرى ، منها وجود من يمثلها لدى الجهات الرسمية عند مناقشتها للوائح ومشاريع السياسات العامة ، التأثير في الرأي العام وإستمالته للضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالحها أو تحييده في الأقل لإمرار مشاريعها بدون معارضة تذكر <sup>(٣)</sup> .

## ٢ . الأحزاب السياسية :

يُعرف الحزب : بأنه تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة <sup>(٤)</sup> ، كما عرف بأنه مجموعة من الأفراد تربط بينهم روابط معينة ومصالح مشتركة ، ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها <sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا فالحزب السياسي منظمة غير رسمية تنشأ في الوسط الإجتماعي بإتفاق مجموعة من الأفراد في ظرف وزمن معينين ، لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إستلام القيادة السياسية أو المشاركة فيها ، وغالباً ما توجد في معظم الأنظمة السياسية السائدة في البلدان مهما كانت الأيديولوجية الفكرية التي تؤمن بها مجموعتان من الأحزاب (حزبان أو أكثر) الأولى: تفقد السلطة السياسية في البلاد ، والثانية : خارج السلطة السياسية (المعارضة) .

١ . خيري عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

٢ . جيمس أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

٣ . خيري عبدالقوي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

٤ . وصال العزاوي ، السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٥ . طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٦٤ .

فالأحزاب السياسية تؤدي مجموعة من المظنّف في النظام السياسي ، منها التعبير عن الرأي العام وتوفير قدر من المشاركة في صنع ٣٩ ، إذ أنها تقوم بتجميع وبلورة المصالح ، وهي أداة من أدوات التنشئة السياسية والمساهمة في إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم

المتنوعة<sup>(١)</sup> ، وإن تأثير الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة يمكن أن يتم خارج نطاق البناء السلطوي أو داخله ، إذ أن الأحزاب تقوم بمجموعة من الوظائف هي (بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عند صنع السياسات العامة ، إثارة الرأي العام حولها ومحاولة إقناع المواطنين بتبني المواقف التي تتخذها تلك الأحزاب للضغط على الحكومة) كما تُعد (وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي) . إما الشكل الآخر للتأثير في صنع السياسات العامة ، فهو عندما تستلم تلك الأحزاب زمام السلطة أو مقاليد الحكم فإنها تقوم بتشكيل السلطة أو تجديد بنيتها أو تغييرها وتحديد مساراتها وتوجيه عملية صنع السياسات العامة ، طبقاً للفلسفة التي تتبناها والتوجهات الفكرية التي تؤمن بها<sup>(٢)</sup> وبشكل عام ، فالأحزاب السياسية سواء أكانت خارج السلطة أم داخلها فهي تقوم بدور المراقب بعضها على البعض الآخر ، فأحزاب المعارضة تترصد حركة الحكومة وكيفية صنعها للسياسات العامة وتنفيذها ، بينما تقوم الأحزاب الحاكمة بشرح سياسات الحكومة ومواقفها والدفاع عنها والعمل على إقناع الرأي العام بصحتها .

وخلاصة القول ، فالأحزاب السياسية تمتلك القدرة على التأثير في صنع السياسات العامة سواءً أكانت داخل السلطة أم خارجها ، فعندما تكون خارجها فإنها تقوم بدور المدافع عن مصالح الجماهير الواسعة ومحاولة إيصالها إلى أسماع صانعي السياسات العامة من خلال الضغط الجماهيري لتأخذ طريقها إلى أسبقيات هؤلاء . إما عندما تكون داخلها (أي داخل السلطة) فإنها تُمارس التأثير في صنع السياسات العامة من خلال قيادتها للسلطات الثلاث .

### ٣ . الرأي العام (المواطنون) :

أن لمطالب ورغبات الأفراد (المواطنين) مكانةً وموقفاً مؤثرين في صنع السياسات العامة سواء أكانت في المجتمعات الديمقراطية ، أو في المجتمعات التسلطية أو الدكتاتورية<sup>(٣)</sup> ففي القرون الوسطى كانت الدول التقليدية على الرغم من أنظمتها المستبدة تحرص على

١ . علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

٢ . جابرييل إلموند ، السياسات المقارنة .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ .

٣ . Lindblom , Charlese ,The Policy – Making Process , Englewood Cliffs , N.J. Printice Hall , 1968 , p 45 .

سماع أصوات المواطنين ، وتلبية بعض مطالبهم لتقليل النقمة بين صفوفهم والتخفيف من عدم الإرتياح عندهم<sup>(١)</sup> ، كما أن الرأي العام ٤٠ ورة رأي الأغلبية (أصلاً) بل يمكن أن يُمثل رأي فرد أو مجموعة من الأفراد تجاه طلب أو قضية معينة في ظروف ووقت معينين ، ثم

تطور واتسع بالتفاعل والإتصال ليكون رأياً عاماً لشريحة واسعة من المجتمع<sup>(٢)</sup> والرأي العام يمكن أن يؤثر في صنع السياسة العامة بطريقتين هما :

أولاً : ما يفرضه الرأي العام على النشاطات والتصرفات الحكومية من قيود أو حدود في صنع وتنفيذ السياسة العامة .

ثانياً : الخوف الذي يسيطر على بعض صانعي السياسات العامة ومنفذيها من إتخاذ قرارات أو مواقف يتوقع أن لا تحظى بتأييد أو مساندة الرأي العام .

ويعتقد (إلموند) بأن الرأي العام يشارك في صنع السياسات العامة في المجتمعات الديمقراطية وذلك بوضع قيم ومعايير وتوقعات للسياسة العامة ، وتلك الأخيرة هي من صنع جماعات متخصصة تتمثل بمراكز صنع القرار . وعلى العموم يمكن القول ، بأن المواطنين (الرأي العام) لا يصنعون السياسات العامة من جهة وليسوا بعيدين عنها تماماً من جهة أخرى ، فإتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول كيفية مواجهة بعض القضايا لا يمكن إهمالها من قبل صانعي السياسات العامة ، بل تُعدُّ ذلك الإطار العام الذي يفترض أن يتحرك ضمنه هؤلاء ، فهو يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض ، وما هو ناجح أو فاشل من قرارات وسياسات خصوصاً بعد تنفيذ تلك القرارات<sup>(٣)</sup> ، وزد على ذلك حرص الأحزاب المتنافسة في الأنظمة الديمقراطية بالحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين من خلال تبني مشاكلهم ومطالبهم في البرامج الانتخابية التي ستصبح بعد ذلك مادة لصنع السياسات العامة<sup>(٤)</sup> ، وعلى مستوى الأفراد فإن للأشطة العلمية والفكرية لبعض المفكرين وعلماء الإجتماع والإقتصاد والسياسة وغيرهم ، الأثر البالغ في توجهات وقرارات راسمي السياسة العامة عند قيامهم بصياغتها وإتخاذ القرارات المتنوعة بشأنها<sup>(٥)</sup> .

١. جيمس أندرسون ، صنع السياسات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .

٢. صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة إجتماعية وقوة سياسية ، دار الحرية للطباعة والنشر بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٧٩ .

٣. بسيوني إبراهيم حمادة ، دور الإتصال في صنع ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

٤. David Brady W. , Critical Election , Congressional Parties and Clusters of Policy Changes , British Jornal of Political Science(VIII) Janvary , 1978 , p. 86 .

٥. جيمس أندرسون ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ، بأن السياسة العامة تتفاعل وتتعامل مع بيئة واسعة محيطية ، وهذه تتمثل بمجموعة من الـ **٤١** ات وما يمكن أن يكون عليه المجتمع داخلياً وخارجياً ، فالسياسة العامة لا يمكن أن تكون كفوءة وفعالة ما لم تأخذ في الإعتبار

الظروف البيئية التي تحيط بها ، فللخصائص الجغرافية والطبيعية ولحجم الموارد ونوعياتها المتاحة أثراً بالغاً في النظام السياسي ، أيّ أن الموارد البشرية والإقتصادية ( والتي هي موضوع دراستنا ) وغيرها من المتغيرات ، تصبح بمجموعها خصائص بيئية مهمة لدى صانعي السياسات العامة ، إذ تقتضي الأخيرة قيامها أولاً في البيئة ، ومن ثم نقلها إلى النظام السياسي عبر قنواته الرسمية وغير الرسمية لإضفاء الطابع الشرعي عليها فلهذه البيئة دور في إقامة بعض القيود والمحددات على متخذي القرارات وصانعي السياسات العامة ، كما أنها تقوض من إمكانية خوضهم لبعض الموضوعات أحياناً . أضف إلى ذلك ، فهذه البيئة سواء أكانت (داخلية أم خارجية) فإنها تضع النظام السياسي في مواجهة مجموعة من القضايا والمشكلات مثل البطالة والنمو الإقتصادي وتهديدات الأجانب والأعداء وغيرها ، وأن الموارد البشرية والإقتصادية قد تكون كافية أو غير كافية للتعامل مع تلك القضايا وغيرها فمثلاً مصر لديها قضايا ومشكلات ، كما أن لديها مستويات من الموارد سواء أكانت بشرية أم إقتصادية ، وهي قد تلتقي أو تختلف عن ما هو موجود في الإمارات وهذا التفاوت يحتم على السياسة العامة التكيف البيئي المطلوب تحقيقه في ضوء البيئة المحيطة بها .

## الفصل الثالث واقع الموارد الاقتصادية في مصر والإمارات

تمهيد :

تعدّ الموارد الاقتصادية المحصلة النهائية لتفاعل كل من الأرض والإنسان ورأس المال وهي لا تُعدّ موزعةً توزيعاً عادلاً بالعالم ، كما لا توجد دولة بالعالم بإمكانها تحقيق إكتفاء ذاتي بكل الموارد ، بل تختلف فيما بينها ، سواءً كانت من حيث توفر المورد ذاته أو حتى إنتاجه وإستثماره محلياً ، كما تُعطي الدولة ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي والدولي ، إذ توصف تلك الموارد بأنها من المتغيرات ، مما يُمكن معه بناؤها وتنميتها . وينبغي الإشارة هنا ، إلى أن العبرة ليست بتوفر الموارد الاقتصادية المتنوعة بدولة ما وإنما المقياس لذلك هو مدى إستثمارها بالدرجة التي تكفل معها الرخاء والرفاهية للدولة .

وتظهر أهمية دراسة الموارد الاقتصادية من إعتبرات عدة ، من بينها مشكلة ندرتها وقصورها عن تلبية حاجات المجتمع مما يتطلب من الدولة التصدي لها وذلك خوفاً من تعرض القدرة الإنتاجية لبعض تلك الموارد إلى التدهور ، مما يؤدي لتراجع عطائها ، وكذلك تنمية الموارد الاقتصادية ، فعملية التنمية ترتبط بحجم المتاح من الموارد وطريقة إستخدامها ، إذ أن زيادة المتاح منها وحسن إستخدامها يُعجل بعملية التنمية ولذلك فإنه لا بدّ من المحافظة على الموارد والتي تتطلب حصرها لتحديد إمكانيات إستثمارها حالياً ومستقبلاً ، ووضع الخطط والبرامج والتي تتضمن عدم الإسراف في إستخدامها .

وبذلك يمكن القول ، بأن الموارد الاقتصادية تُعدّ واحدة من أهم عناصر قوة الدولة السياسية والإقتصادية ، وهي عامل أساس بنهوضها ، ومن ثم فإن من الحكمة صوغ ورسم سياسات الدولة العامة بضوء ما يتوافر لها من موارد ، فتلك تشكل الدعامة الأساسية بالتأثير في القرار السياسي الداخلي والخارجي الذي تتبناه الدولة . وإنطلاقاً من الأهمية التي تتمتع بها الموارد الاقتصادية وبما تُسهم به في قيام وتطور الدول ، فأنا سنحاول دراستها وإلقاء الضوء على واقع أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها كلّ من مصر والإمارات

وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى عدة محاور . يتناول الأول منه واقع الموارد الاقتصادية في مصر بينما يتناول الثاني واقع تلك الموارد في الإمارات العربية المتحدة ، وذلك في محاولة لتوضيح مدى أهمية أهم تلك الموارد في كلٍ منهما ، ومساهمتها في تطوير الإقتصاد وتقدم كل من مصر والإمارات . فيما سيتناول الثالث محاولة إجراء مقارنة لواقعها في كلتا الدولتين .

## المبحث الأول : واقع الموارد الطبيعية وأهم القطاعات الاقتصادية في مصر

بدايةً يُمكن القول ، بأن البنية الاقتصادية وبكل ما تحويه من موارد وثروات طبيعية وغير طبيعية ، تُحدد طبيعة الدور الذي تمارسه أجهزة الدولة في المجتمع ، وقدرة أجهزتها على القيام بدورها ، كذلك طبيعة أنشطة البناء الإداري والتنظيمي المرتبط بما تقوم به الحكومة وأجهزتها من وظائف <sup>(١)</sup> كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي . وتتفاوت الدول بشدة ، من حيث إمتلاك مثل تلك الموارد والثروات . إذن فالمقومات أو الموارد الاقتصادية تؤثر في المؤسسات السياسية ، وفي السلوك السياسي بصورة عامة غير أن هذا التأثير ليس مطلقاً ، وتتحكم فيه كثير من العوامل ، فيكون التأثير على أشده عند تعلق الأمر بوفرة الموارد الطبيعية والثروات والأموال إيجاباً وبחالة العوز سلباً . ففي هاتين الحالتين توجد معطيات صلبة تفرض نفسها وتتمرد على كل محاولة يقوم بها الأفراد لتغيير الواقع ، وكذلك مدى نشاط الأفراد في إستثمار تلك الموارد وتحويلها لظواهر إجتماعية مركبة . أي موارد مُصنعة أو مزروعة أو قائمة بأي شكل من الأشكال الأخرى المعروفة في المجتمع <sup>(٢)</sup> .

وبالتطبيق على جمهورية مصر العربية ، فأنا سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الموارد والثروات الطبيعية ، مع الإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية وواقعها ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الرفاهية .

### المطلب الأول : الأهمية الجغرافية والموارد الطبيعية في مصر أولاً : الأهمية الجغرافية

تتضمن المقومات الطبيعية كل ما يتمثل في البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان من معطيات ، والتي تكونت قبل وجوده ، بحيث لم يكن له فضل في نشأتها ومن أهم مقومات الإنتاج الاقتصادي في مصر هي الموقع الجغرافي ، إذ يُعدّ الموقع من أهم العوامل التي تؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية والحضارية .

١. خيرى عبدالقوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٢. صادق الأسود ، علم الإجتماع السياسي ، (أسسه وأبعاده) ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

بل في الأهمية الإستراتيجية للإقليم بالقرب من مناطق الإستهلاك ، فمثلاً له دور كبير في تحديد الإنتاج وتسويقه . كذلك عندما يقع الإقليم في منطقة تتمثل فيها موارد طبيعية متنوعة ، فإن النشاط الإقتصادي في هذا الإقليم والمظهر الحضاري لسكانه يتشكل تبعاً لتنوع تلك الموارد (١) .

والمقومات الجغرافية والطبيعة ، هي تلك المميزات والخصائص الطبيعية التي يتصف بها إقليم دولة معينة . وعلى هذا الأساس تتباين العوامل الطبيعية التي تعتمد عليها الدولة في بناء كيانها الذاتي من دولة إلى أخرى ويؤثر ذلك التباين في تحديد قوة الدولة أو ضعفها ، فضلاً عن أنها تساهم في بناء فلسفة الدولة السياسية وإمكاناتها العسكرية والإقتصادية (٢) . وبالنسبة للموقع الجغرافي الذي تحتله جمهورية مصر العربية فيتضح ، بأنها تتمتع بموقع جيواستراتيجي مميز مكنها من أداء دور مهم في صياغة السياسات الإقليمية والدولية حرباً وسلماً ، وأعطاهها مكانة مختصة في العالم بملتحاقه الآسيوي والأفريقي . فضلاً عن كونها من اللاعبين الكبار في منطقة الشرق الأوسط بتاريخه المعقد والمأزوم منذ عقود طويلة ، وتستند الأهمية الجيواستراتيجية لمصر على أربعة محاور رئيسية هي (الموقع الجغرافي ، والموارد البشرية الهائلة والثروات الإقتصادية ، والتراث الحضاري التاريخي العريق) .

وتقع جمهورية مصر العربية في الشمال الشرقي لقارة أفريقيا ، وتطل على كل من الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط والساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر وتتبع معظم أراضيها قارة أفريقيا ، غير أن جزءاً من أراضيها ، وهي شبه جزيرة سيناء يقع في قارة آسيا . وتشارك مصر بحدود مع ليبيا من الغرب ، ومن الجنوب مع السودان ومن الشمال الشرقي مع فلسطين المحتلة وقطاع غزة ، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية وتمر عبر أراضيها (قناة السويس) التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي وتعدُّ واحداً من أهم الممرات المائية في العالم .

١ . محمود يونس ، محمد فوزي أبو السعود ، مدخل إلى الموارد ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١ .  
٢ . عبدالمنعم عبدالوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية في دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية ، مؤسسة الوحدة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٦ .

تبلغ مساحة مصر حوالي مليون كيلومتر مربع ، وتشكل الصحراء غالبية مساحتها أي أن (٩٦%) من مساحتها صحراء ، و(٤%) ١٢٠ زراعة والنشاط الفلاحي أي (٣٥٠٠٠) كم<sup>٢</sup> ، ويتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل والدلتا ، أي بالقرب من ضفاف نهر النيل . وتنقسم

تضاريسها لأربعة أقسام هي : وادي النيل والدلتا ، الصحراء الغربية الجزء الواقع داخل حدود مصر من الصحراء الأفريقية الكبرى ممتداً ما بين وادي النيل بالشرق حتى الحدود الغربية ، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود الجنوبية ، ثم منطقة المنخفضات والصحراء الشرقية ما بين وادي النيل غرباً والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء شرقاً  
ومن حدود الدلتا شمالاً حتى حدود مصر الجنوبية . إذ تمتد بطولها سلسلة جبال البحر الأحمر الغنية بالموارد الطبيعية ، إذ تُعدُّ تلك الصحراء بمثابة مخزون الموارد الطبيعية المصرية من خامات الثروة المعدنية المختلفة من (ذهب ، فحم ، بترول ... إلخ) . وأخيراً ، شبه جزيرة سيناء الجزء الآسيوي من مصر ، وهي على شكل مثلث قاعدته تطل على البحر الأحمر المتوسط شمالاً ورأسه إلى الجنوب ، ما بين خليج السويس غرباً ، وخليج العقبة شرقاً .

إما مناخ جمهورية مصر العربية \* فهو يتأثر بعدد من العوامل الجغرافية كـ(الموقع ، والتضاريس ، والإشعاع الشمسي ، والمسطحات المائية) . فالمناخ السائد في البلاد هو الصحراوي وشبه الصحراوي ، في حين يسود مناخ البحر المتوسط في السواحل الشمالية والمداري في أقصى الجنوب (١) .

\* تمتد أراضي مصر بين خطي عرض ( ٢٢ ° - ٣٢ ° ) شمالاً ، أي أن الأراضي المصرية تمتد حوالي (١٠) درجات عرضية ، إذ يقع حوالي ربع مساحتها الإجمالية إلى الجنوب من مدار السرطان . ويعني هذا أن مصر تقع في العروض المدارية الحارة والجافة ، والتي تتميز بوجه عام بالدفء في الشتاء وشدة الحرارة في الصيف . وقد أكسب هذا الموقع مصر قدراً كبيراً من الإشعاع الشمسي وبذلك يمكن الاعتماد على تلك الطاقة الشمسية بدرجة كبيرة باعتبارها في جميع مناطق الجمهورية بدرجات متفاوتة ، وهي لا تحتاج إلى تكاليف عالية للإستفادة منها ، وليس لها آثار سلبية في البيئة .

١. للمزيد حول الموضوع راجع : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء السنوي ٢٠١١ ، جمهورية مصر العربية الجغرافيا والمناخ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmos.Gov.eg/polif/static/.20Book/arabic/index/> .  
كذلك ينظر : مصر لمحة إحصائية ٢٠١١ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٢ ، ص ٣ .  
وكذلك ينظر : جمهورية مصر العربية ، الجغرافية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Egypty.com/egyptana/Egypt.asp> .

## ثانياً : الموارد المعدنية

١٢١

إن الموارد المعدنية هي موارد طبيعيه ، تحسّف في باطن الأرض وتقوم عليها صناعة التعدين ، فإما أن تصدر كلها بحالتها الطبيعية الخام ، كما في معظم الدول النامية . أو

يُصنع جزء منها حسب طاقة البلد التصنيعية ، لتصبح بنداً أساسياً في موازنة الدولة للإنفاق على المشروعات وتحسين الخدمات ، وإستيراد ما نقص في القطاعات الأخرى لسد إحتياجات السوق الداخلي والإستهلاك . وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية نجد بأنها تزخر بكثير من تلك المعادن ، ولعل الحديد واحد من الثروات المعدنية المهمة التي تشتهر بها جمهورية مصر العربية . إذ توجد رواسب الحديد في ثلاث مناطق رئيسية هي (شرق أسوان ، الواحات البحرية ، الصحراء الشرقية) ، وتنتج مصر الحديد الخام منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين . إذ كان إنتاجها يتراوح بين ( ١٥٠ و ١٨٠ ) ألف طن متري ، وأخذ الإنتاج في التزايد المطرد ، مع توالي إكتشاف الخامات في مناطق جديدة حتى تجاوز (٣٢٢٦) ألف طن متري في عام (٢٠٠١) وقد بلغ إنتاجه في عام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) حوالي (٦٦٥) ألف طن متري إرتفع إلى (٢٣١٤) ألف طن متري عام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) بحسب الإحصاءات الرسمية .

والى جانب خامات الحديد تنتج مصر أيضاً كميات كبيرة من الفوسفات تتجاوز سنوياً منذ بداية الثمانينيات (٦٠٠) ألف طن متري ، وقد بلغ إنتاجه في عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) حوالي (١٢٩٥) ألف طن متري ، وصل إنتاجه عام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) إلى حوالي (٢٢٩٠) ألف طن متري في حين نجد أن إنتاجه بلغ حوالي (٣٠٢١) ألف طن متري عامي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) ويُعدُّ تعدين الفوسفات حرفة قديمة في مصر . ويرجع إستغلال خاماتها على نطاق واسع إلى عام (١٩٠٨) ، ويُعدُّ الفوسفات في مصر واحداً من أهم الرواسب المعدنية من الناحيتين التعدينية والإقتصادية ، لكون إنتاجه كان ولا يزال يشغل مكاناً بارزاً في مجال التعدين ويرجع السبب في ذلك إلى الإنتشار الواسع لوجود الفوسفات في مصر ، فهو يوجد على هيئة حزام من رواسب الفوسفات يمتد إلى مسافة حوالي (٧٥٠) كم طولاً من ساحل البحر الأحمر شرقاً على الواحات الداخلة غرباً . إما أهميته فتتلخص في أنه يُصدّر إلى الخارج بكميات كبيرة ، كما يتم تصنيع جزء منه على شكل أسمدة كيميائية تُصنف كنوع من السوبرفوسفات ، وتوجد مواقع الفوسفات التي لها أهمية إقتصادية بمصر في ثلاث مناطق رئيسية ، فنجدها تتركز في إقليم البحر الأحمر في الجزء الممتد بين مدينتي سفاجة والقصير على ساحل البحر الأحمر ، والمنطقة الثانية هي وادي نهر النيل في الجزء الممتد بين مدينتي قنا في الشمال وإدفو في الجنوب ، إما المنطقة الثالثة فهي إقليم

الصحراء الغربية \* في واحتي الخارجة والداخلة ، وتوجد إلى جانب خامات الحديد والفوسفات خامات أخرى هي خامات المنغيز . وعلى ١٢٢ بد مواقع وجود خامات المنغيز ، إلا أن القليل منها هو الذي يصلح للإستغلال الإقتصادي ، كما يوجد معدن الذهب الذي برع المصريون القدماء في التنقيب عنه ، وذلك بدليل وجود أكثر من (٩٠) منجماً قديماً للذهب في الصحراء

الشرقية ، من أهم مناجم الذهب هي (عظا الله ، وجبل السكري) ، الذي يُعدُّ أهم المناجم في مصر والذي أكتشف عام (١٩٩٤) وتوقف العمل به ثم أستؤنف مرة أخرى بعد تزايد إحتياطي الذهب فيه إلى (١٠) عشرة ملايين أوقية في العام (٢٠٠٨) . كما توجد خامات مثل (التيتانيوم والقصدير والنحاس) ، وعلى الرغم من إنتشار خامات النحاس بمصر ، إلا أنه لم تصل بعد إلى مرحلة الإستغلال الإقتصادي ، كما توجد إلى جانبه خامات الكروم والأحجار الكريمة وأحجار الزينة والتي منها (الكرانيت ، الرخام ، الحجر الجيري ... وغيرها) ، أضف إلى ذلك وجود أملاح الصوديوم والبوتاسيوم ورمل الزجاج الذي يُستخدم بصناعة الزجاج ، كذلك الكوارتز<sup>(١)</sup> . وبذلك يمكن القول ، بأنه توجد في مصر كثير من المعادن ، ولكن المعادن التي لها النصيب الأكبر من الأهمية تتمثل بـ(النفط و الغاز الطبيعي) التي تتصدر كل منهما المعادن التي تنتجها مصر من حيث الأهمية والقيمة .

١ . **النفط** : يؤدي النفط دوراً أساسياً في زيادة موارد الدولة المالية ، ومصدراً للحصول على العملات الأجنبية ، ومن ثم زيادة معدلات النمو والتنمية . ولصناعة النفط في مصر جذور تاريخية قديمة \* .

\* تمثل هضبة أبو طرطور الواقعة بين الواحات الداخلة أضخم الرواسب من الفوسفات في مصر . إذ يُقدر الإحتياطي من هذا الخام فيه بنحو (١٠٠٠) ألف مليون طن ، إلا أنه توجد بعض العقبات التي تحول دون إستغلاله الإستغلال الأمثل ، وذلك لوجود نسبة ملحوظة من الشوائب ، مما يزيد من تكلفة إنتاجه .  
١ . حول المزيد من راجع : الثروة المعدنية في مصر ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Marefa.org/index.php> .

ينظر أيضاً : مصر في أرقام ٢٠١١ ، الجهاز المركزي العامة والإحصاء ، ٢٠١٢ . وكذلك ينظر : مصطفى يعقوب ، الموارد المعدنية في مصر ، موسوعة الأرض ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Semses.com/ar/encyc/earth/e25.htm> .  
\*\* تُعدُّ مصر أقدم الدول العربية المنتجة للنفط على نطاق تجاري ، فقد أكتشف أول حقل عام (١٩٠٨) وأكتشف الحقل الثاني وهو الغردقة عام (١٩١٢) ، وتلاه حقل غارب عام (١٩٣٨) ، وأكتشف أول حقل نفطي في سيناء عام (١٩٤١) ، وتلاه حقل سدر (١٩٤٦) ، ثم حقل عسل (١٩٤٧) ، وتقع تلك الحقول على رأس خليج السويس ، وإستمرت الإكتشافات النفطية تتابع في سيناء ، ففي عام (١٩٥٠) أكتشف حقل أبو رديس ، وعام (١٩٥٥) أكتشف حقل بلاعيم البري ، وعلى الجانب الأيسر لخليج السويس أكتشفت حقول رأس بكر وكريم عام (١٩٥٨) ومرجان (١٩٦٣) ورأس عامر (١٩٦٥) . للمزيد ينظر : إقتصاد مصر ، نظرة عامة ، موقع المعرفة ، (الموسوعة الحرة) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Marefa.org/index.php/> .

وقد بدأت فعلياً عام (١٩٥٦) عندما صر ١٣٣ باء الهيئة العامة لشؤون البترول عام (١٩٧٣) ، إذ تم إنشاء وزارة البترول كوزارة مستقلة لتباشر وتنظم صناعة البترول ومنذ عام (١٩٨١) أصبح النفط يُمثل إحدى الدعائم الأساسية للإقتصاد ، ومصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي المصري<sup>(١)</sup> ، وتُشير التقديرات الأولية إلى أن النشاط الإستكشافي ونشاط الحفر

أدياً إلى بلوغ حصة مصر حوالي (٤٠) إكتشافاً عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (٤١) إكتشافاً عام (٢٠١٠) .<sup>(٢)</sup> أنظر الجدول .

#### جدول (٢٥) إكتشافات النفط في مصر من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
العدد	٣٨	٢٩	٩	٣٧	٤٠	٤١

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٥) .  
 . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١/٥) .

إما تقديرات حجم الإحتياطي النفطي ، فقد حققت مصر معدلات عالية من الإحتياطيات إذ بلغ حجم الإحتياطي النفطي عام (٢٠٠٥) حوالي (٣,٧٠) مليار برميل ، ثم ارتفع ليصل إلى (٣,٨٦) مليار برميل عام (٢٠٠٧) وليصل إلى (٤,٤٧) مليار برميل عام (٢٠١٠) .<sup>(٣)</sup>

وبذلك فإن قطاع النفط في مصر يتمتع بأهمية واضحة ، إذ تقوم بتصدير ما يزيد عن حاجتها وما يمكن ملاحظته على الإنتاج أنه يميل نحو الإنخفاض ، إذ بلغ إنتاجه في العام (٢٠٠٥) حوالي (٥٧٩) ألف برميل / يوم ، لينخفض عام (٢٠٠٧) ليصل إلى (٥٦٤) ألف برميل / يوم ليشهد تراجعاً ويصل إلى (٥٥٤) ألف برميل / يوم عام (٢٠١٠) .<sup>(٤)</sup> أنظر الجدول .

١. للمزيد ينظر : الطاقة في مصر ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : إقتصاد مصر ، ويكيديا (الموسوعة الحرة) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki/> .
٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .
٣. التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) ، نفس المصدر ، ملحق (٢/٥) .
٤. للمزيد حول الموضوع ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٥/٥) كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

#### جدول (٢٦) إنتاج النفط في مصر من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) (ألف برميل / يوم)

السنة	٢٠٠٥	٠٦	١٢٤	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإنتاج	٥٧٩	٥٥٤	٥٦٢	٥٢٨	٥٦٤	٥٥٤

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٤/٥) .  
 . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٤/٥) .

وتفيد التقديرات بأن مجموع إيرادات الصادرات النفطية قد حققت زيادة ملحوظة ومستمرة وذلك في ظل ارتفاع الأسعار ، فقد حققت تلك الإيرادات ارتفاعاً ملحوظاً من (٢,٥) مليار دولار عام (١٩٩٧) ، لتصل إلى (٤,٦) مليار دولار عام (٢٠١٠) ، وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢,١ %) للعام نفسه والتي بدورها أسهمت في دعم الميزان المالي <sup>(١)</sup> .  
 أنظر الجدول .

جدول (٢٧) مجموع الإيرادات النفطية لمصر (١٩٩٧ - ٢٠١٠) مليار دولار

السنة	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مجموع الإيرادات	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٤,٧	٤,٥	٣,٩	٤,٦

- . تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :  
 . الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨ .  
 . الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ .  
 . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٢/٦) .

٢. الغاز الطبيعي : يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في تغطية متطلبات الطاقة بمصر والتي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في إستغلال الغاز الطبيعي وزيادة الإعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة ، ولم يُكتشف الغاز الطبيعي بكميات تصلح للإستغلال التجاري إلا في عام (١٩٦٧) ، حين تم أكتشاف حقل (أبو ماضي) في وسط الدلتا الذي كان بداية الإستكشافات الكبرى للغاز الطبيعي في مصر ، ثم تبعه إكتشاف حقل (أبي قير) عام (١٩٦٩) بالبحر المتوسط ، وهو أول حقل بحري للغاز الطبيعي ، ثم حقل (أبي الغراديق) بالصحراء

١. ينظر : الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ . كذلك ينظر : الأمم المتحدة مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ .

الغربية عام (١٩٧١) ، ولم تبدأ حملات **١٢٥** مكتشفة قبل عام (١٩٩٥) لتفود إلى كثير من إكتشافات الغاز التجارية منذ عام (١٩٩٨) ، وتشير التقديرات إلى أن الإستكشافات المتحققة عام (٢٠٠٩) قد بلغت (٢٤) إستكشافاً ، لتبلغ عام (٢٠١٠) (٢٢) إكتشافاً <sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .



٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٥٧٨٤	٤٢٨٧٨	٤١٢٧٠	٣٨٣٧٤	٢٥٥٣٠	٢٣٦١٥	٢١٣١٤	١٩٦٠٥	الإنتاج (بالآلف طن)

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . مصر في أرقام ٢٠١٠ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١١ .
- . مصر لمحة إحصائية ٢٠١١ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٢ .

وقد إزداد إجمالي الغاز الطبيعي المسوق في مصر ، وقد بلغت كمياته ما بين (٤٢,٥) مليار م٣ عام (٢٠٠٥) إلى (٦٢) مليار م٣ في العام (٢٠٠٩) <sup>(٢)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٣١) الغاز الطبيعي المسوق في مصر (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) (تريليون متر مكعب / السنة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	السنة
٦٢	٥٨,٩	٥٥,٧	٥٢,٨	٤٢,٥	الكمية

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٥/٥) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٥/٥) .

وقد إنضمت مصر لنادي مصدري الغاز الطبيعي في القرن الحالي لتصبح الدولة رقم (٦) على مستوى العالم بهذا المجال المهم . هذا وقد بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال خلال عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) حوالي (٣,٣) مليار دولار ، أي أنها تمثل (٢١ %) من إجمالي صادرات قطاع البترول <sup>(٣)</sup> . وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من مصر للأسواق سواء على شكل غاز طبيعي مسيل أو بواسطة خطوط الأنابيب بحصة بلغت (١٠,٩ %) في العام (٢٠٠٩) ، إما فيما يتعلق بإتجاه صادرات مصر من الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب ، فقد بلغت صادرات مصر إلى الأردن (٢,٨) مليار م٣ ، وكان إتجاه صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسيل قد شمل كلاً من (أمريكا الشمالية ، أمريكا اللاتينية أوروبا ، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي ، وإسرائيل) <sup>(٤)</sup> . أنظر الجدول .

١. مصر في أرقام ٢٠١٠ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة ، مصدر سبق ذكره .

٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٥/٥) ، ص ٣٥٩ .

٣. الطاقة في مصر ، مصدر سبق ذكره .

٤. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، المصدر السابق ، ص ١١٦ - ١١٧ .

جدول (٣٢) إتجاه صادرات مصر من ١٢٧ وغيه في عام (٢٠٠٩) (بمليار متر مكعب)

الإجمالي	عبر الناقلات	بواسطة الأنابيب	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	أوروبا	إلى من
١٨,٣	١٢,٨	٥,٥	.	٥,٥	١,٠	٠,٢	٤,٩	٦,٧	مصر

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

ومن خلال ما تقدم ، نجد بأن الطاقة تمثل ركيزة أساسية للتنمية الإقتصادية لذا تُعدُّ تنمية موارد الطاقة الأولية وحسن إدارتها وإستخدامها من أهم إستراتيجيات وسياسات التنمية ، وتعتمد مصر في تحقيق التنمية الإقتصادية والتكنولوجية على عدَّة مصادر متاحة في الطبيعة ، وهي إلى جانب النفط والغاز الطبيعي طاقة الكهرباء ، إذ بلغ إجمالي الكهرباء المولد خلال عام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) حوالي (١٣١٠٤٠) مليون كيلواط في الساعة وفي العام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بلغت الطاقة الكهربائية المولدة حوالي (١٣٩٠٠٠) مليون كيلواط في الساعة ، فيما بلغ إجمالي إستخدامات الكهرباء في عام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) حوالي (١١٢٦١٨) مليون كيلواط في الساعة ، وحوالي (١١٩٩١٦) مليون كيلواط في الساعة في عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) . فيما يعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية في مصر على عدة مصادر ألا وهي المحطات الحرارية التي تستخدم البترول والغاز الطبيعي ، والمحطات المائية لإنتاج الكهرباء والتمثلة في خزان أسوان والسد العالي وقناطر إسنا وقناطر نجع حمادي وأسويط كما أولت مصر فضلاً عن كل ما تقدم ، إهتماماً كبيراً لإستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة النووية والتي تُعدُّ من أوائل الدول التي إستخدمت الطاقة النووية السلمية في المنطقة . إذ تعددت المحاولات من خلال إنشاء لجنة الطاقة الذرية عام (١٩٥٥) ، ثم إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية عام (١٩٥٧) وقد تم تشغيل أول مفاعل نووي في مصر عام (١٩٦٠) ، ثم تقرر إنشاء مركز بحثي جديد متعدد الأغراض والإستخدامات السلمية بقدر أعلى ، وبدأ تشغيله عام (١٩٩٧) ويعمل بقدرة (٢٢) ميغاواط وفي عام (٢٠٠٦) شرعت في إقامة محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية وشهد عام (٢٠٠٧) إفتتاح عدد من محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية <sup>(١)</sup> .

إما فيما يتعلق بصناعة الفحم وإستخراجه فهو ينحصر حالياً بمنجم المغارة في شبه جزيرة سيناء ويمكن القول ، بأن الفحم يساهم أيضاً ، ولكن بشكل محدود في ميزان الطاقة بمصر وقد بلغ إنتاج الفحم الحجري حوالي (٦٠٠٠٠) ألف طن في عام (٢٠٠٩) <sup>(٢)</sup> .

١. للمزيد ينظر : مصر لمحة إحصائية ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ . كذلك ينظر : الطاقة في مصر ، مصدر سبق ذكره .

٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ ، والملحق (٤/٤) ، ص ٣٤٤ .

يمكن القول ، أن الموارد المعدنية يتألف من ١٢٨ ولاية الوطني ، وتصبح مصلحة حيوية يجب الإهتمام بالدفاع عنها وتأمينها وتطويرها وتسميتها بشكل الذي يحقق الرفاهية لمجتمعهم وذلك من خلال ما تسهم به في زيادة الدخل القومي ، وأن أهم الحقائق في هذا المورد هو قابليته

للنفاد ، إذ يحتاج تكوينه في باطن الأرض لملايين السنين ، ويصبح مخزون المادة المعدنية في باطن الأرض والإحتياطي والمكتشف هو عمر الفائدة المستمر لهذا المورد . وبذلك فلا بُدَّ لصانعي السياسات من إتخاذ الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة التي تسهم في تنمية تلك الموارد ، ومحاولة الإستفادة منها بالشكل الذي يحقق أكبر المنافع منها وبالتالي تنفيذ برامج عمل وسياسات تستهدف تنمية الإكتشافات الجديدة من تلك الموارد وفي مختلف مناطق مصر ، وذلك لما تسهم به تلك الموارد من تطوير للبنية التحتية وتخفيف حدة الفقر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والمؤسسية . إذن لا بُدَّ من إعتداد سياسات وإستراتيجيات تشجع توسيع قطاع الموارد ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات تتخذ في إطار إجتماعي وسياسي ومؤسسي موثبات .

### ثالثاً : الموارد المائية

المياه من أكثر العناصر الإنتاجية الأكثر ندرة ، لإرتباطها بالعوامل الطبيعية والجغرافية وكذلك لطبيعة المياه ، كونها مورداً متحركاً وبناء على تلك الطبيعة الخاصة توجد قيود في إستخدام المياه كمورد إنتاجي ، هذا فضلاً عن تنافس الإستخدامات المختلفة عليها . وفي مصر تبذل جهود مكثفة في جميع المجالات فنية وإقتصادية وإجتماعية لتحقيق أكفاً إستخدام للمياه . إذ تشكل الموارد المائية أحد محاور التنمية في مصر ، كما تُعدُّ من أهم عناصر المنظومة البيئية . وتمثل الموارد المائية المصرية في نوعين من الموارد وهي (الموارد التقليدية و الموارد غير التقليدية) \* .

#### ١. الموارد التقليدية للمياه

أ. نهر النيل : والذي يُعدُّ المصدر الرئيس للمياه العذبة في مصر إذ أنه يمثل حوالي ( ٩٦ % ) من الموارد المتجددة في مصر ، والذي يبلغ طوله (٦٨٢٥) كم ، ويغذي النيل الأمطار التي تسقط على منابعه في هضبة البحيرات الإستوائية والهضبة الأثيوبية ، وهما المصدران الرئيسان لمياه النيل .

\* وتمثل الموارد التقليدية للمياه في (نهر النيل ، المياه الجوفية ، الينابيع ، الأمطار ، السيول) إما المصادر الغير تقليدية فهي (تدوير مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر) .

إما المصدر الثانوي فهو حوض بحر الغزال ، وهو قليل الإيراد بالنسبة للمصدر الأول وقد بلغت حصة مصر من مياه النيل حوالي (٥,٥) ١٢٩ ، وهي حصة ثابتة طبقاً لإتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل المبرمة بين مصر والسودان <sup>(١)</sup> .

ب. المياه الجوفية : بالرغم من ضخامة المخزون المائي الجوفي المتجدد والمقدر بحوالي (٥٠٠) مليار م<sup>٣</sup> \* فإنه سيظل المسحوب منه في حدود مستوى الشحن السنوي لتلك الخزانات ، وذلك للمحافظة على التوازن المائي للخزانات . كما يمكن سحب كمية من المياه الجوفية تفوق التغذية السنوية في أقصى فترات الإحتياجات ، وترك الخزان يمتلئ بمدة أقل ، ويُعدُّ نهر النيل المصدر الرئيس لتغذية تلك الخزانات ، إذ أن نظم الري المتبعة حالياً في مصر تعمل على تغذية الوادي بالمياه الجوفية ، وبالتالي فالمياه الجوفية ليست مستقلة عن الكمية المتاحة من نهر النيل \*\* . وتقدر كمية المياه المسحوبة من الخزان الجوفي في الوادي والدلتا ومياه الينابيع حوالي (٦,٢) مليار م<sup>٣</sup> عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) <sup>(٢)</sup> .

ج . مياه الأمطار والسيول : تتساقط الأمطار الشتوية على الأجزاء الشمالية لمصر وعلى الشريط الضيق بعرض (٣٠) كم ، كما تتساقط الأمطار في المتوسط بنحو (١٩٢) مم وعلى الدلتا (١٢٠) مم ، وعلى الساحل الشمالي الشرقي لسيناء (١٥٠) مم ، ورفح (٢٥٠) مم وكذلك مياه السيول في مصر - وخاصة في سيناء - وفي عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بلغت كمية الأمطار والسيول حوالي (١,٣) مليار م<sup>٣</sup> .

١ . محمد نصرالدين علام وآخرون ، المياه والأراضي الزراعية في مصر ، الماضي والحاضر والمستقبل المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

\* خزان وادي النيل (٣٠٠) مليار متر مكعب ، خزان الدلتا (٢٠٠) مليار متر مكعب .

\*\* كما يوجد بجانب خزانات الوادي والدلتا خزان الحجر الرملي في الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء وحول بحيرة السد العالي ، وخزانات الصخور الجيرية المتشققة والمنتشرة في مصر والخزانات الجوفية الثانوية مثل (المياه الجوفية والجوفية العميقة في سيناء والمياه الجوفية الضحلة في جنوب سيناء) ، وتظهر مياهاها في صورة عيون وهي محدودة ، وكذلك الخزان الجوفي بالساحل الشمالي الغربي . وتجدر الإشارة إلى ، أن تلك الخزانات تتغذى بمياه المطار .

٢ . للمزيد ينظر : محمد مدحت مصطفى ، إقتصاديات الموارد المائية (رؤية شاملة لإدارة المياه) ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة الري والموارد المائية ، مصر في أرقام ٢٠١١ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٤٤ .

د . تطور نظم الري : نتيجة لمحدودية الموارد المائية والحد من الإسراف فيها ولترشيد إستخدامها فقد تم تطوير نظم الري ١٣٠ لك للمحافظة على خصوبة الأرض الزراعية من ناحية ، ولترشيد إستخدام المياه المتاحة ، وبلغت كمية المياه الموفرة نتيجة تطوير نظم الري في بعض مناطق مصر حوالي (٣,١) مليار م<sup>٣</sup> <sup>(١)</sup> .

## ٢. المواد غير التقليدية للمياه

أ. تدوير مياه الصرف الزراعي وإعادة إستخدامها : طورت مصر نظام إعادة إستعمال مياه الصرف الزراعي \* منذ مدة طويلة ، وتتوقف كمية مياه الصرف الزراعي على كل من مياه الري المتوفرة عند أسوان ، وكفاءة نظم الري والتركيب المحصولي السائد وتتراوح كميتها بين (١٢ - ١٤) مليار م<sup>٣</sup> سنوياً تصرف في البحر ، وفي السنوات القليلة الماضية بدأت السياسة المائية في إستخدام مياه الصرف الزراعي في الري بعد خلطها بمياه عذبة وقدرت هذه الكمية بحوالي (٨,٠٧) مليار م<sup>٣</sup> عام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) .

ب. تدوير مياه الصرف الصحي : تستخدم مياه الصرف الصحي بعد معالجتها لأغراض الري مع مشروطية الحفاظ على أغلب خصائصها ، ويستفاد منها في زراعة الأراضي الصحراوية - وخاصةً في زراعة الأشجار الخشبية - وقد بلغت كمية مياه الصرف المعالجة عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) حوالي (١,٣) مليار م<sup>٣</sup> .

ج . تحلية مياه البحر \*\* : ويُعدُّ هذا المصدر في مصر غير إقتصادي ، وذلك لإرتفاع كلفته وكذلك لتوافر المياه العذبة البديلة ، وتوجد بعض العمليات الصغرى لتحلية مياه البحر

١ . حول الموضوع ينظر : محمد نصرالدين علام وآخرون ، المياه والأراضي الزراعية في مصر مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة الري والموارد المائية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

\* لقد ساعدت الأحوال الطبيعية في إنخفاض درجة الملوحة للمياه المستخدمة ، إذ أدت عدم ملوحة التربة إلى إعادة إستعمال مياه الصرف الزراعي في مصر ، حتى وصل إستعمالها أربع مرات . وتجدر الإشارة إلى أن ملوحة المياه ترفع في أثناء إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي إلى (٢٠٠ ملغ / لتر) . للإستزادة راجع : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد) ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٩ .

\*\* تتميز دولة مصر بشواطئها البحرية الطويلة التي تقع على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج السويس وخليج العقبة ، ومن ثم فهي تملك إحتياطياً كبيراً من المياه المالحة ، لكنها بسبب التكاليف العالية لإزالة الملوحة لا تستفيد عملياً من هذا المصدر المائي المهم . للمزيد ينظر : منذر خدام الأمن المائي العربي (الواقع والتحديات) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٦٦ .

في المناطق الساحلية لأغراض الشرب ، وقد بلغت تلك الكمية حوالي (٠,٠٦) مليار م<sup>٣</sup> عام

إما الإحتياجات والإستخدامات للموارد المائية ، فيمكن تقسيمها لنوعين من الإستخدامات وهي :  
الإستخدامات الإستهلاكية للمياه : وتشمل الإحتياجات المائية الزراعية ومياه  
الشرب والإستخدامات الحضرية والصناعة . والإستخدامات غير الإستهلاكية للمياه :  
وتشمل المياه اللازمة للملاحة النهرية والموازنات وتوليد الكهرباء . إذ أنه يمكن القول ، بأن  
إحتياجات مصر من المياه تزداد مع مرور الزمن نتيجةً لزيادة عدد السكان وتحسن مستويات  
المعيشة فضلاً عن أن السياسات المتبعة في إستصلاح أراضٍ زراعية جديدة ، وتشجيع  
الصناعة والتوسع في توصيل مياه الشرب النقية لتحقيق أقصى تغطية ممكنة .

ويُعدُّ قطاع الزراعة أكبر مستهلك للمياه في مصر ، إذ أن جُلَّ الإِستخدام للمياه فيها يتركز  
بهذا القطاع وتتراوح حصته ما بين ( ٥٩,٣% - ٦١,٣% ) ، ويُعدُّ (الأرز ، قصب السكر ، القمح  
والذرة) من أكثر المحاصيل إستهلاكاً للمياه في مصر . إما فيما يتعلق بالإحتياجات المائية  
والإستخدامات الحضرية . فتتوقف الكمية على كثير من العوامل أهمها (عدد السكان ، معدل نموه  
السنوي ، معدل إستهلاك الفرد اليومي من المياه مكان المعيشة في الريف أو الحضر) من حيث  
مستوى الدخل وإختلاف سلوك الأفراد بين الريف والحضر ، وتُقَدَّر الإحتياجات المائية من مياه  
الشرب والإستخدامات الحضرية بنحو (٦,٥) مليار م ٣ عام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) تمثل نحو (٨,٩%)  
من إجمالي الإستخدامات المائية ، فيما بلغت عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بنحو (٩,٥٠) مليار م ٣  
وتمثل نحو (١٢,٨%) من إجمالي الإستخدامات المائية ، وتتضمن الكمية المياه اللازمة للصناعات  
الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة داخل المدن والقرى ، وكذلك مياه ري الحدائق المنزلية ، وما إلى ذلك  
وفيما يخص إحتياجات الصناعة ، فقد قُدِّر إحتياج قطاع الصناعة من المياه بنحو (١,١٥) مليار م ٣  
عام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) والتي تمثل (٦,٧%) فيما بلغت في العام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بنحو  
(١,٢٠) مليار م ٣ وتمثل (١,٦%) . إما الإستخدامات غير الإستهلاكية للمياه والتي تشمل  
المياه اللازمة للملاحة ، فتقدر كميتها في عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) بحوالي (٠,٢) مليار م ٣  
والتي تمثل نحو (٠,٣%) (٢) . أنظر الجدول .

١. للمزيد راجع : أشرف بدر ، الإحتياجات المستقبلية للمياه ، وزارة الإعلام ، مجلة النيل ، العدد (٨١) القاهرة  
(٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) ، ص ٤ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة الري والموارد  
المائية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

٢. للمزيد حول الموضوع راجع : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الموارد المائية وآثارها على الأمن القومي  
المصري ، القاهرة ، ٢٠٠١ . وكذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة الري والموارد  
المائية ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

جدول (٣٣) الإستخدامات المائية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ / ٢٠١٠) الوحدة بالمليار م ٣/ سنة

السنوات	٢٠٠٦ - ٢٠٠٧	٢٠٠٧ - ٢٠٠٨	٢٠٠٨ - ٢٠٠٩	٢٠٠٩ - ٢٠١٠
			١٣٢	

الإستخدامات	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الزراعة	٥٩,٣	٨٥,٦	٦٠	٨٤,٣	٦١,٣	٨٣,٣	٦١,٣٠	٨٢,٨
الفاقد بالتبخر من النيل والترع	٢,١	٣,١	٢,١	٢,٩	٢,١	٢,٩	٢,٠٠	٢,٧
الإستخدامات المنزلية	٦,٥	٨,٩	٨,٥	١١,٨	٩,٠	١٢,٢	٩,٥٠	١٢,٨
الصناعة	١,١٥	١,٧	١,٢	١,٧	١,٢	١,٦	١,٢٠	١,٦
الملاحة النهرية	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	٦٩,٢٥	١٠٠	٧٢,٠	١٠٠	٧٣,٦	١٠٠	٧٤,٠	١٠٠

. مصر في أرقام ٢٠١١ ، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، نشرة الموارد المائية والري القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٥ .

ومما سبق يمكننا ، أن نتبين الموقف المائي المصري والذي يوضح حقيقة مهمة مفادها أن أوضاع مصر المائية هي أوضاع حرجة ، وهو على خلاف ما كان يُعتقد ، وهذا بدوره يؤثر في خطط التنمية الزراعية في مصر ، ويقلل من فرص العمل على زيادة المساحة المزروعة والذي يُلقى بظلاله على إمكانية الوصول إلى الإكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الإستراتيجية وبالتالي فلا بُدَّ من إعادة النظر في أسلوب إستخدام المياه . الأمر الذي يصب في ضرورة تنمية منظومة الري بمصر ، لذلك فأنها تُمثل أكبر التحديات التي تواجه مصر والمتمثلة بتضييق الفجوة المتسعة بين موارد المياه المتاحة ، والطلب المتزايد على المياه التي تحتاجها القطاعات الإقتصادية المختلفة .

المطلب الثاني : واقع القطاعات الإقتصادية في مصر ومساهمتها بالنتاج المحلي الإجمالي

يمكن الإشارة هنا ، إلى أهم القطاعات الإقتصادية التي تساهم وبشكل فعّال في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر ، وبيان مدى التطور في النشاط الإقتصادي وما تؤديه تلك القطاعات من دور مهم في عملية التنمية الإقتصادية . ويُعدُّ الإقتصاد المصري واحداً من أكثر إقتصادات الشرق الأوسط تنوعاً . وسنتطرق هنا إلى أهم القطاعات الإقتصادية في مصر ، والتي أسهمت بشكل مباشر بناتجها المحلي الإجمالي وهي قطاعات (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) .

أولاً : القطاع الزراعي في مصر

تعدُّ الزراعة أهم الحرف الإنتاجية في مصر ، وأكثرها إنتشاراً وتأثيراً إذ يُمثل هذا القطاع أحد أعمدة الإقتصاد المصري ، وأحد أهم القطاعات الإقتصادية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لما يوفره من فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة ، وتوفير الغذاء للمواطن المصري وهو يحقق أهدافاً إقتصادية وإجتماعية يأتي في مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الخام اللازمة لخدمة الصناعة ، والمساهمة بزيادة دخلها القومي عن طريق الصادرات الزراعية .

وقد كانت مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي في عقد الثمانينيات مساهمة متذبذبة بين إرتفاع وإنخفاض ، إذ بلغت ( ٢٠,١ % ) عام (١٩٨٠) وإنخفضت لتصل إلى ( ١٧,٧ % ) عام (١٩٨٥) <sup>(١)</sup> . وفي عقد التسعينيات إنخفضت مساهمته عن عقد الثمانينيات ، وبقيت مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بتذبذب طفيف بين ( ١٧ % ) عام (١٩٩١) إلى ( ١٦,٣ % و ١٥ % ) للأعوام (١٩٩٧ و ٢٠٠٣) ليستمر بهذا الإرتفاع وإنخفاض ليصل ( ١٤ % ) عام (٢٠٠٥) ، لتصل نسبة ( ١٣,٣ % ) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام (٢٠١٠) ، وبمعدل نمو حقيقي يصل إلى ( ٣,٥ % ) للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) <sup>(٢)</sup> . وعلى صعيد نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد تتراوح بين (٢٤٤) دولار عام (٢٠٠٠) ليرتفع ويصل إلى (٣٧١,٣١٩) دولار للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) على التوالي <sup>(٣)</sup> . أنظر الجدول .

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩١ ، ص ٢٤٨ . كذلك ينظر : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٦ (ملخص) ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٦ .
٢. للإستزادة حول الموضوع ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ملحق (١/٣) ، ص ٣٢٧ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مصدر سبق ذكره .
٣. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، المصدر السابق ، ملحق (١/٣) ، ص ٣٢٧ . وينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) ، ص ٣٠٧ .

جدول (٣٤) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر للمدة (١٩٨٥ - ٢٠١٠)

السنة	١٩٨٥	١٩٩١	١٣٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة المساهمة (%)	١٧,٥	١٧	١٥	١٤,٠	١٢,٦	١٣,٠	١٣,٣

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٢ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ملحق (١/٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١/٣) .

وفيما يتعلق بالوضع الحالي للأراضي في مصر ، فتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية نحو مليون كيلومتر مربع ، تقع في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتصف بمحدودية موارد الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي ، سواءً في صورة الأراضي المروية وأراضي الزراعة المطرية ومناطق المراعي الطبيعية والأراضي الرطبة ، وقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في مصر حوالي (٧٩٤٥) ألف فدان في عام (٢٠٠١) لترتفع إلى (٨٣٨٤) ألف فدان عام (٢٠٠٥) لتواصل ارتفاعها ، وتبلغ حوالي (٨٧٨٣) ألف فدان في عام (٢٠٠٩) ، والجدير بالذكر في هذا السياق ، أن مصر استطاعت خلال العقدين الماضيين زيادة الرقعة المزروعة بمعدل سنوي تجاوز (٢%)<sup>(١)</sup> .

ويساهم قطاع الزراعة في مصر بإعالة نحو (٥٥%) من السكان ، إذ يعمل نحو (٥,٥) ملايين مشغول يمثلون نحو (٢٨,٢%) من إجمالي قوة العمل في عام (٢٠١٠) وكما يُعدُّ المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان ، وقد نجح في تخفيض حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل من محاصيل (الذرة ، الأرز ، الخضر ، الفواكه الأسماك ، الألبان والبيض) ، وتحقيق الإكتفاء الذاتي بنسبة (٧٥%) من اللحوم الحمراء وبنسبة (٧٠%) من السكر وبنسبة (٥٨%) من القمح ، كما أن له دوراً رئيساً في توفير الخامات اللازمة لعدد من الصناعات المهمة وفي مقدمتها صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية<sup>(٢)</sup> .

١ . وهي قد تمكنت من ذلك إلى جانب كثير من الدول من بينها (السعودية ، والمغرب ، والسودان ، ولبنان) ، وذلك من خلال تبني إستراتيجية إنتاجية عربية تضع في أولوياتها وبالمقام الأول زيادة الإنتاج الزراعي لتقليل العجز الغذائي العربي . للمزيد ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر في أرقام ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

٢ . نشرة البيانات القومية ، العدد (٢٢) ، يناير ٢٠١٠ . كذلك ينظر : الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره .

إما فيما يتعلق بالنتائج الزراعي بالمليون دولار فيتضح بأنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً في مصر فبعد أن كان يبلغ نحو (١٥,٤٧٤) مليون ١٣٥ (٢٠٠٠) عام إرتفع في عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (٢٤,٥٠١) مليون دولار ليوصل هذا الإرتفاع في العام (٢٠١٠) ويحقق زيادة تبلغ

حوالي (٢٩,١٣٥) مليون دولار ، وبذلك فإن نسبة التغيير للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) بلغت (٦,٥%)<sup>(١)</sup>. وعند الحديث عن الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل . فيمكن القول ، بأن محاصيل الحبوب ، ولا سيما (القمح ، الذرة ، الأرز ، الشعير) تُعدُّ من المحاصيل الغذائية المهمة والتي يعتمد عليها الإنسان ، ويلاحظ زيادة إنتاج وسجل نمو ملحوظ في مصر بلغ (٦٩٧٧) ألف طن في عام (٢٠٠٨) وارتفع نموه عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (٨٥٢٠٣) ألف طن وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الذرة الذي بلغ إنتاجه في عام (٢٠٠٨) حوالي (٧٤٠١) ألف طن ليرتفع في عام (٢٠٠٩) ويبلغ نحو (٧٦٨٦) ألف طن عام (٢٠٠٩) ، وهو بذلك سجل زيادة مقارنة بالعام الماضي . إما محصول الرز فنلاحظ ، بأن إنتاجه قد إنخفض من (٧٢٥٣) ألف طن في عام (٢٠٠٨) إلى نحو (٥٥٢٠) ألف طن في عام (٢٠٠٩) . إما محصول الشعير فنلاحظ أن نسبة إنتاجه قد بقيت كما هي ، إذ بلغت حوالي (١٤٩) ألف طن في الأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) . إما الفواكه (والتي تشمل جميع أنواع الفاكهة) فقد بلغ إنتاجها حوالي (١٠٢٣٦) ألف طن عام (٢٠٠٨) ليرتفع إنتاجها في عام (٢٠٠٨) ويبلغ حوالي (١٠٦٠٢) ألف طن في عام (٢٠٠٩) . إما فيما يتعلق بالإنتاج السمكي فنجد أنه قد ارتفع من (٧٢٤,٠٤) ألف طن في عام (٢٠٠٠) ليصل إلى نحو (٨٦٥,٠) ألف طن عام (٢٠٠٥) ويرتفع إلى نحو (١٠٨٨,٠) ألف طن عام (٢٠٠٩) ، وبذلك فقد بلغت حصة مصر (٢٧%) من الإنتاج السمكي العربي عام (٢٠٠٨)<sup>(٢)</sup> .

وفيما يتعلق بالصادرات الزراعية ، وهي تشكل مصدراً مهماً للدخل القومي في مصر فقد شهدت تنامياً مستمراً ، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من (٥٧٩) مليون دولار في العام (٢٠٠٠) ، إلى نحو (١,٠٦٠) مليار دولار في عام (٢٠٠٥) ، ليصل إلى حوالي (٣,٤١٢) مليار دولار في عام (٢٠٠٩) ، فيما بلغت نسبة التغيير في الأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) حوالي (٢١,٨%) ، وبذلك تطورت الصادرات الزراعية

١. ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) ، ص ٣٠٧ .  
 ٢. للإستزادة حول الموضوع راجع : مصر لمححة إحصائية ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ . كذلك ينظر : مصر في أرقام ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

تطوراً ملحوظاً خلال الخمس سنوات الأمامية ١٣٦ في مقدماتها صادرات القطن الخام فيما يمثل محصول الرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية بنسبة تبلغ (٤٠%) من إجمالي الصادرات لتحقيق بذلك معدلات نمو مرتفعة<sup>(١)</sup> .

إما فيما يتعلق بقيمة الواردات الزراعية في مصر ، فهي كذلك شهدت زيادة بلغت في العام (٢٠٠٠) حوالي (٣,٦٥٩) مليار دولار ، وارتفعت في العام (٢٠٠٥) إلى (٣,٧٧٣) مليار دولار . إما في العام (٢٠٠٩) فقد شهدت الواردات الزراعية ارتفاعاً كبيراً ليبلغ نحو (٦,٩٤٠) مليار دولار ، وبلغت نسبة التغيير السنوي في الأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) نحو (٧,٤) %<sup>(٢)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٣٥) الصادرات والواردات الزراعية في مصر (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) بالمليون دولار

نسبة التغيير (%)	الصادرات الزراعية					
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٢٠٠٩ - ٢٠٠٠	٣,٤١٩	١,٦٦٤	١,٣٤٢	١,٠٣٦	١,٠٦٠	٥٧٩
٢١,٨						
نسبة التغيير (%)	الواردات الزراعية					
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٢٠٠٩ - ٢٠٠٠	٦,٩٤٠	٤,٩٣٢	٤,٤٣٠	٤,٠٧٣	٣,٧٧٣	٣,٦٥٩
٧,٤						

- ١ . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٨/٣) .
- ٢ . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٨/٣) .

كما أن قطاع الزراعة يعاني من معوقات ومشكلات عدة ، تحد من إنطلاقته وأهمها النقص الدائم في الرقعة الزراعية بالوادي والدلتا ، بسبب إقتطاع مساحة كبيرة لأغراض العمران وإقامة المشروعات ، هذا فضلاً عن إنتشار الممارسات الخاطئة التي يقوم بها المزارعون ، والتي من أهمها التجريف والتبوير والتمسك بالمحاصيل ذات الإنتاجية المنخفضة ، وشيوع الأساليب الزراعية التقليدية ، وذئوع العادات والتقاليد والقيم المثبطة لكل برامج التطور والتقدم . ولكي تحدث تنمية زراعية تتمكن من مواجهة

- ١ . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٨/٣) ، ص ٣٣٤ . كذلك ينظر : الزراعة في مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، مصدر سبق ذكره .
- ٢ . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٨/٣) ، ص ٣٣٤ . ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٨/٣) ، ص ٣٠٧ .

الطلب المتزايد على الغذاء بسبب الزيادة ١٣٧ بفعلة في مصر ، ينبغي النهوض بالإنتاج الزراعي وتحديثه عن طريق التحول من أساليب الإنتاج التقليدية والمتوارثة إلى أساليب ونظم جديدة ، والتي تتضمن تقنيات زراعية مستحدثة ، وتبني السياسات الزراعية التي تهدف إلى

الوصول لمعدلات عالية من الإنتاج ، وتحقيق فائض من الإنتاج يلبي إحتياجات ورغبات كل أفراد المجتمع (١) .

لذا أصبح من الضروري التوجه نحو التوسع الزراعي الأفقي \* من خلال إستصلاح وإستزراع الأراضي الصحراوية ، لتحقيق التنمية المنشودة ولتعويض النقص الحاد والتمتزيد بالرقعة المزروعة ، ولإعادة توزيع السكان المكثسين في المناطق القديمة والقضاء على المشكلات الإجتماعية والصحية والبيئية وتحقيق الأمن الغذائي ، وبذلك صار هذا النشاط ذا أبعاد إقتصادية وسياسية وإجتماعية لا يمكن التغاضي عنها ، أو التقليل من شأنها . والمطلوب هنا من صناع السياسة إستيراد الآلات الزراعية الحديثة ، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية ، والإطلاع على طرق الري الحديثة المستخدمة بالدول المتقدمة زراعياً وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير الزراعة ، ويتطلب تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية العمل على إستخدام مدخلات الإنتاج الحديثة ، ودعم وتطوير البحوث الزراعية وتطوير أصناف من المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة .

### ثانياً : القطاع الصناعي في مصر

تعدُّ الصناعة عصب الإقتصاد في العصر الحديث ، ولا توجد دولة قوية دون صناعة قوية ولزيادة قوة الإقتصاد القومي ، فإن الصناعة يجب أن تركز على فروع صناعية مهمة مثل (الصناعات الثقيلة ، وصناعة الصلب ، وصناعة الآلات الإلكترونية المتقدمة) ويدل النمو الصناعي للدولة على قوة إقتصادها الذي ينعكس على باقي قوى الدولة

١. نهال شكري ، وثيقة الإستثمار الزراعي في عهد مبارك ، مطابع الأهرام التجارية ، القليوبية ، ١٩٩٦ ، ص ١٤ .  
\* لتحقيق التنمية من منظور التوسع الأفقي ، فقد روعي تطبيق البرامج الزراعية التي تهتم بتنمية وتطوير وتحسين إنتاجية الأراضي الصحراوي المصرية . وخاصة الصالح منها للزراعة في عدة مناطق منها شبه جزيرة سيناء ، والتي تمثل أهم المناطق الصحراوية لتعميرها وتنميتها زراعياً . وإذا كانت الحلقة الأولى في سلسلة التقدم التكنولوجي الزراعي هي تحسين وتطوير معرفة ومهارات المزارعين في القطاع الزراعي بصفة عامة والمناطق الصحراوية بصفة خاصة ، فإن الحلقة الثانية هي ضرورة وجود نظام تعليمي قوي وفعال لنقل وتدعيم تلك المعرفة والمهارة لدى هؤلاء المزارعين في ضوء خدمات الإرشاد الزراعي . للمزيد راجع : دارين تولبرت وآخرون ، الإرشاد في التنمية ، (دروس - في خبرة البنك الدولي) مركز الأهرام للترجمة والطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٠ .

فتستطيع حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية وأمنها الوطني . ومما لا شك فيه أن التنمية الصناعية كانت سمة رئيسة في الخمسين عام الماضية نتيجة لحركة التنمية والبناء التي شهدتها البلاد خلال تلك المدة . فقد شهدت مصر نهضة صناعية في

القرن التاسع عشر ، ومع بدايات القرن الحادي والعشرون بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة ، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري ، وتحديثها في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الإقتصاد العالمي (١) .

ويُمثل القطاع الصناعي مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للإقتصاد القومي المصري فهو يأتي في مقدمة القطاعات الإقتصادية ، بما يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي . وقد شهدت تذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض . ففي عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، وتحديداً في النصف الأول منه (١٩٨٥ - ١٩٨٥) بلغت نسبته (٢٨,٦ %) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك إن إرتفاع أسعار المواد الأولية للصناعة الإستخراجية \* في السبعينيات وبداية الثمانينيات - ولا سيما النفط والغاز والفوسفات - جعل تلك الصناعة المركز الرئيس للنشاط الإقتصادي في (غالبية الدول العربية) . فيما إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأعوام (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) إلى حوالي (٣٢,١ %) و(٢١,٧ %) على التوالي ، لتشهد في العام (٢٠٠٦) إرتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (٣٠,٥ %) وفي العام (٢٠١٠) تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليبلغ حوالي (٢٩,٨) % (٢) .

١. شهدت مصر على يد (محمد علي) إرساء قاعدة صناعية كبرى شملت (صناعة المنسوجات والسكر وعصر الزيوت وإزدهرت الصناعة الحربية) ، وبالوقت الذي أُدخل التصنيع في مصر بدأت بذات الوقت النهضة الصناعية في اليابان . للمزيد ينظر : إقتصاد مصر ، مصدر سبق ذكره .
- \* تشمل الصناعات الإستخراجية إستخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل (الحديد ، الزنك ، النحاس) وكذلك الخامات غير المعدنية مثل (الفوسفات ، البوتاس) ، فضلاً عن المحاجر .
٢. للمزيد حول الموضوع ينظر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد (٥) ديسمبر ، ٢٠٠١ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ مصدر سبق ذكره ، الملحق (٣/٤) ، ص ٣٤٣ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٤) ، ص ٢٢٣ .

وقد شكلت الصناعة الإستخراجية الم ١٣٩ مساهمة خلال المدة التي تراوحت بين (١٩٨٥ - ١٩٨٥) بين (١٥% - ١٦%) في الناتج المحلي الإجمالي ، في وقت إعتد فيها الإقتصاد المصري على الصناعة الإستخراجية ، وهي أعلى معدل تصل له بسبب إيرادات النفط ومشتقاته ، إما الصناعة التحويلية \* فشكلت ما نسبته (١٣,٦ %) في الناتج المحلي

الإجمالي ، وإستمرت المساهمة المتذبذبة إرتفاعاً وإخفاضاً طفيفاً للقطاعات الإستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة (١٩٨٥) . ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط إنخفضت بشدة مساهمة الصناعة الإستخراجية المصرية إلى (٥,٦%) سنة (١٩٨٥) ، والصناعة التحويلية إلى (٧,٦%) بعد أن كانت تشكل (١٣,٢% و ١٢,٣%) سنة (١٩٨٤) على التوالي . وخلال المدة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) بدأ التغيير الهيكلي واضحاً على بنية الإقتصاد المصري \* فتغيرت بشدة تركيبة ومشاركة الصناعة الإستخراجية والتحويلية ، إذ ركز الإقتصاد المصري على الصناعة التحويلية للخروج بأزمته ، لا سيما وأن مساهمة الإستثمار في قطاع الصناعة التحويلية فعالة في تحسين مستوى المعيشة وتخفيض درجة الفقر من خلال توفير فرص العمل<sup>(١)</sup> ويُعدُّ تطور الصناعة التحويلية مؤشراً مهماً على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية وعلى عمق وتشابك العلاقات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني<sup>(٢)</sup> . وقد ذهبت الحكومة المركزية بالتركيز على القطاع الصناعي وخصخصة بعض المشاريع الصناعية ودخول الإستثمار الأجنبي المباشر ، ولا سيما المشاريع الإستخراجية للإقتصاد المصري<sup>(٣)</sup> ، فارتفعت مشاركة

\* تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية ، ومن أهمها صناعة مواد البناء من مثل (الإسمنت ، الحديد ، الصلب والألومنيوم) ، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعة (التكرير ، البتروكيماويات ، الغاز ، الأسمدة ، السكر ، والأثاث) .

\*\* هيكل الناتج في مصر موجه نحو السلع الإستهلاكية وتكرير النفط . ينظر في ذلك : الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (١٩٩٥) ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٥ .

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٤) . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، ملحق (٣/٤) ، ص ٣٤٣ .
٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٦٧ .
٣. إذ أن قطاع الصناعة الإستخراجية يجتذب الإستثمار الأجنبي . للتفصيل أكثر ينظر في ذلك : الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

الصناعة الإستخراجية إرتفاعاً بسيطاً من ١٤٠ (١٩٩١) إلى (٧,٥%) سنة (١٩٩٢) إثر السنوات الأولى لعملية الإصلاح الإقتصادي \* ، بينما إنخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من (١٧,٤%) سنة (١٩٩١) إلى (١٥%) سنة (١٩٩٢) ، بسبب إرتباطه بأسعار النفط المتذبذبة ، وبسبب المرحلة التي يشهدها الإقتصاد المصري من عملية الإصلاح الإقتصادي<sup>(١)</sup> .

ويمكن القول ، أن مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي قد إرتفعت من (٧,٢٠%) عام (٢٠٠٠) إلى (١٤,٣%) عام (٢٠٠٩) لكنها تراجعت في العام (٢٠١٠) لتصل إلى (١٣,١%) ، وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي نجدها قد إرتفعت إرتفاعاً طفيفاً بلغ في العام (٢٠٠٠) (١٤,٥%) ليصل إلى (١٥,٨%) عام (٢٠٠٩) لترتفع إلى (١٦,١%) عام (٢٠١٠) <sup>(٢)</sup> .

\* كانت المشاكل المتركمة التي أصابت الإقتصاد المصري منذ إجراءات التأميم عام (١٩٦٠) ، والتي بلغت أشدها في ثمانينيات القرن الماضي ، وخاصةً عام (١٩٨٨) الدافع الأساس لسير الحكومة المصرية باتجاه الإصلاح الإقتصادي ، إذ قامت بوضع برنامج شامل ومتكامل للإصلاح الإقتصادي عام (١٩٩٠) وحتى الآن يتضمن مجموعة من الإجراءات في إطار عدد من السياسات المستهدفة لحل المشاكل الإقتصادية التي تراكت طول الحقبة الماضية ، وطبق برنامج الإصلاح الإقتصادي على مراحل إمتدت المرحلة الأولى منه للسنوات (١٩٩١ – ١٩٩٣) هدفها الإنتقال من الإقتصاد المخطط مركزياً يمارس فيه القطاع الخاص دوراً صغيراً نسبياً إلى إقتصاد لا مركزي متجه إلى الخارج ويمارس فيه القطاع الخاص الدور القائد والإندماج في الإقتصاد العالمي ، الأمر الذي ولد انعكاسات إقتصادية جوهرية ومؤثرة في المفاصل الأساسية للإقتصاد المصري ، إما المرحلة الثانية من الإصلاح (١٩٩٣ – ١٩٩٦) فقد إتخذت الحكومة فيها عدداً من الإجراءات هدفها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي . وقد حقق تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي نتائج مرضية ، لعل من أهمها أنه قد أوجد بيئة إستثمارية مواتية ورفع معدلات النمو ورفع متوسط الدخل الفردي خلال السنوات (١٩٩٩ – ٢٠٠٠) ، غير أنه واجه كثيراً من الصعوبات نتيجةً للتأثيرات التي لحقت بالإقتصاد العالمي منذ عام (١٩٩٧) . للمزيد راجع : حيدر إسماعيل صالح دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصادات دول عالم الجنوب ( الصين و مصر ) أنموذجاً أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٩ – ١٦٣ .

١. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (١٩٩٥) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .  
٢. للمزيد ينظر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية مصدر سبق ذكره . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره الملحق (٣/٤) ، ص ٣٤٣ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره الملحق (٣/٤) ، ص ٤٢٣ .

ولو أخذنا في الإعتبار ، مؤشر القيمة المضافة والذي يعكس كفاءة الأداء خلال العملية الإنتاجية فكلما إزدادت العملية التصنيعية تطوراً فإن القيمة المضافة ١٤١ ، وبالعكس في حالة تخلف وضعف الأداء ، فمن خلال مسار نسبة القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية نسبة للناتج المحلي الإجمالي ، نلاحظ أنها سلكت إتجهاً يسير نحو الإرتفاع ، إذ سجلت في العام (٢٠٠٠) حوالي (٧) مليار دولار ، وتسجل في الأعوام (٢٠٠٥ و ٢٠١٠) حوالي (١٠,٦٤٤) و

٢٩,٩٩٩) مليار دولار على التوالي . إما القيمة المضافة للصناعة التحويلية فأنها شهدت تذبذباً يميل إلى الإرتفاع النسبي ، بلغت حوالي (١٨,٣٦٣) مليار دولار نسبة للنتائج المحلي الإجمالي للعام (٢٠٠٠) . بينما نجدها إنخفضت نسبياً عام (٢٠٠٥) لتبلغ قيمتها (١٤,٩٥٩) مليار دولار ، لترتفع إلى حوالي (٣٥,١٦٦) مليار دولار في العام (٢٠١٠) وهذا ما يشير إلى أن العملية الإنتاجية إتجهت إلى الصناعة التحويلية في مصر <sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .

### الجدول (٣٦) القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته

بالنتائج المحلي الإجمالي في مصر للمدة من (١٩٨٥ - ٢٠١٠) بالأسعار الجارية

السنة	الصناعات الإستخراجية (%)		الصناعات التحويلية (%)		إجمالي القطاع الصناعي (%)	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٥	٣,١	٥,٦٠	١٢,١	٧,٦	١٥,٢	١٣,٢
١٩٩٥	٧,٠٠	٧,٧٠	١٠,٨	١٥,٤	١٧,٨	٢٣,١
٢٠٠٠	٧,٠٠	٧,٢٠	١٨,٣٦٣	١٤,٥	٢٤,٨	٢١,٧
٢٠٠٥	١٠,٦٤٤	...	١٤,٩٥٩	...	...	...
٢٠٠٦	١٥,٦١٥	١٤,٥	١٧,١٥٥	١٦,٠	٣٢,٧٧٠	٣٠,٥
٢٠٠٩	٢٦,٧٦٢	١٤,٣	٢٩,٧٥٦	١٥,٨	٢٦,٥١٨	٣٠,١
٢٠١٠	٢٩,٩٩٩	١٣,٧	٣٥,١٦٦	١٦,١	٦٥,١٥٦	٢٩,٨

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٢ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٣/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٣/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٣/٤) .
- ... البيانات غير متوفرة .

١. للمزيد ينظر : صندوق النقد العربي ، الدول العربية مؤشرات إقتصادية ، العدد (٢٠) ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٣ .  
كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، الملحقين (١/٤) و (٢/٤) ص ٣٤٢ - ٣٤٣ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ .  
وفيما يتعلق بالتطورات في الصناع **١٤٢** غير النفطية ، فتتوافر فيها صناعة السيراميك والزجاج والحجر الجيري الذي يصل إنتاجه إلى نحو (٥٠) مليون طن/سنة فضلاً عن ذلك ، فقد سعت الحكومة المصرية إلى تهيئة بيئة مشجعة لجذب الإستثمار الأجنبي في مجال تطوير صناعة البحث والتنقيب والتعدين ، وعملت وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع الإستثمار في قطاع التعدين لإستكشاف وتطوير مناجم المعادن الثمينة مثل (الذهب) إذ

قامت الحكومة ممثلة في الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية ، بإعادة هيكلة قطاع إستخراج الذهب بإعتباره أحد القطاعات الحكومية المرسخة لزيادة الدخل القومي (١) .

وإما بالحديث عن قطاع التشييد ، والذي يُعدّ واحداً من القطاعات المهمة في الإقتصاد المصري فإنه يتضح من خلال البيانات ، بأن حجم الناتج بهذا القطاع قد شهد تذبذباً بين الإنخفاض والإرتفاع ، إذ بلغ ناتجه في العام (١٩٩٥) حوالي (٢,٧٩٩) مليار دولار ليشهد إرتفاعاً في العام (٢٠٠٠) ويصل إلى (٤,٤٣٣) مليار دولار ، إلا أنه شهد تراجعاً عام (٢٠٠٤) وصل إلى (٢,٩٩٧) مليار دولار ، ثم إرتفع في الأعوام (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) وبواقع (٧,٩٦٣ و ٩,٥٢٢) مليار دولار على التوالي (٢) ، أنظر الجدول .

الجدول (٣٧) ناتج قطاع التشييد في مصر (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) مليون دولار

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج	٤,٢٧٨	٣,٧٢٢	٣,٢٤٧	٢,٩٩٧	٣,٣٤٣	٤,١٣١	٥,٢٨٢	٦,٦٧٣	٧,٩٦٣	٩,٥٢٢

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٦/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٥/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٥/٤) .

١. في هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم مع عدة شركات أجنبية كبديل لقوانين التعدين السابقة ، لتشجيعها على الإستثمار في مصر عن طريق تقاسم الأرباح . ونتيجةً لذلك تم منح أكثر من أربع عشرة شركة ترخيصاً جديداً منذ العام (٢٠٠٥) ، وكان لتلك الإجراءات آثاراً جانبية ، إذ إرتفع إحتياطي الذهب من حوالي (٣) مليون أوقية (الأوقية تساوي حوالي ٣٠ جراماً) في العام (٢٠٠٥) ، إلى حوالي (٢٧٠) مليون أوقية في العام (٢٠٠٦) ، وذلك نتيجة لأعمال إستكشاف قامت بها ثلاث شركات فقط في مناطق جبل السكري والصحراء الشرقية .  
للمزيد حول الموضوع ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٦/٤) . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، المصدر السابق ، ملحق (٥/٤) ، ص ٣٤٥ .

كما بدا إهتمام مصر واضحاً بهذا الجانب ١٤٣ عيها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من الإسمنت إذ تشير البيانات المتوفرة لعام (٢٠٠٨) أن مصر قد تصدرت قائمة الدول المنتجة للأسمنت بكمية بلغت حوالي (٤٠) مليون طن ، كما تصدرت أيضاً قائمة الدول العربية المستهلكة للأسمنت . إما فيما يتعلق بطاقات عمليات التكرير في مصر فيتضح ، أن إجمالي تلك الطاقات ثابتة عند (٧٢٦) ألف برميل يومياً خلال الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) (١) .

وبالنسبة لصناعة السكر فتُعدُّ من الصناعات الأساسية التي تحظى بإهتمام معظم الدول ومنها مصر ، وذلك لكونها صناعة غذائية إستراتيجية ، وتعتمد صناعة السكر إما على المحاصيل السكرية المنتجة كـ(قصب السكر ، البنجر) ، أو على إستيراد السكر الخام وتكريره . وتتركز زراعة القصب في مصر ومثلت حصتها حوالي ( ٦١ % ) عام (٢٠٠٨) ، إذ بلغت حصتها من الإنتاج الإجمالي للعام نفسه حوالي (٦٨ % ) ، ومثلت حصة زراعة البنجر من مساحة المحاصيل حوالي (٥٦ % ) لعام (٢٠٠٨) ، فيما بلغت حصتها من الإنتاج الإجمالي للعام نفسه حوالي (٥٥ % ) ، وبلغ إنتاج السكر لعام (٢٠٠٩) حوالي (١,٦٩٩,٢) ألف طن (٢) .

وإما صناعة الأثاث في مصر فيمكن القول ، بأن مصر تمتلك مقومات جيدة تدعم تلك الصناعة وذلك بما تتوفر لديها من عمالة فنية مدربة ، وصناعات قائمة لـ(الحديد ، والألمنيوم والأصبغ ، والمنسوجات ، والجلود ، وغيرها) ، وارتفعت صادرات الأثاث لمصر من نحو (٩٠) مليون دولار في العام (٢٠٠٥) ، إلى نحو (٣١٠) مليون دولار عام (٢٠٠٨) وتوسعى مصر إلى زيادة صادراتها بأحدث التقنيات لتنويع التصاميم ، ورفع جودة منتجاتها ، وتدريب العاملين لرفع مهاراتهم الفنية ، ولدعم تطوير تلك الصناعة وزيادة تنافسيتها العالمية . وتُعدُّ صناعة الأثاث من الصناعات الكثيفة الإستخدام للعمالة (٣) .

١. ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .  
٢. بلغ الإنتاج الإجمالي لمحاصيل قصب السكر لعام (٢٠٠٨) حوالي (٢٤) مليون طن ، فيما بلغ الإنتاج الإجمالي لمحاصيل البنجر في العام ذاته حوالي (٩) مليون طن . للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ المصدر السابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

٣. تُعدُّ محافظة دمياط مركز تلك الصناعة في مصر ، إذ يوجد فيها حوالي (٣٥) ألف وحدة إنتاجية ومعرض دائم لمنتجات الأثاث المصري ، وقد نجح أثاث دمياط في إختراق كثير من الأسواق العالمية عن طريق التصدير إلى دول شمال أفريقيا وبعض الدول الأوروبية ، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية . حول الموضوع ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، المصدر السابق ، ص ٧١ - ٧٢ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر لمحة إحصائية (٢٠١١) ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

إما بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الـ ١٤٤ رية ، فيمكن القول ، بأنها شهدت في السنوات الأخيرة إرتفاعاً متدرجاً ، إذ إرتفعت عيتمه إجمالية للصادرات من (١٣,٨) مليار دولار عام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) لتصل إلى (٢٢) مليار دولار عام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) (١) .

ومن خلال ما تقدم ، فيتضح بأن هذا القطاع يعاني كثيراً من مواطن الضعف والمتمثل بالإسهام المحدود للصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والمستويات المنخفضة للصادرات المصنعة

وارتفاع تكلفة النمو الصناعي ، وإنخفاض الإيجور وإنتاجية الأيدي العاملة ، ولكي يسهم القطاع الصناعي أكثر في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق التقدم ، لا بُدَّ لصانعي السياسة من وضع سياسات صناعية من شأنها أن تساهم في سد حاجة السوق المحلية من منتجاتها الصناعية ، وتشجيع الصناعات التصديرية من خلال توفير متطلبات ومستلزمات نجاح تلك السياسات وإتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لمحاولة النهوض بواقع القطاع الصناعي فيها ، وبالتالي الإستفادة أكثر من هذا القطاع المهم والحيوي .

### ثالثاً : القطاع التجاري في مصر

يُعدُّ قطاع التجارة في مصر من القطاعات الإقتصادية المهمة ، فهو إنعكاس للميزان التجاري الذي يُعدُّ مقياساً لقدرة الإقتصاد الوطني في تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية من طاقات إنتاجية متمثلة بالصادرات وسد فجوة الطلب المتمثلة بالإستيرادات ، وهذا القطاع يحتل المرتبة الثانية بأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري . وسنوضح تطور هذا القطاع بشقيه الصادرات والإستيرادات .

ونلاحظ في جانب الصادرات أنها شهدت في العام (٢٠٠٦) إرتفاعاً في صادراتها الإجمالية وبنسبة (٢٧,٨ %) ، لتشهد في العام (٢٠١٠) تراجعاً كبيراً فقد بلغت نسبتها حوالي (٨,٤ %) <sup>(٢)</sup> . إما قيمة الصادرات فقد كانت متقلبة إرتفاعاً وإنخفاضاً خلال المدة الممتدة منذ عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، فبعد أن كانت قيمة الصادرات تبلغ أكثر من (٣) مليارات دولار للأعوام (١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤) إنخفضت عام (١٩٨٥) إلى ما قيمته (١,٨) مليار دولار ، وإستمرت بالإرتفاع مجدداً بعد هذا العام حتى وصلت عام (١٩٩٠) إلى (٢,٥) مليار دولار ، وبلغت في العام (٢٠٠٠) نحو (٤,٦) مليار دولار ، وقد شهدت في عام (٢٠٠٥) إنخفاضاً بلغ (١٦,٠) مليار دولار لتشهد صعوداً في العام (٢٠١٠) بلغ (٢٥,٠) مليار دولار .

١ . إقتصاد مصر ، (الموسوعة الحرة) ، مصدر سبق ذكره .

٢ . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) . وكذلك : التقرير

الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) ، ص ٣٨٥ .

وعلى صعيد الواردات الإجمالية المصرية ، فما يمكن ملاحظته ، أنها كانت تتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة تزايد الصادرات خلال المدة الممتدة من ١٤٥ ي الثمانينيات والتسعينيات لتصل عام (١٩٨٥) إلى (٥,٤) مليار دولار ، لترتفع بالأعوام (١٩٩٥ ، ٢٠٠٥) إلى (١١,٧) و (١٦,٠) مليار دولار على التوالي ، لتواصل إرتفاعها وبواقع (٥١,٥) مليار دولار عام (٢٠١٠) <sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٣٨) الصادرات والواردات الإجمالية في مصر للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية	الميزان التجاري
٢٠٠١	٧,٢٤٩,٠	١٥,١٧٠,٢	(٧,٩)
٢٠٠٢	٧,٢٥٠,١	١٤,١٠٤,٢	(٦,٩)
٢٠٠٣	٨,٩٨٧,٣	١٥,٢١٣,١	١٣,٧
٢٠٠٤	١٢,٢٧٤,٤	٢١,٥٨٥,٩	(١٠,٧)
٢٠٠٥	١٦,٠٧٣,٢	٢٧,٣٨٥,٣	(٢٨,٧)
٢٠٠٦	٢٠,٥٤٥,٦	٣٣,٢٧٠,٩	(٢٧,٣)
٢٠٠٧	٢٤,٤٥٤,٦	٤٥,٢٥٥,٦	(٣٩,٢)
٢٠٠٨	٢٩,٨٤٩,٠	٥٦,٦٢٣,٢	(٣٣,٢)
٢٠٠٩	٢٣,٠٨٩,٣	٤٥,٥٦٤,٣	(٣٧,٥)
٢٠١٠	٢٥,٠٢٤,٢	٥١,٥٣٧,٢	(٣٣,٥)

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (١/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١/٨) .
- . العمود الثالث مستخرج من قبل الباحثة (الصادرات . الإستيرادات = العجز أو الفائض ) .
- . الأرقام بين الأقواس تعني أن النتيجة سالبة .

١. لمزيد ينظر : التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٢ - ١٩٩٢ ، صندوق النقد العربي ، ص ١٩٤ . وكذلك

: مؤشرات إقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد (١٨) ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦ - ٤٣ . وكذلك

: التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) . وكذلك : التقرير

الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) ، ص ٣٨٥ . كذلك : Egypt -

Economy Profile . 2007 .

[http : // www . indexmundi . com / Egypt .](http://www.indexmundi.com/Egypt)

ومن الأرقام في الجدول يتضح ، أن الميزان التجاري في حالة عجز طوال سنوات الجدول .

ونجد أن نسبة الواردات الغذائية لمصر ١٤٦ تدهورت الصادرات من القطن والقمح حتى

أضحى إنتاج القمح لا يكفي (٣٠ %) من ١٤٦ محلي ، ففي بيان أصدرته غرفة الحبوب

الأمريكية خلال (شهر أكتوبر ٢٠٠٧) بشأن أكثر الدول إستيراداً للقمح خلال عامي (٢٠٠٦ و

٢٠٠٧) ذكرت فيه أن مصر تصدرت قائمة الدول الأكثر إستيراداً للقمح في العالم <sup>(١)</sup> .

وفيما يخص الميزان التجاري المصري ، فيبدو أنه في حالة عجز دائم منذ العام (١٩٨٢) إذ بلغ العجز نحو (٥,٩٥٧,٠٥) مليون دولار ، ثم إرتفع العجز إلى (٧,٦٢٥,٧٥) مليون دولار عام (١٩٨٤) ، وفي عقد التسعينيات إستمر العجز بالإرتفاع ، ليبلغ في عام (١٩٩٥) نحو (٧,٧٩٢,٠٠) مليون دولار ، ثم إرتفع عام (١٩٩٨) ليصل إلى (١٠,٢١٤,٠٠) مليون دولار لتواصل إرتفاعها في العام (٢٠٠٦) ، ليبلغ العجز نحو (١١,١٦٤,٠٠) مليون دولار ليرتفع العجز في الميزان التجاري عام (٢٠١٠) وبنسبة (١٩,٦%) كمحصلة لإرتفاع قيمة الواردات بنسبة (١٣,١%) لتصل إلى (٤٥,١) مليار دولار ، بينما إرتفعت الصادرات بنسبة أقل (٨,٤%) لتبلغ (٢٥,٠) مليار دولار <sup>(٢)</sup> .

إما بالنسبة لأداء التجارة البينية العربية ، فتشير التقديرات الأولية بأن قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية سجلت حوالي ما نسبته (٦,٣%) في العام (٢٠١٠) ، وقد بلغت قيمتها في العام (٢٠٠٥) نحو (٢,٠) مليار دولار ، لتتصاعد وتيرتها بحوالي (٨,٦) مليار دولار في عام (٢٠١٠) ، وفي المقابل شهدت قيمة الواردات البينية العربية لمصر إرتفاعاً متصاعداً فقد إرتفعت من (٣,٩) مليار دولار عام (٢٠٠٥) ، لتشهد إرتفاعاً في العام (٢٠١٠) وبواقع (٦,٢) مليار دولار <sup>(٣)</sup> . أنظر الجدول .

١. ينظر : تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٤ .

٢. مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (١٩٩٧ - ١٩٩٨) ، اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا الأمم المتحدة نيويورك ، ١٩٩٨ ، ص ٥٧ . كذلك : التجارية الخارجية للدول العربية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) صندوق النقد العربي ، ص ١٩٤ . وكذلك ينظر : Egypt Economy Profile , 2007 Op. Cit .

كذلك ينظر : مصر لمحة إحصائية ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ .

٣. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٨) . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ملحق (٣/٨) ، ص ٣٨٨ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، المصدر السابق ، ملحق (٤/٨) .

جدول (٣٩) الصادرات والواردات العربية البينية في مصر للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	١٤٧	الواردات البينية
٢٠٠١	٦٢٤,٧	١,١٢٤,٤
٢٠٠٢	٨٠٣,٦	٩٢٢,٠
٢٠٠٣	٩٠٢,٤	١,٠٤٨,٦
٢٠٠٤	١,٥٢٠,٤	١,٦٩٠,١
٢٠٠٥	٢,٠٩٣,٣	٣,٩٤٦,٦

٤,٧٧٨,٦	٢,٤٠٦,٣	٢٠٠٦
٤,٧٧٨,٦	٢,٧٦٠,٠	٢٠٠٧
٧,٣٢٩,٦	٦,٩٠٢,٤	٢٠٠٨
٥,٠٧٥,٤	٨,٢٥٧,٩	٢٠٠٩
٦,٢٧٢,٤	٨,٦٧٦,٠	٢٠١٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٣/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٤/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٤/٨) .

وبذلك يتضح مما سبق ، أن قيمة الواردات المصرية من السلع والمنتجات المختلفة تتجاوز قيمة الصادرات الوطنية المتجهة إلى الأسواق العالمية ، ويتألف التركيب السلعي للواردات المصرية من الوقود المعدني والآلات ومعدات وسائل النقل المختلفة والمنتجات الكيماوية وتعد (الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، واليابان ، وفرنسا ، وإيطاليا) ، من أهم مصادر الواردات المصرية ، في حين يتألف التركيب السلعي للصادرات المصرية من غزل القطن ونسجه والملابس الجاهزة وبعض المعدات الهندسية والصناعات الدوائية ومواد البناء والتشييد إلى جانب بعض المنتجات الزراعية التي يأتي القطن والأرز (لكنها تراجعت نسبياً كما ذكرنا سابقاً) وبعض محاصيل الفاكهة والخضروات ، وتشكل (الدول العربية ، وإيطاليا ، والولايات المتحدة وفرنسا ، وروسيا ، وأوكرانيا) من أهم الأسواق التي يتجه إليها الصادرات المصرية<sup>(١)</sup> .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : إقتصاد مصر ، نظرة عامة ، موقع المعرفة (الموسوعة الحرة) مصدر سبق ذكره .

وخلاصة القول ، فلقطاع التجارة أهمية بالغة ، كما أنه يُشكل أحد أبرز معالم التنمية . لذلك يتوجب على صانعي السياسات في مصر ١٤٨ ت اللازمة ، وإتباع السياسات الكفيلة بتطوير هذا القطاع ومحاولة النهوض به ، ولا بُدَّ من التأكيد على إستيراد ما يحتاجه المواطنون وخاصةً البضائع والأدوات التي تدخل في الصناعة المحلية وتطويرها ، أضف إلى ذلك إيجاد أسواق كبيرة وجديدة وعدم الإقتصار على الأسواق القديمة ، لغرض توسيع دائرة التسويق للبضائع المنتجة محلياً ، وكذلك المنتجات الزراعية والنفط ، ومن تلك الأسواق (اليابان) كذلك (السوق

الأوربية المشتركة) وغيرها . إذ أن التسويق لتلك البلدان يدفع المنتجين لتطويرها وتحسينها لمنافسة البضائع المماثلة لها ، وبالتالي يحقق مساهمة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي والإستفادة من هذا القطاع المهم في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة .

المبحث الثاني : واقع الموارد الطبيعية وأهم القطاعات الـ ١٤٩ في الإمارات

نظراً لما تتمتع به الموارد الإقتصادية من أهمية ، وما تسهم به في قيام الدول وتطويرها فأننا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تلك الموارد وواقعها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بعد أن تم التطرق لها في المبحث الأول لجمهورية مصر العربية وذلك لغرض إستكمال متطلبات الدراسة التي نحن بصدها .

## المطلب الأول : الأهمية الجغرافية وواقع الموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة

يُعدُّ الموقع الجغرافي واحداً من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد قوة الدولة وتحديد سياستها الداخلية والخارجية ، الذي يترتب عليه إتخاذ القرارات والسلوك السياسي العام للدولة (١) . فالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وكل ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر تُعدُّ عاملاً مهماً ومؤثراً وفعالاً في إمكانيات وقوة الدولة الجيوبولتيكية والسياسية وذلك لما توفره تلك العناصر من مصدر قوة ومعين لتحقيق الإكتفاء الذاتي لذا فعلمية صنع السياسة العامة في الدولة هي المعبر عن أهدافها ورغباتها في النظام السياسي ، وبشكل رئيس تعتمد اعتماداً كلياً على واقعها الجغرافي وإستثمار كل ما تحويه من موارد ، وذلك لما تمثله من عامل حاسم ومؤثر في تقرير السياسة العامة .

أولاً : الأهمية الجغرافية للإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد شكل موقعها أهمية كبرى قديماً وحديثاً \* من الناحية الإستراتيجية على الرغم من صغر مساحتها ، فهي تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا مطلة على الشاطئ الجنوبي لها حدود مشتركة من الجنوب والغرب مع المملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب

١ . نافع القصاب وآخرون ، الجغرافية السياسية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩ .  
\* قديماً تحكم الموقع بطرق التجارة المنطلقة إلى المناطق المجاورة ، كما شكل ممراً للسفن التجارية ونقطة إتصال بين آسيا وأوروبا ومنها إلى الهند وجنوب شرق آسيا ، إما حديثاً فأهميته تكمن في أنها تحوي مخزوناً إستراتيجياً هائلاً من مصادر الطاقة العالمية (النفط ، الغاز الطبيعي) ، فضلاً عن كونها معبراً لناقلات النفط المتجه بشكل أساسي إلى أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية . للإستزادة ينظر في ذلك : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تميم ، النظم السياسية العربية منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٨ . كذلك ينظر : محمود محمد توفيق ، موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في تحليل القوة ، الجمعية الجغرافية ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ .

الشرقي مع سلطنة عمان . وتأتي تسمى ١٥٠ بة إلى الإمارات السبع \* المشكلة للإتحاد (١) . وتنحصر دولة الإمارات بين دائرتي عرض (٢٢° - ٢٦,٥°) شمالاً وبين قوسي طول (٥١° - ٢٦,٥°) شرقاً ، وهي محصورة بين مياه الخليج العربي وخليج عمان التي تطل عليها الدولة بسواحلها الشمالية والشمالية الغربية والشرقية (٢) .

وتغطي أرض الإمارات مع جزرها مساحة قدرها (٨٣,٦٠٠) كم ٢ . إما مساحتها دون الجزر فتبلغ نحو (٧٧٧٠٠) كم ٢ ، ويزيد عدد الجزر على (٢٠٠) جزيرة ، وتأتي من حيث المساحة بالدرجة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى هذا الأساس تصنف دولة الإمارات ضمن الدول الصغيرة نسبياً ، وذلك طبقاً لتصنيفات حجوم المدن (٣) .

وتتكون أرض الإمارات في معظمها من الصحاري ، لا سيما في المناطق الغربية الداخلية وتتخللها عدة واحات مشهورة أهمها تلك التي تشغلها مدينة العين وضواحيها وتتميز أرض الدولة بوجود إقليمين جيولوجيين وتضريسيين كبيرين هما الأراضي الجبلية والتي تحتل مساحة صغيرة نسبياً ، والأراضي السهلية المنخفضة التي تغطي (٩٢ %) من أراضي الدولة وعلى وجه العموم ، فهي تتكون من السهل الساحلي الشرقي الذي يُطل على خليج عمان والسلاسل الجبلية التي تنحدر منها عدة أودية مثل وادي (سيجي و دحام) وغيرها والسهول مثل (الذيد و الدقاقة) والمنطقة الصحراوية الداخلية التي تشغل نحو (٨٥ %) من مساحة البلاد ، وكذلك سهل الساحل الغربي والذي يُطل على الخليج العربي وأخيراً مجموعة كبيرة من الجزر \* المتنوعة (٤) .

- \* تضم (دبي ، أبوظبي ، الشارقة ، الفجيرة ، عجمان ، رأس الخيمة ، أم القيوين) .
١. ينظر : محمد سعيد أبوعامود ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، صحيفة البيان ٣٠/شباط/٢٠٠١ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. AL – Emarati.](http://www.AL - Emarati.Net / albayan. Com. ae / albayayon. Page. 2 of 5 .)
  ٢. محمود محمد توفيق ، موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
  ٣. حول الموضوع ينظر : مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون للخليج العربي نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته ، ط ٢ ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ١ . وكذلك : Normon J.G Pounds. Political Gegraphy me Graw –Hill , New york , 1972 , p. 27 .
- \*\* تضم الإمارات مجموعة كبيرة من الجزر مثل (داس ، أبوموسى ، ظنب الكبرى ، ظنب الكبرى) وتوجد نحو (٢٠٠) جزيرة في إمارة أبوظبي وحدها .
٤. للمزيد راجع : Fenelon , K.G , the United Arab Emirates , London , 1973 , p. 51 . وكذلك : أحمد خليل عطوي ، دولة الإمارات العربية المتحدة (نشأتها وتطورها) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣٨ – ٤٠ .

إما مناخ الإمارات فمن خلال ملاحظة ١٥١ ، بأن مناخها مداري جاف قاري في الداخل و صحراوي رطب على السواحل ، وقد كسب الخليج وكتلتها دور سلبي وذلك لما يسببانه في إرتفاع نسبة الرطوبة الجوية ، وتتصف درجات الحرارة بالإرتفاع على مدار السنة وخاصةً في الصيف ، إذ تصل فيه معدلات الحرارة العظمى إلى (٤٧ ° و ٥٠ °) ومعدلات الحرارة

الدنيا في الشتاء تتراوح بين ( ٨ و ١٠ ° ) ، وتهب على البلاد رياح شمالية وشمالية غربية ، وفيما يخص الأمطار التي تهطل على الدولة ، فهي تعاني من قلتها وتفاوت كمياتها بين سنة وأخرى ، كما تتباين معدلات هطولها من دولة إلى أخرى (١) .

وينضح مما تقدم ، بأنه على الرغم من صغر مساحة الإمارات ، إلا أنها تتمتع بموقع إستراتيجي مهم ، وقد سعت جاهدة إلى تبني وسائل معينة من أجل تطوير قدراتها الإقتصادية وإستثمار مواردها الطبيعية ، أضف إلى ذلك عدم وجود عقبات أمام تطوير المنطقة من الناحية الإقتصادية ، أو من مد طرق المواصلات البرية بين مختلف أجزائها ، وكذلك برغم قساوة ظروفها المناخية السائدة بها ، فقد تمكنت من التغلب عليها وأصبحت مركزاً لجذب العمالة الوافدة ورؤوس الأموال والشركات والسياحة ، الأمر الذي شجع على الرفاه والنشاط الإقتصادي .

ثانياً : الموارد المعدنية في الإمارات العربية المتحدة  
تمثل الموارد المعدنية أحد عناصر قوة الدولة سياسياً وإقتصادياً ، إذ أن يامتلاك الدولة لتلك الموارد بإمكانها أن ، تبوء بمكانة مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي لذا فهي واحدة من الدعائم المهمة والأساسية في قاعة التنمية البشرية (٢) . وبالحدوث عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، يمكن أن نشير بأن تلك الدولة على الرغم من صغر حجمها الجغرافي إلا أنها كبيرة ، وذلك بما تملكه من إمكانات وثروات معدنية .

فبعد قيام إتحاد الإمارات العربية ، وبعد أن أخذت معالم الإقتصاد الوطني فيها بالبروز إتجه التفكير بجدية إلى البحث عن الثروة المعدنية الموجودة ، بإعتبار أنها يمكن أن تكون دعامة مهمة من دعائم الإقتصاد الوطني ، إلى جانب الدعامة الأولى المتمثلة بـ(النفط ، الغاز الطبيعي) والتي بالإمكان إستغلالها إقتصادياً ، لا سيما بعد أن نمّا الإقتصاد الوطني . فبعد إكتشاف النفط وتصديره ، والذي أفرز بدوره فوائض إقتصادية (مالية) من الممكن إستغلالها في مجال التعدين والتحجير ، والإستفادة من تلك المعادن كمادة أولية للصناعات المتنوعة دعماً للإقتصاد الوطني إلى جانب النفط والغاز ، وقد تم خلال الأعوام القليلة الماضية إجراء عدة مسوحات

١. للمزيد ينظر : صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، ط ٢ ، بلا ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٢٣ .

٢. ينظر : وليد خدوري ، النفط والعلاقات الدولية ، المستقبل العربي ، العدد (٢٧) ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٨ .  
ودراسات بهذا الشأن . وهناك إحتتمالات ١٥٢ ير منها في الإمارات ، ومن المعادن المحتمل وجودها والجديرة بالإهتمام (الفوسفات ، البوناس ، الفحم) . وتُشير النتائج الأولية للمسوحات التي أجريت في الدولة إلى وجود كثير من تلك المعادن ، وهي كما يأتي (١) :

- . خامات النحاس : والتي يتركز وجودها في المناطق الشمالية بين (مسافي و الفجيرة) وتوجد بصفة خاصة في الصخور المتحولة وصخور الأفيولويت .
- . خامات ( الكروميت) : الموجودة في الإمارات الشمالية ، وأهم مناطق وجوده (المنامة ، مصفوت ، السيجي) في مناطق الصخور فوق القاعدية .
- . المعادن المشعة : مثل معادن (اليورانيوم و الراديوم) والموجودة في مناطق العين إلا أن ما تم إكتشافه من معدن اليورانيوم يتوفر بكميات غير إقتصادية .
- . أحجار الزينة : والتي تمتاز بجمال ألوانها ، وتشمل (الرخام و صخور الكرانيت) الموجودة بكميات قليلة في الإمارات الشمالية ، وصخور (السرينتين) في الفجيرة .
- . الحجر الجيري : الذي يوجد بكميات كبيرة ، وبنوعية جيدة في الإمارات الشمالية ويدخل في صناعة الإسمنت المنتشرة في أنحاء الدولة .
- . الصوف الصخري : وهو من المعادن التي تستخدم كمواد عازلة للبرودة والحرارة .
- . الجبس : المتوفر بكميات إقتصادية تكفي للإكتفاء الذاتي بمنطقة الخليج العربي والذي يُستخدم في صناعة الإسمنت .
- . الملح الصخري : ويوجد بكميات ضخمة ، ويتميز بنقاوته التي تصل إلى (٩١,٦%) من (كلوريد الصوديوم) والذي يوجد في صير بني ياس على هيئة صخور متبلورة وردية اللون وتتميز بقليل من الشوائب . كما يُعدُّ الملح الصخري على الأقل في الوقت الحالي من أكثر الخامات التي يمكن الإستفادة منه تجارياً لتوفره بكميات كبيرة ولسهولة إستغلاله مع إمكانية إستخدامه في عدة صناعات منها (الصودا الكاوية ، الكلورين ، الصابون) وفي حفظ الأسماك وبمخازن التبريد والصناعات البتروكيمياوية والغذائية المختلفة .
- . خام البارييت : ويوجد في جبل الظنة وجزيرة صير بني ياس وغيرها ، وكذلك في الجزء الشرقي لجبل حفيت ، ويستخدم في حفر الآبار البترولية ، إذ أنه يستخدم في تحضير الطين الثقيل الذي يضاف إلى طين الحفر بمناطق الضغط العالي لمنع إنهيار الآبار البترولية في أثناء الحفر ، كما يدخل في صناعات أخرى مثل الأصباغ وغيرها .

١. حول المزيد من الموضوع راجع : عبدالعالي حبيب حسين ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠ - ٤١ .  
 كذلك ينظر : Philip M.Mobbs , the Mineral Industry of the U.A.E , U.S. Geological Survey Minerals Year Book , 2004 , p. 571 .

وعلى وجه العموم ، فإن ما يلاحظ علماً ١٥٣ المعدنية بأنها ليست ذات وزن إقتصادي يكاد يذكر لتساهم بالنتائج المحلي الإجمالي ، وذلك بحون كمياتها المتوافرة في الإمارات تتميز

بمحدوديتها إلى حدٍ ما تجعل منها غير ذات جدوى إقتصادية ، وبالتالي فإنها بحاجة إلى المزيد من التوسع في مجال استثمارها إقتصادياً ، ليكون لها مساهمة تذكر في الناتج الصناعي وتوفير المادة الأولية التي تحتاجها كثير من الصناعات ، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسات عامة وإستراتيجيات تكون كفيلة بتحقيق ذلك ، وتذلل كل ما من شأنه إعاقاة تنفيذ برامج تطويرها وتنميتها ، وبما يحقق استفادة منها في المستقبل . وبما أن النفط والغاز الطبيعي هما أهم موردين معدنيين في الإمارات المتحدة ، لذا سيتم التطرق إليهما في الأسطر القادمة .

#### ١. النفط \_\_\_\_\_

يُعدُّ النفط المصدر الأول والرئيس ومحور أغلب الإنتاج الصناعي في العالم فهو المادة الأولية لإنتاج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم لذا فهو سلعة مهمة في التجارة الدولية ، بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته لهذا تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في كثير من دول العالم وإقتصادياتها <sup>(١)</sup> .

على هذا الأساس يتمتع النفط بالإمارات بمكانة إستراتيجية مهمة في هيكل الإقتصاد العام للدولة كما يُعدُّ المساهم الرئيس في بناء قاعدة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة التي شهدتها وتشهدها الإمارات منذ تأسيسها في بداية السبعينات ، كما تستثمر الإمارات عوائدها المالية الحالية التي تحصل عليها من تصدير النفط ببناء هياكل إقتصادية جديدة للمساهمة بتنويع مصادر دخلها القومي ورفع مستوى دخل أفرادها <sup>(٢)</sup> . فقد كان لظهور النفط دور أساسي في قيام الإمارات وتتصف الآبار النفطية في دولة الإمارات بأنها ذات نوعية جيدة ، إذ يتم إستخراج النفط من الآبار بطريقة سهلة ، فضلاً عن نوعيته الجيدة وكلفة إستخراجه المنخفضة <sup>(٣)</sup> .

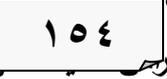
ومن المعلوم ، أن إمارة أبو ظبي تُعدُّ المنتج الرئيس للنفط ، وهي من أولى الإمارات التي أنتج فيها ، وقد بدأت المحاولات للتنقيب عن البترول في أبو ظبي في عام (١٩٣٨) ، لكن إندلاع الحرب العالمية الثانية في تلك المرحلة حال دون إستمرار العمل ، وفي أوائل عام (١٩٤٩) بدأت من جديد عمليات الإستكشاف ، وبعد جهود أكتشف النفط بكميات تجارية عام (١٩٥٩)

١. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ .

٢. Mohammed Shihab , Socieal economic changes in the U.A.A , op. cit. p.290 .

٣. الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أخبار النفط والصناعة ، العدد (٢٢٨) ، دراسة لوزارة الطاقة

الجزء الأول ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٣ .

وبدأ الإنتاج الفعلي في عام (١٩٦٤) ، متمثلة في امتلاكها للبئر ، إذ بدأ إنتاجها عام (١٩٦٩) ثم إمارة الشارقة عام (١٩٧٤) ، ثم إمارة  إمارة رأس الخيمة عام (١٩٧٦) ، إذ أدى الحفر إلى



الإنتاج	٢,١١٥	٢,٢٠٨	٢,٦٠١	٢,٣٤٤	٢,٣٧٨	٢,٥٦٨	٢,٥٥٧	٢,٦٣٠	٢,٢٤٢	٢,٣٠٤
---------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، المجلس الوطني للإتحاد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٤ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٥/٥) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٤/٥) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٤/٥) .

وبصورة أدق ، لو إستثنينا المدة قبل الإتحاد (١٩٧١) فنجدها قد شهدت نمواً بخفي واسعة جداً ، بسبب بداية الإكتشافات النفطية للدولة ، وكذلك الحال بعد قيام الإتحاد نما بصورة كبيرة عموماً ، ولكنه في الوقت نفسه تعرض للتذبذب صعوداً ونزولاً تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة والإقتصاد العالمي ، والمتمثلة بتقلبات الأسعار والعرض والطلب والسياسات الحكومية والأوضاع الإقليمية والدولية .

وبالنسبة للعوائد المالية أو (الإيرادات) من الصادرات النفطية ، فنجدها قد تعاضمت منذ السنوات الأولى للإنتاج إلى الآن وبصورة كبيرة في الإنتاج من جهة وفي أسعار النفط العالمية من جهة أخرى ، فلم تكن قيمة العوائد المالية تتجاوز (٦,٥) مليار دولار عام (١٩٧٤) ، من ثم إرتفعت عام (١٩٨٣) إلى (١٢,٦) مليار دولار ، لتواصل إرتفاعها عام (٢٠٠٠) لتبلغ (٢٦,١٥) مليار دولار ، إلا أنها شهدت إنخفاضاً ملحوظاً في العام (٢٠٠٢) وصل إلى (١٦,٧) مليار دولار ، وقد حققت أعلى زيادة في إيرادات الصادرات النفطية في العام (٢٠٠٦) مقارنةً بالأعوام السابقة لتبلغ نحو (٥٧,٣) مليار دولار لتتخفف في العام (٢٠٠٧) إنخفاضاً ملحوظاً بلغ (٤٩,٧) مليار دولار ، لكنها تعود لتشهد إرتفاعاً ملحوظاً في العام (٢٠١٠) وبواقع (٦٥,١) مليار دولار <sup>(١)</sup> ، وقد كان لإرتفاع أسعار النفط ونمو إنتاجها الأثر الكبير بزيادة الإيرادات النفطية . أنظر الجدول .

١. للمزيد ينظر : مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية والإقتصادية في منطقة الأسكوا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ . كذلك ينظر : مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) مصدر سبق ذكره ، ص ١١ - ١٢ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ مصدر سبق ذكره ، ملحق (٢/٦) .

جدول (٤١) مجموع الإيرادات النفطية لدولة الإمارات (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) مليار دولار

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٥٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مجموع الإيرادات	٢٦,١	٢,٤١	١٦,٧	٢٢,١	٢٩,٩	٤٣,٥	٥٧,٣	٤٩,٧	٩٨,٤	٤٧,٤

- . تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- . الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الإجتماعية والإقتصادية في منطقة الأسكوا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨ .
- . الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الإجتماعية والإقتصادية في منطقة الأسكوا (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٢/٦) .

وتأسيساً على ما تقدم ، يتضح بأن نمو إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يُعزى بالدرجة الأساس إلى إكتشاف النفط ، والذي أحدث نقلة نوعية في حياة السكان ونمط حياتهم ، إذ تم إستخدام عوائد النفط من قبل الدولة وعلى مستويين داخلي وخارجي وتمثلت السياسة الداخلية ببناء المجتمع الحديث ودولة عصرية وتحقيق مستوى مرتفع من المعيشة ، كما أدت عملية التحديث السريعة بالدولة إلى إنعكاسات إيجابية واضحة المعالم في حركة السياسة الخارجية ، ولكنها تسعى جاهدة نحو التقليل من الإعتماية على النفط ، وذلك من خلال تطوير مصادر الدخل غير النفطية . بعبارة أخرى تنوع مصادر الدخل الأخرى ، والعمل على تنمية الطاقات الإنتاجية للإقتصاد القومي ، والتأكيد على تدابير التنوع الإقتصادي وعدم الإعتما على القطاع النفطي كمصدر أساس للنقد الأجنبي .

## ٢. الغاز الطبيعي

لا تقل أهمية الغاز الطبيعي عن النفط الخام كواحدٍ من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم . إذ يوجد في الطبيعة بل يزيد عليه في الأهمية ، لكونه من مصادر الطاقة النظيفة نسبياً وتتجسد أهمية الغاز الطبيعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي وكمادة أولية لكثير من الصناعات كـ(صناعة البتروكيمياويات ، الأسمدة ، الحديد والصلب) وكذلك في (حقن الآبار النفطية) لزيادة الضغط فيها . ناهيك عن الإستخدام المنزلي له ، ويوجد الغاز الطبيعي مصاحباً للنفط في الحقول البترولية

أو يوجد بحقول غازية مستقلة<sup>(١)</sup> . إما عن الغاز الطبيعي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيُعدُّ المورد والمصدر الثاني من مصادر ١٥٧ نية بعد النفط في الأهمية الإستراتيجية للدولة ، إذ يستخرج من عدة حقول لعل من أهمها (حقل أم الشيف و حقل زكم السفلي) وهناك حقول بحرية هي (زكم العلوي ، أم الدلخ ، سطح) والحقول البرية التي من أهمها حقل (ياب)<sup>(٢)</sup> .

وتملك الإمارات العربية المتحدة إلى جانب رصيدها من الغاز المصاحب إحتياطات لا بأس بها من الغاز غير المصاحب . وبالنسبة لكميات الإحتياطي من الغاز الطبيعي فقد تضاعف عدة مرات منذ إكتشافه لأول مرة مصاحباً للنفط إلى يومنا هذا . إذ أنه تميز بالنمو السريع فارتفع الإحتياطي من (٠,٦٤) مليار م٣ عام (١٩٧٦) إلى (٦٢٦) مليار م٣ عام (١٩٨٠) ليصل إلى أكثر من (٦) مليار م٣ في العام (٢٠١٠) لتحتل الإمارات العربية المتحدة بذلك المرتبة الثانية عربياً والرابعة عالمياً من حيث الإحتياطي العام من الغاز الطبيعي ، كما يتركز ما يقارب (٩٣ %) من إحتياطات الدولة في إمارة أبوظبي<sup>(٣)</sup> . أنظر الجدول .

١. والغاز الطبيعي : هو عبارة عن مواد هيدروكربونية في صورتها الغازية ، والتي يشكل البترول صورتها السائلة ، كما أن الحقول الغزيرة بإنتاج النفط هي في الوقت نفسه مناطق مهمة في إنتاج الغاز الطبيعي إذ يكون البرميل الواحد من النفط مصحوباً بكمية من الغاز الطبيعي ، وقد كان الغاز الطبيعي حتى وقت قريب لا يستخدم إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محددة ، وذلك لصعوبة نقله وتخزينه إما الغاز المصاحب فحيزاً ما كان يحترق للقليل من كلفة النفط المستخرج لعدم وجود أسواق إستهلاكية له وفي الوقت الراهن ، وبعد تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير أساليب التقنية المستخدمة في تسهيل الغاز الطبيعي وخزنه ونقله ، فقد أصبح أحد المصادر المهمة للطاقة النظيفة في العالم . للمزيد راجع : محمد أزهر السمك وآخرون ، جغرافية الموارد المعدنية (العراق والوطن العربي) جامعة الموصل ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٦٤ . وكذلك ينظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا : تحديث دراسة الوضع الراهن لقطاعات مختارة ، الطاقة في دول الأسكوا قطاعي الغاز الطبيعي والكهرباء ، الجزء الأول ، قطاع الغاز الطبيعي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ - ٤ .
٢. للإستزادة ينظر : دولة الإمارات ، الكتاب السنوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠٦ ، ص ١٥٠ - ١٥٥ . وكذلك ينظر : مانع سعد العتيبة ، البترول وإقتصاديات الإمارات ، ط ٢ ، بلا مؤسسة نشر الإمارات ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤٥ .
٣. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٥) ، ص ٣٥٧ . كذلك ينظر : عاطف سليمان ، التجربة البترولية لإمارة أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤١ .

جدول (٤٢) إحتياطي الغاز الطبيعي في (١٥٨) (١٩٩٠ و ٢٠٠٣ - ٢٠١٠) تريليون م٣

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإحتياطي	٥,٨٧٥	٦,٠٦٠	٦,٠٦٠	٦,٠٦٠	٦,٠٤٠	٦,٠٧٢	٦,٠٩١	٦,٠٩١	٦,٠٩١

- تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٨ .
  - التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٣/٥) .
  - التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٣/٥) .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٣/٥) .

ومن ملاحظة الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدولة ، نرى أن الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في بدايات إكتشاف النفط كان ضئيلاً جداً ، فقد كانت كميته في العام (١٩٧٦) تبلغ حوالي (٠,٦٤) تريليون م ٣ ، وبلغت كميته في العام (١٩٨٦) حوالي (٢,٩٦) تريليون م ٣ ولعل السبب في ذلك يعود ، إلى إحتراقه بأغلب الأحيان ، ومنذ عام (١٩٩٥) وحتى عام (٢٠١٠) إستقرت كميات الإحتياطي المؤكد من الغاز على (٦) تريليون م ٣ ، وهذا إن دلّ على شيء ، إنما يدلّ على سياسة إنتاجية متوازنة تعمل للحفاظ على معدلات الإحتياطي المؤكد أطول وقت ممكن (١) .

ولذا شهد إنتاج الغاز الطبيعي في الدولة تذبذباً منذ السنوات الأولى للإنتاج صعوداً أو هبوطاً حسب الوضع الإقتصادي والسياسي في الدولة والمنطقة ككل وكما موضح في الجدول الآتي ، والذي يبين حجم الإنتاج للمدة بين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) إذ يتضح ، بأن إنتاج الغاز الطبيعي في الإمارات شهد تذبذباً كبيراً بإتجاه الصعود وشهد إنتاجه في السنوات القليلة الماضية إستقراراً ، وهذا الإستقرار يُعزى إلى إستقرار الدولة سياسياً وإقتصادياً ، والذي بدوره أرسى أسس الإنتاج إذ بلغ معدل الإنتاج السنوي للمدة المحصورة بين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) كمعدل (٤٤,٧) مليار م ٣ سنوياً (٢) .

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ . كذلك ينظر :

التقرير الإقتصادي العربي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٥/٤) .

٢. للمزيد ينظر : دولة الإمارات الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، المجلس الوطني للإعلام ، ص ١٥٠ - ١٥٥ .

جدول (٤٣) إنتاج الغاز الطبيعي في الإمارات

السنة	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الكمية	٢٩٨٢٠	٤٦٥٣٠	٤٣,٤	٤٤,٨	٤٦,٣	٤٦,٦	٤٦,٦

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٨ .

. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، قطاع الغاز الطبيعي والكهرباء الجزء الأول ، قطاع الغاز الطبيعي ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٩ .

. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، المجلس الوطني للإعلام ، ص ١٥٠ .

. عاطف سليمان ، التجربة البترولية لإمارة أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٢ .

إما الغاز الطبيعي المسوق ، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً ما بين العامين (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) وقد بلغت حوالي (٤٧,٧٩٠) مليار م٣ للعام (٢٠٠٥) ، وارتفع في العام (٢٠٠٧) ليبلغ نحو (٥٠,٢٩٠) مليار م٣ ، في حين نجد أن الكميات المسوقة في العام (٢٠٠٨) قد إنخفضت بمعدل طفيف بلغ (٠,١%) لتصل إلى (٥٠,٢) مليار م٣ في عام (٢٠٠٨) ، كذلك إنخفضت الكميات المسوقة في عام (٢٠٠٩) بمعدل (٢,٨%) لتصل إلى (٤٨,٨) مليار م٣<sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٤٤) الغاز الطبيعي المسوق في الإمارات للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) مليار م٣ / السنة

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الغاز المسوق	٤٧,٧٩٠	٤٨,٧٩٠	٥٠,٢٩٠	٥٠,٢٤٠	٤٨,٨٤٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٦/٥) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٥/٥) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٥/٥) .

وفيما يتعلق بكميات صادرات الغاز الطبيعي في الإمارات إلى الأسواق العالمية (سواء كان على شكل غاز طبيعي مسيل أو بواسطة الأنابيب) ، فنجدها قد احتلت المرتبة الثالثة في منطقة الخليج العربي بعد كل من (دولة قطر و سلطنة عمان) ، إذ بلغت نحو (٧,٤) مليار م٣ في عام (٢٠٠٤) ، مقارنةً بـ (٦,٥) مليار م٣ في عام (١٩٩٥) أي بزيادة قدرها (١٣%)

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ - ١٠٠ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

وبلغت حصتها نحو (٤,٢) من إجمالي ١٦٠ بترولية في عام (٢٠٠٩) إما الغاز الطبيعي المسال المنقول بواسطة ~~الأنابيب~~ فنجد أن إتجاه صادرات الإمارات تركزت في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، فضلاً عن كميات قليلة إتجهت إلى أوروبا والشرق الأوسط<sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٤٥) إتجاه صادرات الإمارات من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام (٢٠١٠) مليار م٣

إلى من	أوروبا	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	بواسطة الأنابيب	عبر الناقلات	الإجمالي

الإمارات	٠,١	٧,٦	٠,٢٥	٠,٠	٧,٩	٧,٩
----------	-----	-----	------	-----	-----	-----

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

والجدير بالذكر ، أن السياسة البترولية في الإمارات سعت جاهدة لتطوير مصادرها البترولية وذلك من خلال قيامها بتوقيع الإتفاقيات الخاصة بعمليات التنقيب والإستكشاف والتطوير فقد وقعت شركة أبوظبي لصناعات الغاز المحدود (جاسكو) أربعة عقود لمشروع تطوير الغاز المتكامل الذي سيصل بين حقول الغاز البرية والبحرية في إمارة أبوظبي ، ويأتي هذا المشروع الذي تزيد قيمته على (٣٣) مليار درهم (٩) مليارات دولار ضمن مبادرة الخطة الإستراتيجية التي إتخذتها أبوظبي لتلبية الطلب المتزايد على مصادر الطاقة في الإمارة (٢) .

إما فيما يتعلق بمصادر الطاقة الأخرى ، فتبرز أهمية طاقة الكهرباء إلى جانب النفط والغاز الطبيعي ، إذ أن تلك الطاقة تمثل مكانة مهمة جداً ، وذلك بعدّها أحد مرتكزات البنى التحتية وبتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية بصورة كبيرة نتيجة النمو العمراني والصناعي والزراعي والسكاني ، ولمواكبة هذا الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية على مستوى كل إمارة لتلبية حاجات السكان المتزايدة ، وحاجة المنشآت الصناعية المتنامية ، وتوضح البيانات أن متوسط إستهلاك الفرد للطاقة الكهربائية قد بلغ عام (٢٠٠٦) نحو (١٢٤٠١) كيلوواط / ساعة وإن الإستهلاك التجاري للطاقة الكهربائية يستحوذ على نحو (٣٦,٥ %) من إجمالي إستهلاك الطاقة الكهربائية مقابل (٣٣ %) للإستهلاك المنزلي و(١٣ %) للأغراض الصناعية وتُشير البيانات إلى أن إنتاج الطاقة في الدولة عام (٢٠٠٧) قد بلغ (٦٨٥٠٠) ميغاواط / ساعة مقارنةً بـ(٦١٣١٢) ميغاواط / ساعة عام (٢٠٠٦) ، أي بمعدل نمو بلغ (١١,٧) % (٣) .

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ - ١١٨ . كذلك

ينظر : الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة لوزارة الطاقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

٢. ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ، مركز المعلومات ، النشرة السنوية ٢٠٠٧ .

مع العلم أن كمية إنتاج الطاقة الكهربائية (مجموعاً) قد كانت (٢٤٦٧٥) ميغاواط / ساعة أي أنها نمت بمعدل نمو سنوي بلغ (٨,٨) % إلى ما وصلت إليه عام (٢٠٠٧) (١) ، ليبلغ إنتاج الكهرباء الإجمالي (٨٨,١٨٤) ميغاواط / ساعة في عام (٢٠٠٩) ، ويلاحظ إن إماراتي أبوظبي ودبي تنتجان معاً (٨٥) % من الإنتاج ، بينما تنتج بقية الإمارات (١٥) % من الإنتاج (٢) .

وبشأن دخول الإمارات العربية المتحدة في عصر الطاقة النووية ، فقد قامت في عام (٢٠٠٩) بالتوقيع على إتفاق مع مجموعة من الشركات بقيادة مؤسسة الطاقة الكهربائية الكورية الجنوبية ينص على إنشاء أربعة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء ، طاقة كل منها (٢٤٠٠) ميغاواط ومن

المتوقع أن يوضع المفاعل الأول في الخدمة عام (٢٠١٧) ، كما إتجهت الإمارات إلى تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة لمواكبة خططها المستقبلية الطموحة في التنمية المستدامة إلى إستكشاف وتطوير مصادر تقنية جديدة للطاقة تشمل (الطاقة الشمسية ، الهيدروجينية ، النووية السلمية) ، وأسست شركة أبوظبي لطاقة المستقبل وأنجزت الشركة التي أطلقتها حكومة أبوظبي بإستثمارات قيمتها (١٥) مليون دولار بمطلع (٢٠٠٨) المرحلة الأولى من خططها لجعل تلك الإمارة وبقية الإمارات في الدولة مركزاً عالمياً لطاقة المستقبل ، كما أنها حققت تطوراً كبيراً على صعيد تقنيات الطاقة الشمسية في إستدراج عروض لبناء وتملك وتشغيل مصنع للطاقة الشمسية المركزة (٣) .

ونخلص مما تقدم ، أنه تبعاً للواقع الجغرافي الذي يفرض على الدولة وقوعها ضمن بيئة جغرافية معينة يُحدد التكوين الجيولوجي لدولة الإمارات ، والذي يوضح وبشكل جلي بأن هذا التكوين لم يوفر لها الكميات التجارية الإقتصادية من المعادن (الفلزية وغير الفلزية) التي من الممكن أن تستفيد منها إقتصادياً وفق الإمكانيات المتاحة الآن في الأقل لكن ما تميزت به الإمارات هو توفر كميات تجارية إقتصادية من الوقود المعدني المتمثل بـ(النفط والغاز الطبيعي) الذي عوضها عن بقية الخامات ، وبإمتلاكها ذلك المخزون الإستراتيجي الهائل من مصادر الطاقة العالمية من النفط والغاز ، قد إمتلك أهم عناصر القوة المؤثرة في بناء قاعدة التنمية الإقتصادية الشاملة ، وكذلك موارد

١. ينظر : دولة الإمارات ، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٧ ، وزارة التخطيط ، ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .
٢. ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .
٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ . كذلك ينظر : العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، (الإمارات تواكب العالمية) ، مجلة الإداري متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www . Alidari magazine . com / index .php](http://www.Alidari magazine . com / index .php) .

مالية كبيرة ساهمت بدورها في دعم إقتصادها من خلال مشاريعها وزيادة دخلها القومي ونتاجها المحلي الإجمالي ، ونظراً لتمييز تلك الموارد ١٦٢ توجب على صانعي السياسات العامة وضع إستراتيجيات وخطط من شأنها تطوير تلك الثروة المهمة وضرورة المحافظة عليها من خلال عدم الإعتدال عليها بشكل أساسي ، وأن تسعى لوضع سياسات عامة إقتصادية هدفها تطوير إنتاج تلك الموارد وكذلك تطوير الصناعات البترولية الناتجة عنها كالصناعات (التحويلية ، البتروكيمياوية) ، مع التأكيد على أن تكون تلك الموارد أبرز المساهمين بتنوع مصادر الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي الذي يتم عن طريق التشجيع والدعم اللازمين للقطاعات الإقتصادية غير النفطية .

## ثالثاً : الموارد المائية

تأتي دراسة الموارد المائية وتنمية مصادرها في مقدمة إهتمامات صانعي القرارات والسياسات العامة السياسية والإقتصادية ، سواء في الدول التي يشح ماؤها أو التي يتوفر فيها فائض مائي عن حاجتها ، ولا يستثمر الإستثمار الأمثل أو تلك التي تعاني من سوء إستخدامها المائي . وبالنسبة للإمارات تأتي الموارد المائية في أولويات إهتمامات المسؤولين فيها لتفي بحاجة الفرد والمجتمع المتصاعدة لأن توفرها بصورة كافية يعدُّ واحداً من أهم عناصر التنمية الإقتصادية وعنصراً رئيساً محدداً للنشاط الزراعي والتوزيع الجغرافي للسكان <sup>(١)</sup> . وتقسم الموارد المائية بالإمارات إلى قسمين : تقليدية والتي تنقسم إلى قسمين (السطحية والجوفية) والقسم الثاني هي غير التقليدية والمتأتية من تحلية المياه والمياه المعالجة (الزراعية ، الصناعية ، الصرف الصحي) .

### ١. الموارد المائية التقليدية

أ. المياه الجوفية : والتي تُعدُّ المورد الرئيس للري الزراعي بالدولة والتي تُغذى من مياه الأمطار السنوية الشحيحة نسبياً ، لذا أولت الدولة إهتماماً كبيراً ، بالطرق والوسائل التي يمكن من خلالها حجز أكبر كمية ممكنة من الأمطار عند سقوطها لتغذية طبقات المخزون الجوفي . إذ تُعاد تغذية خزانات المياه الجوفية بالإمارات من تدفقات سطحية محدودة تستمد من

١. وفيق الخشاب و مهدي علي الصحاف ، الموارد الطبيعية (ماهيتها وتعريفها) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ١٧٠ . كذلك ينظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، التنوع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط ، حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص ١٤ . سلسلة الجبال الوسطى الواقعة بالمنطقة الحنوبية الشرقية من البلاد <sup>(١)</sup> ، وتقدر كمية المياه الجوفية الموجودة بالدولة حوالي (٥٨٣) ١٦٣ رت كمية المياه العذبة منها نحو (٢٠) كم ٣ ، لتشكل ما نسبته (٣%) من إجمالي المياه الجوفية الموجودة في الدولة <sup>(٢)</sup> .

لكن برغم وجود المياه الجوفية العذبة في الإمارات ، إلا أنها تُعدُّ من المناطق الفقيرة بالمياه الطبيعية ، وتشكل تلك المياه مصدراً مهماً وأساسياً لتزويد السكان من حاجتهم الرئيسية في الدولة ، وذلك لعدم وجود المياه السطحية كالأنهار والروافد النهرية . فضلاً عن شحة مياه الأمطار ، وهي بذلك تشكل المصدر الحيوي والمهم بالدولة رغم عدم كفايتها <sup>(٣)</sup> . كما قد لوحظ في السنوات الأخيرة إنخفاض مستوى المياه الجوفية نتيجة للإستهلاك العالي الذي صاحب زيادة السكان

والتنمية الزراعية ، كما لوحظ زيادة درجة الملوحة في المياه الجوفية \* الساحلية أكثر من المناطق الداخلية لتداخلات المياه الجوفية مع مياه البحر المالحة عبر الطبقات الرسوبية الرملية ذات النفاذية العالية ، ويؤثر هذا التدهور بالمياه الجوفية في التربة ويؤدي إلى تصخرها ، وبذلك يقلل من إنتاج المحاصيل الزراعية التي تروى بمثل تلك المياه . ولعل التزايد الكبير في إستخراج المياه الجوفية ، وبمعدلات سريعة هو السبب في ذلك

١ . وتجدر الإشارة إلى أن تغذية الخزانات في إمارة الفجيرة تعاد تغذيتها من أمطار جبلية كبيرة نسبياً في السلسلة الساحلية ، كما توجد مياه جوفية غير متجددة مائلة للملوحة في الجزء الشمالي الغربي من أبوظبي . للمزيد ينظر : آزاد محمد أمين و تغلب جرجيس ، جغرافية الموارد الطبيعية ، مطابع دار الحكمة جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

\* كل كم ٣ يساوي مليار متر مكعب .

٢ . الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

٣ . تظهر المياه الجوفية في الإمارات على شكل العيون والآبار الإرتوازية والأمواج التي هي عبارة عن قنوات مغطاة تحفر في مرتفع من الأرض يتميز بإنحداره التدريجي وتجري فيه المياه داخلياً حتى تظهر على سطح الأرض عندما تكون الأرض مستوية وتنحدر المياه نحو المناطق التي يراد إروائها ، وهي غالباً ما تحفر عند قاعدة الجبال . للمزيد راجع : محمد متولي و محمد طه أبو العلا ، جغرافية الخليج العربي ط ٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ . كذلك ينظر : حسن أبو العينين الموارد المائية ودورها في التنمية الزراعية ، رسائل جامعية (١٨٩) ، ١٩٩٦ ، ص ٥ .

\*\* يؤدي الضخ والإستخدام غير الرشيد إلى إختلاف التوازن بين المياه المالحة والعذبة ، وتتقدم المياه المالحة باتجاه طبقات المياه العذبة فتغير نوعية مياهها ، إذ تبدأ بالتملح وتزداد ملوحتها مع زيادة دخول المياه المالحة ، وقد لوحظ هذا التدهور في النوعية بعدد من الأحواض الجافة وشبه الجافة في (سهل الفجيرة ، رأس الخيمة ، العين) . للمزيد ينظر : محمد السيد جميل ، التنمية المستدامة للصحاري الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Raed-network.org> .

إذ تبلغ معدلات الضخ حوالي (٢٥٠% ١٦٤) ، وقد كان نتيجة لذلك الإستخراج غير المحكوم للمياه الجوفية ، أن أصبحت معظم الموارد المائية الجوفية المتبقية بالدولة من النوع المائل للملوحة ، ويبدو أن حكومة الإمارات بدأت تتخلى عن سياسة الحفاظ على الخزانات مقابل تشجيع الزراعة المرورية المتوسعة ، على أساس قدراتها المالية الهائلة والأراضي الشاسعة ، على إفتراض أنها قد يتعين عليها هجر بعض الآبار ولكنها قد تعثر على خزانات بمناطق أخرى (١) .

ويتسع إنتشار العيون في الإمارات خاصةً بالمناطق الجبلية ، إما الأفلاج \* فهي الشكل الآخر لظهور المياه الجوفية وتظهر بمناطق السهول الحصوية عند قاعدة الجبال ، إذ يرتفع مخزون

المياه الجوفية نسبياً<sup>(٢)</sup> . وبخصوص الآبار الإرتوازية فهي وعلى إختلاف أنواعها وأعماقها تُعد من أهم القنوتات التي تستخرج منها المياه الجوفية ، وذلك لإتساع إنتشارها ، فهي تتوسع بجميع أنحاء الدولة . وتجدر الإشارة ، إلى أن من أهم أغراض تلك الآبار هي ري المزروعات وأغراض الشرب والأغراض المنزلية ، وكذلك أغراض إقتصادية أخرى . أضف إلى ذلك فأن إمارات الدولة تتفاوت فيما بينها بالمخزون المائي الذي تحويه أراضيها من المياه الجوفية<sup>(٣)</sup> .

ب. مياه الأمطار : من البديهي لجغرافية المنطقة ، أن تعاني من مناخ حار ومعدلات أمطار قليلة ومتباينة في كمياتها بين مناطق الدولة . وكذلك عدم إنتظام سقوطها بين موسم وآخر فهي تكثر في الأقسام الشمالية ، وتقل نسبياً في الأقسام الوسطى والجنوبية ، ما عدا الأجزاء المرتفعة المطلة على خليج عمان ومضيق هرمز ، ومما يقلل من قيمة الأمطار في الإمارات إرتفاع نسبة تبخرها ، نظراً لإرتفاع درجة الحرارة فيها ، وكذلك تسرب

١. آزاد محمد أمين و تغلب جرجيس ، جغرافية الموارد الطبيعية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .
- \* يُقدر عدد الأفلاج بحوالي (١٥٠) فلجاً ، ويعمل منها ما يقارب الـ(٥٠) فلجاً ومن أمثلتها (البثنة ، مصفوت ، وادي السيجي ، المعلة ، الذيد ، المنامة ، العين ، العوينات ... وغيرها) .
٢. ينظر حول المزيد : عبدالمالك خلف التميمي ، المياه العربية (التحدي والإستجابة) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
٣. تُعدُّ (رأس الخيمة وإمارة الفجيرة) أوفر الإمارات نصيباً من مخزون المياه الجوفية العذبة . للإطلاع أكثر راجع : صبري فارس الهيتي ، الموارد المائية وعلاقتها بالوزن الدولي لأقطار الخليج العربي الجمعية العراقية الجغرافية ، المجلد العاشر ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٧ وما بعدها . كذلك ينظر : صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

كميات كبيرة منه في باطن الأرض<sup>(١)</sup> . وبذلك يتبين أن كميات مياه الأمطار المفقودة بالتبخر أو التسرب أو الجريان السطحي الذي يبلغ **١٦٥** بر يتجاوز نسبة (٩٨ %) من جملة الأمطار التي تسقط على أرض الدولة<sup>(٢)</sup> . وبالرغم من تميز الأمطار في دولة الإمارات بشحتها وموسميتها ، لكنها تحظى بأهمية خاصة لأنها المصدر الرئيس الذي يزود الموارد المائية في الدولة ، كما أنها تسهم بقدر معين بإرواء بعض الأراضي الزراعية .

٢. الموارد المائية غير التقليدية  
لكي تتمكن الإمارات من مواجهة المشكلات والتحديات الناجمة بسبب العجز المائي المتراكم أن دفع بالمسؤولين عن هذا القطاع إلى البحث عن وسائل يستدركون بها هذا العجز الذي تتفاقم

آثاره نتيجة الزيادة بعدد السكان وإتساع الرقعة الزراعية ، وبقيّة القطاعات الإنتاجية الأخرى لذلك كان لا بدُّ له من البحث عن مصادر جديدة للمياه في طبقات الأرض الصخرية الأكثر عمقاً مع إستكمال البحث والتنقيب في المناطق التي لم يتم مسحها ، كذلك التوسع بإقامة السدود في مجاري الأودية لغرض تغذية المخزون الجوفي ، أضف إلى ذلك التوسع في تحلية مياه البحر ومعالجة مياه المجاري (٣) .

أ. معالجة مياه الصرف الصحي : أصبحت تلك المياه المعالجة بكثير من دول العالم مصدراً من مصادر المياه العذبة التي يعتمد عليها في سد إحتياجات السكان ، سواء في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو في الأغراض المنزلية الأخرى ، وفي الإمارات يُعد تجميع ومعالجة المياه المستعملة على درجة عالية من التطور بكل من (دبي ، أبوظبي ، الشارقة) التي تعالج مجتمعة (٦٢٣,٠٠٠) م<sup>٣</sup> في اليوم أي (٢٧٧) مليون م<sup>٣</sup> في السنة ، وتُقدر الكمية الكلية للمياه المستعملة المعالجة في البلاد بحوالي (٢٦٦) مليون م<sup>٣</sup> في السنة ، وتسعى الإمارات إلى إحداث زيادة كبيرة بطاقة المياه المعالجة ، إذ أنه من المتوقع أن تبلغ إمدادات المياه المستعملة المعالجة بالدولة

١. من الجدير بالذكر ، أن هذا التسرب الكبير ناتج عن طبيعة التربة الرملية الخشنة والمفككة لكثرة المسافات الهوائية بين حبيباتها ، وطبيعة الصخور السطحية التي تغطي جزءاً كبيراً منها . للمزيد ينظر : إبراهيم عبدالجبار المشهداني وآخرون ، جغرافية الخليج العربي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٥٩ .
  ٢. ينظر : شحادة نعمان شحادة ، الأمطار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الندوة الأولى لمستقبل الموارد المائية في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٢ .
  ٣. للمزيد ينظر : عبدالملك خلف التميمي ، المياه العربية (التحدي والإستجابة) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١ .
- كذلك ينظر : Muhammad Abdarazzak – statuso of water Use , Development and management in the ESCWA Region , UN , ESCWA , 2000 , p. 147 .

بملايين الأمتار المكعبة حوالي (٥٤٠) لعام (٢٠١٥) ، و(٧٥٤) لعام (٢٠٢٠) ولعل الإستهلاك الرئيس لتلك المياه المعالجة ١٦٦ سطحات الخضراء البلدية إذ يستخدم أكثر من (٥٠%) من تلك المياه المعالجة ، وتصرف الكمية الباقية بالبحر كما تستخدم أيضاً في ري المحاصيل التي لا يستهلكها الإنسان مثل المحاصيل العلفية<sup>(١)</sup> . وفي الوقت الراهن توجد في الإمارات كثير من محطات معالجة تلك المياه وأهمها موجودة في (أبوظبي ، دبي ، الشارقة ، العين) وتبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية (٣٠٠) ألف م<sup>٣</sup> سنوياً<sup>(٢)</sup> .

ب. تحلية مياه البحر : تُعدُّ الإمارات واحدة من أكثر الدول إستخداماً لمياه البحر المحلاة إذ أنه من الطبيعي أن تلجأ لإستخدام تقنية تحلية المياه ، من أجل تأمين مصادر مياه وذلك

في ظل الأحوال التي فرضتها الطبيعة ، من ندرة الأمطار وموارد المياه التقليدية القابلة للإستخدام ، من أجل تلبية التزايد الكبير في إستهلاك المياه ، سواء أكانت مياه الشرب أم مياه الري ، وذلك بعد أن خُطت خطوات كبيرة على طريق التنمية الزراعية الشاملة (٣) .

وبذلك ، فإن الإمارات لديها سياسة راسخة لتوفير المياه عن طريق تحلية مياه محولة من البحر ، وتوفر محطات التحلية نسبة كبيرة من مياه الشرب ، وقد زادت حصتها بسرعة عن طريق بناء عدة محطات تحلية كبيرة الحجم لتلبية الطلب المتزايد بإطراد على المياه المحلاة المنتجة ، لكونها تؤدي دوراً مهماً في الإستهلاك البشري للمواطنين بالدولة ، وقد بدأت فكرة تحلية مياه البحر بالسبعينيات من القرن الماضي نتيجة شحة المياه الجوفية ولوفرة العوائد البترولية ، لذلك قامت الدولة بإنشاء كثير من محطات التحلية للمياه المالحة لتتمكن من سد النقص الحاصل في حاجة السكان للمياه العذبة (٤) .

١. زين العابدين السيد رزق و عبدالرحمن سلطان الشهران ، مصادر المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة مكتبة الجامعة ، العين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٢. كهرباء وماء دبي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.ae.gov> .  
Dewa . Gov .

٣. ينظر : إدريس محمود و محمد صادقي ، الموارد المائية غير التقليدية ، الصندوق العربي للإتحاد الإقتصادي والإجتماعي ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٥٥ .

٤. ينظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا (١٩٩٧ - ١٩٩٨) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

ولقد شكلت الزيادة السكانية التي حو ١٦٧ رات منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن الذي نتج عن ذلك الإستقطاب البشري والتنموي ضغطاً هائلاً على المياه الجوفية في الدولة ، فضلاً عن قلة الأمطار . كل ذلك أدى بالحكومة إلى اللجوء للبحر وتحلية مياهه . ومن الجدير بالذكر ، أن تكاليف المياه المحلاة عالية ، وتتفاوت حسب التكنولوجيا المستخدمة وحجم المحطات وعمرها ، ومن أهم محطات التحلية المقامة بالدولة (أم القيوين ، جبل علي ، عجمان ، أبوظبي التجارية ، وأبوظبي الغازية... وغيرها) وقد حققت إمارة أبوظبي في مجال الخصخصة الجزئية لإنتاج المياه المحلاة تقدماً كبيراً . ويمكن أن تكون بمثابة أنموذج تحثي به البلدان الأخرى (١) ، وقد بلغت كمية المياه المزالة ملوحتها عام (٢٠٠٩) حوالي (١٥٧٩) مليون م<sup>٣</sup> ، وبمعدل زيادة سنوية بلغ (٩%) خلال الـ(٦) سنوات السابقة (٢) .

وترتبط تحلية المياه المالحة بشكل أساس بالطاقة ، ونظراً لوجودها بشكل كبير ورخيص في الإمارات (وباقى دول الخليج) ، لذا تميزت الإمارات والدول الخليجية بشكل عام من غيرها في تلك المشاريع وزيادتها ، إذ فاقت حتى أقطار كثيرة من العالم وبصورة عامة ، فإن أهم ما يميز المصادر غير التقليدية أن تنميتها أكثر تعقيداً أو تكلفة من تنمية الموارد التقليدية . وبالرغم من ذلك ، فإنه سيكون لها شأن يعتمد عليه في المستقبل بسبب تزايد وارداتها مع الزمن ، هذا فضلاً عن ، أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض التكلفة ، وأن استخدام المياه السطحية في الزراعة يشكل نسبة (٦٦,٨ %) من جملة الاستخدامات الأخرى للمياه السطحية ، أي أن (١,٤١) مليار م<sup>٣</sup> من المياه تستخدم في القطاع الزراعي ، وقد أدت السياسات الزراعية الحالية إلى تشجيع الاستخدام المفرط للمياه الجوفية الثمينة للري غير الكفاء لمحاصيل منخفضة القيمة على الرغم من إسهام قطاع الزراعة بنسبة ضئيلة بإجمالي الناتج المحلي<sup>(٣)</sup> . إذن فما تعانيه الإمارات من شحة بمصادر المياه العذبة أثرت في الإنتاج الزراعي من جانب والأمن الغذائي من جهة أخرى .

- ١ . ينظر : ERWDA , Treated Water Tables for the Emirate of Abu Dhabi , 2002 , p. 4 .
- ٢ . الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .
- ٣ . زين العابدين السيد رزق و عبدالرحمن سلطان الشهران ، مصادر المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

ويتضح مما سبق ، أن شحة المياه أخذت تشكل متسارع نتيجة للإسغلال غير المنصف لتلك الثروة ، والإفتقار لإستراتيجيات مائية إستراتيجية ، وتبعاً لذلك فقد إختفت بالدولة كثير من الأفلاج وتدننت معدلات التصريف لها بدرجة كبيرة ، وإنخفض منسوب المياه الجوفية وهي ثروة المياه الطبيعية في البلاد بشكلٍ بارز ومؤثر ، وإزدادت نسبة الملوحة في المياه والتربة كنتيجة لعدم إتباع برامج إنتاجية زراعية تتناسب مع شح الموارد المائية وكذلك الإستنزاف المستمر وغير المتوازن للثروة المائية المحدودة ، ويُغية تفادي حدوث كوارث مثل الجفاف وغير ذلك ، فلا بُدَّ على صانعي السياسات في الإمارات ضرورة التوجه نحو الإستخدام الأمثل والأكفأ لموارد المياه ، ودراسة وضع المياه عند تنفيذ المشروعات التي قد تكون مفيدة للمجتمع بشكلٍ عام ، لكنها مع ذلك تزيد الضغط على الموارد المائية الشحيحة ولمعالجة تلك المشكلة يتعين إتخاذ إجراءات قوية ، وعلى أعلى المستويات الحكومية ويجب أن تكون تلك الإجراءات والقرارات من النوع الذي يتصدى للمشكلة بحسم والعمل على ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المائية المتنوعة داخل

البلاد ، ووضع سياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية ، تأخذ بالإعتبار جميع الموارد المائية وبطريقة رشيدة ومنسقة ويتعين بعد ذلك وضع خطط رئيسة ووطنية تغطي الطلب على المياه ولجميع القطاعات ويمكن أن تساعد عملية التخطيط بتشخيص مجالات الكفاءة في استخدام المياه والمنافع الاقتصادية ورفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على المياه ، وزيادة الإعتماد على التقنيات ذات الكفاءة العالية بترشيد إستهلاك المياه .

المطلب الثاني : واقع القطاعات الإقتصادية في الإمارات ومساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي

تتمثل الخصائص الإقتصادية لأي بلد ، بما تملكه من موارد إقتصادية طبيعية وبشرية وبالقطاعات الإقتصادية المكونة للدخل القومي ، والتي تساهم بالناتج المحلي الإجمالي فيها على حدٍ سواء ، وأن تلك الخصائص (المقومات) الإقتصادية تتميز بحركيتها زماناً ومكاناً فهي بحالة تغيّر مستمر مع الزمن ، مثل (أن الخصائص الإقتصادية لزمن ما قبل النفط في الإمارات هي غيرها بعد إكتشاف النفط) ، وأما مكانياً فهي لا تتوزع بالتساوي بمكان معين .

ونلاحظ ، أن الإطار الطبيعي العام للإمارات جعل من المنطقة إحدى مناطق الصعوبة في العالم لذلك فلم يكن للإنسان بُدُّ قبل عهد البترول من إتباع مؤشرات البيئة في أنماط حياته الإجتماعية وفي أنشطته الإقتصادية ، وقد إنعكس هذا التكيف للبيئة في شكل النظام الإجتماعي السائد

الذي إتخذ القبيلة أساساً له ، وفي نوع ١٦٩ بية والذي إعتد أساساً فيه على الصيد البحري وتربية الحيوان ، وإتخذ بالتالي نمطين متباينين من الحياة وهما (البداوة و التحضر) <sup>(١)</sup> .

أضف إلى ذلك ، مساهمة العوائد المالية الضخمة للبترول في بناء قاعدة تنمية كبيرة شملت جوانب إقتصادية وإجتماعية واسعة من مشاريع صناعية وبُنِي تحتيّة متطورة وبعد أن كانت الإمارات تعتمد بشكل كامل على الصادرات النفطية بتكوين الناتج المحلي الإجمالي في بداية تأسيس الدولة ، وكان الأساس في النشاط الإقتصادي لها أخذ دوره بالتراجع نسبياً لصالح القطاعات الإقتصادية غير النفطية من نشاطات زراعية وصناعية وتجارية وخدماتية من أجل مواجهة التحديات الإقتصادية التي تواجه الدولة ، والمتمثلة في سعيها لبذل المزيد من الجهود للتحويل من إقتصاديات نفطية إلى إقتصاديات متنوعة الموارد من خلال تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على النفط كمصدر وحيد بهذا المجال ، فسياسة الإمارات الإقتصادية تركز أساساً على الإقتصاد الحر ، وهو يعني بناء إقتصاد وطني يتجه نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي في أكثر من

قطاع ، وسنستعرض في الأسطر القادمة واقع أهم القطاعات الإقتصادية غير النفطية  
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات :

أولاً : القطاع الزراعي في الإمارات  
من المعلوم ، أن قطاع الزراعة لم يحتل مكانة رئيسة في حقل الأنشطة الإقتصادية  
وبأيّ عهد من عهود الإمارات . ولعل سبب ذلك ، يرجع إلى البيئة الصحراوية التي  
فرضت نفسها على طبيعة ونمط الحياة في دولة الإمارات ، وإنعكاس ذلك على نوع التربة  
وفقرها وعدم صلاحيتها للزراعة ، كون الإمارات معرضة للتصحر ( ١٠٠ % ) فضلاً عن  
فقر المنطقة للموارد المائية التقليدية ، وبذلك فقد أولته الدولة إهتماماً كبيراً بغية النهوض  
فيه ، ليسهم مساهمة فاعلة إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي  
الإجمالي ، وتحقيق الإكتفاء الذاتي عن طريق إستخدام أنماط زراعية

١. كان يعتمد الإقتصاد البدوي للإمارات على الإتجار بالحيوانات الحية ومنتجاتها من الأصواف والجلود  
والألبان والعمل بالأجرة لدى المزارعين أو تجار اللؤلؤ أو صيادي الأسماك وكذلك جمع الأحطاب وبيعها  
لسكان المدينة ، ونقل البضائع التجارية عبر الطرق التجارية الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية ، فضلاً  
عن النقل الداخلي . إما الإقتصاد الحضري ، فقد كان يعتمد بالأساس على ثلاثة حرف أساسية وهي (الزراعة  
والصيد البحري ، اللؤلؤ والسمك ، وكذلك التجارة والصناعات الحرفية) . للإستزادة حول الموضوع راجع :  
شاكرك خصبك ، دولة الإمارات العربية المتحدة مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ وما بعدها .

وسبل ري متطورة ، ولقد نمت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أحياناً  
وتراجعت أحياناً أخرى ، فوصلت تلك المساهمة إلى ( ٣,٩ % ) في نهاية عام ( ٢٠٠٤ ) بعد أن  
كانت ( ١,٤ % ) عام ( ١٩٨٥ ) ، و ( ١٧,٠ % ) عام ( ١٩٧٢ )<sup>(١)</sup> . وتذبذبت تلك المساهمة  
إنخفاضاً لتصل في العام ( ٢٠٠٥ ) إلى ( ١,٨ % ) ، لتتخفّف وبشكل واضح في العام ( ٢٠١٠ )  
وبواقع ( ٠,٩ % )<sup>(٢)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٤٦) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات للمدة ( ١٩٧٢ - ٢٠١٠ ) \*

السنة	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة المساهمة (%)	١,٨	٠,٠٠٨	١,٤	١,٨	١,٠	١,١	٠,٩

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. UAE . Ministry of Planning , Annual Economic Reports , Economic and Social  
Development in the UAE , 1972 - 1997 .

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١/٣) .

ومن المؤشرات المهمة على نمو القطاع الزراعي وأهميته في الهيكل القطاعي للاقتصاد الإماراتي ، هو مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي ، إذ نَمَّ ما مؤشر نصيب الفرد وبشكل واضح فبعد أن كان يعادل في عام (١٩٨٥) (٢٩٠) دولاراً ، إرتفع في عام (١٩٩٠) إلى ما قيمته (٣٠٤) دولار ، ليواصل نموه ويبلغ (٤٨١) دولار عام (١٩٩٦) ، وفي عام (٢٠٠٠) إرتفع ليصل إلى (٧٨٨) دولار ، وهو ناتج بالطبع عن الإهتمام المتزايد بهذا القطاع الحيوي في حياة السكان ، إلا أنه إنخفض وبشكل نسبي في العام (٢٠٠٥) ليبلغ حوالي (٦١٤) دولار ليستمر بالإنخفاض ويصل إلى (٣١٦) دولار عام (٢٠١٠) .<sup>(٣)</sup>

واضطلعت وزارة الزراعة والثروة السمكية في الدولة ، وضمن إطار خططها لإقامة بنية أساسية قوية للقطاع الزراعي بمهمة إستصلاح وتحضير الأراضي الزراعية وتوزيعها مجاناً على المواطنين ، وتقديم شتى أنواع الدعم لهم ، فقد قفزت مساهمة الأراضي الزراعية في دولة الإمارات من نحو (٤٠,٠٠٠) دونم \* في مرحلة ما قبل النفط ، فإرتفعت عما كانت عليه في

١. UAE . Ministry of Planning , Annual Economic Reports , Economic and Social Development in the UAE , 1972 – 1997 .

٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) ، ص ٣٠٧ .

٣. ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) . كذلك ينظر :

التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) .

\* الدونم الإماراتي يساوي (١٠٠٠) متر مربع .

عام (١٩٧٣) ، فقد كانت مساحة الأرض المخصصة تبلغ نحو (١٢٢٤٧٣) دونم موزعة على (٥٦٣٧) مزرعة ، وإلى (٧٩٨٠٠٠) دونم (١٧١) <sup>(١)</sup> ، تشير البيانات الإحصائية إلى زيادة المساحة الإجمالية المزروعة لعام (٢٠٠٨) مقارنةً بعام (٢٠٠٧) بنسبة (٤ %) إذ بلغت المساحة الإجمالية المزروعة في دولة الإمارات (٢,٢٢٨,٢٤٢) دونماً عام (٢٠٠٨) بينما بلغت (٢,١٤١,٨٥٠) دونماً عام (٢٠٠٧) ، ويتضح من البيانات أن المساحة المزروعة بالخضروات كانت الأكثر زيادة مقارنةً بعام (٢٠٠٧) ، إذ إزدادت بنسبة (٣٣,٧ %) يتبعها المحاصيل الحقلية ، والتي إزدادت بنسبة (٢٩,٣ %) ، إما المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة فقد إزدادت بنسبة ضئيلة جداً تقل عن (١ %) <sup>(٢)</sup> .

وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي من الخضر والفواكه والتمور في دولة الإمارات فقد بلغ أكثر من (٢,٨٨٣,١٣٦) مليون طن ، وأصبحت دولة الإمارات تحتل مكانة متقدمة في الوطن العربي والعالم في زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمور ، بعد أن إرتفعت أعداد أشجار النخيل إلى أكثر من (٤٠) مليون نخلة أغلبها في إمارة أبوظبي ، وأصبحت الصادرات الإماراتية من

التمور والفاواكه والزهور تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي (٣) .

وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار في الإمارات بين (٢,٤٦٣) مليون دولار في عام (٢٠٠٠) ، لتتخفص نسبياً وتصل إلى (٢,٤٠٧) مليون دولار في العام (٢٠٠٥) ، ونجد أنها سجلت إرتفاعاً ملحوظاً في عام (٢٠١٠) بلغ حوالي (٢,٦١١) مليار دولار (٤) .

١. تجدر الإشارة هنا ، إلى أن إمارة أبوظبي تستحوذ على (٩١ %) من مساحات الحيازات الزراعية في الدولة وإمارة الشارقة بنسبة (٢,٦٥ %) ، وتليها إمارة رأس الخيمة بنسبة (٢,٦ %) من جملة مساحة الحيازات الزراعية في الدولة ، والنسبة المتبقية (٣,٧٥ %) هي حصة الإمارات الأربع المتبقية مجتمعة . للمزيد حول الموضوع : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٣ ، جدول (٢٥) ص ٢٧ . كذلك ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة البيئة والمياه ، مركز الإمارات للمعلومات البيئية والزراعية ، الباب الثالث ، بيانات القطاع الزراعي ، ٢٠٠٦ ، جدول (١٠٦) .
٢. الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Alshamsi.net> .
٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .
٤. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) .

كما تمتلك الإمارات ثروة سمكية في ١٧٢ مل على أنواع مختلفة من الأسماك والقشريات والمحار وغيرها . ومن الجدير بالذكر ، أن الإنتاج السمكي في دولة الإمارات قد شهد تراجعاً واضحاً للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) ، فقد تراوحت بين (١٠٥,٥) ألف طن في عام (٢٠٠٠) لتتخفص كميته في عام (٢٠٠٥) وتصل إلى (٩٠,٠) ألف طن وإرتفعت كميته نسبياً في عام (٢٠٠٦) وبلغت نحو (١٠٠) ألف طن ، ثم إنخفضت نسبياً عام (٢٠٠٩) لتبلغ حوالي (٩٩,١) ألف طن (١) .

إما الصادرات الزراعية فهي بنمو مستمر ، إذ سجلت عام (١٩٩٥) ما قيمته (٥٧٠) مليون دولار وإرتفعت لعام (٢٠٠٠) لتصل إلى حوالي (١,١٧٨) مليون دولار ، وإستمرت في الإرتفاع لتصل في العام (٢٠٠٧) وبلغت نحو (١,٣٥٩) مليون دولار ، وإلى (١,٧٩٠) مليون دولار عام (٢٠٠٩) فيما بلغت نسبة التغيير بين الأعوام (٢٠٠٠ و ٢٠٠٩) حوالي (٤,٨) % . وبذلك فقد شهدت الصادرات الزراعية في الإمارات نمواً ملحوظاً ، ومقابل ذلك فقد شهدت الواردات الزراعية نمواً ملحوظاً ، لغرض سد الحاجة المحلية التي نمت مع تنامي الدخل الفردي والقوة الشرائية وتنوع

متطلبات الحياة العصرية للسكان ، فقد ارتفعت الواردات الزراعية من (٢,٢٤١) مليون دولار في عام (١٩٩٥) إلى (٣,١٢٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٠) ، وإلى (٣,٠٠١) مليون دولار عام (٢٠٠٥) ، لتصل في العام (٢٠٠٩) إلى حوالي (٤,٥٤٤) مليون دولار ، لتبلغ نسبة التغيير السنوي حوالي (٤,٢) % للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠٠٠) <sup>(٢)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٤٧) الصادرات والواردات الزراعية في الإمارات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) بالمليون دولار

نسبة التغيير (%)	الصادرات الزراعية					
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٤,٨	١,٧٩٠	٥٦٤	١,٣٥٩	١,٠٩٤	٨٦٧	١,١٧٨
نسبة التغيير (%)	الواردات الزراعية					
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٤,٢	٤,٥٤٤	٤,٦٢٠	٤,٥٤٤	٤,١٥٣	٣,٠٠١	٣,١٢٩

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٨/٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٨/٣) .

١. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ . كذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٧/٣) ، ص ٣٣٣ .
٢. للمزيد حول الموضوع ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٣) . كذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٣) . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ المصدر السابق ، ملحق (٨/٣) ، ص ٣٣٤ .

كما تتصف حركة التجارة الخارجية في **١٧٣** الزراعية بنشاط كبير (إستيراداً وتصديراً) بسبب موقعها الجغرافي المتميز والتسهيلات التجارية والقوانين والأنظمة المعمول فيها بالدولة والتي بدورها ساعدت على نمو الحركة التجارية لتلك السلع حتى تفي بالإحتياجات الإستهلاكية للسكان ، وكذلك لتفي بحاجة المنشآت الصناعية المتزايدة من تلك السلع لإستعمالها كمادة أولية لكثير من الصناعات الغذائية وغيرها <sup>(١)</sup> .

وبذلك يمكن القول ، أن الإمارات قد تمكنت من التغلب على ظروف الطبيعة القاسية المجدة إذ المناخ الحار الرطب والمصادر المائية الشحيحة والطبيعة الصحراوية ، وتحويل تلك الطبيعة الصحراوية إلى واحات خضراء ، والإستفادة من الموارد الطبيعية وإستغلالها في تحقيق الأهداف . ولكن بالرغم من ذلك يتضح ، عدم قدرة الإنتاج المحلي على المنتجات الزراعية المهمة ، ولا سيما مجموعة الحبوب (القمح ، الشعير ، الأرز) ، وبذلك فهي تعاني عجزاً غذائياً . لعل من أهم أسبابه . هو ما تعانيه الإمارات من طبيعة صحراوية ومن شحة الموارد المائية ، بات يشكل تهديداً

للتنمية الزراعية والريفية بمجملها ، أضف إلى ذلك تدني كفاءة إستغلال الموارد المائية ، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها والذي بدوره سيؤدي إلى ضغوط كبيرة على موازنة الدولة ، وتحويل القسم الأكبر من الموارد كتأمين الغذاء ، إذ أن مسار التنمية الزراعية في الإمارات ينذر بالمزيد من الإعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الإحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب .

لذلك لا بُدَّ على صانعي السياسات من وضع خطط وإستراتيجيات زراعية من شأنها أن تحدث تنمية وتطوير للإنتاج الزراعي ، والذي محوره الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، ووضع خطط مشتركة لإقامة المشروعات الزراعية ، وحماية المصادر الطبيعية من الإستنزاف وترشيد إستخدامها ، مع إتخاذ سياسات من شأنها توسيع رقعة الأراضي عن طريق إستصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية التي تتميز بإتساع مساحاتها في الإمارات من أجل الإسراع بخطى التحول إلى زراعة أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة كما يجب على الحكومة تقوية برامج البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي لتحقيق هذا التحول وتشجيع الحفاظ على المياه وإدخال تكنولوجيا الري بالتنقيط ومعدات إستشعار الرطوبة .

١ . زين الدين عبدالمقصود غنيمي ، منطقة دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في تنمية وتطوير زراعة الواحة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (١٧) ، الكويت ، كانون الثاني ، ١٩٧٩ ، ص ٨٩ .

أضف إلى ذلك ، لا بُدَّ من إعادة الأ ١٧٤ الزراعية بهدف تحسين كفاءة إستخدام مياه الري ، وبالتالي قدرة قطاع الزراعة على المنافسة والحفاظ على مستويات المياه عند مستويات مستدامة ، أو تخفيضها إلى مستويات أكثر إستدامة ، ولكن وبالرغم من أن الزراعة قد جلبت آثاراً خارجية إيجابية كثيرة من مثل المسطحات الخضراء وإجراءات حماية معينة للقرى والمدن ، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة ، مقارنةً بنسبة مساهمة القطاعات الأخرى .

ثانياً : القطاع الصناعي في الإمارات العربية المتحدة  
لا ريب أن قطاع الصناعة في الإمارات قد تأثر تأثراً عظيماً بعهد النفط والصناعة بمفهومها الحديث في الإمارات بدأت بعد حقبة إنتاج النفط ، ولم تكن الصناعة موجودة قبل ذلك ، فمن المعروف أن النشاط الصناعي في جميع الإمارات كان يقتصر على الحرف البسيطة كصناعة القوارب الشراعية والشباك ، وما إلى ذلك من صناعات حرفية صغيرة

تسد الحاجة المحلية المحدودة ، إذ لا يمكن أن نطلق عليها صناعة بمعنى الكلمة ،  
لكونها تمثل مجهودات فردية عشوائية غير منظمة (١) .

إلا أنه يمكن القول ، أن النمو والتحول الكبير الذي شهد ولادة قطاع الصناعة في الدولة قد  
تزامن مع إنتاج النفط وما صاحبه من عمليات تكرير ، وبدأت الدولة بتوظيف قطاع البترول  
والإستفادة من العائدات المالية الكبيرة المتزامنة مع وفرة النفط وإرتفاع الأسعار منذ منتصف  
السبعينيات ، فبعد إعلان الإتحاد بين الإمارات السبع وجني العوائد النفطية ركزت الدولة  
بالدرجة الأساس على خدمات البنى التحتية الإرتكازية ، المتمثلة بالطرق والمطارات والموانئ  
وخدمات الماء والكهرباء ذات النفع العام ، وتم الإعتماد على الأيدي العاملة الوافدة مختلفة  
المهارات ، والتي إنعكست بدورها على زيادة عدد السكان ، إذ تطلبت بداية الأمر توسعاً في قطاع  
البناء والتشييد والبناء ، ومن ثم بعد ذلك تنوعت وتوسعت الصناعات لتخدم في بدايتها النهضة  
التنموية الشاملة ، وقد أعطت الدولة لقطاع الصناعة أولوية خاصة لمعالجة الهيكل الإنتاجي ،  
من خلال تقليص الإعتماد على قطاع النفط والغاز الذي بات المساهم الأكبر في الناتج المحلي  
الإجمالي ، وترتبط فيه أغلب الأنشطة الإقتصادية الأخرى ، وبذلك إنطلقت

١. للمزيد حول الموضوع ينظر : AL – Otaba , M.S. The Economy of Abu Dhabi ,  
Beirut , Commercial and Industrial press , 1970 , p. 56 .

وكذلك ينظر : محمد فارس الفارس ، الأوضاع الإقتصادية في إمارات الساحل (الدولة الإمارات العربية  
المتحدة حالياً) (١٨٦٢ - ١٩٦٥) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي ، ٢٠٠٠ ، ص  
١١٩ .

مسيرة التنمية الصناعية بإصدار الدولة في ١٧٥ (١) القانون الإتحادي الخاص بتنظيم شؤون  
الصناعة الذي إشتمل على القواعد والتسهيلات والحوافز التي تشجع الإستثمار في مجال  
الصناعة ، ومنحت المشاريع الصناعية إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها من (الآلات  
والمعدات ، قطع الغيار ، مواد البناء التي تحتاج إليها ، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج) وإعفاء  
صادراتها من رسوم التصدير ، فضلاً عن وجود ضرائب على أرباح المشاريع الصناعية (١) .

كما يتمتع القطاع الصناعي في دولة الإمارات بأهمية كبيرة ، فهو يساهم بنسبة كبيرة في  
الناتج المحلي الإجمالي ، وقد بلغت نسبته في عام (٢٠٠٦) بحوالي (١٤ %) ، وقد شهدت  
إرتفاعاً ملحوظاً في العام (٢٠١٠) لتبلغ حوالي (٤١,٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي (٢) .

وبإستبعاد قطاع النفط الخام يلاحظ ، أن نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج  
المحلي الإجمالي بلغت عام (٢٠٠٩) حوالي (٢٣,٨ %) لتسجل إرتفاعاً ملحوظاً في العام  
(٢٠١٠) بلغ (٣١,٦ %) ، وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية ، فقد شهدت إسهاماتها في

الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً كبيراً ، وشكلت ( ٢,٧٣ %) في العام (١٩٧٢) وارتفعت عام (١٩٨٥) لتبلغ (٩,٠٧ %) ، ومن ثم إنخفضت في العام (١٩٩٠) لتصل إلى (٧,٧٤ %) ، لترتفع في عام (١٩٩٥) لتصل إلى (٨,٦٨ %) ومن ثم تصاعدت وتيرة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العام (٢٠٠٦) وشكلت ما نسبته (١٢,١ %) لتتخفّف في العام (٢٠١٠) وتصل إلى (٩,٧ %) (٣) .

ويُعدُّ هذا الإنجاز إستجابة لجهود الحكومة والقطّاعين العام والخاص بالإهتمام بالصناعة كخيار إستراتيجي للتنمية ، وقد تطورت صناعات مشتقات النفط والأسمدة الكيماوية والألمنيوم وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والأدوية ، فضلاً عن كثير من الصناعات المتوسطة

١. للمزيد حول الموضوع ينظر : إبراهيم إبراهيم ، أثر النفط على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في التجارب الوجدوية المعاصرة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ندوة ، ط ٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣١١ . كذلك ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٣ المجلس الوطني للإعلام ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٥ .

٢. للمزيد ينظر : محمد عبدالشفيق عيسى ، الخليج والإقتصاد السياسي للإستثمارات الأجنبية ، السياسة الدولية العدد (١٧١) القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٤) .

٣. للمزيد ينظر : UAE . Ministry of Planining . Annual Economic Reports , op. cit . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٤) . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٣/٤) .

والصغيرة . وفيما يتعلق بالتطورات في ١٧٦ يلية ، فمن الجدير بالذكر الإشارة ، إلى أنها تقوم بتصنيع المواد الأولية والخامات لإنتاج مواد وسيطة وسلع نهائية ومن الصناعات التحويلية المهمة في الإمارات هي صناعة مواد البناء ، إذ تصدر الدول العربية من حيث حجم الناتج منذ العام (٢٠٠٨) ، فقد حقق هذا القطاع نمواً كبيراً لما يحمله من مسؤوليات في تنفيذ الجانب الإنشائي والعمراني ، وقد شهد إنتاجه ارتفاعاً مستمراً ومنتزاعاً ، إذ نجد بأن الناتج لهذا القطاع بلغ في العام (١٩٩٥) حوالي (٧,٧١٤) مليار دولار ، ليواصل ارتفاعه في العام (٢٠٠٠) ويصل إلى (٩,٥٤٨) مليار دولار ، و(١٥,٧٦٩) مليار دولار عام (٢٠٠٥) ليصل إلى أعلى ارتفاع له في العام (٢٠١٠) وبحوالي (٣٤,٦٧٢) مليار دولار (١) . أنظر الجدول .

الجدول (٤٨) ناتج قطاع التشييد في الإمارات (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج	٤,٧٥٠	٥,٨٤٨	٧,٠٩٩	٧,٨٨٨	١٥,٧٦٩	١٩,٧١٦	٢٥,٧٩٠	٣٣,٢٨٦	٣١,٩٣٢	٣٤,٦٧٢

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٦/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٥/٤) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٥/٤) .

كما إرتفعت الطاقة التصميمية للمصانع القائمة في الإمارات من حوالي (١١,١٠) مليون طن في عام (٢٠٠٥) إلى (٣٠,٠) مليون طن في العام (٢٠٠٨) ، وإرتفع الإنتاج الفعلي من الإسمنت من (٩,٨٠) مليون طن في عام (٢٠٠٥) إلى (١٦,٠) مليون طن في عام (٢٠٠٨) كما إستهلكت الإمارات حوالي (١٢,٠٠) مليون طن عام (٢٠٠٥) لترتفع إلى (٢٠,٠) مليون طن في (٢٠٠٨) . وتعزى الزيادة في الطلب على الإسمنت إلى الطفرة العمرانية التي شهدتها الدولة ومن جانب آخر سعيها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من الإسمنت (٢) .

١. للمزيد : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٦/٤) . وكذلك : دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، التقرير الإقتصادي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٥/٤) .
٢. وتجدر الإشارة هنا إلى ، أن أهم التطورات في صناعة الإسمنت ، أنه تم عام (٢٠١٠) الإنتهاء من مشروع توسعة معمل لصناعة الإسمنت في رأس الخيمة لتصبح طاقتها الإنتاجية حوالي (٦٠٠) ألف طن / السنة . للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، المصدر السابق ، ملحق (٧/٤) . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٥/٤) ، ص ٣٥٤ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

وفيما يتعلق بطاقات تكرير النفط في ١٧٧ البينانات إلى أن إجمالي طاقات التكرير الإبتدائي قد إستقرت في الأعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) بصفة تكريرية قدرها (٧٧٨) ألف برميل يومياً لترتفع نسبياً في الأعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩) عند (٧٩٨) ألف برميل يومياً وبلغ عدد المصافي القائمة في العام (٢٠٠٩) حوالي (٥) مصافٍ (١) .

ومع زخم الزيادة في الطلب على الألمنيوم خلال السنوات الماضية تحققت عدة تطورات في صناعة الألمنيوم ، وقد إستمر العمل خلال عام (٢٠٠٨) على تطوير بعض المشاريع والتخطيط لإقامة مشاريع جديدة ، فضلاً عن دخول بعض المشاريع مرحلة الإنتاج فقد بدأ تنفيذ الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى لمشروع شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) بالقرب من الطويلة في أبوظبي ، ويتكون المشروع من مرحلتين سعة كل منها (٧٠٠) ألف طن / سنة ومصفاة لألمونيا ومحطة الطاقة الكهربائية ، وبلغت الطاقة الإنتاجية لمصانع الألمنيوم الأولى في

الإمارات حوالي (١,٨) مليون طن ، وهي تمثل حوالي (٥٢ %) من الإنتاج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (٢) .

إما صناعة البتروكيمياويات فتشكل تلك الصناعة أحد أهم مصادر تنويع الدخل في الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية التي تمتلك مقوماتها ، وأهمها توفر مخزون من الغاز الطبيعي وهو من الفروع التي توليها الدولة إهتماماً خاصاً ، وفي الإمارات تمتلك شركة بروج مصنعاً في الرويس لإنتاج (البولي أثيلين) بطاقة (٦٠٠) ألف طن / سنة وبدأت الشركة منذ عام (٢٠٠٧) في تنفيذ توسعة بإضافة خط جديد لإنتاج (البولي أثيلين و البولي بروبيلين) بتكلفة قدرها حوالي (٥) مليار دولار من شأنه عند إنتهائه أن يرفع طاقة الشركة الإنتاجية إلى مستوى (٢) مليون طن / سنة ، وقد شرعت الشركة خلال عام (٢٠٠٨) في إستدراج توسعة ثالثة ، والتي أضافت نحو (٥,٢) مليون طن من البوليمرات عند إكمال المشروع ، حسب ما هو مخطط له في عام (٢٠١٤) (٣) .

١. تشكل مصفاتا (أم النار و الرويس) في أبوظبي ، نواة عملية شركة تكرير ، إذ تصل القدرة الإنتاجية لهما أكثر من (٣٣) مليون طن سنوياً من المنتجات النفطية المسوقة محلياً وعالمياً . للتفصيل أكثر ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتب السنوية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، المصدر السابق ، ملحق (٩/٤) . كذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٧/٤) ، ص ٣٤٧ .
  ٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ - ٦٢ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ .
  ٣. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، المصدر السابق . ص ٦٧ .
- أضف إلى ذلك ، وجود صناعات أخري مثل صناعة (الورق ، الألبسة ، الأنايبب الألياف الزجاجية ، الأدوية الآلات والمعدات والأجهزة) (١٧٨) ومنتجات الصناعات التعدينية غير المعدنية والتي تضم صناعتي (الخزف و الزجاج) وغيرها ، وإستجابة للنهضة العمرانية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية ، فقد شهد تناقصاً في الدولة ، إذ كان التركيز خلال (السبعينيات والثمانينيات) على البناء والإعمار والبنى التحتية بصورة كبيرة جداً مما أدى إلى إنخفاضها بعد ذلك في بداية هذا القرن (١) .

ولو أخذنا بنظر الإعتبار مساهمة القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي نجدها شهدت تطوراً يتجه نحو الإرتفاع ، فبعد أن كانت قيمتها في عام (٢٠٠٠) تبلغ (٢٩,٩٨٧) مليار دولار ، إرتفعت في العام (٢٠٠٥) لتبلغ (٦٢,١٣٩) مليار دولار لتصل إلى (٩٤,٠٢٤) مليار دولار عام (٢٠١٠) . كذلك الصناعات التحويلية هي الأخرى شهدت مساهمة

القيمة المضافة لها المزيد من الإرتفاع ، فبعد أن بلغت مساهمته حوالي (١٣,٦١٠) مليار دولار عام (٢٠٠٠) إرتفعت إلى (١٩,١٦٠) مليار دولار عام (٢٠٠٥) ، ولتواصل إرتفاعها المستمر والمتصاعد عام (٢٠١٠) وبواقع (٢٨,٩٣٥) مليار دولار<sup>(٢)</sup> . أنظر الجدول .

الجدول (٤٩) القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) بالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنة	القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية	القيمة المضافة للصناعات التحويلية	إجمالي القطاع الصناعي	
			القيمة المضافة	المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٠	٢٩,٩٨٧	١٣,٦١٠	...	...
٢٠٠٥	٦٢,١٣٩	١٩,١٦٠	...	...
٢٠٠٦	٦٠,٣٥٦	٢٣,٠٣٩	١٨,١٣٩,٦	١٤
٢٠٠٩	٥٣,٧٦٨	٣٤,١٨٠	٨٧٨٧٦	٣٨,٩
٢٠١٠	٩٤,٠٤٢	٢٨,٩٣٥	١٢٢,٩٧٦	٤١,٣

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، الملاحق (١/٤ و ٢ و ٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، الملاحق (١/٤ و ٢ و ٣) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، الملاحق (١/٤ و ٢ و ٣) .
- ... البيانات غير متوفرة .

١. ينظر : عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .
٢. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، الملحقين (١/٤ و ٢) . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، الملحقين (١/٤ و ٢) . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، الملحقين (١/٤ و ٢) .

من خلال ما تقدم ، تتضح الأهمية **١٧٩** لقطاع الصناعة في الإمارات ومدى ما أسهم به في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك من خلال ما أشارت إليه البيانات السابقة . وحتى يتحقق المزيد من التقدم بهذا القطاع ، فلا بدّ من إتخاذ المزيد من الإجراءات والخطط والبرامج التي من شأنها تحقيق الدعم من قبل صانعي السياسات العامة ، وتشجيع إنشاء الصناعات التحويلية الإستثمارية ، وخاصةً (الإنشائية ، الوسيطة ، الإستهلاكية) ومحاولة تخفيض الضغط على تزايد الحاجة إلى الإستيراد ، ووضع الإستراتيجيات الملائمة والتدابير اللازمة لمواجهة أية عقبات من شأنها أن تضعف هذا القطاع ، مع ما يرافق ذلك من التدقيق والتقييم والتعديل وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية المنشودة في الدولة .

ثالثاً : القطاع التجاري

لعل قطاع التجارة كان من أشد القطاعات الاقتصادية تأثراً بعهد البترول ، ومع أن حرفة النشاط التجاري هو من أقدم الأنشطة في المنطقة ، إلا أنها لم تكن تُمارس إلا على نطاق محدود وفي بضائع معينة لذا فالتجارة لها سبقها التاريخي . ومن الجدير بالذكر أن الإمارات قد اهتمت بالقطاع التجاري إهتماماً واسعاً بعد قيام الإتحاد ، وخاصةً إمارة (دبي) التي اكتسبت سمعةً ومركزاً تجارياً مرموقاً في المنطقة<sup>(١)</sup> . وقد كان للتطور السريع الذي حققه الإقتصاد الإماراتي أن دفع بكثير من المؤسسات الإقليمية والدولية أن تأخذ بعين الإعتبار إمكانية زيادة علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها . وبضوء التوجه العالمي لتحرير التجارة ، ويطار سعي الإمارات لمواكبة تلك التغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية ، فقد سعت إلى الإنضمام للإتفاقيات العامة للتعرفة الجمركية والتجارية (الجات) ، وحصلت على عضويتها بتلك المنظمة والذي رتب عليها الكثير من التغيرات بأنظمتها التجارية ، مما أثر في حجم التجارة المتداول والنشاط الحادث بقطاع التجارة الخارجية ، فضلاً عن ذلك دخولها المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى<sup>(٢)</sup> .

١. تُعد مهنة التجارة واحدة من أكثر المهن عراقاً في المنطقة مارسها سكان ساحل عمان منذ أقدم العصور وكانت حرفهم الرئيسية تصدير اللؤلؤ الذي يكتنزون من مياه الخليج إلى بلاد الهند والبلاد الآسيوية والأفريقية ويجنون من ورائه المال والمواد الغذائية والتوابل والخشب . حول المزيد عن ذلك راجع : شاكر خصباك دولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ وما بعدها . كذلك ينظر : محمد فارس الفارس الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

٢. راجع في ذلك : عبدالغني عماد ، التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة ، أسباب التغير وشروط الإنطلاق مجلة المستقبل العربي ، باريس ، العدد (٢٥٠) ، ١٩٩٩ ، ص ٧٠ - ٧٢ . كذلك : محمد عمر الراوي مستقبل حرية التجارة العربية البينية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠٠١ ، ص ٥٩ .

وتُعدُّ تجارة التصدير وإعادة التصدير ١٨٠ ، وأبرز الأنشطة التصديرية التجارية في الإمارات ، وذلك نظراً لموقعها المتميز في البحرين ، لتمثل تجارة إعادة التصدير نسبة عالية من حركتها التجارية ، إذ تنشط موانئها ومناطقها التجارية الحرة بإستيراد البضائع من دول المنشأ بـ(آسيا ، أوروبا ، أمريكا) وإعادة تصديرها لدول منطقة الشرق الأوسط وبقية العالم عبر مناطقها التجارية الحرة وتقليل نسبة الضرائب المفروضة عليها<sup>(١)</sup> . ولعل ما سبق يوضح مدى إنفتاح الدولة على العالم الخارجي وإرتباطها بالسوق العالمي تصديراً وإستيراداً ، والتي نستدل عليها من خلال عدة مؤشرات تؤكد أهمية التجارة الخارجية للدولة ، وقد كان لأهمية النفط بالإمارات أثر واضح في سيادة سلعة النفط الخام بهيكل الصادرات ، إلا أن نسبة مساهمتها إنخفضت ، بسبب إرتفاع نسبة مساهمة تجارة إعادة التصدير وصادرات المناطق الحرة تبعاً<sup>(٢)</sup> .

كما أن التجارة الخارجية للإمارات شهدت نمواً ملحوظاً ، فارتفع إجمالي قيمة صادراتها غير النفطية والمتمثلة بـ(الصادرات + إعادة التصدير) بنسبة (٣٥,٦%) عام (٢٠٠٨) ، وبالمقابل ارتفع إجمالي قيمة وارداتها بنسبة (٤٥,٧%) ، سبب ذلك يعود إلى النمو السكاني ، وما يقابله من ارتفاع إستهلاك أفراد المجتمع<sup>(٣)</sup> . وعلى صعيد أداء صادرات الإمارات الإجمالية ، فقد شهدت نمواً بنسبة (١٥,١%) عام (٢٠٠٦) وفي العام (٢٠١٠) سجلت تراجعاً ملحوظاً بلغت نحو (١٠,٧%) وبجانب الواردات الإجمالية ، فنجدها ارتفعت عام (٢٠٠٦) لتصل نسبتها إلى (١٧,٣%) ويعزى ذلك بشكل أساسي لزيادة وتيرة النشاط الإقتصادي ، وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي ، وارتفاع أسعار النفط الخام ، لتشهد عام (٢٠١٠) تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي (٧,٨%)<sup>(٤)</sup> .

١. للمزيد ينظر : عبدالفتاح محمد فرج ، التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Fujairahmunc.gov.ae> .  
كذلك : محمد عمر الراوي ، مستقبل حرية التجارة العربية البينية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
  ٢. ومن تلك المناطق (المنطقة التجارية الحرة في جبل علي في إمارة دبي) والأخرى في إمارات (عجمان ، أبوظبي ، الفجيرة) . للمزيد ينظر : مؤيد وهيب ، نظرة تحليلية لأداء القطاعات الاقتصادية بدولة الإمارات العربية لعام (٢٠٠٥) ، أخبار النفط والصناعة ، العدد (٤٢٩) ، أبوظبي ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ . كذلك ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإقتصادي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره .
  ٣. إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التركيز السلعي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .
  ٤. تجدر الإشارة هنا إلى ، أن صادرات الإمارات والسعودية مثلت حوالي (٥٢,٢%) من قيمة الصادرات العربية الإجمالية لعام (٢٠٠٦) . ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٣ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩ .
- وبالنسبة لجانب قيمة الصادرات والواردات **١٨١** في الإمارات ، فيتضح تطورها بشكل يميل نحو التصاعد من خلال ما متاح من بيانات بخصوص قيمة الصادرات الإجمالية للدولة منذ (١٩٨٠ - ٢٠١٠) ، إذ نلاحظ أنها نمت بشكل مستمر ، إذ بلغت في عام (١٩٩٠) (٢٣٥,٤٤) مليار دولار ، ووصلت قيمتها عام (٢٠٠٥) إلى (١١٧,٢٨٨,٠) مليار دولار لتواصل ارتفاعها وبواقع (٢١٢,٢٩١,١) مليار دولار في عام (٢٠١٠) ، وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات ، إذ تشير البيانات إلى أنه شهد ارتفاعاً في الأعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) وبقية (٣٠,٠٧٦,٠ و ٨٤,٦٥٢,٥) مليار دولار وعلى التوالي ، ليستمر بالارتفاع في العام (٢٠١٠) ليصل إلى (١٨٣,٤٢٤,١) مليار دولار<sup>(١)</sup> . أنظر الجدول .

جدول (٥٠) الصادرات والواردات الإجمالية في الإمارات للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية	الميزان التجاري
٢٠٠١	٤٨,٤١٣,٩	٣٠,٠٧٦,٠	١٨
٢٠٠٢	٥٢,١٦٣,٤	٣٢,٥٣٥,٩	٢٠
٢٠٠٣	٦٧,١٣٦,٨	٣٩,٤٥٤,٣	(٢٨)
٢٠٠٤	٩٠,٩٩٨,٠	٥٣,٢٨٩,٠	(٣٧)
٢٠٠٥	١١٧,٢٨٨,٠	٨٤,٦٥٢,٥	(٣٣)
٢٠٠٦	١٤٥,٥٨٧,٥	١٠٠,٠٥٥,٧	٤٥
٢٠٠٧	١٧٨,٦٣٠,٤	١٥٠,١٢٣,٨	٢٨
٢٠٠٨	٢٣٩,٢١٢,٧	٢٠٠,٣٢٧,٠	٣٩
٢٠٠٩	١٩١,٨٠٢,٤	١٧٠,١٢١,٤	٢١
٢٠١٠	٢١٢,٢٩١,١	١٨٣,٤٢٤,١	(٣١)

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (١/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١/٨) .
- . العمود الثالث مستخرج من قبل الباحثة (الصادرات . الإستيرادات = العجز أو الفائض ) .
- . الأرقام بين الأقواس تعني أن النتيجة سالبة .

١. للمزيد ينظر : UNDP . Human Development Report 2007 – Table , 1.1.1. , p. 6 .

كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) . كذلك :  
التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١/٨) ص ٣٦٩ .

وقد حققت الإمارات فوائض مالية ط ١٨٢ بارة والحساب الجاري خلال الأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) على خلفية إرتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية وعوائد إعادة التصدير ، ولكن بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية ، وتراجع سوق النفط العالمي حققت عجزاً بمقدار (٧ -) مليار دولار ، وما نسبته (٣,١ %) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٩) مقارنةً بعام (٢٠٠٨) ، إذ كان الفائض (٢٢,٢) مليار دولار وما نسبته (٨,٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ملاحظة الجدول يتضح إنخفاض الفائض للإمارات بسبب زيادة الواردات (١) .

وبالنسبة لأداء التجارة البينية العربية ، فتشير التقديرات لعام (٢٠٠٦) بأن الإمارات قد حققت نمواً جيداً ، إذ وصلت إلى المرتبة الأولى بزيادة صادراتها إلى الدول العربية وبنسبة (٥٨,٥ %) ، لينخفض ويصل في العام (٢٠١٠) إلى (١٨,٦ %) ، وبالنسبة للواردات البينية العربية ، فقد سجلت زيادة في وارداتها عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو بلغ (١٨,٥ %) لتواصل إرتفاعها في العام (٢٠١٠) وتبلغ نسبتها حوالي (٢٠,٣) % . وبالحديث عن قيمة كل من الصادرات والواردات البينية العربية ، يتضح أن قيمة الصادرات بلغت في العام (٢٠٠١) حوالي (٢,٥٨٠,١) مليار دولار لتصل قيمتها إلى (٩,٢٥٢,٢) مليار دولار في العام (٢٠٠٥) لتواصل إرتفاعها في العام (٢٠١٠) وبقيمة (١٣,٨٦٢,٢) مليار دولار ، كما أشارت بيانات الواردات إلى تذبذب قيمته إرتفاعاً منذ عام (٢٠٠١ - ٢٠١٠) ، ففي عام (٢٠٠١) بلغت قيمة الواردات البينية حوالي (١,٩١٠,٩) مليار دولار ، وفي العام (٢٠٠٥) إرتفعت بقيمة (٣,٩٦٨,١) مليار دولار ، وواصلت إرتفاعها عام (٢٠١٠) لتبلغ (٧,٥٩٥,٠) مليار دولار <sup>(٢)</sup> ، أنظر الجدول .

١. للمزيد عن ينظر : دولة الإمارات العربية ، موقع وزارة الإقتصاد متوفر على شبكة المعلومات العالمية على : <http://www.Economy.ae/Arabic/NewsandEvents/pages/News115.aspx> .  
كذلك ينظر : العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أضواء على إقتصادها بمناسبة عيدها الوطني مصدر سبق ذكره .

٢. للمزيد ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٨ ، والملحق (٣/٨) .  
كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٤/٨) ، ص ٣٤٨ .

جدول (٥١) الصادرات والواردات العربية البينية في الامارات للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٠١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات البينية	الواردات	١٨٣	السنة	الصادرات البينية	الواردات البينية
٢٠٠١	٢,٥٨٠,١	١,٩١٠,٩		٢٠٠٦	٩,٠١٠,٩	٦,٦٠٦,١
٢٠٠٢	٣,١٥٨,٠	٢,١٤٧,٣		٢٠٠٧	١١,٦٩٢,٦	٦,٧٥١,٠
٢٠٠٣	٤,٢٣٧,٤	٢,٦٨١,٠		٢٠٠٨	١٤,٣٧٠,٢	٧,٩٣٥,٧
٢٠٠٤	٥,٨٨٦,٩	٣,٤٨٦,٥		٢٠٠٩	١١,٦٩١,٢	٦,٣١٥,٢
٢٠٠٥	٩,٢٥٢,٢	٣,٩٦٨,١		٢٠١٠	١٣,٨٦٢,٢	٧,٥٩٥,٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٧ ، ملحق (٣/٨) .

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٤/٨) .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (٤/٨) .

كما تشتمل قائمة الصادرات على النفط الخام والغاز ، وعلى المنتجات النفطية الأخرى أضف إلى ذلك ، سلع غير نفطية من بينها التمور والأسماك واللؤلؤ و سلع مختلفة أخرى يُعاد تصديرها ، وتشهد الواردات نمواً كبيراً وتتمثل (بالآلات ، ووسائل النقل وتجهيزاتها ، والسلع المصنعة والمواد الغذائية ، والكيميائية ، والكمالية) ، وهي تتعامل فيها مع (اليابان ، الهند ، سنغافورة كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، إيطاليا... وغيرها) (١) .

وخلاصة القول ، فإن إستمرار تدفق رؤوس الأموال والمؤسسات الإقتصادية إلى أسواق الدولة مع إستمرار وتائر النمو الإقتصادي ، سوف يؤدي دون شك إلى زيادة الطلب على السلع والبضائع المتنوعة ، والذي ينمي بدوره القطاع التجاري ككل والتجارة الخارجية على وجه التحديد ، وزيادة مساهمة هذا القطاع المهم في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن هذا المنطلق فقد أولت الإمارات أهمية كبيرة للتجارة الخارجية ، إذ يعتمد عليها إقتصاد الدولة بدرجة كبيرة وعلى الواردات السلعية لتلبية الطلب المحلي على مختلف السلع ، سواء لأغراض الإستهلاك أو لأغراض الإستثمار ، فتبوءت الدولة موقعاً متميزاً في حجم المعاملات والعلاقات التجارية ، بعد أن وفرت مختلف التسهيلات المتطورة والتي ساعدت على تطوير وإنتعاش هذا النشاط ، لذلك نلاحظ اليوم بأن دولة الإمارات أصبحت أكبر مركز إستقطاب في الشرق الأوسط عموماً للتجارة الحرة ، إذ أصبحت المنفذ الرئيس لدول الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام كل تلك العوامل ساهمت في تنشيط وتوسيع حركة التجارة ، وبالتالي ترتب على صانعي القرار وضع السياسات الملائمة والتي من شأنها تحقيق المزيد من التقدم بهذا الجانب الحيوي والمهم .

١. ينظر : الإمارات العربية المتحدة ، موقع المعرفة (الموسوعة الحرة) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية

على الموقع : <http://www.Marefa.org/index.php/>

المبحث الثالث : واقع الموارد الإقتصادية في مصر والإمارات (١٨٤) مقارنة مقارنة

من خلال المعطيات السابقة التي تم التطرق لها في المبحثين السابقين حول واقع الموارد الإقتصادية في مصر والإمارات ، والتي تعرفنا من خلالها على كل ما يتمتعان به من خصائص طبيعية تتعلق بالموقع الجغرافي لهما وطبيعتهما من تضاريس وما تملكانه من ثروات طبيعية ، والتي يكون لها الوزن النسبي في مجال التقدير الفعلي لكل العوامل التي تؤثر في كيان كلتا الدولتين إقتصادياً وإجتماعياً وتأثيرها في قدراتهما الإنتاجية وإستغلالهما للموارد الطبيعية المتاحة لهما كما تعرفنا على ، أهم القطاعات الإقتصادية ، ومدى ما ساهمت به في الناتج

المحلي الإجمالي لكل منهما ، وعلى فرص التنمية المتاحة لهما بغية زيادة مستويات الرفاهية الاقتصادية وإشباع الحاجات المتزايدة لمواطنيها . فأنا سنحاول في هذا المبحث القيام بمقارنة لواقع تلك الموارد في كل منهما وذلك من خلال الآتي :

. فيما يتعلق بالموقع الجغرافي ، والذي يُعدُّ واحداً من أهم المقومات الأساسية لتكوين الدول يتضح بأن مصر تبسط سلطانها على أراضي واسعة ، تبلغ مساحتها حوالي (١,٠٠٩,٤٥٠) كيلومتر مربع ، وتقع إلى الشمال الشرقي لقارة أفريقيا إذ تتبع معظم أراضيها قارة أفريقيا ، غير أن الجزء الآخر من أراضيها يقع في قارة آسيا (شبه جزيرة سيناء) ، وتُعدُّ مساحة مصر أكبر بكثير مقارنةً بالإمارات ، والتي تغطي أرضها مع جزرها مساحة قدرها (٨٣,٦٠٠) كيلومتر مكعب ، كما أنها تقع ضمن قارة آسيا وهي بذلك تصنف ضمن الدول الصغيرة نسبياً .

كما تشكل الصحراء غالبية مساحة مصر ، وتنقسم تضاريسها لأربعة أقسام هي (وادي النيل والدلتا ، الصحراء الغربية ، ثم منطقة المنخفضات ، وأخيراً شبه جزيرة سيناء) . أما الإمارات فهي الأخرى تتشكل معظم أراضيها من الصحاري وتتكون من (السهل الساحلي الشرقي ، السلاسل الجبلية ، المنطقة الصحراوية الداخلية سهل الساحل الغربي ، وأخيراً مجموعة كبيرة من الجزر) .

. وبالحديث عن الموارد المعدنية الموجودة في كلٍ من مصر والإمارات ، يتضح أن مصر تزخر بكثير من المعادن ، ولعل (الحديد) واحد من أهم تلك الثروات الطبيعية

وإلى جانبها توجد كميات كبيرة من (الفوسفات) ، فضلاً عن خامات (المنغنيز ، الذهب أحجار الزينة ... وغيرها) . وكذلك الحال بالنسبة لـ ١٨٥ فتوجد فيها معادن مثل (النحاس ، الحجر الجيري ، الجبس ، الملح الصخري ... وغيرها) ، إلا أن تلك المعادن لا تملك الوزن النسبي الذي يُمكنها الاستفادة منها ، بعكس مصر والتي تستفيد من وجود خامات (الحديد و الفوسفات) والتي تنتج منها كميات كبيرة . وبالعوم يمكن القول ، بأنه توجد كثير من المعادن ، إلا أن أهمها على الإطلاق والتي لها النصيب الأكبر من الأهمية (النفط و الغاز الطبيعي) .

فبالنسبة للنفط ، فإن حجم احتياطات مصر يُقدَّر بحوالي (٤,٤٧) مليار برميل وهي كميات قليلة مقارنةً بالإمارات التي يبلغ فيها حجم الاحتياطي حوالي (٩٧) مليار برميل عام (٢٠١٠) ، والتي تحتل المركز الرابع عالمياً بما تملكه من احتياطي . إما إنتاج النفط فنجده في مصر يميل

نحو الإنخفاض ليبلغ حوالي (٥٥٤) ألف برميل / يومياً ، وهي كميات إنتاج قليلة مقارنةً بالإمارات والتي تُعدُّ عاشر أضخم دولة منتجة للنفط وأن إنتاجها يزداد بشكل متصاعد ليبلغ حوالي (٢,٣) مليون برميل / يومياً عام (٢٠١٠) .

إما الغاز الطبيعي ، فنجده يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تغطية متطلبات الطاقة في كلتا الدولتين ، وقد بلغ حجم الإحتياطي من الغاز الطبيعي في مصر حوالي (٢,٤) تريليون متر مكعب ، وهي كميات قليلة مقارنةً بالإمارات التي يُقدَّر حجم الإحتياطي فيها حوالي (٦) تريليون متر مكعب عام (٢٠١٠) ، ونجد أن كميات الغاز الطبيعي المسوق في مصر بلغت حوالي (٦٢,٠) مليار متر مكعب / سنة ، وهي كميات كبيرة نسبياً مقارنةً بالإمارات التي بلغت نحو (٤٨,٨) مليار متر مكعب / سنة عام (٢٠٠٩) . إما كميات الغاز المصدرة من مصر إلى الأسواق العالمية ، سواءً أكانت عبر الناقلات أو بواسطة الأنابيب ، فقد بلغت نحو (١٨,٣) % ، وهي أكثر مقارنةً بالإمارات التي بلغت نحو (٧,٩) % عام (٢٠١٠) . وبذلك يتضح مما تقدم ، بأن أهم المواد المعدنية هي النفط والغاز ، إلا أن الإمارات تُعدُّ من الدول الغنية بها مقارنةً بمصر .

. فيما يتعلق بالموارد المائية وأوضاعها في كلٍ من مصر والإمارات ، والمنقسمة بشكلٍ عام إلى موارد (تقليدية وغير تقليدية) ، فنجد في مصر أن موارد المياه التقليدية تتمثل بنهر النيل والذي يُمثل (٩٦ %) من الموارد المتجددة للمياه ، والمصدر الرئيس للمياه العذبة فضلاً عن إمتلاكها مخزوناً جيداً من المياه الجوفية ، والتي تُقدر بنحو (٥٠٠) مليار متر مكعب

وتتغذى على نهر النيل ، أضف إلى ذلك تساقط الأمطار الشتوية المقدرة بحوالي (١,٣) مليار متر مكعب . إما موارد المياه غير التقاليد ١٨٦ بتدوير مياه الصرف الزراعي وإعادة إستخدامها قدرت كميتها نحو (٨,٠٧) مليار متر مكعب فضلاً عن مياه الصرف الصحي المعالجة التي بلغت نحو (١,٣) مليار متر مكعب إما تحلية مياه البحر فهي رغم توفرها في مصر ، إلا أنها غير إقتصادية وذلك بسبب إرتفاع كلفتها . إذن فمصر ، دولة لا تعاني من عجز مائي مقارنةً بالإمارات التي تُعدُّ من الدول التي تشح فيها المياه .

فموارد المياه التقليدية في الإمارات تتكون من المياه الجوفية ، والتي تُمثل المورد الرئيس للري الزراعي للدولة ، والتي تُقدَّر بحوالي (٥٨٣) كيلومتراً مكعباً ، وهي تتغذى على مياه الأمطار ، كما أنها تُعدُّ من المناطق الفقيرة بالمياه الطبيعية ، بسبب عدم وجود المياه السطحية كالأنهار والروافد النهرية ، إلا أنها تتسع وتنتشر بها العيون الموجودة في المناطق الجبلية ، فضلاً عن الأفلاج التي هي الشكل الأخر لظهور المياه الجوفية وفيما يتعلق بمياه الأمطار فنجد ، بأن

معدلاتها قليلة ومتباينة ، وكذلك عدم إنتظام سقوطها ومما يقلل من أهميتها إرتفاع نسبة تبخرها الناتج عن إرتفاع درجات الحرارة وتسربها وجريانها السطحي الذي ينتهي إلى البحر ، وهي بالرغم من شحتها وموسميتها إلا أنها المصدر الرئيس الذي يزود المياه الجوفية . إما الموارد غير التقليدية فإنه بالنظر لما تعانيه الإمارات من شحة مواردها المائية ، نجدها قد لجأت إلى معالجة مياه الصرف الصحي المعالج والتي تُقدَّر بنحو (٢٧٧) مليون متر مكعب في السنة وهي تسعى جاهدة لزيادتها ، كما لجأت إلى تحلية مياه البحر ، فالإمارات تُعدُّ واحدة من أكثر الدول إستخداماً لمياه البحر المحلاة ، وقد قامت بإنشاء الكثير من محطات التحلية للمياه المالحة ، لتتمكن من سد النقص الحاصل في حاجة السكان للمياه العذبة رغم إن تكاليف المياه المحلاة عالية ، وقد بلغت كمية المياه المزالة ملوحتها حوالي (١٥٧٩) مليون متر مكعب .

ومن خلال ما تقدم يتضح ، بأن أوضاع الموارد المائية في مصر جيدة بالعموم ، إلا أنها ستعاني أوضاعاً حرجة بسبب الزيادة المستمرة بعدد سكانها ، فضلاً عن الإستخدام غير العقلاني وتختلف طرائق الإستخدام وبخاصة في الزراعة ، ومعاناتها المستقبلية هي في دخول إسرائيل على خط المياه ، لأن وجودها كثيف في بلدان المنبع ، ودعمها لهذه الدول لإنشاء سدود لإنتاج الطاقة ، إلا أنها أفضل بكثير مقارنة بالإمارات التي تعاني من عجز مائي كما أن شحة المياه أخذت تتطور وبشكل متسارع نتيجة الطلب المتزايد عليها بسبب النمو السكاني ، وما يقابله من إرتفاع إستهلاك أفراد المجتمع .

. وبالحديث عن واقع القطاعات الإقتصادية ١٨٧ به في الناتج المحلي الإجمالي في مصر والإمارات فبدايةً يمكن القول ، أن سياستهما الإقتصادية تركز أساساً على الإقتصاد الحر ، بمعنى آخر إعتادهما على بناء إقتصاد وطني يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ، أي أنهما يهدفان إلى تنويع القاعدة الإقتصادية وعدم الإعتدال على قطاع دون الأخر ، وبالتالي تنويع مصادر الدخل ، ولا بُدَّ لنا بدايةً مقارنة أداء الناتج المحلي الإجمالي الذي تباينت معدلات نموه بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية ، إذ تحسن الأداء في مصر عام (٢٠٠٨) بالمقارنة مع العام (٢٠٠٧) ، وذلك نتيجةً لإرتفاع مستوى الطلب المحلي والأداء الجيد لعدد من القطاعات بما فيها قطاع الصناعة التحويلية ، فقد إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٢١,٤%) عام (٢٠٠٧) ليصل إلى (٢٤,٨%) عام (٢٠٠٨) وكذلك الحال بالنسبة للإمارات ليتحسن فيها أداء النمو نتيجة إرتفاع إنتاج النفط وإرتفاع عائدات التصدير وبشكل كبير من (١٦,٨%) عام (٢٠٠٧) ليصل إلى (٢٧,٤%) عام (٢٠٠٨) وهي بذلك سجلت معدل نمو أعلى مما سجلته مصر . إما الناتج المحلي حسب القطاعات الإقتصادية بأسعار السوق

الجارية ، فقد بلغ في مصر حوالي (٢١٨,٣٩٣) مليار دولار ليرتفع نسبياً في الإمارات ويصل إلى (٢٩٧,٦٤٨) مليار دولار عام (٢٠١٠) .

إما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن مصر تقع ضمن الدول منخفضة الدخل ، وقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٠٩) حوالي (٢,٤٤٥) دولار ، وهي منخفضة جداً مقارنةً بالإمارات التي تقع ضمن الدول عالية الدخل والتي يبلغ فيها متوسط نصيب الفرد حوالي (٤٤,٥٣٨) دولار في عام (٢٠٠٩) <sup>(١)</sup> .

. وبالإشارة إلى القطاعات الاقتصادية ، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي المتمثلة بقطاعات (الزراعة ، الصناعة ، والتجارة) في كلٍ من مصر والإمارات فيتضح بالنسبة لقطاع الزراعة أنه يمثل أحد أعمدة الاقتصاد المصري ، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٣,٣ %) في عام (٢٠١٠) ، وهي نسبة كبيرة جداً مقارنةً بالإمارات التي لم يحتل بهذا القطاع مكانة رئيسية في تكوين الناتج المحلي طيلة تاريخها كدولة حديثة ، وذلك بسبب البيئة الصحراوية وفقرها للموارد المائية التقليدية وأن نسبة مساهمته في الناتج المحلي تتسم ويستمر بإنخفاض لتبلغ نحو (٠,٩ %) .

١. لمزيد من التفاصيل ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ - ١٨ .  
كذلك : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ - ٢٢ ، والملحق (٣/٢) .

في عام (٢٠١٠) ، وعلى صعيد نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد بلغ في مصر حوالي (٣٧١) دولاراً ، في حين بلغ هذا المؤشر ١٨٨ حوالي (٣١٦) دولاراً عام (٢٠١٠) . في حين تراوحت قيمة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مصر نحو (٢٤,٥) مليار دولار ، وهي مساهمة كبيرة جداً مقارنةً بالإمارات التي بلغت نحو (٢,٦) مليار دولار لعام (٢٠١٠) ، إما الصادرات الزراعية والتي بدورها تشكل مصدراً مهماً للدخل القومي في مصر ، فنجدها قد بلغت في العام (٢٠٠٩) حوالي (٣,٤١٢) مليار دولار فيما بلغت نسبة التغيير السنوي في الأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) حوالي (٢١,٨ %) في حين نجد أن الصادرات الزراعية في الإمارات هي قليلة مقارنةً بمصر ، والتي سجلت ما قيمته (١,٧٩٠) مليار دولار عام (٢٠٠٩) ، وبلغت نسبة التغيير السنوي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) حوالي (٤,٨ %) ، وهي نسبة قليلة جداً مقارنةً بمصر ، وعن قيمة الواردات الزراعية فنجدها قد بلغت في مصر نحو (٦,٩٤٠) مليار دولار ، وبلغت نسبة التغيير السنوي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) نحو (٧,٤ %) ، وبالمقابل فقد بلغت قيمة الواردات الزراعية في الإمارات نحو (٤,٥٤٤) مليار دولار ، في

حين بلغت نسبة التغيير السنوي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) نحو (٤,١ %) . ومما تقدم يتضح ، أن القطاع الزراعي يُشكل أهمية كبيرة في مصر مقارنةً بالإمارات .

. إما القطاع الصناعي والذي يشكل عصب الإقتصاد في العصر الحديث ، فيمثل هذا القطاع مرتبةً متقدمة من حيث الأهمية النسبية للإقتصاد المصري ، إذ تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٢٩,٨ %) ، وهي نسبة قليلة مقارنةً بالإمارات التي يساهم فيها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة وبواقع (٤١,٣ %) عام (٢٠١٠) .

وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في مصر حوالي (٦٥,١٥٦) مليار دولار ، وهي قيمة قليلة جداً مقارنةً بالإمارات ، والتي بلغت قيمتها نحو (١٢٢,٩٧٦) مليار دولار عام (٢٠١٠) وشكلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في مصر نحو (١٣,٧) % ، وبلغت القيمة المضافة له حوالي (٢٩,٩٩٩) مليار دولار عام (٢٠١٠) ، فيما شكلت نسبة مساهمته في الإمارات نحو (٣١,٦) % ، وبلغت قيمته حوالي (٩٤,٠٤٢) مليار دولار عام (٢٠١٠) وبذلك فأن مساهمة هذا القطاع في الإمارات عالية جداً بالمقارنة مع مصر إما الصناعات التحويلية فقد شكلت في مصر ما نسبته (١٦,١) % ، وبلغت قيمته حوالي (٣٥,١٦٦) مليار دولار لتسجل مساهمة الصناعة التحويلية في الإمارات نسبة أقل مما سجلته مصر لتصل نحو (٩,٧) % ولتبلغ قيمته نحو (٢٨,٩٣٥) مليار دولار عام (٢٠١٠) .

ويُعدُّ قطاع التشييد من أهم القطاعات ١٨٩ ، وقد بلغ ناتجه في مصر نحو (٩,٥٢٢) مليار دولار ، وهذا الناتج قليل جداً مقارنةً بالإمارات التي بلغ فيها حجم الناتج لهذا القطاع حوالي (٣٤,٦٧٢) مليار دولار في العام (٢٠١٠) .

. إما القطاع التجاري والذي يُعدُّ إنعكاساً للميزان التجاري والمقياس لقدرة الإقتصاد الوطني في تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية من طاقات إنتاجية متمثلة بالصادرات وتلبية الحاجات المتزايدة عن طريق الواردات ، وما يمكن ملاحظته في جانب الصادرات في مصر ، فقد بلغت نسبة الصادرات الإجمالية لعام (٢٠١٠) حوالي (٨,٤) % فيما سجلت الإمارات نسبةً أكبر وبواقع (١٠,٧) % ، وفي جانب أداء الواردات الإجمالية فنلاحظ ، أن مصر قد سجلت ما نسبته (١٣,١) % ، وهذه النسبة أكبر مما سجلته الإمارات والبالغة نحو (٧,٨) % لعام (٢٠١٠) .

إما قيمة الصادرات المصرية ، فقد بلغت حوالي (٢٥,٠٢) مليار دولار مقارنةً بالإمارات التي ارتفعت قيمتها وبشكل كبير لتبلغ حوالي (٢١٢,٢) مليار دولار لعام (٢٠١٠) إما على صعيد الواردات الإجمالية ، فقد بلغت قيمتها في مصر حوالي (٥١,٥) مليار دولار لتسجل في الإمارات قيمة أكبر وبواقع (١٨٣,٤) مليار دولار عام (٢٠١٠) وبذلك يتضح ، أن الصادرات والواردات الإماراتية هي الأعلى مقارنةً بما سجلته مصر .

. وفيما يخص أداء التجارة البينية العربية ، فقد كان أداؤها متفاوتاً لتسجل قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية ما نسبته (٦,٣ %) ، في حين سجلت الإمارات ما نسبته (١٨,٦ %) وهو ضعف ما سجلته مصر ، وفي جانب الواردات فقد سجلت مصر نسبة أكبر وبواقع (٢٤,٣ %) ، وشكلت نسبة الإمارات حوالي (٢٠,٣ %) عام (٢٠١٠) .

إما عن قيمة الصادرات البينية ، فقد بلغت في مصر حوالي (٨,٦) مليار دولار في حين نجد ، أن قيمتها في الإمارات قد بلغت حوالي (١٣,٨) مليار دولار إما قيمة الواردات البينية ، فقد بلغت في مصر حوالي (٦,٢) مليار دولار لترتفع هذه القيمة بالإمارات وبواقع (٧,٥) مليار دولار في العام (٢٠١٠) وبذلك يتضح ، بأن قيمة الصادرات والواردات في مصر تجاوزت القيمة التي سجلتها مصر .

جدول (٥٢) مقارنة واقع المؤشرات المتعلقة بالموارد الاقتصادية

الإمارات		مصر		المؤشر
الإمارات	مصر	١٩٠	٢٠١٠	
٨٣,٦٠٠	١,٠٠٩,٤٥٠	.		المساحة كيلومتر مربع
٩٧,٠	٤,٤٧	٢٠١٠		حجم الإحتياطي النفطي (مليار متر مكعب)
٢,٣٠	٤٥٤	٢٠١٠		إنتاج النفط (ألف برميل / يوم)
٦,٠٩١	٢,٤٦٦	٢٠١٠		إحتياطي الغاز (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)
٤٨,٤	٦٢,٠	٢٠٠٩		كميات الغاز المسوق (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)
المياه الجوفية	نهر النيل والمياه الجوفية			موارد المياه : التقليدية .
مياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية مياه البحر	تدوير مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج			غير التقليدية .
٢٧,٤	٢٤,٨	٢٠٠٨		الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٩٧,٦٤٨	٢١٨,٣٩٣	٢٠١٠		الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار

			السوق الجارية ( مليون دولار )
٤٤,٥٣٨	٢,٤٤٥	٢٠٠٩	متوسط نصيب الفرد ( دولار )
٠,٩	١٣,٣	٢٠١٠	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢,٦١١	٢٤,٥٠١	٢٠١٠	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ( مليون دولار )
١,٧٩٠	٣,٤١٢	٢٠٠٩	الصادرات الزراعية ( مليون دولار )
٤,٨	٢١,٨	٢٠٠٩ - ٢٠٠٠	نسبة التغيير السنوي ( % )
٤,٤٤٥	٦,٩٤٠	٢٠٠٩	الواردات الزراعية ( مليون دولار )
٤,١	٧,٤	٢٠٠٩ - ٢٠٠٠	نسبة التغيير السنوي ( % )
٤١,٣	٢٩,٨	٢٠١٠	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٢٢,٩٧٦	٦٥,١٥٦	٢٠١٠	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ( مليون دولار )
٣١,٦	١٣,٧	٢٠١٠	نسبة مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية ( % )
٩٤,٠٤٢	٢٩,٩٩٩	٢٠١٠	مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية ( مليون دولار )
٩,٧	١٦,١	٢٠١٠	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ( % )
٢٨,٩٣٥	٣٥,١٦٦	٢٠١٠	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ( مليون دولار )
٣٤,٦٧٢	٩,٥٢٢	٢٠١٠	ناتج قطاع التشييد ( مليون دولار )
١٠,٧	٨,٤	٢٠١٠	نسبة الصادرات الإجمالية ( % )
٧,٨	١٣,١	٢٠١٠	نسبة الواردات الإجمالية ( % )
٢١٢,٢	٢٥,٠٢	٢٠١٠	قيمة الصادرات الإجمالية ( مليون دولار )
١٨٣,٤	٥١,٥	٢٠١٠	قيمة الواردات الإجمالية ( مليون دولار )
١٨,٦	٦,٣	٢٠١٠	نسبة الصادرات البينية ( % )
٢٠,٣	٢٤,٣	٢٠١٠	نسبة الواردات البينية ( % )
١٣,٨	٨,٦	٢٠١٠	قيمة الصادرات البينية ( مليون دولار )
٧,٥	٦,٢	٢٠١٠	قيمة الواردات البينية ( مليون دولار )

- الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المتوفرة في الفصل الثالث .

## الفصل الثاني واقع الموارد البشرية في جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة

تمهيد :

إن الثروة الحقيقية للمجتمعات ومواردها الحقيقية ، هي الثروة البشرية ، لأنه مهما كانت مقومات الثروة الأخرى متوافرة ، فإن تعظيمها أو هدرها يتوقف بالدرجة الأساس على العنصر البشري ، فالمجتمعات بدون العنصر البشري الكفاء والمدرّب والمُعَدّ إعداداً جيداً لن تكون له مكانة ، وذلك لكون البشر هم القادرون على استخدام الموارد الأخرى وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن ، وصولاً إلى تحقيق الرفاهية المنشودة ، فالعنصر البشري بما لديه من قدرات بإمكانه أن يوسع من درجة تطور المجتمعات ، بما يجعلها قادرة على السيطرة على مستقبلها .

ومما لا شك فيه ، أن الموارد البشرية المتاحة لكل بلد هي في النهاية ممكنات ، يمكن تسخيرها لولوج البناء والتطور والتقدم ، فتوافر هذه الموارد حتى على سعته التي تتجاوز التناسب مع الممكنات المادية الأخرى ، لا تُشكل قيوداً نهائياً على تقدم المجتمعات . ولنا في تجربة الصين الشعبية التي تُشكل كتلتها البشرية الأكثر على مستوى دول العالم ، إلا أنها تعمل على استثمارها استثماراً أمثلاً ، ومع ذلك فالإقتصاد الصيني هو الإقتصاد الأكثر نمواً ، وكذلك الحال للهند ولدول أخرى مثل البرازيل .

وعليه ، فإن الإرتقاء بواقع الموارد البشرية ، من حيث التعليم والتدريب وبناء القدرات ، كفيل بإلغاء قيود وفرتها أو شحتها على حدٍ سواء ، فالإتساع في فهم موضوعة الإستثمار وتجاوزها لحالتها الكلاسيكية وصولاً إلى بناء فلسفة الإستثمار الشامل أعطت مساحةً كبيرة للإستثمار في العنصر البشري . وقد تنبأ الكثير من المفكرين وعلى رأسهم (فرديريك أنجلز) ، في ضوء التغيير في التركيب العضوي لرأس المال ، بأن العالم سيحتاج مستقبلاً إلى العامل المهندس ، وهي ربما نبوءة أثبت التاريخ مصداقيتها ، عندما إرتفع مستوى المكون العلمي والتكنولوجي بتشكيل عناصر السلعة السائدة في عالمنا المعاصر .

وفي حالة البلدان النامية ( مصر والإمارات ) كحالة دراسية ، نلاحظ أن شأنها شأن البلدان النامية تعاني من شحة طبقة المديرين

وهذه الطبقة لا يمكن أن تنشأ في مجتمع من دون الإهتمام بالإستثمار في العنصر البشري من ناحية ، وبمجموعة سياسات تعليمية ومهنية مكملة تضطلع بها الدولة في إطار سياساتها العامة ، حتى يمكنها إستخدام مواردها المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة وتوفير الخبراء المحليين ، بل الإستعانة بالخبراء الأجانب كالمساعدة في تشغيل أحدث ما وصلت إليه إختراعات الدول المتقدمة ، فالغلبة بعصرنا الحالي للإنسان القوي نشأةً وعلماً وتأهيلاً وكفاءةً وتدريباً ، والإنسان الذي يستطيع من خلال قدرته وكفاءته التغلب على معوقات التنمية التي تواجهه ، فما يمكن ملاحظته بالنسبة لمصر ، أنها تتمتع بالوفرة النسبية بالموارد الطبيعية ، وبالوفرة في مواردها البشرية من حيث الكم وندرته النسبية من حيث النوع ، أما الإمارات فهي تتمتع بالوفرة في بعض مواردها الطبيعية والندرة بمواردها البشرية ، ولكي تتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة التي إستفادت خير إستفادة من العنصر البشري ، فلا بُد لها من التخطيط والإستثمار في مواردها البشرية حتى يتحقق ما تصبو إليه من التقدم والإزدهار .

وسنناقش في هذا الفصل واقع الموارد البشرية في كل من (جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة) ، وذلك من خلال تقسيمه إلى مباحث ، نتناول فيها دراسة السكان ودراسة القاعدة الأساسية لتنمية الموارد البشرية ، ألا وهي (التعليم والتدريب) من جهة و(الصحة) من جهة أخرى ، وما حققه كلا القطاعين في التنمية البشرية ومدى تطويرهما ، وبما يتناسب ومتطلبات العصر ، ومدى مشاركة المرأة في المجتمع ومساهماتها في مختلف الأنشطة . وأخيراً سنحاول أن نقوم بمقارنة واقع الموارد البشرية في كل من مصر والإمارات .

## المبحث الأول : الواقع السكاني والديموغرافي في (مصر ٤٤ رات)

إن السكان يتشكلون من مجموعة أفراد يتحددون بخصائص مادية ، وتتكون تلك الخصائص أو المعايير بصورة عامة من الإقامة في إقليم محدد ، سواءً أكانوا مرتبطين فيه بالولادة أو الإقامة

الحالية لمدة معينة أو الارتباط الإداري ، فالسكان هم الوعاء الذي يحوي التنمية ، وصانعها ووسيلتها ، وهم الأساس في هيبة الدولة وبناء قوتها ، وأهم عناصر التنمية الشاملة في المجتمع .

ومهما يكن من أمر ، فإن دراسة السكان وكل ما يتصل بالتقدير الكمي للكيان البشري مسألة مهمة ، ونشير إلى أن الأمر لا يتصل بالعدد وحده ، بل قد يرقى إلى الإهتمام بها إلى أن يتصل بالحيوية وتقدير حجم القوى العاملة ودرجة التجاوب بينها وبين حجم العمل المطلوب لإستغلال الموارد المتاحة في الدولة . ويمكن القول ، بأن تركيب السكان ومستواهم التقني وقدرة الحكومة على تنظيم سكانها وإكسابهم المهارات الفنية من شأنه أن يسهم بدرجة عالية في حسن إستخدام الموارد القومية بكفاءة .

ويمكن القول ، بأن كثرة السكان أو قلتهم يمثل مشكلة في حد ذاته ، بجانب طبيعة الفئات المشكلة للحجم السكاني ، ونوعية القوى العاملة ومستوى تدرجها ، فكثرة السكان بالشكل الذي يُعبر عن الإكتظاظ ، قد يتسبب في ضغط شديد وإستنزاف للموارد المتاحة وهذا ما ينطبق على مصر ، وعلى العكس نجد أن الإمارات العربية المتحدة تتسم بقلة عدد سكانها ، ما دفع بها إلى اللجوء إلى الإستعانة بالعمالة الخارجية وهذا ما جعلها تصبح تعج وبشكل لافت بالأجانب والوافدين ، ولأجل تسليط الضوء أكثر على الواقع السكاني في كل من جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة لا بد لنا من دراسة هيكل وخصائص هذا العنصر المهم ، ومعرفة حجمه ونموه وتوزيعه وتركيبه .

المطلب الأول : الواقع السكاني في جمهورية مصر العربية

٤٥

لمصر تاريخ سكاني \* طويل ينفرد عن غيره بجغرافيته الخاصة التي حصرت الوجود السكاني منذ عهد الفراعنة في هذا الشريط الضيق من وادي النيل والدلتا وحتى يومنا هذا ، وتمثل المسافة المأهولة بالسكان بنسبة حوالي (٣ ، ٥ %) من إجمالي المساحة الكلية لمصر ، وتفصح عمليات الإحصاء السكانية المتعاقبة خلال القرن الماضي أن حجم سكان مصر بتزايد مستمر (١) .

الجدول (١) عدد سكان جمهورية مصر للسنوات (١٨٩٧ - ٢٠١١)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	السنة	عدد السكان (مليون نسمة)
١٨٩٧	٩,٧٣٤,٤٠٥	١٩٧٦	٣٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١٩٨٦	٤٨,٢٥٤,٢٣٨
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٠٥	١٩٩٦	٥٩,٣٠٠,٠٠٠
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	٢٠٠٠	٦٣,٣٠٥,٠٠٠
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٦٩٤	٢٠٠٦	٧١,٣٤٨,٠٠٠
١٩٤٧	١٩,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٠	٧٧,٦٠٣,٠٠٠
١٩٦٦	٢٩,٨٤٦,٨٠٩	٢٠١١	٧٩,٦٠٢,٦٥٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. ينظر : سكان مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع

<http://www.Sis.gov.eg/ar> .

. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقدير عدد سكان مصر ب(أول يناير/٢٠١١) متوفر على شبكة

المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmas.gov.e>

. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديمغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .

\* تُعد مصر من أكثر الدول تعداداً في الشرق الأوسط ، وقد أُجري أول تعداد سكاني فيها عام (١٨٠٠) أبان عصر (محمد علي باشا) ، إذ بلغ عدد السكان (٢,٥) مليون نسمة ، وفي (١٨٥٠) بلغ عدد السكان (٤,٥) مليون نسمة ، وفي تعداد (١٨٨٢) بلغ عدد السكان (٦,٣) مليون نسمة ، ثم أخذت مصر نظاماً دورياً يقضي بإجراء التعداد كل عشر سنوات (النظام العشري) من (١٨٥٧) وحتى (١٩٤٧) ، ثم تأخر التعداد العشري حتى سنة (١٩٦٦) في فترة (جمال عبدالناصر) ثم (١٩٧٦) ثم (١٩٨٦) ، ثم (١٩٩٦) إذ تُعد مصر من أقدم الدول الأفريقية أخذاً بسياسة حصر السكان عن طريق نظام التعداد . للمزيد من التفاصيل ينظر : تعداد سكان مصر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.Wikipedia.Org/wik> .

١. ينظر : سكان مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، المصدر السابق .

من الجدول السابق نلاحظ ، بأن عدد سكان مصر اتجه إلى التزايد السريع ، إذ بلغ عدد السكان في عام (١٨٩٧) ما يقارب (٧٣٤,٤٠٥) ٤٦ مة ، وفي عام (١٩٠٧) بلغ (١١,١٨٩,٩٧٨) مليون نسمة ، وإزداد في عام (١٩١٧) ليبلغ حوالي (١٢,٧١٨,٢٠٥) مليون نسمة ، فيما قارب عدد السكان عند مقترب نصف القرن السابق حوالي (١٩) مليون نسمة عام (١٩٤٧) ، وظلَّ يُشكل زيادات مستمرة ليصل إلى حوالي (٣٨) مليون نسمة عام (١٩٧٦) إلى (٥٩) مليون نسمة عام (١٩٩٦) ، ليقدّر عند عام (٢٠١٠) بحوالي (٧٧) مليون نسمة

ليستمر عدد السكان بالإرتفاع ويصل إلى حوالي (٧٩) مليون نسمة في عام (٢٠١١) وبذلك نلاحظ أن عدد السكان إزداد خلال ربع قرن ، أي ما بين (١٩٤٧ - ١٩٧٦) بحوالي (١٠٠ %) وهي حالة لا تتوافر في الكثير من البلدان التي تعتمد سياسات سكانية ، ويعود في جزء منه إلى ما تركته ثورة (١٩٥٢) على تطور أوضاع المجتمع ، من حيث الصحة والإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء .

إما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للسكان ، فقد إتخذ إتجاهاً معاكساً ، إذ أخذ هذا المعدل بالإخفاض ، ففي الأعوام (١٩٦٠ - ١٩٦٦) إنخفض معدل النمو السنوي للسكان في مصر من (٢,٥ %) إلى (٢,٣ %) في الأعوام من (١٩٦٦ - ١٩٧٦) ، إلا أنه إرتفع إلى (٢,٨ %) خلال المدة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ، ليعود وينخفض في المدة (١٩٨٦ - ١٩٩٦)

الجدول (٢) نمو السكان وتوقعاته في مصر للسنوات (١٩٦٠ - ٢٠٥٠)

السنة	معدل النمو السنوي للسكان (%)	السنة	معدل النمو السنوي للسكان (%)
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢,٥	٢٠١٠	١,٨
١٩٧٦ - ١٩٦٦	٢,٣	* ٢٠١٥	١,٥
١٩٨٦ - ١٩٧٦	٢,٨	* ٢٠٢٥ - ٢٠١٥	١,٣
١٩٩٦ - ١٩٨٦	٢,١	* ٢٠٥٠ - ٢٠٢٥	١,٠
٢٠٠٦ - ١٩٩٦	٢,٠		

- تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- البرنامج الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ ، شباب مصر : بناة مستقبلنا معهد التخطيط القومي ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٩ .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٩/٢) .
- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .
- \* تقديرات .

إذ وصل معدل النمو إلى (٢,١ %) ليصل في الأعوام (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) إلى (٢,٠ %) ، وتشير التوقعات إلى أن نمو السكان سيزداد وبمعدل ٤٧ عام (٢٠١٥) ، فيما سيسجل إنخفاضاً طفيفاً في المعدل حتى عام (٢٠٢٥) وبواقع (١,٣ %) ، ليتحدد عند (١ %) حتى عام (٢٠٥٠) .

وقد بلغ عدد الذكور في تعداد (٢٠٠٧) نحو (٣٧) مليوناً ، أي بزيادة (٢٢,٢٤ %) عن تعداد (١٩٩٦) ، بينما بلغ عدد الإناث (٣٥) مليوناً ، أي بزيادة (٢٢,٥ %) إذ بلغت نسبة الذكور حوالي (٥١,١٢ %) من عدد السكان ونسبة الإناث (٤٨,٨٨ %) ليستمر عدد الذكور

بالتزايد ليصل في عام (٢٠١١) إلى حوالي (٤٠) مليون وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأناث إرتفع بواقع (٣٨,٩٠٦,٠٠٠) مليون للعام نفسه (١) .

وإذا نظرنا إلى التركيب العمري للسكان في مصر بحسب الفئات العمرية ، نلاحظ أنه قد شهد تغيراً منذ منتصف السبعينات ، إذ نجد أن نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ سنة فأقل) والتي كانت عند (٤٠ %) ما بين الأعوام (١٩٧٦ - ١٩٨٦) قد إنخفضت إلى (٣٨ %) عام (١٩٩٦) كنتيجة مباشرة للإنخفاض الذي حدث خلال المدة (١٩٩١ - ١٩٩٦) (٢) ، وبلغت نسبة هذه الفئة عام (٢٠٠٨) حوالي (٣١,٧ %) ، في حين أوضح تعداد عام (٢٠٠٦) بأن عدد الأفراد (٦ سنوات فأقل) بلغ حوالي (١٤ %) ، وعدد الأفراد من (٦ - ١٠) سنوات ما نسبته (٦ %) وبلغ الأفراد من (١٠ - ١٥) سنة نسبة (١٠ %) ، هذا وقد بلغت نسبة السكان من (١٥ - ٦٠) سنة حوالي (٥٦,٥ %) من جملة السكان في مصر ، وبلغت في عام (٢٠٠٨) حوالي (٦٤,٥ %) في حين بلغ عدد الأفراد من (١٥ - أقل من ٤٥) سنة في تعداد عام (٢٠٠٦) نسبة (٤٨,٢ %) من جملة السكان ، ومن (٤٥ - ٦٠) سنة بلغت نسبته (١٣,٧٥ %) في حين بلغ عدد السكان من (٦٠) سنة فأكثر حوالي (٥,٨ %) من جملة السكان في (١٩٩٦) ، إلا أن تلك النسبة إرتفعت بحسب تعداد عام (٢٠٠٦) لتصل حوالي (٦,٢٧ %) ، أما في العام (٢٠٠٨) فقد لوحظ إنخفاض نسبتها بواقع (٣,٨ %) من إجمالي عدد السكان (٣) .

١. ينظر : تعداد سكان مصر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .

٢. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، السياسات الإجتماعية في البلدان العربية (تحليل بنائي تاريخي) ، سلسلة دراسات السياسات الإجتماعية (٥) ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤ .

٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : كابي الخوري ، مؤشرات إحصائية مختارة عن الفقر في البلدان العربية (الملف الإحصائي) ، المستقبل العربي ، العدد (٣٦٣) ، السنة (٣٢) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٠ . وكذلك ينظر : سكان مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : محمود حامد عبدالرزاق إقتصاديات السكان والموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ - ١٤٠ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، (٩/٢) .

إما فيما يتعلق بنسبة سكان المدن من فئة من هم في سن العمل ، أي من (١٥ - ٦٤) سنة فقد إرتفعت من (٥٣,٢ %) في عام (٢٠٠٥) إلى (٧٠,٢) % في عام (٢٠٠٥) لتصل عام (٢٠٠٨) حوالي (٦٤,٥ %) ، ويتوقع أن تبلغ تلك النسبة (٧٣,١ %) في عام (٢٠١٥) وإزداد عدد السكان من الشريحة الأساسية والناشطة إقتصادياً ، أي (٢٥ - ٦٤) سنة إذ إرتفعت نسبتهم من (٣٤,٥ %) في عام (١٩٨٠) إلى (٤٨,١ %) في عام (٢٠٠٥) ويتوقع أن تبلغ (٥٧,٨ %) في عام (٢٠١٥) (١) . وجاء الإنخفاض في كل من الريف والحضر فيما بين المدة (١٩٨٦ و ١٩٩٦) من (٣٧ %) إلى (٣٤ %) ، إلا أنها زادت وبنسبة (٤٣ %) في تعداد

عام (٢٠٠٦) من عدد السكان الإجمالي ، ومن (٤٣ %) إلى (٤١ %) في الريف فيما بين الأعوام (١٩٨٦ و ١٩٩٦) ، إلا أنها شهدت زيادة في تعداد عام (٢٠٠٦) إذ بلغت زيادته بنسبة (٥٧ %) من عدد السكان الإجمالي ، أما في العام (٢٠٠٨) فقد بلغت نسبة سكان الحضر (٤٣ %) ، إما سكان الريف فقد بلغت (٥٧ %) (٢) .

وبالنسبة لـ(قوة العمل) ، والتي تقاس بعدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم من (١٥) سنة حتى (٦٠) سنة والتي يطلق عليها فئة المشتغلين أو الموارد البشرية في سن العمل بلغت قوة العمل في مصر للعام (٢٠٠٨) حوالي (٢٤,٦) مليون فرد ، وبزيادة قدرها مليون و(١١٩) ألف فرد في المدة نفسها من عام (٢٠٠٧) ، في حين بلغ حجم قوة العمل بين الذكور (١٩,١٧٢) مليون فرد ، وبزيادة قدرها (٧٦٢) ألف فرد أي نسبتها (٤,١ %) وحجم قوة العمل بين الإناث بلغت (٥,٤٦١) مليون ، وبزيادة (٢٥٧) ألف فرد عن المدة نفسها لعام (٢٠٠٧) وبنسبة (٤,٩ %) ، إذ وصل معدل المساهمة في قوة العمل بين الذكور حوالي (٧٢ %) ومعدل المساهمة في قوة العمل بين الإناث حوالي (٢١,٤ %) مقابل (٧١,٥ %) للذكور و(٢١,١ %) للإناث عن المدة نفسها من عام (٢٠٠٧) ، وبلغت قوة العمل في الريف (٤٩,١ %) إما في الحضر فقد ارتفعت معدلات المساهمة في قوة العمل وبلغت (٤٥ %) (٣) .

١. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ - ١١ .

٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) السياسات الاجتماعية في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ . كذلك ينظر : كابي الخوري مؤشرات إحصائية مختارة عن الفقر في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ . كذلك ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٩/٢) .

٣. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام (٢٠٠٨) .

إما في العام (٢٠١١) فقد بلغ حجم قوة العمل حوالي (٢٦,٦٦٤) مليون فرد وبذلك مثلت قوة العمل (٣٣,١ %) من إجمالي عدد الـ ٤٩ معدل مساهمة قوة العمل بين الذكور (٧٤,٦ %) ، وكان معدل مساهمة الإناث حوالي (٢٢,٤ %) وبلغ معدل مساهمة قوة العمل في الريف (٥٠,٥ %) ، إما معدل مساهمة قوة العمل بالحضر فقد بلغت (٤٧,٢ %) (١) .

وبالحديث عن نسبة القوة العاملة في مصر بحسب القطاعات الاقتصادية ، فيتضح أنه بالنسبة لقطاع الزراعة ، فتكون القوة العاملة في هذا القطاع هي فئة ذات خبرات منخفضة ومن ثم يتركز نشاطها في العمل التقليدي من أنشطة الزراعة والصيد ، وعليه نلاحظ عدم استقرار نسبة السكان

في قطاع الزراعة ، وترتبط زيادتهم وإنخفاضهم بحجم الإستثمارات الموجهة لصالح هذا القطاع وقدرته على إستيعاب قوة العمل المتولدة ، في حين تحدث إنتقالة طبيعية عندما تنخفض أعداد السكان في القطاع الزراعي لصالح القطاعات الأخرى ، وهذا جزء مهم من التغيير الهيكلي المفترض حدوثه ، إلا أن ما يلفت النظر في ذلك هو زيادة حجم السكان في أواخر التسعينيات إلى ( ٣٧ %) ، مقارنةً بـ (٣٠ %) في الثمانينيات من القرن الماضي وهذا يُمثل منهجاً تغييرياً إرتدادياً بحسب (نموذج كلارك) أو (نموذج جنزي) ، وهذا يشير إلى أن التغيير الهيكلي يحدث في إنتقال العمالة الزائدة من الزراعة إلى الصناعة ، ومن ثم إلى الخدمات وهذا يتم مع تطور الإقتصاد والمجتمع ، إما في إحصاءات عام (٢٠١١) ، فنجدها قد إنخفضت لتصل نسبتها إلى (٢٨,٧ %) مقارنةً بـ (٣١,٧ %) عام (٢٠٠٧) (٢) .

وبالنسبة لقطاع الصناعة والتي تحتل بها هذه الفئة من القوة العاملة المرتبة الثانية بين فئات المشتغلين من القوة العاملة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة ، إذ أنه كلما زادت هذه الفئة ، كلما دلّ ذلك على المزيد من التقدم الإقتصادي وإرتفاع درجة التنمية الإقتصادية والعكس صحيح وقد بلغت نسبة هذه الفئة من حجم قوة العمل في التسعينيات حوالي (١٥ %) ونجدها في العام (٢٠٠٦) قد إرتفعت لتصل إلى (٢١,١ %) ، وفي العام (٢٠٠٧) إرتفعت ووصلت إلى (٢٢,١ %) ، في عام (٢٠٠٩) إرتفعت لتصل إلى (٢٣,٧ %) (٣) .

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث من عام ٢٠١١ بيان صحفي في ١٠/١١/٢٠١١ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmas.gov.e>

٢. محمود حامد عبدالرزاق ، إقتصاديات السكان والموارد البشرية (إطار نظري وتطبيقي) مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ . كذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المصدر السابق .

٣. محمود حامد عبدالرزاق ، إقتصاديات السكان والموارد البشرية ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ . كذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٧/٢) .

وبالنسبة لقطاع الخدمات فسواء أكان **٥٠** في أنشطة الخدمات الإنتاجية أو أنشطة الخدمات الإجتماعية ، وسواء أكان في قطاعي الأعمال الحكومي أو الخاص أو القطاع الحكومي ، فإنه يستقطب نسبة من المشتغلين من إجمالي قوة العمل ، فقد بلغت نسبتها في التسعينيات حوالي (٤٠ %) ، في حين نجد أن العاملين في هذا القطاع في عام (٢٠٠٩) قد بلغت حوالي (٤٦,٤ %) ، وقد بلغت نسبة المشتغلين بأجر من إجمالي قوة العمل أكثر من (١٥) سنة في العام (٢٠٠٨) (٥٦,٢ %) ، وقد كانت نسبة المشتغلين في المهن العلمية والفنية من إجمالي قوة العمل للعام (٢٠٠٧) حوالي (١٨,٧ %) إما نسبة العاملين في الحكومة

والقطاع العام وقطاع الأعمال العام من إجمالي قوة العمل للعام (٢٠٠٨) فقد بلغت حوالي (٢٥,٦%)<sup>(١)</sup>.

### جدول (٣) النسبة المئوية لتوزيع القوى العاملة

حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (١٩٩٥ - ٢٠١١)\*

القطاع	١٩٩٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١
الزراعة	٣٣,٤	٣١,٧	٢٩,٩	٢٨,٧
الصناعة	٢٢,٠	٢٢,١	٢٣,٧	...
الخدمات	٤,٦	٤٦,٢	٤٦,٤	...

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٧/٢) .

. الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث من عام ٢٠١١ بيان

صحفي في ١٠/١١/٢٠١١ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmas.gov.e>

Capmas . gov . e .

... البيانات غير متوفرة .

\* لسنوات مختلفة وليس لجميع السنوات .

وتُظهر الملامح الأساسية للسكان بمصر في تضخم فئة الشباب ، وقد برزت هذه الظاهرة لأول مرة في عام (١٩٩٥) ، ومن المتوقع أن تستمر تلك الظاهرة خلال الـ(٣٠) سنة القادمة ، وهو وضع تكون فيه نسبة الشباب إلى مجموع السكان كبيرة إلى حد ما ، مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى ، وتبين بيانات التعداد السكاني الذي

١ . للمزيد ينظر : محمود حامد عبدالرزاق ، إقتصاديات السكان والموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

كذلك ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٩/٢) . كذلك ينظر :

تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

أجري في عام (٢٠١٠) ، أن حوالي (٢٥%) من سكان مصر تراوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والتسعة والعشرين عاماً ، وتشكل **٥١** السكانية \* فرصةً وتحدياً في آن واحد ، إذ تؤشر الفرصة أمراً إيجابياً ، فالمجتمع في ستمه الأساسية مجتمع شبابي وقوة عمل كبيرة ، يمكن لها أن تضع مصر على طريق التقدم والتطور ، إما التحدي فهو يمثل قيلاً على الإقتصاد في توفير فرص العمل المتناسبة مع هذا العدد الكبير من الشباب ، وهذا ما لا يستطيع الإقتصاد المصري توفيره مطلقاً ، لكونه يتطلب حجوماً استثمارية كبيرة خارجة عن

قدرات الإقتصاد ، ولذلك تعول مصر على إشتغال المصريين في الخارج والإستفادة من نظم التحويلات الخارجية ، لتشكل عاملاً محفزاً للإقتصاد .

أضف إلى ما تقدم ، فإن دخول سوق العمل هو الإنتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء مرحلة الدراسة ، ويشير مسح النشء والشباب في مصر إلى أن حوالي ( ٥٨,٥ %) من الشباب في الفئة العمرية من (٢٩ . ١٨) سنة تقع خارج قوة العمل ، أي أنه لا يعمل ولا يبحث عن عمل وغير راغب في العمل أو مهتم بشأنه ، وأن التفاوت بين الجنسين في هذا الخصوص كبير إذ يزيد معدل الأناث خارج سوق العمل (٨٣ %) ثلاث مرات عن الذكور ، وأن (٩٠ %) من الأناث اللاتي تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين خارج قوة العمل ، وفيما يتعلق بالذكور فإن أكثر من (٤٨ %) ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين سنة خارج قوة العمل ، في حين أن (١٣ %) فقط ممن هم ضمن الفئة العمرية الأكبر سناً (٢٢ . ٢٩) سنة خارج قوة العمل ، ويشير تقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠١٠) إلى أن من بين الشباب في قوة العمل يتضح بأن (٣٤,٥ %) يعملون و(٧ %) لا يعملون وعند النظر إلى الفوارق بين الجنسين ، يتضح بأن الذكور العاملين يزيدون (٦) مرات عن الأناث في الفئة العمرية نفسها (١)

\* عندما يبلغ الشباب سن العمل فإن نسبتهم إلى السكان الأكبر سناً وأيضاً الأصغر سناً الذين لا يعملون سوف تشكل (( هبة ديموغرافية )) لأنهم لن يشكلوا عبئاً إقتصادياً لكن من ناحية أخرى يضع حجم تلك الفئة الكبيرة ضغوطاً ضخمة على النظام التعليمي وأسواق العمل والسكان ، وسيترتب على فشل تلك المؤسسات تهميش إجتماعي وإقتصادي لنسبة ضخمة من الشباب ، مشكلاً بالتالي (( عبئاً ديموغرافياً )) وليس ميزة .

١. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٥ . كذلك راجع حول الشباب في مصر : ديمغرافياً وإجتماعياً وإقتصادياً ، المركز الديموغرافي بالقاهرة أوراق في ديموغرافية مصر ، رقم (٤) ، مايو ٢٠٠٣ ، ص ١ - ٢٨ .

ومن خلال ذلك يتضح ، أن الشبابات هن الأكثر عرضة للبقاء خارج قوة العمل ، بينما يكون إلتحاق الشباب بعمل هو الأكثر إحتماً ٥٢ القول ، بأن الشباب يشكلون شريحة كبيرة جداً في الهرم السكاني بالقياس إلى شريحة الأطفال والمسنين وتعد تلك الظاهرة أكبر تحدٍ تواجهه مصر ، إذ أنه يشكل تحدياً وفرصة في الوقت نفسه كما ذكرنا . فعلى الجانب الإيجابي قد يعني هذا إنخفاضاً في معدل الإعالة ، وفرصة لزيادة عدد أفراد الأسرة الذين يكسبون عيشهم ويحصلون على دخل .

وتشكل البطالة قضية أساسية ، فهي أهم وأخطر المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد المصري فقد عانت مصر من بطالة مرتفعة ، نظراً لعدم وجود حلول إقتصادية لإمتصاص البطالة المتصاعدة إذ ترجع أسباب تلك المشكلة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الإقتصاد المصري كإقتصادٍ نامٍ ، يعاني من إختلالات هيكلية داخلية وخارجية ، فقد أدى إعتقاد نظام الإقتصاد الحر \* إلى إرتفاع معدل البطالة بصورة هائلة ، ومع إستمرار هذا البرنامج والبدء في برنامج الخصخصة (أي بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي) وإحالة جانب كبير من العاملين فيه إلى المعاش المبكر ، وهم في سن العمل حولهم إلى عاطلين ، كما أدى تفاقم الأوضاع الإقتصادية العالمية إلى تأثر الإقتصاد المصري كثيراً خلال مسيرته نحو الإصلاح ، مما زادَ عدد العاطلين عن العمل وتفاقم أزمة البطالة بشكلٍ كبير (١) ، وبذلك فإن البطالة تُعدُّ سبباً رئيساً لإنتشار الفقر في أيِّ مجتمع وهي من أهم آليات التهميش الإقتصادي والإفجار .

\* الملاحظ أن السبب الرئيس للبطالة في إقتصاد السوق الحر في ظل العولمة هي حقيقة أن قانون العرض والطلب لا يتم تطبيقه على السعر المدفوع لتوظيف الأفراد ، ففي حالة تضائل الطلب على سلعة في السوق ، فإن أجر العاملين يتناقص أوتوماتيكياً مع هذا التناقص ، كما أن السوق هو المسؤول عن تحديد الأجور بناءً على مدى مرغوبة الوظيفة ، وغالباً ما تكون قوانين العمل والحكومات السبب المباشر للبطالة في الدول النامية ، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، كما تدلنا تقارير البنك الدولي . للمزيد ينظر :

The Free Encyclopedia , Unemployment , 2006

<http://www.W3c.org/TR/REC.htm> .

١ . دخلت مصر بعد الإصلاح الإقتصادي إلى الخصخصة والتوجه لإقتصاد السوق الحر ، وإعطائه دوراً أكبر في التنمية ، وذلك بهدف إستخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجتمع من خلال نظام للأسعار ، وتلك عوامل العرض والطلب لتؤدي دورها في مجال الإستثمار والإنتاج والعمالة . للمزيد ينظر : سيد محمد عبدالمقصود ، قضية قصور التشغيل (( البطالة )) وعلاقتها بجودة التعليم سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠ - ٣١ .

ولقد مرت معدلات البطالة في مصر بمراحل متزايدة نسبياً ، إلا أنها لم تبلغ ما بلغته من تصاعد قياساً بأعوام الإصلاح المالي والـ ٥٣ إرتفعت من ( ٢ % ) من قوة العمل عام (١٩٦٠) ، إلى ( ٧,٧ % ) عام (١٩٧٦) ، ثم إلى ( ٨,٦ % ) عام (١٩٩١) (١) فقد أدت الأزمة الإقتصادية العالمية إلى إرتفاع معدلات البطالة ، إذ وصل معدلها من ( ٨,٨ % ) عام (٢٠٠٨) ، إلى ( ٩,٤ % ) عام (٢٠٠٩) ، ليستمر هذا المعدل بالإرتفاع وبواقع ( ١١,٩ % ) في عام (٢٠١١) ، وبلغ معدل البطالة بين الذكور ( ٨,٧ % ) ، بعد أن كان المعدل في عام (٢٠١٠) حوالي ( ٤,٧ % ) ، إما معدل البطالة بين الإناث فقد بلغ ( ٢٣,٠ % ) في عام (٢٠١١) ، بينما كان ( ٢٢,٥ % ) في عام (٢٠١٠) ، وبالنسبة للمتطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٩) سنة بلغت حوالي ( ٧٦,٦ % ) من إجمالي المتطلين ، وبلغت أعلى

نسبة للعاطلين في الفئة العمرية الواقعة بين (٢٠ - ٢٤) سنة وواقع (٤٣,١ %) ، ويؤدي ارتفاع معدلات البطالة في مصر إلى استمرار معدلات نمو القوى العاملة وزيادة الضغط على سوق العمل وارتفاع عدد العاطلين بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة المتعطلين من الشباب ، فقد بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادة المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها حوالي (٨٢,٦ %) من إجمالي المتعطلين . وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في (الأول من يناير/٢٠١١) (٢) مما يوشر أن سمة ظاهرة البطالة هي (بطالة خريجين) .

وتشير نتائج الأبحاث إلى أن أهم القضايا التي يود الشباب مناقشتها في المجتمع المصري هي إيجاد فرص عمل ، فجيل الشباب يتمتع بعدد من الخصائص تؤهله للمشاركة في عملية التنمية بإمتياز من أجل النهوض بالمجتمع ، ولا بد لتحقيق ذلك أن يتم توسيع الفرص والذي يركز على تحقيق زيادة نوعية وليست كمية فقط (خدمات التعليم) ، وتحقيق سلامة الانتقال إلى مرحلة العمل وإتاحة إنخراط الشباب في الحياة والأمور المدنية ، ويتضمن كذلك تعزيز القدرات من خلال توعية الشباب بعوائد ذلك وبناء قدراتهم على أساس علمي (٣) .

١. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، (البطالة في منطقة الأسكوا) ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢ .
٢. للمزيد ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ - ٣٧ . وكذلك ينظر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره .
٣. تقرير التنمية في العالم ، مجموعة البنك الدولي ٢٠٠٧ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.go.worldbank.org/KKoejp2yj0> .

وربما تكون إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوظيفه بصورة تساعد على خلق فرص عمل جديدة ودائمة في الصناعة والزراعة والخدمات ٥٤ في عملية ضرورية لإيقاف التزايد المنذر بالخطر في معدل البطالة ، كما أن تكوين حضانة قومية للمشروعات الصغيرة يمكنها أن تساعد أيضاً في هذا الإتجاه ، لأن أبسط ما يحتاج إليه المواطن من حكومته هو أن يتمكن من كسب عيشه بكرامة من عمله وإجتهاده ، وتلك مسؤولية الحكومة سواءً من خلال خلق وظائف عامة حقيقية في القطاعات كافة ، أو تهيئة البيئة الاقتصادية للأعمال وتقييد البيروقراطية المعوقة لها ، والتي تضيف بفسادها تكاليف إضافية غير مرئية معطلة لتلك الأعمال ، وبذلك يتطلب تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لفرص العمل وربط مخرجات التعليم بإحتياجات سوق العمل ودعم برامج التشغيل للشباب ، خاصة وأن استمرار هذا الوضع يمكن أن يؤثر سلباً في الإستقرار

والسلم الإجتماعي ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشكلة البطالة في مصر كانت واحدة من أبرز أسباب إندلاع أحداث (٢٥/يناير/٢٠١١) .

## المطلب الثاني : الواقع السكاني في الإمارات العربية المتحدة

تنتمي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البلدان ذات الشحة السكانية وإذا ما تتبعنا التقدير السكاني الذي أورده (لوريمر) الذي كان يعمل في المنطقة نجد أنه ذكر في موسوعته الكبيرة دليل الخليج أن عدد سكان إمارات ساحل عمان \* في عام (١٩٠٤) بلغ نحو (٧٢) ألف نسمة ، كما يضيف (لوريمر) أن (٨) آلاف نسمة هم من البدو غير المستقرين <sup>(١)</sup> .

\* قد سميت بساحل عمان لأن المنطقة كانت في القرن السادس عشر الميلادي تابعة لسلطنة عمان وقد أطلق البريطانيون عليها إمارات ساحل القرصنة عند إحكام سيطرتهم عليها في القرن الثامن عشر إذ إتهم البريطانيون سكانها بممارسة أعمال القرصنة وتجارة الرقيق ، إلا أنهم أطلقوا عليها إمارات الساحل المتصالح ، وذلك نسبةً إلى معاهدة الصلح الموقعة بين بريطانيا والقبائل العربية في عام (١٨٢٠ - ١٨٥٣) ، والتي وضعت حداً لتجارة العبيد وأعمال القرصنة . لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد مرسي عبدالله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٢٩ . وكذلك ينظر : عبدالوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة الجزء الأول ، ط ٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٨ .

١ . ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج العربي ، (القسم الجغرافي) ، ترجمة . مكتب أمير قطر الجزء الخامس ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٠٩ .

وهناك تقديرات أخرى لعدد سكان إمارات ساحل عمان أيضاً بداية القرن العشرين قدرت السكان بـ(٧٠) ألف نسمة ، كما أشارت التعديلات إلى أن عددهم قد زاد إلى (١١٠) ألف نسمة في منتصف الخمسينيات على وفق الإحصاء <sup>٥٥</sup> نسبة نمو السكان يعد نمواً بطيئاً لا يتعدى الـ(١ %) سنوياً وعلى مدى خمسة عقود <sup>(١)</sup> وسجلت الإمارات خلال العقود الثلاثة الماضية نسبة زيادة سكانية عالية جداً . فإذا طالعنا الإحصاءات السكانية الرسمية ، نجد أن عدد السكان في عام (١٩٦٨) \* في الإمارات السبع بلغ نحو (١٧٩١٠٠) نسمة ، غير أن البدء في عملية تنمية الدولة أدى إلى زيادة عدد السكان وبوتائر عالية جداً ، ووصلت إلى حد الضعفين تقريباً كل خمس سنوات ، ولذا فإن دول الإمارات العربية المتحدة تعد في مقدمة الدول من حيث الزيادة السكانية خلال العقدين الماضيين .

وفي إحصاء عام (١٩٧٥)\*\* نجد أن عدد السكان قد إرتفع ليصل إلى (٥٥٧,٨٨) نسمة وبلغ عدد الذكور من الإجمالي (٣٨٦,٤٢٧) نسمة ، بينما بلغ عدد الأناث (١٧١,٤٦٠) نسمة وأوضح التعداد الذي جرى عام (١٩٨٠) ، أن العدد الإجمالي لسكان الإمارات إزداد ليصل إلى (١,٠١٥,٠٩٩) نسمة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي بين (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ما نسبته (١٢,٥) %<sup>(٢)</sup> ، وأن أغلب تلك الزيادة كانت بسبب تيارات الهجرة الوافدة المشاركة في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية عقب زيادة العوائد النفطية .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : سيد نوفل ، الخليج العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٦ . وكذلك ينظر : يوسف الصايغ ، سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة الجغرافية السكانية) قسم الجغرافيا في جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٣٠ . \* لقد جرى أول إحصاء في الإمارات عام (١٩٦٨) ، وقد واجه مشاكل ومصاعب كثيرة ، وقد اعترته نواقص وعيوب أساسية بطبيعة وضع الإمارات يومذاك وبطبيعة كونه أول إحصاء يجري في البلاد ويمكن القول ، أن أرقامه تخمينية أكثر من كونها أرقاماً دقيقة . ينظر : شاكر خصباك ، دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافيا الإجتماعية) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١١٧ . \*\* وهو الإحصاء الثاني ، وقد كان أكثر دقة وشمولية من الإحصاء الأول ، كما أنه غطى حقولاً أوسع في الإحصاءات السكانية . للمزيد ينظر : شاكر خصباك ، دولة الإمارات العربية المتحدة المصدر السابق ، ص ١١٥ .
٢. معن خليل عمر ، مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة ، دار الكتاب الجامعي ، العين الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ ، ص ١١ .

لقد إتضح أن عامل الهجرة هو أهم ٥٦ في وذو أثر واضح في عملية النمو السكاني لدولة الإمارات ، ولا يمكن عدّه ظاهراً غير صحيحة بالصورة الديموغرافية للبلاد إذا ما تم ضبط هؤلاء المهاجرين بقانون صارم يوجههم ويتحكم بسلوكهم الفردي والجمعي ذلك أن الإمارات بمجموعها كانت تتميز ، قبل عهد البترول (ما عدا دبي) بفقر سكاني شديد وكان الفقر السكاني ظاهرة طبيعية فرضتها أحوال البيئة الطبيعية بمواردها المحدودة للغاية مما لم يكن يترك مجالاً للنمو السكاني ، بل أن الفيض في الزيادة السكانية الطبيعية كانت تضطر إلى الهجرة خارج الدولة بحثاً عن موارد عيشها ، ولقد قدر عدد المهاجرين في إمارات الخليج فيما بين عام (١٩٣٠) ولغاية إستثمار النفط في أبوظبي بحوالي (١٨٠) ألف شخص معظمهم من البالغين من الرجال ، وقد إتجهوا إلى البحرين والكويت وقطر بحثاً عن العمل<sup>(١)</sup> .

وإستمرت الزيادة السكانية خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي ، إذ بلغ عدد السكان (١,٣٧٩,٣٠٣) نسمة في عام (١٩٨٥) ، كما أفاد الكتاب الإحصائي الصادر عن وزارة التخطيط أن عدد سكان الإمارات في العام (١٩٩٢) بلغ (٢,٠١١,٤٠٠) نسمة ، منهم ما نسبته (٦٠,٠٦%) من الذكور و (٣٩,٩١%) من الإناث ، وإستمرت الزيادة السكانية في السنوات المتتالية بالمعدل نفسه من النمو ، إذ بلغ عدد السكان (٢,٤١١,٠١٤) نسمة عام (١٩٩٥) ، وقد بلغ سكان الإمارات حوالي (٣,١٠٨,٠٠٠) نسمة في عام (٢٠٠٠) ، ويشير تقرير الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام (٢٠٠٥) ، إلى أن النمو السكاني في دولة الإمارات بلغ (٥,٦%) والذي لا يزال من بين أعلى المعدلات \* في العالم ، وقد بلغ سكان الإمارات حوالي (٤,١٠٤,٦٩٥) نسمة في عام (٢٠٠٥) ، وقد بلغت نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان نحو (٢١%) مقابل (٧٩%) من الوافدين الأجانب <sup>(٢)</sup> .

١. للإستزادة حول الموضوع ينظر : شاكرك خصبك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
  - \* بسبب إستمرار تدفق الهجرة الأجنبية الكبيرة ، فضلاً عن التطورات الديموغرافية الإيجابية التي نتجت عن تطور نظم الرعاية الصحية والبيئية والتعليم وزيادة متوسط دخل الفرد .
  ٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : مطر أحمد عبدالله ، الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢ - ٣٤ . كذلك ينظر : الكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ ، شركة ترينديت برس ليمتد ، لندن ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ . وكذلك ينظر : ميناء سالم الشامسي ، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج ، مجموعة باحثين : الخليج تحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥٠ .
- ومن المتوقع أن عدد الإماراتيين كنسبة من مجموع السكان سينخفض على مدى السنوات الأربعين المقبلة بشكل ملحوظ على حساب ٥٧ بين سيشكلون (٨٤,٥%) من السكان في عام (٢٠٣٠) ، مقارنة بحوالي (٧٩,٧%) في عام (٢٠١٠) ، وقد بلغ عدد سكان الإمارات نحو (٥,٩٧٩,٠٠٠) في عام (٢٠٠٩) <sup>(١)</sup> .

جدول (٤) عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧٥ - ٢٠١٠)

السنة	عدد السكان (نسمة)	السنة	عدد السكان (نسمة)	السنة	عدد السكان (نسمة)
١٩٧٥	٥٠٥٠٠٠	١٩٨٧	١٤٨٩١١٨	٢٠٠٠	٣١٠٨٠٠٠
١٩٧٦	٥٨٠٦٦٩	١٩٨٨	١٥٤٧٤٣٢	٢٠٠١	٣٤٨٨٠٠٠
١٩٧٧	٦٦٧٦٦٩	١٩٨٩	١٦٠٨٠٢٩	٢٠٠٢	٣٧٥٤٠٠٠
١٩٧٨	٧٦٧٧٠٨	١٩٩٠	١٦٧١٠٠٠	٢٠٠٣	٤٠٤١٠٠٠
١٩٧٩	٨٨٢٧٣٦	١٩٩١	١٩٠٨٨٠٠	٢٠٠٤	٤١٠٠٠٠٠
١٩٨٠	١٠١٥٠٠٠	١٩٩٢	٢٠١١٤٠٠	٢٠٠٥	٤١٠٤٦٩٥

٤٢٢٩.٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٨٣١٠٠	١٩٩٣	١٠٧٩١٥٩	١٩٨١
٤٤٨٨.٠٠٠	٢٠٠٧	٢٤١١٠١٤	١٩٩٥	١١٤٧٣٧٥	١٩٨٢
٤٦٣١١٣٥	٢٠٠٨	٢٤٧٩.٠٠٠	١٩٩٦	١٢١٩٩.٠٢	١٩٨٣
٥,٩٧٩,٠٠٠	٢٠٠٩	٢٧٢٤.٠٠٠	١٩٩٧	١٢٩٧.٠١٤	١٩٨٤
٨,٢٦٤,٠٧٠	٢٠١٠	٢٧٧٦.٠٠٠	١٩٩٨	١٣٧٩.٠٠٠	١٩٨٥
		٣٠٣٣.٠٠٠	١٩٩٩	١٤٣٣.٠٠١	١٩٨٦

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. UAE. ministry of planning , Annual Economic Reports, Economic and Social Development in the UAE, 1972 – 1997, 1975 – 1987, 1990 – 1995, 1996 to 2006 .

. الإمارات العربية المتحدة ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // ar. Wikipedia. Org / wik](http://ar.Wikipedia.Org/wik) .

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٨/٢) .
- . الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية ، (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .
- . الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والزراعية والبيئية ٢٠١٠ ، المركز الوطني للإحصاء ، ٢٠١١ ، ص ٣٧ .

١. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

ومن معاينة الإحصائيات في الجدول السابق يتضح أن عدد السكان إزداد من (٥٠٥,٠٠٠) ألف نسمة في عام (٧٥) (٨,٢٦٤,٠٧٠) فرداً منتصف عام (٢٠١٠) وأن تلك الزيادة السكانية تحققت بالدرجة الأولى ، بسبب تدفق العمال المهاجرين وبذلك نلاحظ إرباكاً وخبلاً واضحاً في التركيبة السكانية لدولة الإمارات إذ يشكل المواطنون الأصليون أقلية عديداً وسط بلادهم ، مقارنةً بعدد الوافدين الأجانب الموجودين على أرض الدولة ، وأن هذا الخلل راجع إلى إستمرار إنحسار مساهمة المواطنين في إجمالي عدد سكان الإمارات ، والذي بدأ مع إستقدام العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة منذ الطفرة النفطية الأولى في منتصف سبعينيات القرن الماضي ، إذ إنحسرت نسبة المواطنة بالنسبة لإجمالي عدد السكان ، ولا بد من تطبيق سياسات وإجراءات صحيحة ومناسبة تكفل معالجة هذا الخلل في التركيبة السكانية الإماراتية .

إما فيما يتعلق بالنمو السكاني في الإمارات ، والذي يعبر عنه بالزيادة أو النقصان السنوي للسكن نتيجة للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وتؤثر في عملية النمو السكاني بالإمارات بالزيادة أو النقصان عدّة عوامل من بينها (المواليد ، والوفيات ، والهجرة سواءً كانت داخلية أو خارجية) ، وما يمكن ملاحظته في الإمارات بأن نمو السكان في المدة من (١٩٠٤) حتى عام (١٩٤٨) منخفض \* .

وتشير الإحصائيات المبينة الجدول في أدناه ، إلى أن معدل النمو السكاني بالإمارات كان مرتفعاً خلال المدة من (١٩٦٨ . ١٩٧٢) إلى حوالي (٩,٦ %) ، وبالطبع فإن درجات الاختلاف كبيرة في نسبة الزيادة ، وهناك مظاهر من الهجرة الداخلية في الإمارات من المناطق غير النفطية إلى المناطق النفطية <sup>(١)</sup> ، في حين بلغ معدل النمو السنوي للأعوام (١٩٧٥) . (٢٠٠٢) حوالي (٦,٨ %) ، وقد بلغت معدلات النمو السكاني في عام (٢٠٠٥) بحسب إحصاءات الأمم المتحدة إلى (٣,٧٤ %) ، و(٣,٣٠ %) عام (٢٠٠٦) و(٢,٩٣ %) عام (٢٠٠٧) ، في حين بلغت نسبة النمو عام (٢٠٠٨) (٢,٦٦ %) ومن المتوقع أن يكون معدل النمو السنوي في المدة من (٢٠١٥) وحتى (٢٠٢٥) (٠,٨ %) وفي المدة من (٢٠٢٥) . (٢٠٥٠) حوالي (١,٠ %) ، وذلك بحسب تقديرات (الأسكوا) .

\* كانت أهم الملامح في تلك المدة هي قلة سكان الإمارات نتيجة للنمو السنوي البطيء بسبب التخلف الإقتصادي أو الإجتماعي الذي سببه الإستعمار ، وما رافقه من (نهب للثروات وضعف للموارد وإنتشار الأمراض والجفاف وإندثار تجارة اللؤلؤ) .

١. محمد غاتم الرميحي ، معوقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٧٨ .

جدول (٥) إتجاهات معدل النمو السكاني في الإمارات من (١٩٦٨ . ٢٠٥٠)

السنة	معدل النمو (%)	السنة	معدل النمو (%)
١٩٦٨ . ١٩٧٢	٩,٦	٢٠١٠	٢,٨
١٩٧٥ . ٢٠٠٢	٦,٨	٢٠١٠ . ٢٠١٥ *	١,٣٠
٢٠٠٥	٣,٧٤	٢٠١٥ . ٢٠٢٥ *	٠,٨٢
٢٠٠٦	٣,٣٠	٢٠٢٥ . ٢٠٥٠ *	١,٠
٢٠٠٧	٢,٩٣		

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. محمد إبراهيم ديتو ، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني مجموعة باحثين : النظام الأمني في منطقة الخليج العربي ، التحديات الداخلية والخارجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠٨ .

. الأمم المتحدة ، مسح التطورات الإجتماعية والإقتصادية في منطقة (الأسكوا) ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٣ .

. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .

ويمكن القول ، بأن نمو حجم لسكان في الإمارات هو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم ، إذ لا تعود أسباب هذا النمو إلى الزيادة الطبيعية في حجم السكان كما هو حال مصر ، بل إلى إزدياد الهجرة الآسيوية إليها (الهند ، باكستان ، الفلبين ، وغيرها) كأيدٍ عاملة تتطلبها المشاريع التنموية الكبرى المتسارعة التي تشهدها الدولة بسبب ضيق القاعدة السكانية (الوطنية) ، فضلاً عن إرتقاء مستوى الخدمات الصحية المقدمة في الدولة عما كانت عليه في السابق (١) .

إن المسارات المتباينة لنمو كل من السكان المواطنين وغير المواطنين ، أدت وستؤدي إلى تفاقم مشكلة الإختلال في توازن التركيبة السكانية للدولة ، فوجود أعداد كبيرة من السكان المؤقتين من العمال غير المهرة أو ذوي المهارات المتدنية بين الوافدين سبب المزيد من الإختلالات

١ . هانس روسلينج ، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي ، سلسلة محاضرات الإمارات (٣٩) ، أبوظبي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨ . كذلك ينظر : الركود الإقتصادي العالمي عامل رئيسي في تغيير المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

<http://www.Orintplanet.Com/Arabic/Index.htm> .

والتعقيدات بين مؤشرات الأداء ، ويمكن الخلط الواضح والكبير في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ تكاد تكون الأولى في منطقة الشرق الأوسط والعالم التي يشكل السكان المواطنون أقلية في وطنهم مقابل الوافدين الأجانب الذين بلغت نسبتهم حوالي (٨٠%) مقابل (٢٠%) أو أقل من ذلك للسكان المواطنين (١) .

نخلص من كل ما تقدم ، بأن هذا النمو السكاني الكبير في أعداد المهاجرين الأجانب لدولة الإمارات أدى بدوره إلى إحداث خلل متفاقم في التركيبة السكانية للدولة ، والتي إستمرت وما زالت مستمرة وبوتيرة متصاعدة رغم مرور أكثر من (٣٩) عاماً على قيام دولة الإمارات ما زالت الضوابط والإجراءات الموضوعية للحد من تفاقم المشكلة وسبل علاجها دون مستوى الحل الناجز لهذا التحدي الكبير الذي تواجهه الدولة .

إما فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي للسكان ، والذي يُعدُّ أحد المتغيرات السكانية المهمة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد بلغت نسبة السكان في عام (٢٠٠٠) بالفئة العمرية (أقل من ١٤) سنة حوالي (٢٨,١ %) ، والفئة العمرية من (١٥ - ٦٤) سنة بلغت (٦٩,٤) % ، إما الفئة العمرية (٦٥) سنة فما فوق فقد بلغت نسبتها حوالي (٢,٥) % ومن الملاحظ بأن السكان دون (١٥) سنة يشكلون أقل من ثلث السكان والفئة العمرية المنتجة من (١٥ - ٦٤) سنة قد تجاوزت الـ (٦٠) % ، وبذلك يمكن القول بأن المجتمع الإماراتي هو مجتمع فتي ، إذ يوجد ارتفاع في معدلات السكان داخل الفئة العمرية دون (١٥) عاماً لعام (٢٠٠٢) ، إذ بلغت نسبتها حوالي (٢٥,٨) % (٢) .

وعلى وفق تعداد عام (٢٠٠٥) فإن بنية السكان للفئة العمرية من (أقل من ١٤) سنة بلغت حوالي (٣٨,٨) % ، وإنخفضت في العام (٢٠٠٨) لتصل إلى (١٩,٨) % ومن المتوقع إنخفاض نسبة تلك الفئة العمرية عام (٢٠١٥) إلى حوالي (٢٠,٨) % وهي الفئة المعالة ، وإما الفئة العمرية الثانية من (١٥ - ٦٤) سنة ، وهي الفئة المعيلة (النشطة) فقد بلغت نسبتها (٥٨,١) % في العام (٢٠٠٥) ، وبلغت نسبتها ما يقارب (٨٠) % في العام (٢٠٠٨) ، والفئة المعالة

١. ميثاء سالم الشامسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٩ .

٢. للمزيد ينظر : World Bank , World Development Indicators, April , 2002 .

كذلك ينظر : الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي حول تقرير التنمية البشرية الدولي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .  
كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٩/٢) .

الثالثة (أكثر من ٦٥ سنة) والتي بلغت ٦١ % ، وإنخفضت لتصل إلى (٠,٩) % في العام (٢٠٠٨) ، ومن المتوقع أن تكون نسبتها عام (٢٠١٥) (٤,٢٠) % إما متوسط الأعمار فقد سجل كمعدل (٢٨,١) سنة ، في حين سجل متوسط أعمار الرجال بلغ (٣٤,٨) سنة ، وللنساء (٢٣,٣) سنة (١) .

وقد أدى التدفق الهائل للعمالة الوافدة إلى تغيير التركيب النوعي للسكان ، ذلك لأن الهجرة الوافدة جاءت بأغلبية الفئات الشابة والقادرة على العمل ، وإنخفاض نسبة النساء المهاجرات قياساً بالرجال ، وأصبحت في أوساط الوافدين مقابل كل (٦١) أنثى ، (١٠٠) ذكر (٢) وما لتلك النسبة من آثار سلبية في قيم المجتمع وإنضباطه الاجتماعي .

إما فيما يتعلق بالحضر والريف ، ففي الماضي كان من الصعب حصر أو متابعة التحضر قبل الإتحاد ، إما بعد الإتحاد فقد نمت المدن نتيجة إنتقال السكان من الريف إلى الحضر والهجرة الوافدة ، والزيادة الطبيعية (الوفيات والمواليد) ، وتوفر البنية التحتية في مدن الإمارات الجديدة ، رغم أن الآسيويين يسكنون الأحياء القديمة في المدن ويمكن القول بأن ، الوافدين قد أسهموا على نحو فعال في عملية التحضر بدولة الإمارات من خلال مساهمتهم في النمو العمراني والنشاط الإقتصادي (٣) .

ومن الملاحظ أن نسبة التحضر في الإمارات عالية ، ومن المتوقع أن تستمر بالزيادة في السنوات المقبلة ، إذ نلاحظ أن نسبة سكان الريف في الإمارات لعام (١٩٧٠) كانت (٤٣ %) ونسبة سكان الحضر كانت (٥٧,٠ %) ، إما في عام (١٩٨٠) فقد إنخفضت لتبلغ (٢٨,٥ %) وبالمقابل إزدادت نسبة سكان المدن للعام نفسه لتبلغ حوالي (٧١,٥) ، وكذلك الحال في العام (١٩٩٠) إنخفضت نسبة السكان في الريف لتصل إلى حوالي (١٩,٨) % وبالمقابل نجد سكان المدن قد إرتفع ليصل إلى (٨٠,٢) % ، وفي العام (٢٠٠٠) وصل سكان

١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (٢٠٠٥) لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (٩/٢) .
٢. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الإجتماعية ، عدد خاص عن الشباب ، العدد (٧) ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩ .
٣. دولة الإمارات العربية ، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٣ ، تراندينت برس ليمتد ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٠ .

الريف إلى (١٣,٣) % ليزداد سكان المدين في العام نفسه لتصل نسبتهم إلى (٨٦,٧) % إما في عام (٢٠٠٨) فقد بلغ سكان الريف ٦٢ حين بلغ سكان المدن حوالي (٨١) % ، وأنخفض سكان الريف في العام (٢٠١٠) لتصل نسبتهم إلى حوالي (٩,٥) % وإزداد سكان المدن لعام (٢٠١٠) بنسبة عالية لتصل إلى (٩٠,٥) % ، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة سكان الريف لتصل نسبتهم للعام (٢٠٢٠) إلى حوالي (٧,٦) % وتزداد نسبة سكان المدن لتصل عام (٢٠٢٠) إلى حوالي (٩٢,٤) % .

جدول (٦) عدد سكان الريف والحضر وتقديراتهم في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٧٠ - ٢٠٢٠)

السنة	نسبة سكان الريف ( % )	نسبة سكان الحضر ( % )
السنة	نسبة سكان الريف ( % )	نسبة سكان الحضر ( % )

٨١	١٩	٢٠٠٨
٩٠,٥	٩,٥	٢٠١٠
٩٢,٤	٧,٦	*٢٠٢٠

٥٧,٠	٤٣,٠	١٩٧٠
٧١,٥	٢٨,٥	١٩٨٠
٨٠,٢	١٩,٨	١٩٩٠
٨٦,٧	١٣,٣	٢٠٠٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. ESCWA, Survey of economic and social development in the ESCWA Region, 2000 – 2001, p 129 – 150 .

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (٩/٢) .
- . الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .

كذلك أثر تدفق الأيدي العاملة \* غير المنتظم في التركيب العمري للسكان ، إذ بدأت تظهر به تشوهات كبيرة ، وخاصة في الفئة العمرية ما بين (١٥ - ٦٥) عاماً ، التي تمثل ما نسبته (٧٨,٨%)<sup>(١)</sup> من مجموع السكان ، إذ تمثل هذه الفئة عصب القوى العاملة والفاعلة في الدولة .

ولا يخفى دور فئة قوة العمل بين (١٥ - ٦٥) سنة في الحياة الإقتصادية لدورها وإضطلاعها بإعالة الفئتين الأخريين (أقل من ١٥ سنة و ٦٥ سنة فأكثر) ، وإن إرتفاع نسبة قوة العمل إلى (٥٨,١%) هو حالة صحية آنية فرضتها الهجرة الوافدة إلى البلد ، والتي تتكون

\* تمثل الأيدي العاملة الوافدة للإمارات نوعين من القوى العاملة ، الأول : الأيدي العاملة ذات المهارة الفنية والكفاية العلمية والذي يشمل العاملين في مختلف قطاعات الدولة الإدارية . إما الثاني : فهي الأيدي العاملة الوافدة المتمثلة بالعمال غير المهرة ، وهم يؤلفون أنشطة القطاعات الإقتصادية على الإطلاق ، ويساهمون في قطاع البناء والإنشاءات والعمران .

١. ميثاء سالم الشامسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .

بأغلبها من السكان القادرين على العمل ٦٣ ضمن الفئة العمرية (١٥ - ٦٥) سنة وأن الإعتماد الكلي على العمالة الوافدة ، لا يصرح ٦٣ للإقتصادية وإجتماعية وسياسية وعلى الرغم من أهمية تلك الفئة المعيلة ، إلا أنه لا يمكن الإستغناء عن فئة (أقل من ١٤) سنة والتي تُعد ذخيرة المستقبل ، لأنها ترفد قوة العمل سنوياً بما تحتاجه من أيدي عاملة لكنها على ما تمثله من نسبة بحسب تعداد عام (٢٠٠٥) ، وهي (٣٨,٨%) لا تعطي إنطباعاتاً جيداً حول مستقبل قوة العمل في الإمارات ، ومن الملاحظ أن تلك النسبة لفئة صغار السن بتناقص مستمر ، إذا ما لاحظنا أن النسبة كانت (٤٤%) في عام (١٩٨٠) ، بينما فئة متوسطي السن من (١٥ - ٦٥) سنة كانت للعام نفسه (٥٢%)<sup>(١)</sup> .

وعند الحديث عن القوى العاملة ، فإنه يظهر لنا بوضوح أن هناك تذبذباً في نسبة توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الإقتصادية ، والجدول الآتي يوضح توزيع القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة بحسب القطاعات (الإقتصادية ، الزراعة ، الصناعة ، والخدمات) .

جدول (٧) نسبة توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإقتصادية للسنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

القطاع	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٩
الزراعة	٦,٣	٤,٩	٤,٤	١	٧,٨	٥,٢
الصناعة	١٦	١٦,٦	١٥	١٤,٦	٦,٦	٨,٨
الخدمات	٧٧,٧	٧٨,٥	٨٠,٦	٨٥	٨٥,٦	٨٦,٠

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٧ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٢ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٢ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٧/٢) .

ومن الجدول في أعلاه نلاحظ ، أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة تراجعت من (٦,٣ %) عام (١٩٩٥) إلى (٤,٩ %) ، وانخفضت بشكل كبير عام (٢٠٠٤) لتصل نسبتها إلى (١ %) لترتفع نسبتها في العام (٢٠٠٦) لتصل إلى (٧,٨ %) ، لتتخفص إلى (٥,٢ %) لعام (٢٠٠٩)

١. لمزيد من التفاصيل ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ . كذلك ينظر : عباس علي التميمي النمو الصناعي في الوطن العربي ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٣١ .

وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي ٦٤ نسبتها (١٦ %) في العام (١٩٩٥) إنخفضت تلك النسبة في العام (٢٠٠٤) لتصل إلى (١٤,٦ %) ، وقد إنخفضت بشكل كبير في العام (٢٠٠٦) لتصل نسبتها إلى (٦,٦ %) ، فيما بلغت في العام (٢٠٠٩) (٨,٨ %) . بينما يستحوذ قطاع الخدمات على النسبة العالية من العاملين والتي بلغت (٧٧,٧ %) في عام (١٩٩٥) وإستمرت بالإرتفاع لتصل نسبتها إلى (٨٥ %) عام (٢٠٠٤) ، وإلى (٨٥,٦ %) في العام (٢٠٠٦) ، وبلغت في العام (٢٠٠٩) حوالي (٨٦,٠ %) . وهذا يدل على قوة الجذب التي يمتلكها هذا القطاع بالنسبة للقوة العاملة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسباب التوسع في عدد العاملين بقطاع الخدمات ترجع إلى ضخامة حجم الإستثمارات التي تم توظيفها لإستكمال قطاعات

البنية التحتية ، فضلاً عن إهتمام القطاع الخاص بأنشطة الخدمات والتوزيع بدرجة أكبر لإرتفاع ربحيتها ، وأن التزايد المحسوس للأهمية النسبية في قطاع الخدمات يدل وبصورة قاطعة على إزدهار القطاع غير الرسمي الذي يضم هامشاً واسعاً من العمالة غير الماهرة (١) . وبذلك يتضح أن هناك خللاً في توزيع العمالة في القطاعات الإقتصادية ، إذ يظهر تركزها في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة .

ويمكن أن نضيف ، بأن الوجود المكثف للعمالة الأجنبية الوافدة قد أسهم في تقليص دور القوى العاملة المواطنة وإبتعادها نسبياً عن المساهمة وبشكل فعال في عمليات التنمية الشاملة فقد بلغ متوسط المشتغلين الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو (٢٦١٠,٩٣٤) عامل أي بلغت نسبة العمالة الوافدة بإجمالي العمالة المواطنة في الدولة حوالي (٩١ %) عام (٢٠٠٥) وبزيادة عن عام (٢٠٠١) بنسبة تقدر بـ(١ %) ، إذ بلغت العمالة الوافدة (٩٠ %) وبلغت نسبة العمالة المواطنة حوالي (١٠ %) (٢) . وهذا يعني أن نسبة العمالة المواطنة تقل مقارنة مع نسبة العمالة الوافدة ، وتتركز العمالة المواطنة في أكثر الأحيان بالوظائف الحكومية والوظائف المكتبية ، التي لا تتطلب جهداً عقلياً وبدنياً كبيراً في المراكز الإدارية للقطاع الحكومي التي تستحوذ فيه العمالة المواطنة على (٨٥ %) (٣) ، من نسبة الوظائف في هذا القطاع

١. نواز عبد الرحمن الهيتي ، الثورة العلمية والتكنولوجية وهياكل الإستخدام في الوطن العربي مجلة شؤون عربية ، العدد (١٠٧) ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٢ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١٠/٢) .

٢. عبدالرزاق الفارس وآخرون ، التقرير الإقتصادي الخليجي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) ، دار الخليج للصحافة والنشر ط ١ ، الشارقة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨ .

٣. محمد شحاتة عبدالغني ، توطين العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي : (هل آن الأوان لإعتبارها قضية أمن قومي ؟) ، شؤون خليجية ، العدد (٤١) ، دبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٧ - ٩٨ .  
وتكاد العمالة المواطنة تتلاشى أو يتضاءل دورها في القطاع الخاص الذي يستحوذ على أغلب النشاط الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (٦٥) ، والمساهم الفعال في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، والذي تتركز فيه (٩٥ %) من القوى العاملة الأجنبية (١) .

وإزاء هذا التفوق العددي الكبير للعمالة الوافدة ، الذين يُعد دورهم الإقتصادي حيويّاً إلا أنه لم يخف الكثير من الإماراتيين مخاوفهم من الزيادة الكبرى لعدد السكان من الوافدين في بلادهم ، خاصةً أن نسبة المواطنين مقارنة بالجنسيات الأخرى تُعد أقلية ويمثل النمو الحاصل في القطاعات الإقتصادية كافة بالإمارات من الأمور الأساسية ، التي ساعدت على طلب مئات الآلاف من العمالة الوافدة لتنفيذ المشاريع العمرانية ، التي واكبت الطفرة العقارية التي شهدتها البلاد في

السنوات الأخيرة ، وأن الجانب الوحيد المطمئن في هذا الخصوص أن العمالة الوافدة في أغلبها عمالة مؤقتة غير دائمة ، ومحكومة بقوانين الإقامة التي من الممكن أن تحد من تلك الظاهرة عندما يتطلب الأمر ذلك .

فضلاً عما تقدم ، نجد أن العمالة الوافدة كان لها الأثر الكبير في منافسة القوى العاملة الوطنية ، وقد أدت إلى زيادة معدلات البطالة بين المواطنين . إذن فللتركيبة السكانية تأثير كبير في تعظيم مشكلة البطالة وزيادة معدلاتها ، فقد بلغت نسبة البطالة في الإمارات عام (١٩٨٥) حوالي (١,١ %) ، وقد قدر عدد العاطلين بـ(٩) الآلاف<sup>(١)</sup> وقد ارتفعت معدلات البطالة لكلا الجنسين بين القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة في المدة الممتدة من (١٩٩٠ - ١٩٩٦) إلى (١,٨ %) ، إذ بلغت نسبة البطالة بين الرجال للمدة نفسها حوالي (١٧ %) وبين النساء (٢,٣ %) ، وبلغت نسبة البطالة بين صفوف الشباب وللمدة نفسها حوالي (٦,٣ %) ، وقد بلغ معدل الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى والذين يشكلون غالبية العاطلين عن العمل بحوالي (٧٥ %) <sup>(٢)</sup> .

١. صبري عمارة ، الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دول الخليج ، شؤون خليجية العدد (٤٣) ، دبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧ .
٢. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الفقر في غربي آسيا : منظور اجتماعي سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١) ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص ٧٣ .
٣. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٩ - ٦٤ .

وتفيد بيانات منظمة العمل العربية أن ٦٦ بين القوى العاملة في الإمارات للعام (٢٠٠٥) ، قد بلغت نسبتها (٢,٣ %) ، كما سجلت الإمارات أدنى معدلات البطالة لمواطنيها بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ، وبنسبة بلغ إجماليها بنحو (٣,٠ %) وذلك بحسب إحصاء أفصح عنه التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (٢٠٠٧) <sup>(١)</sup> .

ويمكن تفسير أسباب البطالة في الإمارات من خلال عوامل عدة ، أهمها عدم مطابقة إحتياجات سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحقون بقوة العمل ، ونمط السياسات الحكومية الرامية إلى تقليص فرص الإستخدام في القطاع الحكومي ، وعدم التناسب حالياً بين أنواع المؤهلات التي يحملها المواطنون الباحثون عن العمل ، وبين أنواع فرص العمل المتاحة في

أسواق العمل ، فضلاً عن أهم عامل والمتمثل بالكم الهائل من العمالة الوافدة والعمل بأجور متدنية ، كذلك عدم تحمل القطاع الخاص لدوره المجتمعي في القضاء على ظاهرة البطالة ، وذلك بعدم الثقة بقدرة المواطنين .

ومع ذلك فإن التغيرات التكنولوجية المواكبة لظاهرة العولمة \* ، يمكن أن توفر فرص عمل جديدة بيد أن القوى العاملة ستحتاج إلى إكتساب المهارات المطلوبة للإندماج في عالمنا المتغير ويمكن القول ، أن اللوم يقع على عاتق حكومة الإمارات بجلب العمالة المؤهلة وغير المؤهلة رغم وجود كوادر وطنية . كما يمكن القول ، أن هناك آثاراً إقتصادية بالغة الأهمية للبطالة في مجتمع الإمارات والتي تمثل إستنزافاً لثروات المجتمع البشرية ، خاصةً في المجتمعات التي تُعد العاطل عن العمل مستحقاً للضمان الإجتماعي ، وأن التغيرات التي حصلت في الدولة يجب أن تؤثر إيجاباً ، وليس سلباً في العمالة الوطنية ، إذ إنه وبقليل من رسم الخطط والإستراتيجيات والسياسات العامة الملائمة من قبل صانعي السياسات بالإمكان حل مشكلة من ( ٣٠ - ٤٠ ) ألف مواطن تلافياً للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٩ . وكذلك : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ .  
\* العولمة : هي عملية التحول في هيكل العلاقات والتعاملات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية على هيئة تيارات إقليمية أو عابرة للقارات ، تنعكس على الأدوار والأنشطة التي تقوم بها الدولة . للإستزادة حول الموضوع ينظر : محمد الأطرش ، تحديات الإتجاه نحو العولمة ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٦٠) ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

كما أدت الأزمة الإقتصادية العالمية إلى ٦٧ لبات البطالة بين عام (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) إذ أنها إرتفعت من (٣,٧%) إلى (٣,٩%) . عام (٢٠١٠) إرتفاعاً بلغ (٤,٣%) على مستوى الدولة ، ويرتفع ذلك المعدل بين المواطنين والإناث وبواقع (١٩,٨% و ١١,٥%) على التوالي ، عنه بين غير المواطنين والذكور (٢,٩% و ٣,١%) على الترتيب كما تشير البيانات إلى إرتفاع معدل البطالة بين المواطنات الإناث عن المواطنين الذكور بحوالي (٢٧,٥% ، ١٦,٩%) على التوالي ، وكذلك بين غير المواطنات الإناث عن غير المواطنين الذكور وبواقع (٨,٥% مقابل ٢,٠%) على الترتيب ، وطبقاً لتوقعات مصادر إحصائية أخرى ، فإن عام (٢٠١٥) سيكون ما يقارب من ربع مليون مواطن إماراتي في سوق العمل <sup>(١)</sup> . وفيما يتعلق بالبرامج التدريبية توضح البيانات أن ما يقرب من ثلث المواطنين المتعطلين (٣٠%) إلتحقوا ببرامج تدريبية من

أجل رفع مستواهم العلمي أو التقني للتأهل لفرص عمل أعلى وأفضل ، وترتفع تلك النسبة بين الإناث ( ٣٥%) عن الذكور ( ٢١%) كما يركز المدربون على برامج الحاسب الآلي واللغات والبرامج الإدارية عن التأهيل المهني / التقني أو المالي (٢) .

وأن ما يمكن ملاحظته من خلال كل ما تقدم ، بأن أبرز التحديات التي تواجه أسواق العمل في الإمارات هي كيفية توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وكيفية تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة والمتدنية المهارة ، والحد من تنافسها مع العمالة المواطنة ولا بد من تحقيق الإستخدام الأمثل والكامل للعمالة المواطنة بعد تأهيلها علمياً وتحقيق التوازن في سوق العمل من خلال تحقيق تناسب محدد بين القوى العاملة الوافدة والقوى العاملة المواطنة ، وكذلك تمكين المرأة وتوسيع مجالات إستقطابها في سوق العمل وكذلك تمكين مواطني الإمارات من فرص العمل المتاحة في الدولة .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ . كذلك ينظر : الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والزراعية والبيئية ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ . كذلك ينظر : البطالة في الإمارات وسبل علاجها ، في ندوة لمركز حوار ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Hewar.Ae/Index.asp> .
٢. دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير التحليلي للأبعاد الإقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٩ المركز الوطني للإحصاء ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨ .

## المبحث الثاني : واتتنبية الموارد البشرية في ملارات ٦٨

دلّت التجربة الإنسانية التاريخية دوماً على أنه بإمكان الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر أن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج ، بفضل العلم والتقنية بوجه خاص ومن هنا نظر بعض الباحثين إلى الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية ، على أنها هوة في تنظيم العقل البشري وتوظيفه التوظيف الأمثل ، على وفق ذلك تنافست البلدان المتقدمة فيما بينها بقوة على التطور التكنولوجي من بوابة البحث القائم أصلاً على الجهد البشري ، وتوافر قاعدة واسعة من العلماء والباحثين . منطلقين من المنهج (الأمبريقي) الذي بات يستخدم بكثافة للوصول إلى تشكيلات جديدة من المعادن والمواد الصناعية ، والبحث عن بدائل للطاقة وصولاً لتصنيع الغذاء .

لقد بات تأهيل البشر إلى مستويات علمية عالية ، هو المفتاح الأساس لإستيعاب مخرجات التقدم العلمي الهائل والتعامل معه ، بل والسعي لتطويره . والإستثمار البشري يحتاج لتمويل وإنفاق كبيرين ، فالكثير من البلدان النامية غير قادرة على الإتيان به ، بينما البلدان المتقدمة تساهم منظمات الأعمال الخاصة بتمويل الكثير من نتائج البحث والتطوير ، وهو ما يخفف عن الدولة الضغط في تمويل ذلك الجزء المخصص للنهوض ببناء القدرات العلمية العالية .

وتستفيد البلدان المتقدمة وبخاصةً أمريكا وبعض الدول الأوروبية ، من ظاهرة هجرة العلماء من البلدان النامية (النقل العكسي للموارد) ، مستفيدة من عدم توافر البيئات المناسبة لهذه القدرات بجانب عدم توافر الإستقرار السياسي والإقتصادي ، وهذا يلقي بظلاله على طبيعة القدرات البشرية المتوافرة في تلك البلدان ، التي ستظل تحت تأثير الإغراء الذي توفره البلدان المتقدمة لكفاءات العالم الثالث . وتحاول الإمارات من جانبها الإستفادة من ذلك عبر الإستعانة ، أو توطين الكفاءات البشرية المتميزة ، بينما تظل مصر فاقدة لقدراتها البشرية ، سواء بإتجاه الغرب أو الدول العربية .

وقد جاء هذا التركيز المنهجي على قدرات الإنسان ، لما للخبرة والمهارات المكتسبة من أهمية كبيرة في عملية الإنتاج والتنمية الإقتصادية ، وهذا بدوره دفع إلى الإهتمام بدور الإنسان في عملية التنمية والإهتمام بالوسائل الكفيلة بتحدي وتطوير طاقاته الإنتاجية ، وحتى يتحقق ذلك فمن الضروري أن يتم إعداد البشر لأداء الوظائف من خلال المجالات المساهمة ببناء الإنسان بدياً وعقلياً ومهارياً من طفولته حتى بلوغه سن العمل ، ولتأهيل الموارد البشرية لا بُدَّ من توفير فرص إستثمار أكبر بشتى المجالات ، وتحسين مستوى أداء القوى العاملة ، وزيادة إنتاجية العمل وتطوير المهارات والقدرات ، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة ، وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة بمجالات التعليم والعمل في مختلف جوانب الحياة ، وتضيق فجوات الإختلاف بين الذكور والإناث ، ومع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم حدثت قفزة نوعية في الفكر التنموي ، فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينيات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة

فإن مفهوم التنمية البشرية ركز ، فضلاً عن كفاءة الإنتفاع من تلك القدرات ، بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية (إلى أن الإنسان ٦٩ية وهو هدفها) <sup>(١)</sup> . إذ تعني تنمية الموارد البشرية إعداد العنصر إعداداً صحيحاً بما يتفق وإحتياجات المجتمع ، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور إستغلاله للموارد الطبيعية ، فضلاً عن زيادة طاقاته وجهوده <sup>(٢)</sup> .

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة (١٩٩٠) إلى أن التنمية البشرية تعني (توسيع نطاق الخيارات إزاء الأفراد ، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة) <sup>(٣)</sup> . وهكذا لا يظهر هناك تعارض بين التعريفين السابقين ، فتنمية الموارد البشرية تركز بشكل أساس على تحسين الظروف الحياتية للإنسان من ناحية ، والحياة الكريمة من ناحية أخرى ، وبذلك الإجراءات يمكننا توفير الموارد البشرية القادرة على إحداث التنمية المستدامة إذ تُعدُّ التنمية

البشرية حالة من التفاعل المستمر بين الإنسان والمجتمع ، وبين الإنسان والطبيعة فهي تسعى إلى تطوير الإنسان جسماً وعقلاً وقدرةً على المشاركة وتطوير تلك القدرة والإرتقاء بها .

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية كذلك بأنها : (عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها) ، إذ يتضح من التعريف السابق بأن للتنمية البشرية جانبين الأول : يتمثل في تمكين القدرات عن طريق الإستثمار في الصحة والتعليم والتدريب . والثاني : الإستفادة من تلك القدرات بما يحقق النفع للإنسان<sup>(٤)</sup> . أي إستخدام القدرات البشرية بزيادة الإنتاج ، لذلك فجوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يُعدُّ مقصد التنمية وإحدى دعائمها الأساسية .

- وتشير تقارير الأمم المتحدة أن تنمية الموارد البشرية ترتكز على المحاور الأساسية المتمثلة بـ: (٥)
- ١ . أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية (خالية من الأمراض) .
  - ٢ . أن يكتسبوا المعارف ( جانب التعليم) .
  - ٣ . أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق .

- ١ . مكتب العمل العربي ، " الموارد البشرية ودورها في الحياة الإقتصادية " ، مجلة العمل العربي منظمة العمل العربية ، القاهرة ، العدد (٩٨) ، ١٩٩٧ ، ص ٣٣ .
- ٢ . موسى اللوزي ، التنمية الإدارية (المفاهيم ، الأسس ، التطبيقات) ، ط ١ ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٧ .
- ٣ . الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، وكالة الأهرام للتوزيع القاهرة ، مصر ، ١٩٩١ ، ص ١ .
- ٤ . تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣ ، موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات العالمية : [http : // www . Un . org](http://www.Un.org) .
- ٥ . الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، دار العالم العربي للطباعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١١ .

وترتكز مقاييس تنمية الموارد البشرية بشروط والمهارات اللازمة لتطوير قدرات الأفراد ، والتي تؤدي دوراً في التنمية الإقتصادية في مجتمع ، ويطلق على المقاييس الذي يتكون من المؤشرات الثلاثة السابقة إسم دليل التنمية البشرية \* . وبالتطبيق على (مصر والإمارات) نجد أنهما وكغيرهما من الدول حاولتا تطبيق كثير من السياسات والخطط التنموية بهدف الخروج من دائرة التخلف والحقا بركب الدول المتطورة ، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على المؤشرات التي تتعلق بالجانبين الصحي والتعليمي لما لهما من تأثير في تنمية مواردنا البشرية فضلاً عن دور المرأة ، وتمكينها سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً .

المطلب الأول : مؤشرات تنمية الموارد البشرية في جمهورية مصر العربية

أولاً : مؤشر الصحة في مصر

هناك توافق على أن الصحة تشكل ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني ، فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الإختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم ليس هذا فقط ، بل أن مستوى الصحة له تأثير مهم ، ويُعدُّ محددًا أساسياً من محددات التنمية الإقتصادية ، وذلك لأن الأفراد المنتجين إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة ، فسيساهمون بقدرٍ عالٍ بالعملية الإنتاجية سينعكس على إرتفاع إنتاجيتهم ، والتي يُعبّر عنها بالنتاج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> ويمكن القول ، بأن معظم الدساتير تنص على الحق في التمتع بصحة جيدة ، وذلك من خلال التشديد على كون الصحة واحدة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان .

\* نبه معدو التقرير إلى أهمية بالغة هي رغم أن دليل التنمية البشرية يُعد نقطة بداية مهمة ، إلا أن مفهوم التنمية البشرية أوسع وأكثر تعقيداً من أن يتم تقديره ، بناء على مقاييس مختصرة ، كما أكدوا أن الدليل لا يُعد مقياساً شاملاً ، إذ لا يحتوي نواحي مهمة من التنمية ، لا سيما القدرة على المشاركة في القرارات المؤثرة في حياة الفرد ، أو التمتع بحقوق الآخرين . راجع تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Undp. Org . eg](http://www.Undp.Org.eg) .

١. لأهمية الصحة بعملية التنمية الإقتصادية ، فقد إهتم بها الإقتصاديون القدامى والمحدثون ، وأفردوا له فرعاً خاصاً تحت عنوان "إقتصاديات الصحة" يتم فيه دراسة العلاقة بين الصحة والتنمية الإقتصادية وكيف تؤدي الأولى إلى تحقيق الثانية ، وكما أن للمستوى الصحي العام أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية فهو أيضاً أساس التنمية البشرية والذي يحقق مع التنمية الإقتصادية تنمية شاملة أو مستدامة ، لذلك جاء المؤشر الأول لدليل التنمية البشرية والذي أعده برنامج الأمم المتحدة للإنماء ، وهو الذي يعكس مستوى الصحة العام للأفراد . للإستزادة حول الموضوع ينظر : تقرير التنمية البشرية المتوفر على موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Un. Org](http://www.Un.Org) .

وأوضحت التقارير المختصة بجانب الرعاية الصحية أن مصر أحرزت تقدماً في هذا المجال إذ يقع جُلُّ مسؤولية توفير الرعاية الصحية<sup>٧١</sup> لحكومة ، وإن تباين هذا الدور قبل وبعد الستينيات . وكانت مصر من أوائل الدول التي بدأت في إنشاء مراكز الرعاية الصحية في المناطق الريفية ، وأدى التركيز على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية إلى إنتشار المرافق الصحية في معظم مناطق مصر ، وتتلخص الفلسفة الصحية في رفع شعار الصحة للجميع كهدف رئيس ، وقد وضعت وزارة الصحة والإسكان المصرية أولويات لتحقيق هذا الهدف عن طريق إنشاء نظام قومي ، لنشر مراكز تقديم الخدمة الصحية للمستويات كافة في جميع أنحاء مصر ، كما تلتزم وزارة الصحة بتحسين جودة وإنتشار الرعاية الصحية في المناطق الحضرية مع التركيز على الرعاية الوقائية وتطعيمات الأطفال<sup>(١)</sup> . والإحصاءات الآتية تبين أن مصر أحرزت تقدماً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

جدول (٨) متوسط العمر المتوقع عند الولادة في مصر حسب الجنس للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠)

السنة	ذكور (%)	أناث (%)	السنة	ذكور (%)	أناث (%)
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٥٥,١	٥٧	٢٠١٥ - ٢٠٢٠ *	٧١,٤	٧٦,١
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٥٨,٦	٦١,١	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥ *	٧٢,٤	٧٧,١
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٦٢,٢	٦٥,٣	٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ *	٧٣,٣	٧٨
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٦٥,٣	٦٩,٢	٢٠٣٠ - ٢٠٣٥ *	٧٤,١	٧٨,٨
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٦٧,٧	٧٢	٢٠٣٥ - ٢٠٤٠ *	٧٤,٨	٧٩,٥
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٦٩,١	٧٣,٦	٢٠٤٠ - ٢٠٤٥ *	٧٥,٥	٨٠,٢
٢٠١٠ - ٢٠١٥ *	٧٠,٣	٧٤,٩	٢٠٤٥ - ٢٠٥٠ *	٧٦,٢	٨٠,٩

. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١ .  
\* تقديرات .

ومن معطيات الجدول في أعلاه ، يتضح أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو في تحسن مستمر وكذلك يمكن ملاحظة أن نسبة الأناث تتزايد باستمرار مقارنةً بالذكور ، وهذا يعني نجاح السياسات المصرية إلى حد كبير في القضاء على الأمراض المسببة للوفاة المبكرة كما أوضحت التقارير أن معدلات الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ، قد تقلصت إلى النصف

١. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل بنائي تاريخي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

وإزداد إقبال السيدات الحوامل على الإستف ٧٢ الرعاية الصحية ، التي توفرها الدولة للأم في إطار تبني مصر لاستراتيجية رعاية الأمومة ، وانعكس على إنجاب أطفال يتمتعون بصحة عالية علاوة على ذلك ، إرتفعت معدلات النجاح في القضاء على الأمراض التي تصيب الأطفال في سن مبكرة ، أو تقلل من العمر المتوقع بفضل نجاح برامج الصحة الوقائية \* (التطعيم والتوعية وما إلى ذلك) ، والتي تبنتها وزارة الصحة في الآونة الأخيرة <sup>(١)</sup> ، إما المؤشرات المتعلقة (جدول - ٩) بصحة الطفل في مصر والمتعلقة بمعدل الوفيات عند الأطفال الرضع ، يتضح إنخفاض هذا المعدل وبشكل ملحوظ بين الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) لتصل إلى (٢٩,٣ %) ومن المتوقع أن يستمر في الإنخفاض ليصل إلى (٩,٧ %) بين الأعوام (٢٠٤٥ - ٢٠٥٠) .

جدول (٩) معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر لكل ألف مولود حي للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠)

السنة	المعدل ( % )
٢٠١٥ - ٢٠٢٠ *	٢٠,٧
٢٠٢٠ - ٢٠٢٥ *	١٧,٧
٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ *	١٥,٣
٢٠٣٠ - ٢٠٣٥ *	١٣,٣
٢٠٣٥ - ٢٠٤٠ *	١١,٥
٢٠٤٠ - ٢٠٤٥ *	١٠,٤
٢٠٤٥ - ٢٠٥٠ *	٩,٧

السنة	المعدل ( % )
١٩٨٠ - ١٩٨٥	١١٠,٥
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٨٨
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٦٦,٦
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٤٨,١
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣٥,٩
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٢٩,٣
٢٠١٠ - ٢٠١٥ *	٢٤,٢

. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .  
\* تقديرات .

\* ويرجع ذلك إلى أن مصر قد وقعت على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة (١٩٨٢) الذي بموجبه تلتزم الحكومة بتوفير الأدوية بكميات كافية وبأسعار مناسبة وفي متناول الأفراد المقيمين بها وحمايتهم من إنتهاكات حقوقهم الصحية التي تقوم بها أطراف غير حكومية ، وذلك (بالتوسع في برنامج التأمين الصحي وتطويره لمواجهة القطاع الخاص في المجال الصحي) ، فضلاً عن إنضمام مصر عام (١٩٨٤) إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي ينص في مادته (١٦) على حق كل شخص في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها ، ويلزم الميثاق الدول الأعضاء ضمنها بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان الحصول على العناية الطبية في حالة المرض . للمزيد ينظر : موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة المعلومات العالمية : <http://www.Who.int> .  
١. الأمم المتحدة ، (الأسكوا) ، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

إما فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي ، فقد زاد الإنفاق الحكومي على الصحة في مدة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وما قبلها ، بحوالي (٧٣) المدة من (١٩٩٥ - ١٩٩٧) وهي بذلك أقل من نسبة الإنفاق على الصحة في الدول العربية التي يبلغ متوسطها (٢,٩ %) ولا تتناسب هذه الزيادة في معدلات الإنفاق على الصحة مع المشكلات المترتبة على ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وتشير الدراسات إلى أن إنخفاض معدل الإنفاق المخصص لقطاع الصحة ، سوف يؤثر سلباً في أداء هذا القطاع ، وذلك لعدة أسباب يأتي على رأسها (١) :

١. أن معدل الإنفاق على الصحة في مصر ومتوسط نصيب الفرد فيها منخفض للغاية مقارنة بمثيله على مستوى العالم ، بحيث يصعب إحداث أي خفض فيه .
٢. نظراً لأن معظم الإنفاق العام لوزارة الصحة يخصص للخدمات العلاجية (٦٥,٩ %) من الإجمالي إذ أنه يصعب تخفيض هذا النوع على الخدمات الطبية ، لذلك فأن الخدمات الطبية الوقائية

هي التي ستتأثر ، الأمر الذي سيزيد من خطورة الوضع لإنتشار كثير من الأمراض في مصر ، فضلاً عن صعوبة تخفيض بند الأجور في موازنة وزارة الصحة المصرية .

وبذلك فإن معظم الخفض سوف ينصب على المستلزمات السلعية ، وعلى وجه الخصوص الأدوية ومن هنا ، فإذا ما كانت ترغب في التخلي عن عدد من الميادين لأسباب إقتصادية فهي تظل مسؤولة عن النواحي الإجتماعية في جانب الصحة ، وكذلك الإستثمار في مراكز الرعاية الصحية والمرافق العامة ، ويبلغ حجم إجمالي الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العام (٢٠٠٤) حوالي (١,٩ %) . في حين نجدها بلغت عام (٢٠٠٨) حوالي (٦,١%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بلغت نسبته من إجمالي الإنفاق العام حوالي (٧,٣%) ، منها (٢,٢%) يتحملها المواطن والباقي من موارد الدولة ، وبالنسبة للتأمين الصحي فقد بدأ تطبيقه عام (١٩٦٤) على حوالي (١٤٠) ألف مواطن ، ويبلغ عدد إجمالي المؤمن عليهم حتى عام (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) حوالي (٣٨,٧) مليون مواطن (٢) .

وبالنسبة لمؤشرات أداء الخدمات الصحية ، فقد إهتمت فلسفة الخدمة الصحية بالتوسع الكمي في المنشآت الصحية الريفية والحضرية ، ومنذ أوائل الستينات وحتى الوقت الحالي زاد عدد الأسرة في المستشفيات ، ففي العام (٢٠٠٧) بلغ عدد الأسرة حوالي (١٨٥) ألف سرير أضف لذلك ، فمن المؤشرات التي تعكس مستوى الصحة العام ، ومدى التقدم الذي حدث فيه عدد الأطباء لكل (١٠٠) ألف فرد ، فكلما زداد عددهم بدولة ما ، كلما دل ذلك على تقدم مستوى

١. هبة نصار ، "أثر تحرير الإقتصاد المصري على الصحة في مصر" ، ورقة قدمت إلى حلقة نقاشية عن

تحرير الإقتصاد المصري في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٨ ، ص ٨ .

٢. للمزيد ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١١/٢) . كذلك ينظر : الرعاية الصحية ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، مصدر سبق ذكره .

الصحة فيها ، بغض النظر عن تخصصاً ٧٤ ومهاراتهم ، وقد أشارت تقارير لوزارة الصحة المصرية إلى أن عدد الأطباء قد زاد بين عام (١٩٨٢ - ١٩٩٢) لكل (١٠٠) ألف شخص في النظام الصحي العام من (٥,٤%) إلى (٧,٩%) ، ويتجاوز متوسط عدد الأطباء في مصر ما يتجاوزه المتوسط المسجل في عدد من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة \* وقد بلغ عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل (١٠٠) ألف فرد في عام (٢٠٠٥) حوالي (٦,٥%) في حين بلغ في العام (٢٠٠٧) حوالي (٦,٩%) . كما زاد عدد الممرضات لكل (١٠) آلاف شخص من (٩,١%) إلى (١٠,٥%) للمدة من (١٩٨٢ - ١٩٩٢) ، في حين بلغ عدد فئات التمريض للعام (٢٠٠٧) إلى (٢٠٦) ألف ممرض وممرضة ، وبلغ عدد المستشفيات العامة والمركزية حوالي (٣٨١) مستشفى عام (٢٠٠٧) ، ووصل عدد إجمالي للوحدات الصحية الريفية إلى (٣٧٣٤)

وحدة في عام (١٩٩٢) ، في حين بلغ عدد الوحدات الصحية في العام (٢٠٠٧) (٤٥٠٠) وحدة<sup>(١)</sup> .

ونخلص إلى القول ، أن أكثر برامج الصحة فاعلية هي التي تجعل الأفراد والمجتمعات يشعرون بملكيتهم لهذه البرامج ، وحتى تتمكن مصر من الإرتقاء والإرتفاع بالمستوى الصحي فلا بد لها من تنمية قدراتها الإدارية لوزارة الصحة ، وكذلك رصد مخصصات مالية ملائمة لتمويل النظم الصحية ، وتوفير موارد بشرية متوازنة في مجال الصحة أضف إلى ذلك تمكين الناس جميعاً من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية .

\* تعرض تقارير التنمية البشرية التي يُقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة كل بلد على حدة ، من حيث ما أحرزته من تنمية بشرية مقاسة بالمؤشرات المتعلقة بمستوى الصحة والتعليم والدخل ، إذ قسم البرنامج الدول من حيث تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات هي : دول ذات تنمية بشرية مرتفعة تكون فيها قيمة التنمية البشرية ( ٨٠ %) فأكثر ، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة وتتراوح فيها قيمة مؤشر التنمية البشرية ما بين ( ٥٠ %) وأقل من ( ٨٠ %) ، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة والتي تتراوح فيها قيمة التنمية البشرية ما بين ( ٠ % وأقل من ٥٠ %) ، ويتطبيق مقياس التنمية البشرية بمؤشراته الثلاثة على مصر نجد بأنها كانت في أوائل السبعينيات ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية (أقل من ٥٠ %) بينما إرتفعت قيمة مؤشر التنمية بأواخر التسعينيات لتصل إلى (٦٣ %) مما يعكس التحسن الملحوظ ، وبذلك فهي تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود حامد عبدالرزاق إقتصاديات السكان والموارد البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

١ . للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر : عبدالباسط عبدالمعطي (محرر) : الأسرة المعيشية والإنفاق الإجتماعي الواقع والبدائل دراسة مسحية بالعينة ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ص ١٣٠ - ١٣٢ . كذلك ينظر : الأمم المتحدة ، نحو سياسات إجتماعية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ . كذلك ينظر : الرعاية الصحية ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، مصدر سبق ذكره .

ثانياً : مؤشــــر التعلــــيم

يُعدُّ التعليم واحداً من المجالات ٧٥ التي يمكن من خلالها تنمية الموارد البشرية لذلك عدّه دليل التنمية البشرية المؤشر الثاني للقياس ، وواحداً من أهم مؤشرات النمو الإقتصادي ، وأن الإستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم يمكن من خلاله القضاء على الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ، على أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية ، والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع ، ومن المؤكد أن قلة التحصيل العلمي ورداءة نوعيته يرتبط ويقوِّه بالفقر<sup>(١)</sup> .

كما أن الإستثمار في التعليم بمراحله كافة يُعدُّ كذلك شرطاً ضرورياً ووسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الشاملة ، إذ أن هناك علاقة

بين الإستثمار في التعليم وتحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على الفقر ، وصولاً إلى التنمية الشاملة ولإنطلاقة تنمية فعالة لا بُدَّ من أن تستند إلى تفعيل دور الإستثمار بالتعليم في النشاط الإقتصادي وتحسين نوعه وكمه (٢) ، ويمكن الإشارة إلى توليفة العلاقة بين الإستثمار في التعليم وتحقيق النمو الإقتصادي والتخلص من أغلال الفقر ، وصولاً إلى تحقيق أهداف تنمية شاملة .

١. المدخلات : الإستثمار في التعليم ، وهي العناصر التي تكون الأساس لبدء بناء القاعدة وبمثابة المادة الأساسية التي تغذي النظام ، سواء أكانت ملموسة أم غير ملموسة .

٢. العمليات : وهي مجموعة الإجراءات والفعاليات المعتمدة داخل التوليفة أو النظام للتعامل مع مدخلات الإستثمار في الموارد البشرية تجاه تحويلها إلى شكل آخر يتوافق مع أهداف التنمية ، من خلال توفير فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على الفقر .

٣. المخرجات : وهي النتائج التي تفرزها التوليفة ، وبما يتفق مع أهداف المجتمع والنظام في تحقيق التنمية الشاملة .

٤. التغذية العكسية : وهي المخرجات المسترجعة من ناتج التوليفة ، ولغرض تقييمها ومطابقتها مع الأهداف الموضوعية ، وهي خلق مجتمع متقدم ومتعلم ، وإزالة الفوارق الجنسية في التعليم وتطوير وتوسيع المؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمجتمع والمؤسسات الإنتاجية .

١. نادر فرجاني ، رفعت العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، مركز المشكاة ، مصر ، فبراير ، ٢٠٠٠ .  
متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Almishkat.org> .
٢. سالم توفيق النجفي ، إبراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية والنمو الإقتصادي ، دراسة تحليلية مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد (٢٦) ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣ .
- إذن من خلال ما تقدم ، يُعدُّ التعليم الدعامة الأساسية للتنمية المجتمعية ، والنهوض بنوعية الموارد البشرية ، التي لا غنى عنها فـ ٧٦ صادية والإجتماعية وتُمثل تلك العلاقة إرتباط التعليم مع إحتياجات المجتمع وهما سرطان ضروريان لنجاح العملية التنموية في أيِّ مجتمع ، وفيما يتعلق بمصر فقد جاء الإهتمام بالتعليم منذ عهد قدماء المصريين ، وقد إعتد الدستور المصري كفلسفة إلتزمت بها الدولة منذ أواخر الخمسينيات ، فمنذ عام (١٩٥٧) إهتمت إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية بقطاع التعليم ، وقد أظهرت الحكومة إلتزامها بإعطاء التعليم أولوية وذلك بعده هدفاً أساسياً لتنمية الموارد البشرية ، وتجسد هذا الإهتمام بالتوسع في التعليم بجميع مستوياته ، وأقرَّ مبدأ التعليم المجاني في المراحل الإبتدائية

والإعدادية والثانوية منذ الخمسينيات وأضيف إليها التعليم الجامعي في الستينيات ، وجاء دستور عام (١٩٧١) في مادته (١٨) مؤكداً أن التعليم هو حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وفي الثمانينيات تحددت الأهداف القومية للتعليم في التعليم المجاني ، التعليم والتميز للجميع ، وإفتحام عصر التكنولوجيا ، ومواجهة تحديات العولمة وفي عام (١٩٩١) عُدَّ التعليم المشروع القومي الأكبر والأول في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل ، وقد صاغت الدولة مجموعة من الأهداف \* التي تحاول المنظومة التعليمية تحقيقها ، وقد حققت مصر تقدماً في مجال التعليم ، فبعد أن كان معدل القراءة والكتابة بين الشباب أي النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم بين (١٥ - ٢٤) سنة (٥٧ %) في عام (١٩٨٥) أصبحت النسبة عام (١٩٩٠) (٦١,٣ %) لتصل نسبتها في عام (٢٠٠٣) (٧٠,٥ %) في حين بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عام (٢٠٠٧) حوالي (٧٣,٢ %) <sup>(١)</sup> .

- \* تتلخص الأهداف بما يأتي :-
١. وضع سياسة تعليمية تتسم بالإستدامة والقابلية للتطوير .
  ٢. تجنب إرهاب الأسر المصرية بالمزيد من الأعباء المالية .
  ٣. التمسك بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم .
  ٤. التأكيد على أن التعليم يمثل قضية تتصل بالأمن المصري .
  ٥. إن الإستثمار بالتعليم هو إستثمار في البشر وقدراتهم .

ينظر : الأمم المتحدة ، السياسات الإجتماعية في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ : نحو إقامة مجتمع المعرفة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٧ . كذلك ينظر : تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

كما أن الحكومة المصرية ظلت ملتزمة بدورها في تطبيق أحدث نظم التعليم لتتماشى مع المعايير العالمية ، وعليه فقد قامت بإ ٧٧ من الإصلاحات في منظومة التعليم منذ بداية عقد التسعينات ، وقد جاءت مؤشرك التحسين وإنجازاته في إطار الأهداف القومية لتطوير التعليم والإرتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية فعند الحديث عن نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي \* بين الذكور والإناث ، فإن الجدول في أدناه يوضح التطور الكمي الإجمالي للتعليم الإبتدائي في مصر .

جدول (١٠) معدلات القيد الإجمالي\* في المرحلة الإبتدائية في مصر للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٨)

السنة	الذكور ( % )	الإناث ( % )	الإجمالي ( % )
١٩٨٥	٨٤,٩	٦١	٧٣,٦

١٠٠	٩٦	١٠٣,٨	٢٠٠٠
١٠٠,٧	٩٨,٥	١٠٢,٨	٢٠٠٤
١٠٠,٨	٩٨,٩	١٠٢,٩	٢٠٠٨ - ٢٠٠٧

- . تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- . الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٥٢٨ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٥ .
- \* تُعرف معدلات القيد الإجمالي بأنها عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية ، بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة ، والنسب التي تتخطى المئة بالمئة ، تشير إلى أن هناك طلبة مقيدون من خارج سن التعليم المفترض في تلك المرحلة .

وتُشير البيانات في الجدول السابق ، إلى أن معدل القيد الإجمالي في مصر بالمرحلة الإبتدائية قد شهدت تحسناً كبيراً ، سواءاً للذكور أو الإناث ، وإن كانت نسبة الذكور قد حققت معدلات أكبر ففي عام (١٩٨٥) ، كانت نسبة الذكور (٨٤,٩%) والإناث (٦١%) ، إلا أنها شهدت ارتفاعاً وتحسناً ملموساً في العام (٢٠٠٨) ، إذ بلغت نسبة الذكور (١٠٢,٩%) والإناث بلغت نسبتها (٩٨,٩%)

\* المرحلة الأساسية أو الإبتدائية ، هي التي تبدأ ما بعد السنة السادسة من العمر للطفل ، إذ تنتهج البلدان منهجاً يساعد على دعم تلك المرحلة من خلال الإلتحاق بها إلزامياً ولجميع الأفراد ، لكون تلك المرحلة هي الأساس لنجاح السياسة التعليمية للمراحل اللاحقة ، إذ أن المراحل كافة تُعد وحدة تعليمية متكاملة لكونها تحمي المجتمع من خطر الأمية وتسرب الأطفال من المدارس وانتشار الظواهر السلبية ، مثل عمالة الأطفال في سن مبكرة لذا لا بد من توفير المستلزمات الضرورية لهذه المرحلة المهمة ، لما لها من دور مهم في نهوض المجتمعات . وهذا يعني درجة الإستيعاب الكامل للذكور و حدوث التحسن نفسه بالنسبة للإناث ، وإن كان ذلك التحسن بدرجات متفاوتة ، وهذا يوضح ٧٨ تحاق بالتعليم الإبتدائي بين الذكور والإناث على حدٍ سواء إلى التزايد بصورة مستدامة ، ويعود سبب التحسن هذا إلى خطط الحكومة المصرية بجعل التعليم إلزامياً لتلك المرحلة ، ومن الملاحظ أن مصر تمكنت من سد الفجوة بشكل كبير في معدل قيد الجنسين خلال المدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠٨) وأحرزت تقدماً كبيراً فيه .

إما المستوى الثاني أو المرحلة الثانية في التعليم ، ويقصد بها المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية ومرحلة التعليم المهني ، فتُعدّ المرحلة وسطاً بين المرحلة الإبتدائية والجامعية وتتركز أهميتها بأنها المرحلة المسؤولة عن إعداد الطلبة وتأهيلهم علمياً وفنياً ومهارياً للدخول والإندماج إلى قوة العمل المنتجة في المجتمع ، وذلك وفقاً لإحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة

، والجدول في أدناه يوضح تطور التعليم بهذه المرحلة والذي يوضح معدلات القيد الإجمالي في المرحلة الثانية من التعليم .

جدول (١١) معدلات القيد الإجمالي (المتوسطة والثانوية) في مصر للمدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠٥)

السنة	ذكور ( % )	أناث ( % )	الإجمالي ( % )
١٩٨٥	٦١,٣	٣٨,٨	٥٠,٥
١٩٩٥	٨٠	٦٨	٧٤,٠
٢٠٠٠	٨٦,٢	٨٠,٧	٨٣,٥
٢٠٠٤	٨٩,٨	٨٤,٢	٨٧,١
٢٠٠٥	٨٩,٥	٨٢,٦	٨٦,٢

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٨٧ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٥ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١٠ ، ملحق (١٥/٢) .

ومن خلال معطيات الجدول في أعلاه ، يتضح بأن هناك تحسناً في تلك المرحلة بين (١٩٨٥ - ١٩٩٥) ، إذ ارتفعت نسبة الذكور من (٦١ %) إلى (٨٠ %) ، وللأناث من (٣٨ %) إلى (٦٨ %) ، وكذلك فيما بين (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) ارتفعت نسبة الذكور من (٨٦ %) إلى (٨٩ %) ، وللأناث من (٨٠ %) إلى (٨٤ %) ، وتعود أسباب تلك الزيادة إلى تحسن الظروف الإقتصادية والإجتماعية في مصر ، وكذلك زيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية التعليم والإستمرار فيه ، وكذلك نجحت مصر في تحقيق تحسن كبير في تقليص الفجوة بين الجنسين .

وفيما يتعلق بالتعليم الفني والمهني ، فإن هناك مسارين رئيسيين في نظام التعليم في مصر ، يتمثل الأول : بالمسار الأكاديمي ٧٩ لثاني : المسار الفني ، ويؤدي المسار الأول عادةً إلى الجامعي ، بينما ينتهي الثاني في العادة عند مستوى التعليم الفني ، ومن أبرز التحديات التي تواجه نظام التعليم في مصر هو عدم وجود روابط كافية بين المسارين ، فضلاً عن النظرة الإجتماعية تجاه التعليم الفني ، ولكن في ظل العولمة ووتيرة التطور التكنولوجي والتحولت التي تشهدها الأسواق ، لم يُعدّ التعليم الفني والتدريب المهني مجرد وسيلة تعليمية ، يلجأ إليها الشباب ذوو الأداء الأكاديمي المنخفض نسبياً ، أو ذوو الوضع الإقتصادي والإجتماعي المنخفض بل أصبح حجر الزاوية في عملية التنمية ، وقد حدث توسع في معدلاته وزاد عدد الفصول والتلاميذ في هذه المرحلة من التعليم <sup>(١)</sup> ، ويفيد مسح النشء والشباب أن أكثر من الثلث (٣٦ %) من الشباب في

الأعمار (١٨ - ٢٩) سنة قد إنتقل إلى المدارس الثانوية (المهنية والفنية) ، وعادةً لا تلتحق هذه الفئة بمؤسسات التعليم العالي ، وتكتفي بشهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية ، ويختلف توزيع تلك النسبة بين الجنسين نسبياً ، إذ يزيد قليلاً عدد الأناث اللاتي يدرسن بمدارس التعليم الفني أو يتخرجن منها عن عدد الذكور (٥٣ %) مقابل (٤٧ %) ، وما زالت جودة التعليم بالنسبة لمتطلبات السوق يمثل مشكلة ، فسياسات التعليم الحالية تدفع لأكثر من (٦٠ %) ممن إستكملوا المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني ، ويكون أعلى معدل للبطالة بين خريجه (٢) .

ويمكن القول ، أن التعليم الفني ما زال يعاني من خلل ، لكونه يحظى بالنصيب الأوفر من الدارسين كما أن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ليس لديها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب ، كما تستخدم أجهزة ومعدات متقدمة تكنولوجياً لا تتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل عالمياً ، والنتيجة تخرج عمالة متدنية لا تستطيع تلبية إحتياجات السوق من التخصصات المطلوبة ، لذا لا بد من تبني منهج يستجيب لمتطلبات السوق ، وكخطوة أولى يجب أن يسند لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني دوراً واضحاً ، وذلك من خلال العمل على إكتساب الطلاب والمتدربين المهارات الفنية التي يتطلبها سوق العمل ، وضمان ربط كل تخصص مهني بسوق العمل ، ووضع خطة وموازنة سنوية في ضوء متطلبات السوق والإستجابة لإحتياجاته فيما يتعلق بتطوير البرامج والمناهج ، فإصلاح التعليم الفني سيظل ممولاً من الحكومة ويجب أن تتلقى مؤسسات التعليم الفني الدعم المالي والفني من أجل تطوير خدماتها (٣) .

١. تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨١ .

٢. نفس المصدر ، ص ٢٠ .

٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : الأمم المتحدة ، السياسات الإجتماعية في البلدان العربية ... ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٩ . كذلك ينظر : المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

إما التعليم الجامعي فإنه يؤدي دوراً كبيراً فطبعة التغييرات الإجتماعية والإقتصادية إذ أنه يؤثر تأثيراً مباشراً في إنتاجية العمل ، و٨٠ ناس في إقتصاد معلوم لكونه يحظى بإهتمام واسع مما دفع مصر ، وغيرها من البلدان الأخرى إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ، والتي تُعدُّ في ضوء مؤشرات الحاجة إلى الكوادر البشرية المتخصصة العليا التي تتطلبها مختلف المشاريع التنموية مما جعل معدلات القيد في تلك المرحلة ترتفع ، ولكن بنسب متفاوتة نتيجة لعوامل من أهمها نمو السكان والحالة الإقتصادية ، والجدول الآتي يبين القيد الإجمالي للتعليم العالي .

جدول (١٢) القيد الإجمالي للتعليم العالي في مصر للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٨)

السنة	نسبة القيد الإجمالية ( % )
١٩٨٥	١٧,٤
٢٠٠٠	٢٨,٦
٢٠٠٢	٢٩
٢٠٠٤	٢٩,٢
٢٠٠٨	٣٥,٣

- . تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- . الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .
- . الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، نحو سياسات إجتماعية متكاملة في الدول العربية (إطار وتحليل مقارن) ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠ .
- . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠ ، شباب مصر : بناء مستقبلنا معهد التخطيط القومي ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٧ .

ومن معطيات الجدول في أعلاه ، نلاحظ أن معدلات القيد الإجمالية في التعليم العالي بمصر هي بزيادة مستمرة ، إذ كانت نسبة القيد في العام (١٩٨٥) حوالي (١٧,٤ %) وإستمرت بالزيادة في الأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) إلى (٢٨,٦ %) و(٢٩,٢ %) على التوالي لتواصل إرتفاعها في عام (٢٠٠٨) لتبلغ حوالي (٣٥,٣ %) ، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في معدلات القيد لتلك المرحلة ، وعلى الرغم من مزاياها الكثيرة قد أدت في بعض الحالات إلى زيادة خريجي التعليم العالي وبدرجة تفوق القدرة الإستيعابية لسوق العمل مما نتج عنه سلبيات كثيرة أبرزها ظاهرة بطالة المتعلمين .

إما عند الحديث عن أوضاع الأمية ، ٨١ تحاول جاهدة التصدي لتلك المشكلة ويمكن القول إجمالاً ، بأن معدلات الأمية في مصر قد أخذت بالإنخفاض بشكل عام (جدول - ١٣) إلا أن الفجوة في التعليم ما بين الجنسين ما زالت كبيرة . ويتضح ، بأن معدل الأمية ينتشر بين الإناث ، وأن معدلاتها أعلى مما هي عليه عند الذكور ، الأمر الذي يشير إلى أهمية تعزيز برامج تعليم الإناث ، ولا بُدّ من الإهتمام الجدي به ، وهذا الإهتمام لا ينعكس في المؤشرات الكمية لأعداد الملتحقين بالتعليم فحسب ، بل أيضاً في المؤشرات المالية والبشرية ومدى قدرتها على توفيرها وجهودها الرامية إلى إعلاء التعليم وجعله في مستوى مرموق وهذا ما نجده جلياً في حجم الإنفاق على التعليم .

جدول (١٣) نسبة معدل الأمية في مصر للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٦)

الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة				الفئة العمرية (١٥) سنة فما فوق			
الإجمالي	أناث	ذكور	السنة	الإجمالي	أناث	ذكور	السنة
٣٩	٤٩	٢٩	١٩٩٠	٥٣	٦٦	٤٠	١٩٩٠
٣٠	٣٦	٢٣	٢٠٠٢	٤٣	٥٤	٢١	٢٠٠٢
٢٧,٢	٣٢,١	٢١,٢	٢٠٠٦	٢٥,٣	٣٥,٥	١٣	٢٠٠٦

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٤ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٧ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٨ .

إما بالنسبة للإنفاق على التعليم ، فإن ما يمكن ملاحظته على مصر ، أنها تعاني من تساؤل الموارد الحكومية المخصصة للتعليم ، بالرغم من كون تلك المعدلات في الإنفاق قد حققت تقدماً ، لكنه يُعدّ متواضعاً جداً ، وأن التقدم الذي تحقق في هذا القطاع يغلب عليه طابع التطور الكمي بالدرجة الأولى خلال العقود الماضية ، إذ لم يتمكن النظام التعليمي من الإرتقاء بنوعية التعليم المناسب للتطور النوعي في أسواق العمل ، في الوقت الذي إتجهت فيه بلدان أُخر إلى الإهتمام برفع مستويات المهارات والمعرفة ، التي أصبحت عاملاً مهماً في زيادة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية ، وجعلت من الأهمية بمكان إستجابة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل ، إذ أن ما خصصته مصر يبدو غير كافٍ لتأمين نظام تعليمي قادر على مواجهة تحديات العصر ، ومع ذلك حققت مصر إنجازات تعليمية كمية ملموسة ، فالمؤشر الأهم بالنسبة لواقع البحث العلمي في مصر يكمن في وجود حوالي (٥٧ %) من إجمالي

عدد الباحثين العرب فيها ، وهي تنفق ( ٨٢ ) مالي الإنفاق العربي على البحث والتطوير بينما تبلغ حصتها من الدخل (١٢ %) من إجمالي الدخل العربي ، ويبلغ معدل إنفاقها على البحث والتطوير (٠,٢ %) من إجمالي الناتج الوطني للمدة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بينما تشكل نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي عام (١٩٨٠) حوالي (٥,٧ %) تراجع عام (٢٠٠٨) إلى (٣,٩ %) ، في حين إرتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام من (٩,٤ %) عام (١٩٨٠) إلى (١١,٩ %) عام (٢٠٠٨) ويغلب على هذا الإنفاق أنه يذهب في جُله إلى الرواتب والأجور <sup>(١)</sup> .

جدول (١٤) نسبة الإنفاق على التعليم في مصر للسنوات (١٩٧٠ - ٢٠٠٨)

السنة	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق من الإنفاق العام الإجمالي
١٩٧٠	٤,٥	١٥,٨
١٩٨٠	٥,٧	* ٩,٤
١٩٩٠	٣,٨	...
١٩٩٦ - ٢٠٠١	٥,٢	١٤,٧
٢٠٠٦	٤,١	١١,٣
٢٠٠٨	٣,٩	١١,٩

- . تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٠ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٧ .
- . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ ، شباب مصر : بناء مستقبلنا معهد التخطيط القومي ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٧ .
- \* البيانات لعام (١٩٨١) .
- ... غير متوافر .

١. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر : عبدالحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، (قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٩ . كذلك ينظر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الإقتصادية ، العدد الأول المجلد التاسع والخمسون ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

وقد يكون أحد مبررات الإنفاق المتواضع نسبياً على التربية والتعليم ، هو حاجة مصر للإنفاق على البنية التحتية اللازمة لمواجهة متد ٨٣ سكاني الكبير ، الذي تشهده وعلى تطوير مختلف الخدمات الإجتماعية لتأمين الحد الأدنى منها للمواطنين وما إلى ذلك من متطلبات تسيير عجلة الحياة والمرافق العامة ، كما يمكن أن يفسر هذا الإنفاق المتواضع بالإيرادات الحكومية المحددة ، بالنسبة لمجمل الدخل الوطني وبالتالي الإنفاق العام المحدود بالنسبة لهذا الدخل <sup>(١)</sup> .

ومن هنا ، فإن مصر التي تُعدُّ من أكبر الدول العربية وأهمها ، والتي تتمتع بقدرات فكرية وعلمية تفوق كثيراً من البلدان العربية الأخرى ، وتاريخها الثقافي والعلمي إلا أنها ما زالت بحاجة إلى المزيد والكثير من الجهود الإضافية على صعيد بناء مجتمع المعرفة والنهوض بواقع

التعليم لديها ، وتحقيق مزيد من التنمية البشرية والإقتصادية بما يساعد في تأمين الإستقرار الإجتماعي لسكانه والإرتقاء به إلى مستويات أعلى .

ثالثاً : تمكين المرأة في مصر  
تزايد الوعي بضرورة مشاركة المرأة في كل العمليات التنموية ، بإعتبارها شريكاً كاملاً ، يُمثل نصف الطاقة البشرية في المجتمع . ويشير التمكين إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة ، وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والإجتماعية والسياسية وبما أن النساء يشكلن نصف الموارد البشرية في المجتمع ، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ، فقد أصبح لزاماً أن يساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، بل أصبح تقدم أيّ مجتمع مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ويقضاه هذا المجتمع على أشكال التمييز كافة ضدّه (٢) . وبالتالي قدرة النساء على الحركة المنظمة للدفع والضغط بهدف زيادة الفرص المجتمعية المتاحة وتحقيق المساواة بينهن وبين الرجال

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .
٢. وفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية (مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل) ، دار الأمين القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

في المشاركة بكل ما تمنحه المواطنة \* المستندة فوق (١) ، وقد إستحوذت قضايا المرأة على حيز كبير من أهداف الألفية الإنمائية التي رسمتها الأمم المتحدة ، سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر . وقد بذلت مصر جهوداً لتحسين وضع المرأة ، وإتجهت نحو بلورة رؤية نسوية مصرية هدفها تجاوز أشكال التمييز ضد المرأة ، وقد إنعكست تلك الجهود على وضع ومكانة المرأة في المجتمع المصري ، فتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة يُعدُّ التزاماً مهماً تضطلع به الحكومة المصرية ، ويتضمن هذا الإلتزام تمكين المرأة من المشاركة في مجالات وأنشطة التنمية على إختلاف أنواعها ومستوياتها ، بإعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية .

شكلت آلية تنقية التشريعات من كل ما يتعارض والنص الدستوري ، الذي يؤكد المساواة الكاملة غير المشروطة أبرز الآليات ، التي إستهدفت تعزيز فرص المساواة وأكثرها تأثيراً من حيث نتائجها المباشرة . والحقيقة ، فالدستور لم يكتفِ بالتأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين بكثير من مواده ، بل أنه ذهب لأبعد من ذلك بالمادتين ( ١٠ و ١١ ) بتوفيره إطاراً تشريعياً ، يساعد على قيام المرأة بدورها كزوجة في الأسرة وفي الحياة العامة ، وإلزام الدولة بحماية الأمومة والطفولة (٢) وإنعكس إقرار الدستور لمبدأ المساواة بنواحي الحياة كافة على معظم القوانين والتشريعات المنظمة للحياة العامة ، وهو ما يمكن تلمسه بكثير من الحقوق الأخرى .

- \* إرتبط مفهوم المواطنة تاريخياً بتمكين (المواطن /ة) من الحصول على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وفي إطار عمليتي الإنتاج وتوزيع الموارد ، وصولاً إلى حق المواطن رجلاً كان أو امرأة في المشاركة بصنع القرار ، وتولي جميع المناصب دون تمييز والمساواة أمام القانون كما يمكن القول ، أن تأريخ المواطنة هو تأريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة . للمزيد ينظر : علي الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في الكواري (محرر) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .
- ١ . الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، النوع الإجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية) سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٣٤) ، نيويورك ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .
- ٢ . التقرير الإستراتيجي العربي الموحد (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

وفيما يتعلق بالمرأة وقانون مباشرة الـ ٨٥ ، فإن المرأة المصرية ظلت محرومة من حقوقها السياسية حتى صدور دستور (١٩٥٦) ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح من حقها أن تنتخب من يمثلها في البرلمان ، وأن ترشح نفسها لعضوية المجالس النيابية ، فقد منح دستور عام (١٩٥٦) لها ذلك في المادة (٣١) ، وقد حظيت المرأة المصرية طبقاً لأحكام الدستور على كامل حقوقها السياسية بعد أن تم تعديل المادة (٤) من القانون رقم (٧٣) لعام (١٩٥٦) (١) .

أضف إلى ذلك ، فقد حرصت قوانين العمل على تحقيق المساواة بين العاملين من الجنسين حسب المادة (١١) من الدستور ، كذلك صدر القانون رقم (١٣٧) لسنة (١٩٨١) الذي نظم العمل في القطاع الخاص ، ووضع القواعد الأساسية المنظمة لعلاقات العمل وواجبات العامل ورب

العمل ، مع مراعاة خصوصية وضع المرأة والتزاماتها الإجتماعية ، ويأتي قانون العمل الجديد رقم ( ١٢ ) لعام ( ٢٠٠٣ ) ليدعم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل (٢) .  
وبذلك يظهر الإطار التشريعي لحقوق المرأة ، أن التنظيم القانوني لحقوق وحرقات المرأة يرتبط بواقعها الذي تعيشه وتحدده الظروف الموضوعية ، التي تحكم مشاركتها بالمجالات كافة ، ويتضح أن البيئة القانونية والتشريعية للمرأة المصرية ساعدت على ترسيخ وتدعيم مبدأ المساواة بين الجنسين ، لكن تبقى الممارسات والقيود المجتمعية محددات فاصلاً في زيادة دور ومكانة المرأة .

## ٢ . المرأة والتعليم في مصر

إن الوضع التعليمي في أي مجتمع لا ينفصل عن وضع المرأة ودورها الإجتماعي ومكانتها في الأسرة ، ولا ينفصل عن مكانة ووضع النظام التعليمي ذاته ودوره داخل السياق الإجتماعي ووثقت نصوص الدستور المصري \* الإيمان بالمساواة بين المرأة والرجل في التعليم (٣) .

١ . للمزيد ينظر : دستور جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، متوفر على شبكة

المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Sis. Gov. eg / ar / politics /](http://www.Sis.Gov.eg/ar/politics/Constitution/Constitutiontext)

Constitution / Constitutiontext .

كذلك ينظر : الأمم المتحدة ، النوع الإجتماعي والمواطنة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ - ٢٧ . كذلك ينظر : التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

٢ . ينظر : دستور جمهورية مصر ... ، المصدر السابق . كذلك ينظر : التقرير الإستراتيجي المصدر السابق ، ص ٤٤٧ .

\* نصت المادة (١٨) من الدستور المصري الصادر عام (١٩٧١) على أن "التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية" كما نصت المادة (٢٠) على أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة" ، ونصت المادة (٢١) على أن "محو الأمية واجب وطني تجند طاقات الشعب من أجل تحقيقه" .  
راجع : دستور جمهورية مصر العربية ... ، المصدر السابق .

٣ . الأمم المتحدة ، (الأسكو) ، النوع الإجتماعي والمواطنة ... ، المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٥ .

وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة فيما يتعلق بالإنفاق والإرتقاء بنوعية التعليم وأدى هذا الإلتزام من جانب الحكومة إلى تحسن ملحوظ في الأناث بمراحل التعليم كافة وضافت الفجوة النوعية بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة لتصل عام (٢٠٠٧) إلى (٦,٩٦ %) بمرحلة التعليم الإبتدائي ، وإلى (٧,٢٧ %) في المرحلة الإعدادية ، ووصلت إلى (٩,٥ %) في الثانوي لصالح الأناث ، وفي التعليم الفني لصالح الذكور (٢١,٨ %) (١) .

ونلقي الضوء هنا على التعليم بإعتباره ساحة للمشاركة الإجتماعية ، يجري فيها إنتاج وإعادة إنتاج القوى البشرية في المجتمع ، ويمكن من خلالها تحقيق قدر كبير من المساواة النوعية في حقوق المواطنة ، ورغم إرتفاع نسبة الفتيات بمراحل التعليم كافة وإنخفاض معدل الأمية إلا أن

نسبة الأمية تظل مرتفعة مقارنة بالرجال ، وربما كان لتدهور الأحوال الاقتصادية للأسر الفقيرة بالريف والعادات والتقاليد التي تضع المرأة بإطار الأسرة فقط من أهم أسباب إنتشار الأمية بين النساء ، خاصة في المناطق الريفية ، وهو ما يوضحه ملمح التحسن البطيء فقد كانت نسبة الأمية بين النساء حوالي ( ٥٠%) عام (١٩٩٦) لتصل إلى (٤١,٢ %) عام (٢٠٠٥) <sup>(٢)</sup> ، ومع كل الجهود التي تبذلها مصر لمحو الأمية ، إلا أن نسبة الأمية بين الأناث مازالت مرتفعة . وبالنسبة لمراحل التعليم فتشير الإحصائيات إلى إرتفاع نسبة إلتحاق الأناث إذ زادت معدلات القيد بالمدارس الإبتدائية بالنسبة للأناث من (٩٦ %) عام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) لتصل إلى (٩٨%) عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) ، كما زادت معدلات القيد للأناث بمرحلة التعليم الإعدادي لتصل إلى (٩٥%) للعام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) لتزداد عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) وتصل إلى (١٠٠,٩ %) ، وفي مرحلة التعليم الثانوي بلغت نسبة قيد الأناث للعام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) لتصل إلى (٩٧,٤) % ، وقد بلغت معدلات قيد الأناث بالتعليم العالي والجامعي وما بعده كنسبة من الذكور ، في العام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) لتصل نسبها إلى (٦٩ %) <sup>(٣)</sup> ، وقد قامت وزارة التخطيط بإعداد برامج للتدريب المهني تتناسب وإحتياجات سوق العمل إلى جانب الدورات التدريبية ، وكذلك أعدت وزارة القوى العاملة والهجرة للمدة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) برنامجاً

١. التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية (بيجين + ١٥) ، منشور على شبكة المعلومات العالمية متوفر على الموقع : [http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Egypt\\_formatted.Doc](http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Egypt_formatted.Doc) .
٢. التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٢ .
٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ - ٢٠٠٤) المجلس القومي للمرأة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٢ . كذلك ينظر : تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

للتدريب المهني للنساء في النواحي الإدارية والفنية ، ويمكن التأكيد كذلك على دور سلسلة مدارس الفصل الواحد للفتيات ، إذ ساهمت ٨٧ إنتظام الفتيات في الدراسة ويحدد نسبياً من عملية تسرب الفتيات من التعليم الإبتدائي والذي يُعد سبباً لتفشي الأمية بين النساء <sup>(١)</sup> .

### ٣. المرأة والصحة في مصر

تُعدُّ الرعاية الصحية للمرأة إحدى دعائم التنمية الشاملة ، وفيما يتعلق بالخدمات الصحية للمرأة إتجهت الدولة في إطار السياسة السكانية والإهتمام بتنظيم الأسرة ، وإتساقاً مع الإهتمام العالمي إلى الإهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة ، قد أدت إلى تحقيق إنخفاض كبير في



٧٥	٧٤	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٤	٧٥	الذكور (%)
٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤	٢٤	٢٣	٢٣	الأنثى (%)

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية ، سلسلة المرأة العربية والتنمية ، العدد (٣٦) ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

ويوضح الجدول السابق ، أن نسبة حصة المرأة من المشاركة بالقوى العاملة شبه ثابتة خلال المدة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) ، إذ بلغت نسبة مشاركتها من مجموع القوى العاملة عام (٢٠٠٠) حوالي (٢٣ %) ، لترتفع إلى (٢٥ %) عام (٢٠٠٧) ، وهي زيادة طفيفة وترتفع نسبة النساء بالقطاعات الرسمية وغير الرسمي ، إلا أن إرتفاع مستوى توظيف النساء بالقطاع الزراعي غير الخاص يظل بمعدل أقل من معدل التوظيف بالنسبة للرجال ، وتشير كثير من التقارير إلى تأثير المرأة العاملة بشكل كبير في برامج الخصخصة وعمليات الإصلاح الاقتصادي فقد أدت خصخصة القطاع العام إلى رفع معدلات البطالة ، نتيجة الإستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام ، وكانت النساء أول من يتم الإستغناء عنهن ، وبالرغم من أن البطالة هي ظاهرة عامة في سوق العمل عالمياً ومحلياً ، إلا أن تأثير هذه الظاهرة أشد وقعاً على الأنثى منه على الذكور ، فمعدلات البطالة بين النساء قد زادت من (١٧ %) في عام (١٩٧٧) إلى (٢٥ %) عام (٢٠٠٤) ، ومع تراجع الدولة عن سياسات التشغيل وتضاؤل فرص العمل أصبح القطاع الخاص غير الرسمي والقطاع الزراعي الملجأ الأساس للمرأة العاملة ، نظراً إلى تراجع فرص العمل بالقطاع الخاص الرسمي . ومن الجدير بالذكر ، أن هذا القطاع تغيب فيه أيّ حقوق قانونية أو إجتماعية أو تأمينية للعاملين ، إلا أن الواقع الاقتصادي للمرأة المصرية يكاد يكون مناسباً في ظل الظروف الاقتصادية ، وربما كان لإرتفاع نسبة الأنثى من إجمالي عدد السكان

في مصر دور محوري في عدّ مشاركة ٨٩ في الأنشطة الاقتصادية ضعيفة خاصة مع إرتفاع نسبة مشاركة الرجال في المجال الاقتصادي عن النساء بوجه عام ، وفي قطاع الصناعة على وجه الخصوص ، بالرغم من إرتفاع نسبة مشاركتها في قطاع الخدمات والزراعة<sup>(١)</sup> .

##### ٥ . المشاركة السياسية للمرأة المصرية

تعدّ مصر من أولى الدول العربية التي حصلت فيها المرأة على حقوقها السياسية إذ وصلت المرأة المصرية إلى البرلمان عام (١٩٥٧) ، الذي مثل بداية لتوالي حصولها على حقوقها السياسية بشكل متدرج ، وفي التعديلات التي أجريت عام (٢٠٠٧) ، أعطيت المرأة حقوقاً أكثر ، وذلك بتحديد حد أدنى لحصة تمثيل المرأة في البرلمان ، والذي خصص (٦٤) مقعداً

للمرأة في البرلمان ، إعتباراً من إنتخابات (٢٠١٠) <sup>(٢)</sup> . وتشارك المرأة في مؤسسات الدولة سواء أكانت وزيرة في الحكومة ، أو عضواً في البرلمان ، أو خبيرة بمراكز صنع السياسات إما مشاركتها بمجلسي (الشعب والشورى) ، فنسبتها ضئيلة ولا تتناسب ووزنها في المجتمع المصري ، إذ بلغت نسبة تمثيل المرأة بمجلس الشورى عام (١٩٨٠) حوالي (٣,٩%) وارتفعت تلك النسبة لتصل إلى حوالي (٦,٨%) من الإجمالي عام (٢٠٠٥) ، ومعظمهن معينات من قبل الدولة ، وفي إنتخابات مجلس الشعب لعام (٢٠٠٥) نجحت (٤) سيدات فقط وأضيف إليهن (٥) سيدات معينات ، وبذلك بلغت نسبة العضوية (١,٩٨%) وهي أقل من نسبتها بمجلس الشورى ، وهي بذلك تحظى بتمثيل أفضل داخل مجلس الشعب . أضف إلى ذلك زيادة مشاركتها بالعملية السياسية كناخبات ، ففي عام (٢٠٠٨) كانت المرأة المصرية تمثل (٤٠%) من إجمالي الناخبين ، مقابل (١٨%) فقط في عام (١٩٨٦) وهذا يُعدُّ تقدماً حقيقياً <sup>(٣)</sup> .

١. إتمدت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي بإعتبارها التجسيد الوطني لسياسات العولمة على السياسات النقدية والمالية الإنكماشية بهدف تحقيق الإستقرار المالي مما يعني تخفيض الإنفاق العام الذي نتج عنه إنخفاض معدل نمو الإستثمار العام ، ومن ثم إنخفاض الطلب على عنصر العمل . للمزيد ينظر : هبة نصار ، أثر العولمة على المشاركة الإقتصادية للمرأة ، المجلس القومي للمرأة ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٢ . كذلك ينظر : التقرير الإستراتيجي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .
  ٢. تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .
  ٣. للمزيد ينظر : كمال المنوفي ، المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤ . وكذلك ينظر : التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٨ .
- وعن وضع المرأة في المناصب القيادية وعلى مستوى القضاء ، فقد تم عام (٢٠٠٣) إنتخاب أول قاضية بالمحكمة الدستورية ٩٠ من أعلى المناصب القضائية وفي (٢٠٠٧) عُينت ثلاثون قاضية بمناصب قضائية مختلفة ، وتم تعيين (١٢) قاضية عام (٢٠٠٨) ، وعلى مستوى السلك الدبلوماسي بلغت نسبة الأناث بوزارة الخارجية حوالي (٢٠%) من أعضاء السلك الدبلوماسي <sup>(١)</sup> .

ويمكن القول ، بأن المعيار الحاسم للمشاركة السياسية للمرأة ليس العدد المطلق للنساء المشاركات بعملية صنع القرار ، بل بنوعية تلك النساء وفهمهن للعلاقات المتكافئة للنوع الإجتماعي ، وإلتزامهن بالعمل على تغيير وضع النساء ، وتغيير المجتمع نحو الأفضل أضف

إلى ذلك ، وجود عقبات إزاء مشاركة المرأة بالمجال السياسي متمثل بعدم أيمان المجتمع بقدرة المرأة السياسية وإمكانيتها لتمثيله في المجالس النيابية ، وكذلك عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية في بعض المجتمعات الريفية ، ولذلك لا بُدَّ من تعزيز الجهود المبذولة لتنمية قدرات المرأة السياسية وتوعيتها بحقوقها .

المطلب الثاني : مؤشرات تنمية الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة

تُعدُّ الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، وهي تحتل مراتب متقدمة ، بالنسبة لترتيب التنمية البشرية في العالم ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (٢٠١٠) تحت عنوان (الثروة الحقيقية للأمم : مسارات التنمية البشرية ) جاءت الإمارات العربية المتحدة وفق الترتيب لندليل التنمية البشرية في المركز الأول بين الدول العربية وفي المركز (٣٢) على الصعيد العالمي ، مما يجعلها في فئة البلدان ذات التنمية المرتفعة جداً ومع الإعتراف بالأهمية القصوى لمعايير النمو الإقتصادي ، فإن المفهوم الجديد للتنمية البشرية يركز على متابعة عالمية مستمرة في مجالات الصحة والتعليم والعلاقة بين المرأة والرجل .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ . كذلك ينظر : التقرير الإستراتيجي العربي ، المصدر السابق ، ص ٤٤٨ .

أولاً : مستوى الصحة في الإمارة المتحدة  
مع قيام دولة الإتحاد حقق المصري تقدماً وتطوراً كبيرين ، وشهدت الدولة تطوراً هائلاً في مجال الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية ، أصبحت تضاهي أرقى المستويات العالمية ، حتى أن منظمة الصحة العالمية سنة (١٩٩٦) ، صنفت مدينتنا (أبوظبي ، دبي) ضمن أفضل ثلاث مدن صحية على مستوى الشرق الأوسط ، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول مؤشرات التنمية البشرية ، جاءت الإمارات ضمن الدول الثماني الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الرعاية الصحية والإهتمام بالطفولة ، وقد حققت الإمارات هذا المركز بعد جهود كبيرة أهمها مكافحة الأمراض المعدية ، من خلال الإجراءات الوقائية التي تم إتخاذها وتطبيق برنامج التحصين الموسع \* ، فقد أولت الدولة

إهتمامها بالخدمات الصحية ، إذ تطورت تطوراً كبيراً خلال المدة من (١٩٩١ - ٢٠٠١) وذلك ضمن إتجاهين ، الأول : هو تغطية مساحة واسعة من الدولة بالمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية ، والثاني : هو العمل على رفع كفاءة الأداء في الخدمة الصحية (١) .

إما عن المؤشرات الصحية التي توضح التطور الذي طرأ في دولة الإمارات بهذا المجال ، فهي كانت كالآتي : النسبة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة والذي يمثل (الحياة الطويلة والصحية) نجد بأن هذا المؤشر قد شهد تطوراً هائلاً وتحسناً كبيراً .

جدول (١٦) متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الإمارات حسب الجنس للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠)

السنة	ذكور (%)	أناث (%)	السنة	ذكور (%)	أناث (%)
١٩٨٥ - ١٩٨٠	٦٧,١	٧١,٤	*٢٠٢٠ - ٢٠١٥	٧٨,٤	٨٢,٨
١٩٩٠ - ١٩٨٥	٦٩,٦	٧٣,٦	*٢٠٢٥ - ٢٠٢٠	٧٩	٨٣,٤
١٩٩٥ - ١٩٩٠	٧٢,٣	٧٦,٤	*٢٠٣٠ - ٢٠٢٥	٧٩,٦	٨٤
٢٠٠٠ - ١٩٩٥	٧٤,٧	٧٨,٩	*٢٠٣٥ - ٢٠٣٠	٨٠,٢	٨٤,٦
٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	٧٦,٣	٨٠,٥	*٢٠٤٠ - ٢٠٣٥	٨٠,٨	٨٥,٢
٢٠١٠ - ٢٠٠٥	٧٧,٢	٨١,٥	*٢٠٤٥ - ٢٠٤٠	٨١,٣	٨٥,٧
*٢٠١٥ - ٢٠١٠	٧٧,٨	٨٢,١	*٢٠٥٠ - ٢٠٤٥	٨١,٩	٨٦,٣

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١ .  
\* تقديرات .

\* بلغت نسبة تغطية برنامج التحصين الموسع حوالي (٩٤ %) للفئات المستهدفة ، وكان من نتائجه عدم تسجيل أي حالات شلل أطفال سنة (١٩٩٢) ، وإنخفاض معدلات حدوث أمراض أخرى مثل الحصبة .

١. Mouza Ghubash , Social Development in The United Arab Emirates , Perspectives 1997 , p. 280 .

من الجدول السابق ، نلاحظ بأن متوسط ٩٢ توقع قد ارتفع عند الذكور والأناث خلال المدة من (١٩٨٠ - ٢٠٠٥) ، ويتوقع أن يستمر هذا الإرتفاع وبدرجات متفاوتة ليبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حده الأقصى في العام (٢٠٥٠) ، ليصل إلى (٨١,٩) سنة للذكور و(٨٦,٣) سنة للأناث ، وكذلك تجاوز هذا الإرتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة للأناث الإرتفاع فيه عند الذكور ، أي أن العمر المتوقع للأناث يفوق مثيله لدى الذكور .

وبالنسبة لبعض المؤشرات المتعلقة بصحة الطفل في الإمارات ، ومنها معدل الوفيات عند الأطفال الرضع (عدد الأطفال الذين يموتون قبل عام من العمر لكل ألف مولود حي في سنة معينة)

إذ حصل تحسن في هذا المعدل بين عام (١٩٧٠ - ٢٠٠٢) ، قد إنخفض بشدة ، فبلغت نسبته عام (١٩٧٠) (٦١) حالة ، وفي العام (٢٠٠٢) بلغ (٨) حالات فقط ، أنظر الجدول .

جدول (١٧) معدل وفيات الأطفال الرضع في الإمارات لكل ألف مولود حي للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠)

السنة	المعدل ( % )	السنة	المعدل ( % )
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٣١,٦	٢٠١٥ - ٢٠٢٠*	٧,١
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٢٣,٤	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥*	٦,٧
١٩٩٠ - ١٩٩٥	١٥,٧	٢٠٢٥ - ٢٠٣٠*	٦,٢
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١٠,٨	٢٠٣٠ - ٢٠٣٥*	٥,٨
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٩	٢٠٣٥ - ٢٠٤٠*	٥,٥
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٨,٢	٢٠٤٠ - ٢٠٤٥*	٥,٢
٢٠١٠ - ٢٠١٥*	٧,٦	٢٠٤٥ - ٢٠٥٠*	٤,٩

المصدر: الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملاحم الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .  
\* تقديرات .

من الجدول في أعلاه يتضح ، أن الإمارات العربية المتحدة حققت تقدماً كبيراً وإن هذا التقدم الذي حدث يُعد إنجازاً طيباً وتقدماً في مجال الخدمات الصحية الأولية وهذا تم من خلال زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة . أضف إلى ذلك إنشاء مستشفيات كبار السن وتأهيل المعاقين ومجمعات طبية حديثة لمعالجة الأمراض المختلفة ، كما أولت دولة الإمارات العربية المتحدة إهتماماً بالسياسات الدوائية من خلال وضع ضوابط وتشريعات خاصة بذلك ، فضلاً عن تطور قطاع الخدمات الصحية المدرسية سواء أكانت خدمات علاجية أو وقائية<sup>(١)</sup> .

١. هانس روسلينج ، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

كذلك شهدت الإمارات العربية المتحد **٩٣** القطاعين الحكومي والخاص فبالنسبة للقطاع الحكومي قد تطورت خدمات الرعاية الصحية الأولية ، وأضحت متوافرة في جميع أنحاء البلاد ، وتقوم تلك المراكز بتقديم خدمات العلاج الأساس وخدمات طب الأسنان والتوعية الصحية ، فيما إشملت الصحة الوقائية ، مراقبة ومكافحة الأمراض السارية وذلك عن طريق التطعيم والتطهير والكشف المبكر عن الأمراض والتوعية والتثقيف الصحي بالتعاون مع جميع الأجهزة المعنية بالدولة<sup>(١)</sup> .

وقد كانت البنية الأساسية للخدمات الصحية ، لا تتعدى (٧) مستشفيات و(١٢) مركزاً صحياً (٧٠٠) سرير في العام (١٩٨٠) ، في حين في عام (١٩٩٩) إرتفع عدد المستشفيات الحكومية إلى (١٦) ، وتضم نحو (٤٤٣٩) سريراً ، وفي العام (٢٠٠٩) بلغ عدد المستشفيات (٣٣) مستشفى تضم (٧٠٦١) سريراً ، كما أن القطاع الخاص أخذ في النمو خصوصاً مع نمو نظام التأمين الصحي الذي يساهم في التخفيف من كاهل الحكومة والذي يشمل المواطنين والوافدين ، وقد سمحت الدولة للقطاع الخاص بإنشاء المستشفيات والعيادات بإمارات الدولة المختلفة ، وذلك لتعزيز النهوض بالخدمات الطبية ، إذ تم إنشاء كثير من المستشفيات بالتعاون مع مراكز طبية عالمية وقد بلغ عدد المستشفيات الخاصة نحو (٥٩) مستشفى وتضم (٢٦٦٥) سريراً بعام (٢٠٠٩) <sup>(٢)</sup> .

عليه يمكن القول ، بأن حركة التطور والتنمية الشاملة التي حدثت في الإمارات ، قد طالت الخدمات الصحية كافة بهدف بناء المواطن القادر على المساهمة في حركة التنمية كعنصر سليم معافى يتمتع بكامل قواه البدنية والنفسية والعقلية ، وقد ركزت برامج الرعاية الاجتماعية من ضمن ما ركزت عليه بناء المراكز والمستشفيات والهيكل الصحية كافة وتزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات وكذلك بالخبرات اللازمة من القائمين عليها ، كما أن أرقام الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أظهرت تحسناً خلال عام (٢٠٠٨) مقارنة بالتسعينيات ، إذ زادت تلك النسبة من (٠,٨%) عام (١٩٩٠) لتصل إلى (٢,٥%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بلغت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام حوالي (٨,٧%) عام (٢٠٠٨) <sup>(٣)</sup> .

١. الإمارات العربية المتحدة ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .

٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : Mohamed Shihab, Social Economic Changes in The United Arab Emirates, 1975 – 1995, Perspectives, 1997. p. 298 .

كذلك ينظر : دولة الإمارات العربية ، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

٣. ينظر : كابي الخوري ، مؤشرات إقتصادية وإجتماعية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد

(٣٧٧) ، السنة (٣٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٥ . كذلك : التقرير

الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ملحق (١٣/٢) .

ويُعدُّ ما تقدم ، مؤشراً على تقدم مستوى الرعاية الصحية والخدمات الصحية كافة المقدمة

من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة <sup>٩٤</sup> ، إذ أنها قامت بوضع السياسات

والإستراتيجيات التي تتماشى مع كل مرحلة لتوفير الصحة للجميع ، مما كان له الأثر الواضح في

إنخفاض معدلات الإصابة بالأمراض وإنخفاض معدلات الوفيات ، وتحسن مستوى الأداء الصحي

، ما جعلها تصنف ضمن الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحية .

ثانياً : مستوى التعليم في الإمارات العربية المتحدة

يُعدُّ الجهل أحد الحلقات المفرغة للفقر ، والعلم ينير العقول ويفتح المدارك ويزيد القدرات الفردية لأفراد المجتمع وينمي المعارف ويصقل المهارات ، وبالمحصلة يُعدُّ إنساناً قادراً على التعامل مع متغيرات العصر والإطلاع على تجارب وخبرات الآخرين وتحمل أعباء التنمية وتحقيق النمو والتقدم المدرك لقيمة العمل .

فالإنسان ، هو مفتاح النهضة الحديثة التي ينطلق المجتمع إلى تحقيقها ، لذلك تركز الحكومات على تطوير القوى العاملة البشرية في خططها التنموية ، وتحرص على تفاعل نظام التعليم مع إحتياجات التنمية . وبذلك يُعدُّ التعليم أحد العناصر الأساسية في النمو وله أهمية في تطوير القدرات والمهارات ، وشهد نظام التعليم \* في الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً وملموساً بعد قيام الدولة في (٢/كانون الأول/١٩٧٢) (١) .

فبعد نشوء اتحاد الإمارات العربية ، طورت النسق التربوي إلى أطوار متتالية إستقطبت جميع الشرائح الإجتماعية الإماراتية وعلى الأصدء كافة (التقنية ، الإنسانية الإجتماعية ، التربوية ، الطبية ، والدينية) ، وبدأ تعلم الإماراتيين من عمر (٦) سنوات

\* مرت الإمارات عبر تاريخها بأربعة أنواع من النظم التعليمية ، النوع الأول : تعليم الكتاب أو المطوع "قدامى المعلمين" والذي إعتد على تحفيظ القرآن والحديث إلى جانب التدريب على الكتابة . والنوع الثاني : تعليم الحلقات العلمية والذي مارسه عدد قليل من الفقهاء والعلماء الذين توافرت لديهم خبرة واسعة في أصول العقيدة والفقهاء والتفسير . والنوع الثالث : تعليم تطوري أو شبه نظامي وفيه تم إفتتاح المدارس التنويرية وإستقدام العلماء لإدارة تلك المدارس . والنوع الرابع : التعليم الحديث النظامي والذي بدأ عام (١٩٥٤) ، وهو تعليم نظامي فيه مدارس وفصول ومقررات ومنح شهادات . للمزيد ينظر : عبدالعزيز البسام ، السياسة التربوية في دولة الإمارات واقعها وإتجاهات تطورها ، بحث منشور في التجارب الوجدوية العربية المعاصرة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩٨ .

١. للمزيد ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلس الوطني الإتحادي ، ورقة نقاشية بعنوان التعليم والمرأة الخليجية " الإمارات أنموذجاً " ، متوفر عبر شبكة المعلمة العالمية على الموقع : <http://www.Kuwaitinfo.net/accusedefend-otherskwl.7.htm> .

كذلك ينظر : Mohamed Shihab , op. cit. p. 296 .

حتى الأعمار المتقدمة في أنحاء الدولة ٩٥ أكبر تغذية مادية ومعنوية مكثفة بالنسق التربوي ، حولته من النمو البصري والمعتمد على العوامل الخارجية ، إلى موجبات الفاعل الحيوي الإتحادي ، الذي قام بتنشيطه وتفعيله بجميع فروع وأقسامه وأنماطه ، فغذى نسقاً رافداً للأنساق الأخرى ، بعناصر بشرية متعلمة ومتخصصة بالمجالات الإنسانية والعلمية (١) .

وقد حققت الإمارات معدلات عالية في معرفة القراءة والكتابة بين الكبار البالغين فقد كانت في عام (١٩٨٩) نسبتها حوالي (٥٣,٥ %) ، وقد تطورت وحققت تطوراً ملموساً وتزايدت النسبة فيه من (٧٦,٣ %) إلى (٧٧,٣ %) خلال الأعوام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) وبفضل الجهود التي بذلتها الإمارات ومؤسسات المجتمع المدني ، بلغ مؤشر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء البالغات (٩٣ %) مقابل (٩٠ %) للرجال في عام (٢٠٠٥) بعد أن كان معدله بين النساء (٨٠,٧ %) مقابل (٧٥,٦ %) للذكور عام (٢٠٠٤) <sup>(٢)</sup> .

وقد كان للاهتمام المتزايد الذي أولته الإمارات العربية المتحدة في مجال التعليم آثاره ، من خلال تزايد نسب القيد الإجمالية للتعليم الابتدائي ، وشهدت تلك المرحلة تقدماً ونمواً كمياً في أعداد الطلبة المقبولين والمسجلين ، والجدول الآتي يوضح التطور الكمي الإجمالي للتعليم الابتدائي في الإمارات .

جدول (١٨) معدل القيد الإجمالي في المرحلة الابتدائية بالإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٧)

السنة	الذكور ( % )	الأناث ( % )	جملة ( % )
١٩٨٥	٩٠,٣	٨٨,٤	٨٩,١
٢٠٠٠	٩٤,٦	٩٤,٢	٩٤,٤
٢٠٠٥	٨٤,٥	٨٢	٨٣,٣
٢٠٠٧	١٠٧,٠	١٠٦,٠	١٠٦,٥

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٥٢٨ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٣/٢) .

١. محمد حسن العبدروس ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٤١ .
٢. للمزيد ينظر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، دراسة مقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ . كذلك ينظر : التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة (بيجين + ١٥) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/UAE\\_formatted.Doc](http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/UAE_formatted.Doc) .

ونلاحظ من الجدول في أعلاه ، حدوداً ٩٦ معدل القيد الإجمالي ، ويعود ذلك إلى جهود الإمارات في محو الأمية خلال السبعينيات ، والذي نتج عنه لاحقاً انخفاض عدد المقيدون في المدارس الابتدائية الذين تتجاوز أعمارهم سن التعليم ، إلا أنه عاد ليشهد

إرتفاعاً ملحوظاً في العام (٢٠٠٧) . إما فيما يتعلق بمعدلات القيد الإجمالية في المرحلة الثانية (المتوسطة والثانوية) بين الذكور والإناث ، فالجدول في أدناه يوضح ذلك .

جدول (١٩) معدلات القيد الإجمالي في المرحلة (المتوسطة والثانوية) في الإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٧)

السنة	ذكور ( % )	إناث ( % )	جملة ( % )
١٩٨٥	٥٦,٨	٤٩,٢	٥٣
٢٠٠٠	٦٩,٦	٧٩,٨	٧٤,٤
٢٠٠٥	٦٢,٣	٦٥,٦	٦٣,٨
٢٠٠٧	٩١,٠	٩٣,٩	٩٢,٤

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٨٠ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٣/٢) .

يوضح الجدول في أعلاه ، أن هناك تفاوتاً في معدلات القيد الإجمالي للمرحلة الثانية فعلى

العكس من عام (٢٠٠٥) شهد عام (٢٠٠٧) إرتفاعاً ملحوظاً للقيود المسجلة وما يمكن ملاحظته أن هناك تحسناً في نسبة قيد الإناث ، وتحسنت معدلات القيد بالمقارنة مع الذكور وبذلك تقلصت الفجوة بين معدلي الجنسين ، وكانت معدلات قيد الإناث أكثر من الذكور في هذه المرحلة ، ويُعدُّ هذا تقدماً ملحوظاً في نظرة الإمارات لأهمية تعليم الإناث .

أضف إلى ذلك ، أن دولة الإمارات قد أولت إهتمامها بتوفير مدارس مسائية للكبار وتنظيم برامجها وفقاً للمناهج المألوفة ، وقد نمت أعداد تلك المدارس ، وكذلك إهتمت دولة الإمارات بجانب آخر مهم وهو التعليم المهني والفني ، والذي يواجه صعوبات شتى منها الصعوبات الإجتماعية بسبب نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم ومنها صعوبات فنية وإدارية ، وإن خريجي هذا النوع من التعليم لا يشاركون ، إلا بمقدار ضئيل في النشاط الإقتصادي ، إذ إهتمت بأنواعه الثلاثة (الصناعي ، الزراعي ، والتجاري) لرفد البنى التحتية بما تحتاج إليه من تلك الإختصاصات وقد بدأت في (أبوظبي) ثم توسعت لتشمل الإمارات الأخرى (١) .

١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الدائرة الثقافية ، نحو غدٍ مشرق ، نشرة لمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في (٨/ كانون الأول/١٩٧٩) ، ص ٣٣ .

وعلى صعيد التعليم العالي ، فيوجد بالـ **٩٧** كثير من الجامعات والمؤسسات التعليمية إذ بلغ عددها (٣٧) مؤسسة تعليم عالٍ (جامعية ، فنية ، وخاصة) \* ، إما معدلات القيد الإجمالي على صعيد التعليم العالي ، فيتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول (٢٠) معدل القيد الإجمالي في المرحلة العليا بالإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٥)

السنة	الذكور ( % )	الأناث ( % )	جملة ( % )
١٩٨٥	٣,١	٥,٨	٤,٤
٢٠٠٠	٤,٩	٢٠,٧	١٢,١
٢٠٠٨	١٧,٤	٣٥,٧	٢٥,٢

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

. الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .

. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٣/٢) .

من الجدول في أعلاه ، يتضح التقدم الكبير الذي شهدته تلك المرحلة ، إذ تشكل الأنثا فيه أغلبية مقارنة بالذكور . أضف إلى ذلك ، فإلطالبات يفضلن الدراسة في الكليات التربوية وكليات العلوم الإنسانية ، مما يوفر لهم فرصة العمل بعد التخرج في سلك الوظائف التدريسية \* وتشكل نسبة الإقبال على التعليم الجامعي في صفوف الطلبة في المرحلة الثانوية المنتهية (٩٥ %) بين الأنثا ، و(٨٠ %) بين الذكور ، الذين يتقدمون للدراسة في مؤسسات التعليم العالي (١) .

\* من أهم هذه المؤسسات جامعة الإمارات العربية المتحدة تأسست عام (١٩٧٦) في مدينة العين بإمارة العين وهي جامعة حكومية للتعليم ومؤسسة للبحث العلمي - المعهد الفني العالي تأسس عام (١٩٨٨) - جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا في إمارة عجمان - جامعة الشيخ زايد تأسست عام (١٩٩٨) وفي الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) جرى بناء (١٢) مجمعاً جامعياً فنياً توفر ما يزيد عن (١٧٥) إختصاصاً مختلفاً وبالنسبة للجامعات الخاصة التي تحظى بإعتراف الدولة الرسمي منها الجامعة الأمريكية في إمارتي (دبي والشارقة) عام (١٩٩٧) ، وكذلك جامعة الشارقة وجامعة أبوظبي وجامعة السوربون باريس في أبوظبي . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩ . كذلك ينظر : الكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام (٢٠٠٨) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

\*\* تفضل الأنثا العمل ضمن تلك الإختصاصات أكثر من غيرها ، وذلك لعدم إختلاطهن بالرجال نتيجة الطبيعة التقليدية والمحافظة للمجتمع الإماراتي .

١. ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، لمحة خاطفة لعام (٢٠٠٧) ، شركة ترايندنت برس ليمتد لندن ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٥ . كذلك ينظر : التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي : دراسة تحليلية ، دراسات إستراتيجية ، العدد (٧١) ، أبوظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .

إما فيما يتعلق بمؤشر محو الأمية ، ٩٨ ، بط الضوء عليه من خلال الجدول الآتي :

جدول (٢١) معدل الأمية في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)

الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة			
السنة	ذكور (%)	أناث (%)	الإجمالي (%)
١٩٩٠	١٩	١١	١٥
٢٠٠٢	١٢	٥	٩
٢٠٠٥	١٠,٦	٤	٧,٤

الفئة العمرية (١٥) سنة فما فوق			
السنة	ذكور (%)	أناث (%)	الإجمالي (%)
١٩٩٠	٢٩	٣٠	٢٩
٢٠٠٢	٢٥	١٩	٢٣
٢٠٠٥	٢٣,٢	١٧,٣	٢١,٢

. تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :

- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٤ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٧ .
- . التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٨ .

من الجدول في أعلاه نلاحظ ، أن معدلات الأمية في الإمارات أخذت بالإنخفاض الشديد بشكل عام لكن رغم الإهتمام الواسع في التعليم ، إلا أنه لا تزال توجد فجوة بين الذكور والأناث ، إذ يفوق عدد الشباب الذكور الأميين عدد الشابات الأميات بنسبة (٦,٦ %) ، وتعد تلك النسبة عالية مقارنة بالنسب الموجودة ضمن بلدان (الأسكوا) <sup>(١)</sup> . وقد تفسر تلك الفجوة المتفاقمة نتيجة الإستخدام غير المنظم للقوى البشرية العاملة بالدولة ، والتي أغلبيتها من الذكور القادمة من البلدان الآسيوية التي تتسم بالفقر ولإنخفاض مستوى التعليم وضعف المهارات والمؤهلات بين صفوفها .

فضلاً عن ما تقدم ، فالإمارات قد حققت طفرة تعليمية خلال العقد الماضي ، من أبرز ملامحها التوسع الكمي في المؤسسات التعليمية ، سواء أكانت مدارس حكومية أو خاصة وفي مؤسسات التعليم العالي ، ومن العوامل التي أسهمت بهذا النمو الكمي ، توجه القطاع الخاص للإستثمار في التعليم ، إذ ركزت السياسية التعليمية العامة بالدولة على نقاط أساسية منها أن تكون الحكومة أقل تدخلاً في التزويد المباشر للخدمات التعليمية مع فسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره وتركز الحكومة على الجوانب التنظيمية والإشرافية ، ورفع درجة كفاءة المؤسسات التعليمية عن طريق تبني أفضل الممارسات التعليمية ورفع مستوى مشاركة المواطنين بالمهن التعليمية وذلك عبر إستراتيجية التوطين ، أي أن يحل المواطنون محل الوافدين لقطاع التدريس على مستوى المدارس الحكومية ، بنسبة (٩٠ %) بحلول عام (٢٠٢٠) <sup>(٢)</sup> .

١. الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الإحصائيات والمؤشرات الإجتماعية عدد خاص عن الشباب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

٢. للمزيد ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، لمحة خاطفة لعام (٢٠٠٦) ، شركة ترايندنت برس ليمتد

لندن ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٩ .

ولكي يتطور التعليم في محاوره المتعددة ، لا بُدَّ أن تتوافر له الإعتمادات المالية اللازمة والجدول الآتي يوضح الإنفاق على التعليم بالإمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يُعطي مؤشراً على مقدار ما يخصص من موارد مالية .

جدول (٢٢) الإنفاق على التعليم في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٠٨)

السنة	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي العام
١٩٨٠	١,٣	...
١٩٩٠	١,٧	١٤,٦
١٩٩٦ - ٢٠٠١	١,٨	١٦,٤
٢٠٠٥	١,٧	٢٧,٤
٢٠٠٦ - ٢٠٠٨	١,٦	٢٣,٤

- تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر الآتية :
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٠ .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، ٢٠١١ ، ملحق (١٥/٢) .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٩) تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص ١١١ .
- ... غير متوافر .

وبذلك يتضح مدى إهتمام الإمارات بقطاع التعليم ، وقد يكون ما خصصته كافياً بالنظر لنتاجها المحلي الإجمالي الذي تتمتع به ، إذ خصصت ميزانيات كبيرة لتطوير هذا القطاع المهم ، وقد شهد تحسناً واضحاً ، وهذا يوضح إدراكها لمدى أهمية التعليم لتطوير اليد العاملة الماهرة والمؤثرة بالإقتصاد والدافعة لعملية التنمية ، وقد بلغ معدل الإنفاق على البحوث العلمية حوالي (٠,٤%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup> .

من خلال ما تقدم ، تتضح جهود الإمارات الكبيرة والمتزايدة في مجال التعليم ، إذ حدثت طفرة نوعية وكمية فيه ، وأثمر عن ذلك تزايد نسب القيد الإجمالية بالتعليم وتزايد نسب الأناث كنسبة من الذكور بالمراحل كافة ، وخاصةً التعليم الثانوي والعالي ، وهو ما أدى إلى جعل الإمارات

١. من الجدير بالذكر . يمكن القول ، بأن تلك النسبة منخفضة مقارنة بإسرائيل والتي تنفق ما يقارب (٣,٤%) من إجمالي ناتجها المحلي . للمزيد ينظر : عبدالحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

تقوم بكسر الحواجز التقليدية التي تحوّل دون تعليم الأناث ، غير أن ذلك لم يصاحبه توسع مناظر في مجال التعليم الفني والتقني ، مما أسهم بتفاقم الخلل في سوق العمل وقد يكون سبب ذلك عادات إجتماعية معينة ومظاهر قيم أفرزتها الرفاهية المادية إلا أن الواقع يثبت وبشكل عام أن الإمارات قد نجحت إلى حد كبير بإقامة شبكة متطورة ومتنوعة من مؤسسات التربية والتعليم العالي .

ثالثاً : تمكين المرأة في الإمارات العربية المتحدة  
إن الإهتمام بقضايا المرأة وتمكينها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً هو أولوية متقدمة في الإمارات ، وهذا من منطلق إيمانها بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في المجتمع وبدفع مسيرته التنموية للأمام وتحقيق المزيد من التقدم . وإن تطور أوضاع ودور النساء المواطنات يُعدُّ مكوناً أساسياً بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة على مستوى مختلف القطاعات ، وقد إنعكس ذلك الإهتمام جلياً على المستويين الحكومي والمحلي ، بهدف النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها والدفاع عن حقوقها ، لكونها عنصراً مهماً لتحقيق التنمية الشاملة .

#### ١ . البيئة القانونية والتشريعية للمرأة الإماراتية

لا شك في أن هناك عدداً من العوامل ساعدت على وصول المرأة الإماراتية إلى مراكز قيادية متقدمة ، لعل من أبرزها توفر البيئة التشريعية الداعمة للمشاركة الإيجابية للمرأة ، ويُعدُّ دستور الإمارات المرجعية الأساسية لكثير من الجوانب التشريعية والقانونية التي مكنت المرأة من تحقيق مكاسب قياسية \* وجاء دستور الإمارات مبيناً الحقوق والواجبات للأفراد في المجتمع ، وكون المرأة أحد ركائز المجتمع الرئيسية المشاركة في التنمية كان لا بُدَّ أن يكون لها نصيب من تلك التشريعات القوانين الوطنية والدولية ، وجاءت تلك التشريعات كداعم رئيس للمرأة في شؤونها كافة وإدماجها في العملية التنموية الشاملة لدولة الإمارات .

\* حرصت الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها على تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعملت على الإنضمام إلى إتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " في عام (٢٠٠٤) . للمزيد ينظر : التقرير الوطني لدولة الإمارات ، (بيجين + ١٥) ، مصدر سبق ذكره .

وأصدرت الإمارات القانون الإتحادي رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٥) بشأن الأحوال الشخصية والذي إحتوى على أحدث المعايير وأكثرها مرونة في مجال الأحوال الشخصية وكذلك أصدرت القانون الإتحادي رقم (٥١) لسنة (٢٠٠٦) بشأن مكافحة الإتجار بالبشر إذ تُعدُّ الإمارات من أوائل الدول في المنطقة بإصدار تشريع في هذا المجال ، كما أصدرت القانون الإتحادي رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٦) الذي يختص بشأن حقوق ذوي الإحتياجات الخاصة يهدف إلى كفالة حقوقهم ، وتوفير جميع الخدمات في حدود ما تسمح به قدراتهم وإمكاناتهم ، وقد تأسست مؤسسة (دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال) في عام (٢٠٠٧) وهدفها تقديم الدعم للنساء وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لهم وتوفير الحماية لهن<sup>(١)</sup> .

ووفقاً لما تقدم يمكن القول ، رغم المكاسب التي حققتها الإمارات بمجال المرأة وتمكينها والتقدم نحو الغايات المحددة والأهداف لكنها تواجه عقبات وصعوبات ، لعل أهمها البطء في ترجمة السياسات العامة بمنظور نوع الجنس بالخطط والبرامج والمشاريع عند رصد الميزانيات ، ولا بُدَّ لها أن تقدم المزيد من التشريعات لتمكينهن بشكل أفضل وبالمجالات كافة فهي لا تزال بحاجة للمزيد من القوانين ليتسنى لها أن تقوم بالدور المرجو منها .

## ٢ . المرأة والتعليم في الإمارات العربية المتحدة

من أبرز جهود الدولة الإماراتية بإتجاه دعم دور المرأة ، هو التوسع الكبير في تعليمها وذلك نابع من أهمية التعليم في حياة المجتمعات ، ولما له من دور بتقدمها وتطورها فقامت الإمارات بتنفيذ إستراتيجيات متعددة لتأسيس نظام تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ، ويرقى بمستويات الدارسين إلى المستويات التعليمية المختلفة إذ كفلت مجانية التعليم الحكومي حتى الجامعي ولمواطنيها كافة لنشر التعليم في المجتمع والقضاء على الأمية ، وقد بذلت حكومة الإمارات جهوداً كبيرة ومضنية للقضاء على الأمية الأبجدية وتحقيق المساواة بين الجنسين من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ، فكانت تلك المعدلات للنساء أعلى منها للرجال ، إذ بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٤) عاماً (٩٧,٠ %) للأنثى بينما بلغ نحو (٩٣,٠ % ) للذكور عام (٢٠٠٥) ، وبذلك يتضح تفوق الأنثى على الذكور

١ . دستور الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

[http : // www . Intekhabat . org / look / dastour / emirates . dos](http://www.Intekhabat.org/look/dastour/emirates.dos) . 22-2-2009 .

كذلك ينظر : التقرير الوطني ... ، مصدر سبق ذكره .

وإنخفضت نسبة الأمية لتبلغ أقل من ( ٥ %) بفضل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وتعد تلك النسب عالية جداً مقارنة بالكثير من الدول ، هذا فضلاً عن التفوق العددي للإناث على الذكور على جميع مستويات التعليم (١) .

ولتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة تسعى الإمارات العربية المتحدة لإزالة الفوارق بين الجنسين بالمراحل كافة بموعد لا يتجاوز عام (٢٠١٥) ، وأدت تلك التطورات لتضييق الفجوة المعرفية بين الذكور والإناث ، إذ توضح المعلومات التفصيلية حول نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم المختلفة للمدة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) أن الدولة تمكنت من تحقيق هدف المساواة بالتعليم الثانوي والجامعي تقريباً ، ولكنه أخذ يتراجع بنسب طفيفة إذ بلغت نسبة الإناث إلى الذكور بالمرحلة الثانوية (١١٥ %) عام (١٩٩٠) وإنخفضت إلى (١٠٦,٧ %) عام (٢٠٠٥) ، والتعليم الجامعي بنسبة (٢٠,٥ %) عام (١٩٩٠) لتتخفف إلى (١٨١ %) عام (٢٠٠٥) ، وفي التعليم الابتدائي تراوحت نسبة الإناث إلى الذكور بـ(٩٣ %) عام (١٩٩٠) وارتفعت بنسبة طفيفة جداً إلى (٩٤,٨ %) عام (٢٠٠٥) (٢) .

ولعل من أبرز مؤشرات التطور الكبير في التعليم للمرأة الإماراتية يتمثل في بيانات التعليم العالي \* ، وكما توضح الأرقام فإن الفروق بموقفي كل من الفتيات والشبان من حيث إقبالهم على التعليم العام المؤدي للتعليم الجامعي آخذة في الإتساع ، وبذلك يتضح أن قضية التعليم لم تعد مسألة تلقى الرفض بسبب العادات والتقاليد ، بقدر ما أصبحت ضرورة حيوية من ضرورات الحياة المعاصرة ، وأصبح واحداً من أهم متطلبات المرأة الإماراتية . كما يشير واقع الحال ، أن ما لقيه النظام التعليمي بشكل عام وقضية تعليم المرأة بشكل خاص في الإمارات من دعم السلطات السياسية والمجتمع ، أديا لخلق منافسة حقيقية بين الإناث والذكور لكونها أتاحت الفرصة للإستفادة من الإمكانيات التعليمية الهائلة للمواطنين كافة في السنوات الأخيرة ، وتتضح الإستفادة بصورة جلية في مجال التحصيل الأكاديمي بين الذكور والإناث .

١. التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره .

٢. ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلس الوطني الإتحادي ، التعليم والمرأة الخليجية ، مصدر سبق ذكره .

وكذلك ينظر : دولة الإمارات العربية ، لمحمة خاتمة لعام (٢٠٠٨) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

\* من اللافت للنظر أن النظام السياسي الإماراتي دعم التوسع الهائل بالتعليم العام في الدولة وقد أدى دوراً كبيراً في نشأة الجامعات الحكومية وعلى رأسها جامعة الإمارات ، وتشجيع الإناث على هذا النوع من التعليم وهذا ما تطرقنا له في التعليم بالإمارات .

### ٣. المرأة والصحة في الإمارات العربية المتحدة

أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الإمارات أدت إلى تحسين الخصائص الصحية للأفراد بما في ذلك المرأة ، فالخدمات الصحية والبرامج العلاجية والوقائية التي نفذتها وزارة الصحة الإماراتية دعمت الوضع الصحي للمرأة الإماراتية ، ويمكن قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات ، والمتمثلة بإنخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع وإرتفاع العمر المتوقع عند الولادة ، وزيادة الوعي الصحي لدى الأفراد عامة والأمهات خاصة بمعظم قطاعات المجتمع ، إذ تشير الإحصائيات إلى إرتفاع معدل البقاء على قيد الحياة للإناث إلى (٧٨,٦ %) مقارنة بنحو (٧٥%) للذكور ، ويبلغ معدل المواليد الخام (١,٦٢ في الألف) ، أما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ نحو (٧,٥ بالألف) عام (٢٠٠٧) بعد أن كان المعدل عام (١٩٩٠ - ١٩٩٥) بنسبة (٢٢,٤ بالألف) ومن المتوقع أن تصل نسبتها حتى عام (٢٠١٥) إلى (٧,١ بالألف) ، ويتم الإشراف على (٩٩ %) من حالات الولادة بحضور مختصين ، أما وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس فقد بلغت (٠,٠١ لكل ١٠٠ ألف امرأة) بعمر الإنجاب مقارنةً بـ (١٣ % لكل ١٠٠ ألف امرأة) عام (١٩٨٥) . (١)

عملت المؤسسات الصحية بالإمارات على توسيع قاعدة خدماتها لتصل إلى كل أرجاء الدولة وقامت بتوفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة ، وذلك من خلال متابعة السيدات الحوامل عبر مراكز ووحدات الأمومة والطفولة بالمراكز الصحية الأولية ، إلى جانب المؤسسات الصحية والمستشفيات العامة والمتخصصة بأمراض النساء والتوليد ، فوضعت تلك المؤسسات مجموعة من الخدمات من شأنها الحفاظ على صحة المرأة الحامل ، وعدم إقتصار تلك الرعاية على مدة الحمل ، وإنما تمتد لما بعد الولادة ، فضلاً عن الرعاية المقدمة للمولود (٢) .

ومن خلال ما تقدم ، يتضح مدى التقدم الذي أحرز في مجال الرعاية الصحية بشكل عام والرعاية الصحية المقدمة للنساء بشكل خاص في الإمارات ، إذ أنها حققت نجاحاً بهذا المجال ، والذي نتج عنه تحسن في الخدمات الطبية المقدمة ، والتطور الذي شهده المجال الصحي والإهتمام الذي حظي به من قبل الدولة .

١. هانس روسلينج ، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ . كذلك

ينظر : الأمم المتحدة ، (الأسكوا) ، شيخوخة السكان ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

٢. ينظر : وزارة الصحة الإماراتية حكومة الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على

الموقع : <http://www.Government.ae/AUE/web/guest> .

#### ٤ . المشاركة الاقتصادية للمرأة الإماراتية

حرصت الإمارات على تشجيع دخول المرأة في سوق العمل كغيرها من المجتمعات التقليدية فإن للمرأة الإماراتية دورها في العمل ، وفي ظل التحديث المستمر للمجتمع وإقتصاده يتطلب عملها تزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة ، وهذا ما إستهدفته إستراتيجيات وبرامج التعليم التي قامت بها دولة الإمارات وعدم وضع القيود حول الوظائف التي يمكن للمرأة أن تتولاها .

وإستناداً إلى التقرير الذي قدمته الإمارات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عام (٢٠٠٨) ، سجل عدد المواطنات المنخرطات بالقوى العاملة من الفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر زيادة بمعدل ثلاثة أضعاف ، إذ إرتفع من (١٥٧٢٩) امرأة في عام (١٩٩٥) إلى (٤٩٠٠٠) عام (٢٠٠٦) <sup>(١)</sup> . والجدول الآتي يوضح معدلات المشاركة بالقوى العاملة كنسبة مئوية من الأناث والذكور .

جدول (٢٣) معدلات المشاركة في القوى العاملة كنسبة مئوية من الأناث والذكور

في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الذكور (%)	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
الأناث (%)	٣٥	٣٦	٣٨	٣٩	٤٠	٤٠	٣٩	٤١

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية ، سلسلة المرأة العربية والتنمية ، العدد (٣٦) ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

من خلال معطيات الجدول في أعلاه ، يتضح بأن نسبة الذكور لم تسجل زيادة تذكر وبقيت ثابتة عند (٩٣ %) من عام (٢٠٠٠) حتى عام (٢٠٠٧) ، في حين نجد أن نسبة الأناث في القوى العاملة سجلت تقدماً ولو بسيطاً عام (٢٠٠٧) بنسبة (٤١ %) بعد أن كانت نسبتها (٣٥ %) في عام (٢٠٠٠) ، إذ بلغت تلك الزيادة حوالي (٦ %) ، وتبقى تلك النسبة أقل بكثير من نسبة الرجال ، ولكن مما لا شك فيه أن المشاركة المتزايدة للنساء بسوق العمل رغم قلتها إلا أنها تؤكد أهمية الجهود الرامية لإستحداث وتوفير فرص عمل مناسبة ويمكن أن نضيف أن مشاركة المرأة بالقوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة قد تحسنت وإرتفعت من (١٢ %) لعام (٢٠٠٠) إلى (١٥ %) لعام (٢٠٠٧) ، وتلك النسبة أيضاً قليلة . وتعمل المرأة الإماراتية بالوزارات الإتحادية ، وهي تحظى بأكثرية الوظائف فيها

١ . التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره .

وأطلقت حكومة الإمارات سلسلة مبادرات هدفها تعزيز دور المرأة بقطاع الأعمال وقامت بتأسيس مجالس لسيدات الأعمال . تسعى لتنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن بالمسيرة الاقتصادية (١) .

ولكن برغم الزيادة التي حصلت بأعداد النساء الداخلات في سوق العمل ، إلا أن نسبة مشاركة المرأة ما زالت متدنية ولا تعكس مخرجات العملية التعليمية ، وهذا يعني أن هناك خللاً فهناك نساء تخرجن بشهادات تعليمية عالية لكن لا يذهبن لسوق العمل ، مما يعني وجود بطالة مرتفعة نسبياً بين النساء ، ومن بين الأسباب المؤدية لذلك هي أن التخصصات التي تتجه إليها المرأة قد لا تكون مطلوبة بسوق العمل ، نتيجة القيود الإجتماعية والثقافية المفروضة عليها والتي تحصر دورها بمجالات محددة ، فضلاً عن عزوف القطاع الخاص عن توظيف المرأة لكونه يُعدّها عبئاً عليه ، بالنظر إلى الإستثناءات التي تتمتع بها من إجازات الوضع ، وبالتالي يميل لتوظيف الرجل ، كما تمثل المنظومة الإجتماعية بعاداتها وتقاليدها قيلاً على دور المرأة (٢) .

وقد أسهم تدفق العمالة الأجنبية الوافدة إلى دولة الإمارات بأعداد هائلة ، ودون تقنين مؤسساتي لآلية إستجلابهم من الخارج في إعاقه وضالة مساهمة المرأة الإماراتية بسوق العمل وخاصةً في القطاع الخاص ، وبالرغم من ما حققته المرأة الإماراتية في الجانب الإقتصادي إلا أنها ما زالت تعاني من بعض الحواجز الإجتماعية والثقافية ، وبذلك يجب أن تتضافر الجهود لتغيير تلك المنظومة الإجتماعية ، وذلك من خلال دور الإعلام والجمعيات النسائية التي من شأنها أن تساهم في تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة ودورها المهم في بناء وتطوير المجتمع .

## ٥ . المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

تُعدُّ مشاركة المرأة في المجال السياسي ومساهمتها سياسياً محدودة جداً بالإمارات وقد أحدثت قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) \* بشأن تحديد طريقة إختيار ممثلي الإمارات بالمجلس الوطني الإتحادي نقلة دستورية جوهرية في سياق ترسيخ الديمقراطية

١ . الأمم المتحدة ، الأسكوا ، تحكم المرأة في الموارد الإقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

٢ . للمزيد ينظر : ميثاء سالم الشامسي ، المرأة الخليجية : إلى أين ، المستقبل العربي ، العدد (٢٧٣) بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠ - ٣١ . كذلك ينظر : خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥١ .

\* نص القرار بمادته (الأولى) " إن يتم إنتخاب نصف الأعضاء من قبل هيئة إنتخابية تشكل بواقع مائة مضاعف لممثلي كل إمارة كحد أدنى " وقضى أن يتم في مادته (الثانية) إختيار النصف الآخر من ممثلي كل إمارة عن طريق الحاكم " . راجع دستور الإمارات العربية المتحدة ... ، مصدر سبق ذكره .

قائمة على المشاركة وتمكين الإماراتيين من إختيار أعضاء المجلس الوطني بأسلوب الجمع بين الانتخاب والتعيين كمرحلة أولى ، كما فسح المجال أمام تفعيل مشاركة المرأة السياسية من خلال إتاحة الفرصة أمامها للدخول بالهيئة الانتخابية ، وارتفعت نسبة تمثيلها بالتشكيل الوزاري الأخير الذي تم إعلانه في (٢٠٠٨) من مقعدين إلى أربعة مقاعد وزارية ، كما حصلت على حقوقها كاملة بالانتخابات والترشيح في أول إنتخابات شهدتها الإمارات في (٢٠٠٦) إذ شاركت المرأة الإماراتية وبفاعلية في تلك الإنتخابات ، وكان حضورها المتميز بالهيئات الانتخابية والذي وصل إلى (١١٨٩) مواطنة ، من أصل (٦٦٨٩) عضواً وبنسبة (١٧ %) من العدد الكلي الإجمالي ، وفازت امرأة واحدة في إنتخابات المجلس الوطني وذلك بإنتخابات أبوظبي ، وقام حكام الإمارات بتعيين ثماني نساء أخريات ليصل مجموع النساء بالمجلس الوطني تسعاً من أصل (٤٠) عضواً وبنسبة تبلغ (٢٢%) كما تم تعيين أول سفيرتين للدولة في الخارج (١) .

وعلى الرغم من أن التجربة الإنتخابية التي جرت في (٢٠٠٦) كانت متواضعة ومحدودة إلا أنه يمكن عدها خطوة إيجابية نحو مشاركة أوسع لأفراد المجتمع كافة في المجلس الوطني الإتحادي ، كما دخلت في السلك العسكري والشرطة ، وتم تعيين امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء ، كما تم تعيين قاضية ووكيلتي نيابة في دائرة القضاء في العام (٢٠٠٨) (٢) .

ومما تقدم يتضح ، أن مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً يبقى دون المستوى المطلوب وهو ما زال يحتاج للمزيد من التشريعات التي تمكنه من الوصول لمراكز صنع القرار ، وإتخاذ السياسات الكفيلة التي من شأنها أن تدفع بالإتجاه أكثر نحو دمج المرأة الإماراتية وبالتالي تحقيق المزيد من التقدم في مجال تمكينها سياسياً ، وتفعيل دورها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية .

١. فضة عبدالله لوتاه ، " إسهام المرأة الإماراتية في سوق العمل " ورقة مقدمة لورشة العمل التدريبية حول :

تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية ، ٢٠٠٩ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية

على الموقع : <http://www.Alolabor.org/narablabor/papers/UAE.doc> .

٢. التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره .

يُشير واقع الموارد البشرية في كلٍّ من (مصر و الإمارات) إلى إختلافات جوهرية عند إحداث المقارنة بينهما ، لا سيما وأن هناك مشكلة في عدم تحقيق الحجم الأمثل للسكان في كليهما وهو ما يجعل الموضوع الديموغرافية مشكلة لكلا الدولتين ، لذلك سنعمد إلى بيان الآتي :

. يُعدُّ عدد السكان مشكلة كبيرة ومتفاقمة لمصر ، على الرغم من إنخفاض معدل النمو السنوي للسكان في السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) ، مقارنةً بعقد الخمسينيات من القرن الماضي فالجسم السكاني الذي زاد باستمرار ليصل إلى (٧٧) مليون نسمة في عام (٢٠١٠) من المتوقع أن يزداد ليصل إلى (٨٥) مليوناً في السنوات القادمة .

إما فيما يتعلق بدولة الإمارات ، فيتضح لنا من خلال ما تم إستعراضه للواقع الديموغرافي بأنها تتسم بقلّة عدد سكانها مقارنةً مع مصر ، فقد بلغ عدد سكانها بمنتصف عام (٢٠١٠) نحو (٨,٢٦٤) \* مليون نسمة . ويمكن أن نُشير هنا ، إلى أن تلك الزيادة في عدد سكانه ترجع بالأساس إلى تدفق العمال المهاجرين ، كما أنه من المتوقع أن يقل عدد الإماراتيين كنسبة من مجموع السكان على مدى الـ(٤٠) سنة القادمة .

وهذا يؤكد حقيقة ، بأن الوضع السكاني في الإمارات ، يعاني من إرباك وخلل في تركيبته السكانية إذ يشكل المواطنون الأصليون أقلية عديّة وسط بلادهم ، قياساً بعدد الوافدين الأجانب وهذا بدوره يُمثل تحدياً تواجهه الإمارات ، وذلك بحكم طغيان العنصر الأجنبي على العنصر المحلي ، نتيجة التوافد الكبير للعمالة . ويمكن القول هنا ، بأن المشكلة السكانية وأوضاعها في الإمارات ما هي إلاّ نتاج للسياسات الإقتصادية التي تم إنتهاجها منذ بداية عصر النفط ، لكونها إعتمدت على العمالة الوافدة لتشغيل أنشطة الإقتصاد المختلفة أي بعبارةٍ أخرى ، أن الإقتصاد يشكل العامل الأهم في صنّع الخلل في التركيبة السكانية فالقوانين الإقتصادية التي تحكم عملية التوظيف يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر في خلق المشكلة .

. وبالنسبة لمعدل النمو السكاني يتوضح لنا ، بأنه في مصر أخذ هذا المعدل بالإنخفاض إذ بلغ حوالي (١,٨%) للأعوام (٢٠١٠) ، بعد أن سجل عام (٢٠٠٦) حوالي (٢,٠%) ومن المتوقع أن يسجل إنخفاضاً ملحوظاً وبواقع (١,٠%) للأعوام (٢٠٢٥ - ٢٠٥٠) وهذا خلافاً لما يسجله معدل النمو السكاني في الإمارات ، والذي يسجل واحداً من

\* ويشمل المقيمين في الدولة ، فضلاً عن من يحملون إقامات سارية المفعول ، ويوجدون خارج الدولة .  
معدلات النمو السكاني العالية في العالم ، إذ كان للعدد الصافي من المهاجرين وطأة ثقيلة على نموها السكاني ، كونها إستقبلت أعداداً ١٠٨ مهاجرين ، وكان نصيبهم من النمو

السكاني الذي شهدته الإمارات أكبر من النمو الناتج عن الزيادة الطبيعية فقد بلغ المعدل في الأعوام (٢٠١٠) حوالي (٢,٨ %) ، بعد أن بلغ في العام (٢٠٠٦) حوالي (٣,٣٠ %) ، ومن المتوقع أن يبلغ في الأعوام (٢٠٢٥ - ٢٠٥٠) حوالي (١,٠) % .

ويمكن أن نضيف ، بأن الحكومات بصورة عامة تظل قلقة من عواقب تسارع النمو السكاني ووطأته على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة ، فمصر تعاني من صعوبة اللحاق إنتاجياً بالنمو السكاني المرتفع ، إلا أن معالجة الزيادة السكانية لا تعني كبح جماح النمو السكاني ، وإنما وضع سياسة تستند إلى حل منطقي للمشكلة ألا وهو الحجم الأمثل للسكان ، بما في ذلك نوعية هذا الحجم . إما في الإمارات فقد سعت إلى تطبيق سياسة الحد من تدفق المهاجرين بغير تخفيض اعتمادها على العمالة المهاجرة فاتبعت سياسة تحاول من خلالها تخفيض النمو المتسارع بفعل الهجرة الوافدة تقابلها سياسات ترمي لرفع نسبة الطلب من المواطنين ، فمضت إلى العمل بسياسة توطين القوى العاملة ، أضف إلى ذلك سياسات الهجرة وضرورة تخطيط احتياجاتها من العمالة ونوعيتها ، ولكن رغم كل ما بذلته الإمارات من جهود ووضع سياسات إلا أن نسبة نمو سكانها بفعل العمالة الوافدة لا تزال مرتفعة .

. وبالنظر للتركيب العمري للسكان ، فنجد أن مصر لا تعاني من زيادة عدد سكانها فقط بل يمتد ذلك أيضاً إلى التركيب العمري لهؤلاء السكان ، إذ أن نسبة كبيرة من سكانها تحت سن الـ (١٥) سنة والتي بلغت (٣٢ %) من الحجم الكلي للسكان ، مقارنةً بالإمارات التي سجلت نسبة (١٩ %) عام (٢٠١٠) ، فيما بلغت الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة في مصر ما يقارب (١٤ %) ، لتبلغ في الإمارات (١٢ %) وللعام نفسه كذلك الحال ممن هم في عمر العمل المنتج ، أي الفئة الواقعة بين (٢٥ - ٥٩) سنة بلغت بكل من مصر والإمارات مستويات عالية ، وصلت إلى (٤٦ %) في مصر لشهد إرتفاعاً في الإمارات وواقع (٦٧ %) عام (٢٠١٠) . ومن المعلوم ، أن الحجم الكبير للكتلة السكانية (أي السكان النشطين إقتصادياً) بإمكانه أن يفتح مجالات متنوعة للنمو وبمستوياته كافة في كلا البلدين ، ولكن الأمر مشروط بتوفير فرص العمل المنتج لهذا العدد الكبير من الذين تضمهم تلك الفئة العمرية .

. وعند ملاحظة الإمتداد المدني لكل من مصر والإمارات ، يتضح لنا وبشكل جلي أنه حتى يومنا هذا ، تشير الدلائل إلى أن هناك هـ ١٠٩ لبق الريفية إلى المناطق المدنية وبدرجات كبيرة ، لكنها متفاوتة خاصةً بين أبناء الفئة العمرية العاملة . ويمكن الإشارة ، إلى أن (٤٣

(%) من سكان مصر هم من الحضر ، في حين تبلغ ( ٨١ %) لدى الإمارات عام (٢٠٠٨) ، وهذا يعود إلى الطبيعة الجغرافية والإقتصادية لا سيما وأن مصر تحتضن قطاعاً زراعياً مهماً . على العكس من الإمارات التي تركز أنشطتها الإقتصادية على النفط وما يدور حوله . ومن المتوقع أن تستمر بالزيادة في العقود القادمة . وبالمقابل نجد أن نسبة سكان الريف بلغت في مصر (٥٧ %) في حين مثلت نسبتهم في الإمارات (١٩ %) عام (٢٠٠٨) .

. أدى النمو السكاني المتسارع خلال العقود الماضية إلى نمو متسارع في القوى العاملة في مصر ، إذ أن قوة العمل مقارنةً بعدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم من (١٥) سنة حتى (٦٠) سنة (السكان النشطين إقتصادياً) بلغت حوالي (٣١ %) من قوة العمل ، وبلغ معدل قوة العمل بين الذكور حوالي (٧٤ %) وسجل معدل الأناث حوالي (٢٢ %) لعام (٢٠١٠) . وبالمقارنة مع الإمارات ، فإن المعدل بلغ (٦٥,٢ %) ، والذي يشمل المواطنين وغير المواطنين ومن الملاحظ أن ذلك المعدل يرتفع بين غير المواطنين والذكور وبنواقع (٧٢,٦ % و ٨٠,٢ %) على التوالي ، عنه بين المواطنين والأناث وبما يقارب (٣٠,٧ % و ٣١,٢ %) على التوالي لعام (٢٠١٠) ، وهذا معناه بأن تلك المعدلات تحمل خطورة كبيرة ، فقد أثر تدفق الأيدي العاملة غير المنتظم بتلك الفئة النشطة إقتصادياً ، وبدأت تظهر به تشوهات كبيرة من بينها أن نسبة المشاركة الذكورية في العمل تبلغ ثلاثة أضعاف نسبتها في الأناث .

. إما بالحديث عن نسبة القوة العاملة في القطاعات الإقتصادية في كل من مصر والإمارات فتشير الإحصائيات لعام (٢٠٠٩) ، إلى أنه في مصر يشكل حوالي (٢٩,٩ %) ممن يعملون في القطاع الزراعي ، وتلك نسبة عالية مقارنةً بالإمارات التي بلغ فيها حجم العاملين بهذا القطاع حوالي (٥,٢ %) . وسجلت نسبة العاملين بالقطاع الصناعي في مصر نسبياً عالية مقارنةً بالإمارات وبنواقع (٢٣,٣ %) في مصر و(٨,٨ %) في الإمارات ، إما قطاع الخدمات فإنه يستقطب النسبة الأعلى من العاملين في كلا البلدين ، فقد سجل العاملون بهذا القطاع في مصر ما يقارب (٤٦ %) بينما شكلت نسبتهم في الإمارات حوالي (٨٦ %) ، وتلك النسبة عالية مقارنةً بمصر وبذلك بات قطاع الخدمات يمثل أكثر القطاعات جذباً للعمالة ، سواءً أكانوا في مصر أو الإمارات .

. وبالنسبة للقوى العاملة وسوق العمل في كل من مصر والإمارات . فقد برزت مشكلة البطالة التي تبقى من أكثر التحديات الإجتماعية ١١٠ به مصر ، إذ تفاقمت تلك المشكلة على مر السنين ، فقد ارتفع معدل البطالة في مصر من (٨,٨ %) عام (٢٠٠٨) إلى (٩,٤ %) عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (١١,٩ %) عام (٢٠١١) ، وتبلغ البطالة عند الأناث حوالي (٢٣ %) ، ناهيك عن تركيزها بين الشباب والخريجين .

وعلى النقيض من ذلك يترفع سكان الإمارات من الأعمال المتدنية ويفضلون الأعمال الإدارية والمكتبية ، وكذلك الوجود المكثف للعماله كان من الأسباب الرئيسة للبطالة ولذلك فأن هناك معدل بطالة مقبولاً وهو (٣,٩ %) عام (٢٠٠٩) ، وارتفع ليسجل (٤,٣ %) عام (٢٠١٠) ، وتلك الزيادة جاءت في جلها من التأثير بالأزمة المالية العالمية .

. وفي مجال تنمية رأس المال البشري ، يتضح الآتي :

١. بالنسبة للترتيب في دليل التنمية البشرية ، فأن مصر تقع ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة ، فهي بحسب تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٠) تحتل المركز (١٠١) على الصعيد العالمي ، مقارنةً بالإمارات التي تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والتي جاءت وبحسب التقرير في المركز (٣٢) للعام نفسه على الصعيد العالمي .
٢. الجانب الصحي والأوضاع الصحية ، فقد تباينت الأرقام والبيانات في كل من مصر والإمارات والتي أشارت بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة بأنها شهدت تحسناً مستمراً إذ ارتفع من (٦٧ %) بين الذكور و(٧٢ %) بين الإناث في الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) ليصل إلى (٦٩ %) بين الذكور و(٧٣ %) بين الإناث للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠٠٥) والتي من المتوقع أن تستمر بالتحسن ، لتصل بين الذكور إلى (٧٦ %) وبين الإناث (٨٠ %) للأعوام (٢٠٢٥ - ٢٠٥٠) في مصر ، مقارنةً بالإمارات التي هي أيضاً شهدت تحسناً بهذا المعدل ليصل بين الذكور إلى نحو (٧٦ %) و (٨٠ %) بين الإناث خلال الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) ، ليرتفع بالأعوام (٢٠١٠ - ٢٠٠٥) ويواقع (٧٧ %) بين الذكور و(٨١ %) بين الإناث ، وتُشير التقديرات إلى إستمرار التحسن ليصل إلى (٨١ %) بين الذكور و(٨٦ %) بين الإناث للأعوام (٢٠٢٥ - ٢٠٥٠) .

وعند الحديث عن المؤشرات المتعلقة ، والتي تخص معدل وفيات الأطفال فهي الأخرى شهدت تحسناً وإنخفضت بشدة ، إذ تحسن وبشكل ملحوظ في مصر وبنسبة (٢٩,٣ %) للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠٠٥) بعد أن كان (٨٨ %) في الأعوام (١٩٨٥ - ١٩٩٠) وتُشير التوقعات إلى إزدياد التحسن ليلبغ في الأعوام (٢٠٤٥ - ٢٠٥٠) بحوالي (٩,٧ %) إما في الإمارات ، فقد سجلت معدلاته تحسناً كبيراً جداً بلغت في الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠٠٥) حوالي (٨,٢ %) بعد أن كانت تبلغ (١١١) الأعوام (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ومن المتوقع أن تصل إلى نسب أقل ويواقع (٤,٩ %) للأعوام (٢٠٤٥ - ٢٠٥٠) وأن هذا يدل على أن مستوى الرعاية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول هي في تحسن مستمر إلا أنها في الإمارات سجلت معدلات أفضل بكثير مما عليه في مصر بهذا الجانب أيضاً .

في حين تُبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة وجود تباين بين كل من مصر والإمارات إذ تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بين (٦,١ %) في مصر و(٢,٥ %) في الإمارات ، فيما تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين (٧,٣ %) في مصر لترتفع نسبياً وبواقع (٨,٧ %) في الإمارات لعام (٢٠٠٨) . من جهة أخرى تباينت كذلك كل منهما من ناحية درجة الاعتماد على أيّ من القطاعين (العام والخاص) بالإنفاق على الخدمات الصحية ، إذ تراوحت نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة ما بين (٣٩,٥ %) في مصر ، وهي منخفضة مقارنة بالإمارات التي بلغت (٦٩,٩ %) إما نسب الإنفاق الخاص على الصحة فقد بلغت في مصر (٦٠,٥ %) ، في حين إنخفضت تلك النسبة في الإمارات لتبلغ حوالي (٣٠,١ %) لعام (٢٠٠٨) . وبذلك يتضح لنا ، بأن القطاع العام في الإمارات يتولى المسؤولية الرئيسية في التمويل على الجانب الصحي ، وبنسبة النصف عن مصر .

٣ . وبالحديث عن جانب التعليم الذي يُعد الدعامّة الثّانية في تنمية الموارد البشرية فقد أولته كلّ من مصر والإمارات إهتماماً متناسباً وإمكانات كل دولة وعلى النحو الآتي:

أ . القيد في مرحلة التعليم الأساسي ، يتبين من خلال البيانات المتوفرة بأنه سجل في مصر ما يقارب (١٠٤,٧ %) وسجل في الإمارات إرتفاعاً بلغ (١٠٦,٥ %) عام (٢٠٠٧) .  
ب . إما القيد في مرحلة التعليم الثانوي ، فتشير البيانات المتاحة عام (٢٠٠٧) إلى أنه بلغ في مصر (٨٦,٢ %) ليرتفع في الإمارات ويصل إلى (٩٢,٤) % .

ج . وبالنسبة للقيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي ، تشير البيانات إلى أنه سجل تفاوتاً كبيراً وبشكل عام ، إذ حقق معدله نمواً ملحوظاً خلال المدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٧) بنحو أكثر من الضعف في مصر ليزداد هذا المعدل بأكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات ، فقد سجل في مصر (٢٥,٢ %) عام (٢٠٠٧) بعدما كانت نسبته (١٥,٨ %) في عام (١٩٩٠) وفي الإمارات بلغ (٩٢,٤ %) عام (٢٠٠٧) ، بعد أن كان معدله (٩,٢ %) عام (١٩٩٠) .  
د . وبالحديث عن أوضاع الأمية ، فقد قدرت نسبتها بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) في مصر حوالي (٣٣,٦ %) ، في حين سجلت إنخفاضاً كبيراً في الإمارات قدرت بـ (١٠,٢ %) عام (٢٠٠٧) ، وتقدّر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية ١٥ - ٢٤) سنة

في مصر حوالي (١٥,١ %) ، مقارنةً ١١٢ ، إنخفض بها هذا المعدل وبواقع (٢,٢) % لعام (٢٠٠٧) ، فيما بلغت نسبة الأمية بين الإناث البالغات (١٥ سنة فما فوق) حوالي (٤٢,٢) % ، وإنخفضت في الإمارات وبنسبة (١١,٣) % عام (٢٠٠٧) .

هـ . إما الإنفاق على التعليم ونسبته من الإنفاق العام الإجمالي ، فقد تراوحت بين (١١,٩ %) في مصر ، وهي منخفضة مقارنةً بالإمارات التي بلغت نسبتها حوالي (٢٨) % لعام (٢٠٠٨)

وتلك النسبة تدلّ على ضعف الموارد الحكومية خاصةً في مصر ، التي إذا ما قارناها بعدد سكانها تُعدُّ قليلة ومتواضعة جداً ، وكذلك مقارنةً مع الإمارات التي رغم قلة عدد سكانها إلا أنها خصّصت ميزانيات أعلى مما خصّصته مصر لذلك القطاع المهم والحيوي .

٤ . وبالإشارة إلى مكون النوع الاجتماعي ، فإنه وبإطار الإهتمام بقضية التنمية الشاملة وإنطلاقاً من كونها ترتكز على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء يصبح الإهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً من عملية التنمية ، ومن هذا المنطلق جاء الإهتمام بتمكين المرأة سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً في كل من مصر والإمارات ، اللتين أولتا المرأة أهمية في محاولةٍ منهما لتقليص الفجوة بين المساواة القانونية التي توفرها التشريعات والواقع المجتمعي ، ويتضمن ذلك إشراك المرأة في أنشطة التنمية ومستوياتها كافة ، فنجد بأن مصر والإمارات قد قامتوا بوضع التشريعات القانونية التي أقرت مبدأ المساواة في مراحل الحياة كافة ، وهو ما يمكننا تلمسه في قانون مباشرة الحقوق السياسية وتشريعات العمل والقانون المدني ، وبذلك قد ضمن الدستور في كلا البلدين حقوقاً متساوية بين الرجال والنساء ، ففي ظل الدستور تتمتع النساء بالوضع القانوني ذاته في فرص التعليم وحق مزاوله المهن على قدم المساواة مع الذكور كما تتمتع بفرص التوظيف والرعاية الصحية ، ولكنها متباينة في كل من مصر والإمارات :

أ . ففي جانب التعليم ، تتضح جهود مصر بهذا الجانب ، وذلك فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق الإجمالية في المراحل كافة ، إذ زادت تلك المعدلات وضافت الفجوة بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة لتصل نسبة التحاق الأناث في التعليم الإبتدائي (١٠١,٧%) عام (٢٠٠٧) ، والتعليم الإعدادي إلى (٨٢,٦%) للعام نفسه ، والتعليم العالي والجامعي بحوالي (٢٣,٦%) لعام (٢٠٠٨) مقارنةً بالإمارات التي تحسنت بها معدلات الأناث والبالغة (١٠٦%) في التعليم الإبتدائي وما يقارب (٩٣,٩%) عام (٢٠٠٧) في حين سجلت المعدلات في التعليم العالي والجامعي بنحو (٣٥,٧%) لعام (٢٠٠٨) .

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن الفجوة ضاقت ١١٣ نقطة ، فقد إنخفضت بمصر من (٠,٨٥%) وفي الإمارات (٠,٩٧%) لعام (١٩٩٠) لتصل إلى (٠,٣٣%) في مصر و(٠,٩٩%) في الإمارات لعام (٢٠٠٧) لمرحلة التعليم الإبتدائي ، وفي التعليم الثانوي نجد الفجوة قد ضاقت من (٠,٨١%) في مصر ، و(١,١٤%) في الإمارات (١٩٩٠) لتصل إلى (٠,٩٢%) في مصر و(١,٠٣%) في الإمارات عام (٢٠٠٧) ، في حين تراوحت في التعليم الجامعي من (٠,٥٥%)

في مصر و(٣,٠٠%) في الإمارات عام (١٩٩٠) لتتخفص وبواقع (٠,٨٨%) في مصر و(٢,٠٥%) في الإمارات عام (٢٠٠٨) .

ب. وفي الجانب الصحي يتضح أنه شهد تحسناً ، إذ شكلت القوانين المصرية الأطر الشرعية لإلتزام الدولة برعاية المرأة صحياً ، والذي أدى بدوره لحدوث إنخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات ، إذ بلغ معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف مولود حي حوالي (٥٦,٠%) للإعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) ، إما في الإمارات فقد شهد تقدماً كبيراً جداً وحقق معدلات أفضل مقارنةً بمصر ، إذ لم تسجل حالة وفاة للإعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) ، إذ بلغ معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف مولود حي (٠,٠%) ، إنن فالوضع الصحي للمرأة في الإمارات هو الأفضل مقارنةً بمصر.

ج. كما لا يفوتنا هنا ، أن نتطرق إلى الجانب الإقتصادي ، فقد حرصت كلا الدولتين على تشجيع دخول المرأة سوق العمل من خلال تساوي الفرص المتاحة لهن ليمارسن النشاط الإقتصادي وقد إتخذت كلتا الدولتين الإجراءات التشريعية والقانونية لتعديل القوانين الخاصة بالعمل وعدم وضع القيود حول الوظائف التي يمكن للمرأة أن تتولاها . وتوضح البيانات وجود تباين بين كل من مصر والإمارات بمعدلات مشاركة القوى العاملة للفئة العمرية (١٥ - ٦٤) سنة ، فقد سجلت مصر معدلاً أقل وبواقع (٢٦%) عن ما سجلته الإمارات التي وصلت إلى نحو (٤١%) لعام (٢٠٠٧) .

د. إما المشاركة السياسية للمرأة ، فتعد مصر من أوائل الدول العربية التي حصلت بها المرأة على حقوقها السياسية ، وقامت بتشريع القوانين التي تمكنها من الحصول على حصة تمثيل في البرلمان إلا أن نسبة تمثيلها ضئيلة ، ولا تتناسب مع وضعها في المجتمع المصري فقد بلغت نسبة تمثيلها في مجلس الشورى حوالي (٦,٨%) من الإجمالي ومعظمهن معينات من قبل الدولة ، وبلغت نسبة العضوية في مجلس الشعب (١,٩٨%) لعام (٢٠٠٥) وهذا معناه بأنها تحظى بنسبة تمثيل أفضل في مجلس الشورى ، إما في الإمارات فقد بلغت نسبة تمثيلهن في المجلس الوطني (٩) من أصل (٤٠) عضواً ، وبنسبة تبلغ حوالي (٢٢%) لعام (٢٠٠٦) . ومما يتقدم يتن ١١٤ ساهمة النساء في الحياة السياسية سواء في مصر أو في الإمارات تظل محدودة لمر بـ رغم أن كلاً من الدولتين قد أدرجت مسألة تمكين المرأة على قائمة إهتماماتها الوطنية .

ومجمل القول ، فإنه من البديهي مع هذا العدد الكبير للسكان في مصر أن يتولد لديها فائض من الأيدي العاملة ، الأمر الذي دفع العمال للهجرة وبأعداد هائلة نحو الخارج على الرغم من ، أن ظاهرة هجرة العمالة بدأت بصورة فردية تلقائية ، ومن ثم تحولت إلى موجات منتظمة من الحكومة فيما بعد ، فقد كان لإرتفاع معدلات النمو السكاني وإستراتيجية التنمية التي إتبعتها الحكومة دوراً في تقليص فرص التشغيل في الداخل وكان من الطبيعي أن تصبح الهجرة الخارجية أحد أهم المنافذ لزيادة فرص العمل فتبنت تشجيع الهجرة .

ومع الحركة الكبيرة للهجرة إلى الخارج ، جاءت حركة رؤوس الأموال على شكل تحويلات العاملين إلى ذويهم ، والتي أصبحت منذ ذلك الحين تشكل أحد الروافد الأساسية التي تمول الإقتصاد المصري بجزءٍ من إحتياجاته من العملات الصعبة ، وقد واصلت تلك التدفقات نموها بصورة هائلة وخاصةً في الثمانينيات ، وكان السبب وراء ذلك هو إرتفاع عدد العاملين في الخارج ، وزيادة تحويلاتهم إلى ذويهم في الداخل لتستمر تلك التحويلات بالإرتفاع لتبلغ في العام (١٩٩٠) حوالي (٤,٢٨٤) مليون دولار ، إلا أنها إنخفضت في العام (٢٠٠٠) لتبلغ حوالي (٢,٨٥٢) مليون دولار لتشهد تحسناً في العام (٢٠٠٩) وبواقع (٧,٥٥٨) مليون دولار<sup>(١)</sup> وبذلك فتعد تلك التحويلات واحدة من أهم مصادر التدفقات النقدية الواردة إليها ولذلك فهي ذات تأثير مهم في دعم الإقتصاد المصري ، وذلك بما تؤديه من دور فيه .

إما في الإمارات ، فقد كانت على النقيض من مصر ، إذ يمكن عدّ الطفرة المالية التي شهدتها منذ بداية السبعينيات ، على إثر الإرتفاع القياسي لأسعار النفط أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بها إلى اللجوء والإستعانة بالعمالة الأجنبية إذ قامت بوضع وتنفيذ كثير من البرامج التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، فضلاً عن المشاريع

---

١. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر : نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٥٨ . كذلك ينظر : نادر فرجاني ، سعياً وراء الرزق ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٦ . وكذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) مصدر سبق ذكره .

الخاصة بتوفير البنية الأساسية اللازمة ١١٥ بادية ، وبرامج التنمية الصناعية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية ومشاريع الخدمات ، ونظراً للقصور الحاصل في حجم العمالة الوطنية ، وقلة المهارات والتخصصات اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات فضلاً عن قلة عدد السكان لحجم المعروض من المشاريع ، فقد زاد الطلب على العمالة الوافدة .

إلا أنه رغم التحسن الملحوظ الذي شهدته الإمارات في حجم ونوعية العمالة الوطنية لديها إلا أنها ما زالت تعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير ، بما أدى إلى إستقرار كثير منها لسنوات طويلة مؤدياً إلى حدوث تغيير في تركيبته السكانية ، فضلاً عن حدوث العديد من الآثار السلبية الإقتصادية والإجتماعية وإستنزاف الموارد المالية ، إذ تقوم العمالة الوافدة بتحويل أموالها التي تحصل عليها إلى بلادها ، فقد بلغ حجم تلك التحويلات في العام (١٩٩٠) حوالي (٢,٤٢٤) مليون دولار ، لتسجل إرتفاعاً بلغ (٣,٦٧٦) مليون دولار في عام (٢٠٠٠) ليستمر بالإرتفاع ويبلغ في العام (٢٠٠٥) ما يقارب الـ(٥,٣٧٢) مليون دولار لتشكل تلك التحويلات إستنزافاً للمزيد من موارد الإمارات وتسريب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصعبة للخارج بلدانها .

وبالنتيجة ، فإن تلك التحويلات تؤدي إلى فقدان قسم كبير من فرص الإدخار والإستثمار وهما العاملان الرئيسان في تفعيل وتحريك عمليات التنمية الشاملة . والجدير بالملاحظة ، إن قيمةً متعظمة من التحويلات المالية تذهب إلى بلدان غير عربية (١) .

وبذلك يمكننا القول ، بأن التركيبة السكانية المشوهة لدولة الإمارات تُعدُّ من أبرز التحديات التي تواجه صنّاع السياسة العامة ، والتي لها إفرزاتها الخطيرة على واقع الدولة السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي ، ومن ثم تفرض على صانع القرار السياسي ضرورة التصدي لتلك المشكلة ووضع الحلول الكفيلة وضمان عدم تفاقمها بالمستقبل والتصدي لتداعياتها .

١ . للمزيد من التفاصيل حول آثار العمالة الوافدة بالإمارات ينظر : مطر أحمد عبدالله ، واقع التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد (٤٣) ، أبوظبي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ . كذلك ينظر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون (محدداتها وأثارها الإقتصادية) ، إدارة الدراسات والتكامل الإقتصادي بالأمانة العامة الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ . كذلك ينظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ مصدر سبق ذكره ، الملحق (٤/١٠) .

جدول (٢٤) مقارنة واقع المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية في مصر

المؤشر	الإمارات	مصر	المتوسط ( % )
عدد السكان (بالمليون نسمة)	٨,٢٦٤,٠٧٠	٧٧,٦٠٣,٠٠٠	٢٠١٠
الكثافة السكانية (فرد / كم ٢)	٩٩	٧٨	٢٠١٠
معدل النمو السنوي للسكان	٢,٠	١,٨	٢٠١٠
التوزيع السكاني بحسب الفئات العمرية			
- أقل من (١٥) سنة	١٩	٣٢	٢٠١٠
- (١٥ - ٢٤) سنة	١٢	١٤	٢٠١٠

٦٧	٤٦	٢٠١٠	- (٢٥ - ٥٩) سنة
٨١	٤٣	٢٠٠٨	سكان الحضر
١٩	٥٧	٢٠٠٨	سكان الريف
٦٥,٢	٣١	٢٠١٠	قوة العمل (١٥ - ٦٠) سنة
٤٣,٩	٧٤	٢٠١٠	- بين الذكور
١٧,١	٢٢	٢٠١٠	- بين الإناث
			القوة العاملة بحسب القطاعات الإقتصادية
٥,٢	٢٩,٩	٢٠٠٩	- الزراعة
٨,٨	٢٣,٧	٢٠٠٩	- الصناعة
٨٦,٠	٤٦,٤	٢٠٠٩	- الخدمات
٣,٩	٩,٤	٢٠٠٩	معدل البطالة
			مؤشرات التنمية البشرية
٣٢	١٠١	٢٠١٠	- الترتيب في دليل التنمية البشرية عالمياً
٧٧	٦٩	٢٠١٠ - ٢٠٠٥	- العمر المتوقع عند الولادة بين الذكور
٨٠	٧٣	٢٠١٠ - ٢٠٠٥	- العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث
٨,٢	٢٩,٣	٢٠١٠ - ٢٠٠٥	- معدل وفيات الأطفال
٢,٥	٦,١	٢٠٠٨	- الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي
٨,٧	٧,٢	٢٠٠٨	- الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام
٦٩,٩	٣٩,٥	٢٠٠٨	- الإنفاق على الصحة ( العام )
٣٠,١	٦٠,٥	٢٠٠٨	- الإنفاق على الصحة ( الخاص )
١٠٦,٥	١٠٤,٧	٢٠٠٧	- القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي
٩٢,٤	٨٦,٢	٢٠٠٧	- القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي
٢٥,٢	٢٥,٢	٢٠٠٨	- القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الجامعي
١٠,٢	٣٣,٦	٢٠٠٧	- نسبة الأمية بين البالغين (١٥) سنة فما فوق
٢,٦	١٥,١	٢٠٠٧	- نسبة الأمية بين الشباب (١٥ - ٢٤) سنة
٢٨	١١,٩	٢٠٠٨	- الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي
١٠٦,٠	١٠١,٧	٢٠٠٧	- معدل القيد الإجمالي لإلتحاق الإناث بالتعليم الإبتدائي
٩٣,٩	٨٢,٦	٢٠٠٧	- معدل القيد الإجمالي لإلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي
٣٥,٧	٢٣,٦	٢٠٠٨	- معدل القيد الإجمالي لإلتحاق الإناث بالتعليم الجامعي
٠,٠	٥٦	٢٠٠٩ - ٢٠٠٠	- معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠) ألف مولود حي

- الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المتوفرة في الفصل الثاني .

## الفصل الرابع واقع صنّع السياسة العامة في مصر والإمارات

### تمهيد : د

من المعروف جيداً ، إن السياسات هي نشاط إبداعي الهدف منه تحقيق نتيجة سياسية وإجتماعية . فللسياسة العامة دور كبير في تشكيل وتطوير المجال السياسي وصوغ بنيته الإجتماعية . وبالتالي تهئية البيئة (السياسية ، والإجتماعية ، والإقتصادية والثقافية ) الملائمة للوصول إلى أهداف المجتمع . والذي يصنعها وينفذها النظام السياسي وفي شتى المجالات والميادين ، وعلى الصعيدين (الداخلي و الخارجي) .

فضلاً عن ذلك ، فإن عملية صنّع السياسة العامة ، هي بمثابة برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار ، وتساهم فيه عناصر كثيرة ، تتمتع بدرجات متفاوتة من الصلاحية والسلطة داخل النظام السياسي ، وتتسم السياسة العامة بطابع ديناميكي متحرك كونها نتاج تفاعلات القوى المختلفة في النظام السياسي ، سواء أكانوا (أفراداً أم مؤسسات حكومية أم خاصة) ، مع الأخذ بنظر الإعتبار طبيعة العوامل الضاغطة داخلية أم خارجية .

وفي الواقع ، فإن تلك العملية تنصرف إلى تحديد التوجهات ، التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ عن طريق تبني سياسات معينة ، كما أن تحديد التوجهات لا يمكن أن يتم من دون أساس من الشرعية السياسية ، التي تسمح لفرد أو مجموعة من القيام بخيارات ، تكتسب شرعيتها عن طريق الدعم والمساندة ، كما تتأثر عملية صنّع السياسة بهيكل النظام السياسي وهي تشتمل على أجهزة سياسية متعددة تدور حول محورين أساسيين هما ، المحور الأول : هي العناصر الرسمية ، فيما يُمثل المحور الثاني : العناصر غير الرسمية التي تؤثر في عملية الصنّع ، وهي التي تقوم بوضعه وتنفيذه ، كما تتميز تلك السياسات بتنوعها وشمولها ، كذلك صعوبتها وتعقيدها ، وهي بذلك نتاج حكومي خالص . أضف إلى ذلك ، فإن طبيعة وضعها تختلف من دولة إلى أخرى وبحسب النظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية في كل منهما .

## المبحث الأول واقع صنع السياسة العامة في جمهورية مصر العربية

إن النظام السياسي في مصر هو نظام ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة ، كما تنص المادة (الأولى) من الدستور ( جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي \* يقوم على أساس المواطنة ، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ) ، إذ ينظم الدستور المصري النظام السياسي للدولة ، ويحدد السلطات العامة وإختصاصاتها ، مُرسياً بذلك دعائم النظام النيابي الديمقراطي ، ويتكون النظام السياسي المصري من السلطات (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) ، وهي التي تُمثل السلطات الرسمية إلى جانب الصحافة والأحزاب السياسية ، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني وهي تمثل السلطات غير الرسمية .

ويُشير الواقع إلى أن سلطة صنع السياسة العامة في النظام السياسي المصري ، تتمثل بشخص واحد هو الرئيس ، فهو يحتكر صنع السياسات ويمثل السلطة الآمرة في المجتمع وبذلك فعلمية الصنع تخضع لميول وخيارات الرئيس . إذ لا توجد أيّ أطرٍ جماعية أو مؤسسية تحكم عملية صنع القرار أو تؤثر فيها ، فالنظام السياسي المصري إكتسب سمة خاصة ظلت ملازمة له ، وأياً كان شكل هذا النظام السائد ، أو الأيديولوجيات التي يعتنقها ، وهو الإتجاه نحو نمط القيادة التي تسعى للإنفراد بالسلطة (١) .

وبذلك فإن التفرد والإستبداد بالسلطة ، يُمثل أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي ، بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، سواءً في ظل الظروف الإعتيادية أو الإستثنائية ، ولا بُد لنا عند دراسة مؤسسات النظام السياسي المصري الرسمية وغير الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة ، من أن نتطرق إلى الدستور المصري .

بداية القول ، أن مصر قد عرفت أول دستور لها في عام (١٩٢٣) ، والذي نشأ عن طريق منحة من الملك ، ويُعدُّ أحد أهم إنجازات ثورة (١٩١٩) ، وعاملاً قوياً في إقرار الحياة النيابية ، وتتويجاً لكفاح طويل ، وكان النظام بحسب هذا الدستور نظاماً برلمانياً يقوم على فصل السلطات (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) ، وأساسه الفكري يتحدد بمبدأين :

\* جميع النظم حتى الديكتاتورية منها أدبجت دساتيرها بعبارة نظام ديمقراطي ، إلا أن الواقع يشير بغير ذلك .

١ . A.L.Dawish , Egypt in the Arab world , The Penquim Press , London , 1976 ,

p. 99 - 101 .

**الأول:** سيادة الأمة ، **والثاني:** المذهب الليبرالي أو الفردي ، ونص الدستور على النظام الملكي الوراثي ، وأقام الدستور نظام الحكم على أساس التوازن بين السلطتين (التنفيذية و التشريعية) (١) .

وقد تم وضع دستور مصر الدائم لعام (١٩٧١) ، عبر الإستفتاء الشعبي بتاريخ (١١/سبتمبر/١٩٧١) ، ويتميز بعدد من السمات المهمة والمتمثلة أولاً في النشأة الديمقراطية لهذا الدستور . إذ وضع بأسلوب الإستفتاء الدستوري ، وكونه دستوراً جامداً يشترط لتعديله إجراءات غير اعتيادية ، وإن هذا الدستور مكون من (١٩٣) مادة ، وقد أجري عليه حتى الآن أربعة تعديلات رئيسة ، ثلاثة منها قبل التغيير الشعبي الذي حدث في (٢٥/يناير/٢٠١١) \* والتعديل الرابع بعد أحداث (٢٥/يناير) ، وتمت على النحو الآتي (٢) :

- أ . التعديل الأول في (١٩/أبريل/١٩٧٩) ، وافق الشعب على التعديل الدستوري الذي تضمن خمس مواد هي (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧٧) ، وإضافة باب سابع يتكون من فصلين .
- ب . التعديل الثاني في (٢٦/فبراير/٢٠٠٥) ، وتم تعديل المادة (٧٦) ، وإضافة مادة جديدة إلى نصوصه برقم (١٩٢) مكرر ، وبتاريخ (٢٥/مايو/٢٠٠٥) ، وتمت الموافقة على هذا التعديل في إستفتاء عام .

- ١ . للمزيد ينظر : محمد رفعت عبدالوهاب ، القانون الدستوري ، المبادئ الدستورية العامة ، دراسة النظام الدستوري المصري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بلا تاريخ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ . وكذلك ينظر : قراءة في الدستور المصري بعد ثورة (٢٥/يناير/٢٠١١) ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Us.Sis.Gov.eg/Ar/Default.aspx> .
- \* عقب الإعلان عن تنحي الرئيس السابق (حسني مبارك) في (فبراير/٢٠١١) ، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد ، وإستجابة لمطالب المواطنين أصدر المجلس إعلاناً دستورياً في (١٣/فبراير/٢٠١١) قراراً بالآتي :
- تعطيل العمل بأحكام الدستور .
  - تولي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام الجهات كافة بصفة مؤقتة لمدة (٦) ستة أشهر أو إنتهاء إنتخابات مجلس الشعب والشورى ورئيس الجمهورية .
  - وللمجلس الأعلى إصدار مراسيم بقوانين خلال المدة الإنتقالية .
  - تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الإستفتاء عليها من الشعب .
- للمزيد ينظر : قراءة في الدستور المصري بعد ثورة (يناير/٢٠١١) ، مصدر سبق ذكره .
- ٢ . هيفاء أحمد محمد ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (٩٤) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ - ٣٦ .

ج . التعديل الثالث في (٢٦/ديسمبر/٢٠٠٦) ، إذ طلب الرئيس السابق (حسني مبارك) إجراء تعديل في (٣٤) مادة من مواد الدستور ، وتمت الموافقة على هذا التعديل بتاريخ (٢٦/مارس/٢٠٠٧) .

إما بالنسبة للتعديلات الدستورية بعد أحداث (٢٥/يناير/٢٠١١) ، فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة رؤية حول التعديلات الدستورية في (١٣/٣/٢٠١١) إذ تم تعديل المواد (٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٨٩) ، وإلغاء المادة (١٧٩) ، وهي المادة التي كانت تفتح الباب إزاء تقييد الحريات وإنقاص الحقوق الدستورية للمواطنين<sup>(١)</sup> .

ولكون عملية صنع السياسة العامة تتأثر ببنية النظام السياسي ، وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث من جهة ، وطبيعة العلاقة بين تلك الأجهزة وبين المؤسسات غير الرسمية من جهة أخرى ، وبالتالي فإن حدود تلك العلاقة تتضح من خلال موقف الدستور منها أي العلاقة القائمة بين الأجهزة الحكومية ، وبقية السلطات التي لها حق إصدار القرارات في الدولة ، وطبقاً لدستور مصر فإن نظامها رئاسي ، يقوم على عدد من المؤسسات السياسية التي من المفترض أن تساهم بصنع السياسات العامة .

---

١ . في ضوء الظروف التي تمر بها البلاد حالياً ، وقيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي السلطة السياسية خلال تلك المدة ، وحرصاً منه على ضرورة إصدار دستور جديد للبلاد بدلاً من دستور (١٩٧١) المعمول به في الوقت الراهن ، فقد تضمنت التعديلات الدستورية نصاً مؤقتاً يكون ممهداً ومنظماً لتهيئة المجتمع بشكل نظامي وهادئ ومستقر لتحقيق نقلة دستورية . للمزيد ينظر : قراءة في الدستور المصري ، مصدر سابق ذكره .

المطلب الأول : السلطات الرسمية وُضعت السياسة العامة في مصر

أولاً : السلطة التشريعية

لقد أوكل الدستور سلطة التشريع إلى هيئة تشريعية مستقلة هي (مجلس الشعب) بحسب المادة (٨٦) ، وهو هيئة شعبية منتخبة على وفق القانون ، ويحددها نظام الانتخاب والدوائر الانتخابية<sup>(١)</sup> . مما يعني أن السلطة التشريعية يتولاها مجلس واحد ، إلا أن تطوراً لاحقاً شهدته النظام السياسي ، جرى بموجبه إجراء تعديل دستوري في العام (١٩٨٠) نص فيه على إنشاء مجلس للشورى ، والذي سُرع بالقانون رقم (١٢٠) (٢) :

١. مجلس الشعب : وهو صاحب حق أصيل في التشريع ، وهو هيئة شعبية منتخبة وفقاً للقانون الذي يحدد نظام الانتخاب والدوائر الانتخابية وعدد أعضائه (٤٤٤) منتخباً و(١٠) معينين من قبل رئيس الجمهورية<sup>(٣)</sup> ، ونصف أعضاء المجلس من العمال والفلاحين ، والمدة الدستورية للمجلس (٥) سنوات ميلادية من تاريخ أول إجتماع له وتجري الانتخابات لتجديد المجلس خلال (٦٠) يوماً السابقة على إنتهاء مدته<sup>(٤)</sup> .

١. وفقاً للمادة (٨٦) فإن إختصاصات مجلس الشعب هي (إقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والموازنة العامة ، ويمارس المجلس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، كما يتمتع بحق سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو نواب الوزراء) . للمزيد ينظر : الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية ، ط ١ ، المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ص ٦٤٢ . وكذلك ينظر : جلال السيد سامي مهران ، البرلمان المصري ، تقاليد - رقابة - تشريع الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٨٦ - ٨٩ .

٢. الدساتير العربية ... ، المصدر السابق ، ص ٦٤٢ .

٣. للمزيد ينظر : هيفاء أحمد محمد ، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

٤. وطبقت مصر خلال إنتخابات مجلس الشعب في عام (٢٠٠٠) ، وفي جميع مراحلها الثلاث نظام الإشراف القضائي التام على جميع اللجان الانتخابية الرئيسية والفرعية ، ويمارس المجلس إختصاصاته من خلال (١٨) لجنة هي (العلاقات الخارجية ، الدفاع والأمن القومي ، التعليم العالي ، ... وغيرها) ، ويعاون مجلس الشعب الجهاز المركزي للمحاسبات وهو هيئة رقابية مستقلة ذات شخصية إعتبارية عامة تهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الحكومة والأشخاص العامة الأخرى لتعاون مجلس الشعب في الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني . حول المزيد ينظر : عبدالغني بسيوني عبدالله ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (نظرية الدولة - الحكومة - الحقوق والحريات العامة - المبادئ العامة للقانون الدستوري - تطور النظام الدستوري المصري وفقاً لدستور ١٩٨١) ، مطابع السعدني ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨٠ .

كذلك ينظر : جمهورية مصر العربية ، الدولة - النظام السياسي ، منشور على شبكة المعلومات العالمية

على الموقع : <http://www.Egypt.com> .

٢. مجلس الشورى : وهو المجلس الثاني ، ويتشكل من (٢٦٤) عضواً ، ومدة المجلس (٦) سنوات ويتحدد إنتخاب وتعيين نصف الأعضاء بعد مضي (٣) سنوات ، فقد حددت المادة (١٩٦) من الدستور طريقة تشكيله ، وأن لا يقل عدد أعضائه عن (١٣٢) عضواً ، وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالإقتراع المباشر السري العام ، على أن يكن نصفهم من العمال والفلاحين ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي (١) .

إذن الدستور حدد سلطات مجلس الشعب سواء أكانت سلطات تشريعية أو مالية أو رقابية (٢) .  
ففي مجال التشريع : لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب ، حق إقتراح مشروعات القوانين حسب إجراءات حددها الدستور في المواد (١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١) .  
إما الإختصاص المالي لمجلس الشعب فيتمثل في : إقرار الخطة العامة للتنمية الإجتماعية المادة (١١٤) ، كما يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر في الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تُعد نافذة إلا بعد موافقته عليها ، ويجوز له أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة ، عدا التي ترد تنفيذ الإلتزام محدد على الدولة (١١٥) ومن المعروف أن هذه المادة كانت من بين المواد التي شملها التعديل الدستوري عام (٢٠٠٧) ويجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد عن (٦) ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ، وذلك طبق المادة (١١٨) فضلاً عن ذلك فأن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون المادة (١١٩) ، ولا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الإرتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ إلا بموافقة مجلس الشعب المادة (١٢١) .

١. للمزيد راجع في ذلك : جمهورية مصر العربية ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : عمار سعدون سلمان التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي (١٩٧٠ - ٢٠٠٣) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .

٢. لمزيد من التفاصيل حول سلطات مجلس الشعب ودوره السياسي ينظر : عمرو هاشم ربيع ، المؤسسة التشريعية في مصر ، دراسة في طبيعة العلاقة بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) في د. أحمد الرشيد (محرر) ، المؤسسة التشريعية في العالم العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ط ١ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠ . كذلك ينظر : عمرو هاشم ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية دراسة في تجربة مجلس الشعب المصري ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٠ . كذلك ينظر : محمد علي أبو ريدة ، مجلس الشعب المصري في ربع قرن دراسة الأداء البرلماني في د. أحمد الرشيد (محرر) ، المصدر السابق ، ص ٦١٠ . كذلك ينظر : محمد عبدالعزيز شيجا ، القانون الدستوري في ضوء المبادئ الدستورية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٤١ .

. إما بالنسبة للسلطات والصلاحيات الرقابية لمجلس الشعب ، فهي تتمثل في أنه يحق لكل عضو من أعضاء المجلس ، أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم ، أسئلة في أيّ موضوع يدخل باختصاصهم المادة ( ١٢٤ ) ، كما أن لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في توجيه الإستجابات المادة ( ١٢٥ ) ، والوزراء مسؤولون إزاء مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء ونوابهم ، وبناءً على إقتراح عشرة أعضاء من المجلس ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس المادة ( ١٢٦ ) ، وللمجلس الحق في أن يقرر بناءً على طلب عُشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس المادة ( ١٢٧ ) . وبحسب المادة ( ١٢٩ ) يجوز لعشرين عضواً في الأقل من المجلس طرح موضوع عام لمناقشة سياسة الوزارة بشأنه ، ولأعضاء المجلس كذلك إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد نوابه أو أحد الوزراء المادة ( ١٣٠ ) ، كما أن للمجلس كذلك أن يكون لجنة خاصة أو يكلف أحد لجانته بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة ، في أيّ مشروع لتقضي الحقائق المادة ( ١٣١ ) وبموجب الدستور فإنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء تقديم برنامج الوزارة خلال ( ٦٠ ) يوماً من موافقة مجلس الشعب عليها ، وإذا لم يوافق المجلس على البرنامج وبأغلبية أعضائها يقبل رئيس الجمهورية إستقالة الوزارة ، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة فإن لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل إستقالة الوزارة المادة ( ١٣٣ ) .

أما بالنسبة لمجلس الشورى فهو يختص طبقاً للمادة ( ١٩٤ ) من الدستور بدراسة وإقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلم الإجتماعي ، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، كما عزز التعديل الدستوري عام ( ٢٠٠٧ ) ، من صلاحيات مجلس الشورى ، إذ شمل التعديل المادة ( ١٩٤ ) ، وبمقتضى ذلك أصبحت موافقة المجلس واجبة على الإقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور على أن تسري مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة ( ١٨٩ ) [ وقد تم إضافة فقرة لهذه المادة بعد أحداث ( يناير / ٢٠١١ ) ، وتضمن التعديل فضلاً عن المادة ( ١٨٩ ) مكرر ، والمادة ١٨٩ مكرر (١) ، ويتضمنان وجوب قيام كل من رئيس الجمهورية وأعضاء المجلسين بإنتخاب جمعية تأسيسية من ( ١٠٠ ) عضو خلال ( ٦ ) شهور ، على أن تقوم الجمعية التأسيسية بإعداد مشروع دستور جديد خلال ألد ( ٦ ) أشهر التالية ، ثم يتم عرض مشروع الدستور على الشعب خلال ( ١٥ ) يوماً من إعداده للإستفتاء عليه ، ويعمل بالدستور الجديد ] . وكذلك مشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها كثير من مواد

ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة ، وقد تضمن الدستور آلية لمعالجة أي خلاف ينشأ بين مجلسي الشعب والشورى بشأن ممارسة الصلاحيات المنوطة بكل منهما في المادة (١٩٤) ، وبموجب المادة (١٩٥) من الدستور التي شملها التعديل الدستوري عام (٢٠٠٧) ، فقد أصبح يتعين أخذ رأي مجلس الشورى في مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية ، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من مشروعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية .

وعلى الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية ، إلا أن دوره في الحياة السياسية إسم بالضعف والهشاشة ، فعلى صعيد عملية التشريع أكدت - وتؤكد - خبرة الممارسة السياسية ، إن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين ، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها من دون تعديل يذكر أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها ، وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة ، قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان ، ورغم إعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين ، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئاً ، إذ أن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها . ونظراً لأن بعض القوانين لا تأخذ حظها الكافي من الدراسة والبحث والمناقشة إذ يتم إعدادها على عجل ومن قبل الحكومة ، ويجري تمريرها بسرعة داخل مجلس الشعب فأنها تخرج معيبة ، وتصبح عرضة للطعن في دستورتيتها . وكثيراً ما حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قوانين أقرها المجلس<sup>(١)</sup> . كما أن هذه القوانين عرضة لكثير من التعديل بعدما تطفح سلبيات على سطح الممارسة .

ومع أن لمجلس الشعب سلطات رقابية ، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات ، كما يجب وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة ، إذ يلاحظ أن أساليب الرقابة الأقل تأثيراً مثل الأسئلة ، هي التي تطفئ على النشاط الرقابي للمجلس مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل (الإستجابات طلبات الإحاطة ، تشكيل لجان تقصي الحقائق) ، وأكثر من هذا فأن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس

١ . ومن ذلك يتضح بأن الأداء التشريعي لمجلس الشعب يتسم بالمحدودية ، نتيجة إهتمامه المطلق بمشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة ، وذلك على حساب إقتراحات القوانين التي يقدمها أعضاء المجلس . للمزيد

من التفاصيل ينظر : Kevin Boyleand , Adel Omar Sherif , Human Rights and Democracy , The Role of the Suprme Constitu Honal Court of Egypt (London Kluwer Law International) 1996 , p. 48 – 54 .

كثيراً ما فرغت الإستجواب - باعتباره أكثر أساليب الرقابة البرلمانية فاعلية - من محتواه ، وذلك نظراً لعدم مناقشة بعض الإستجابات لتأخير مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية بحيث تنفض الدورة دون مناقشة تلك الإستجابات ، وأن تتم مناقشة عدة إستجابات في جلسة واحدة ، بحيث لا يأخذ الإستجواب حقه من العرض والمناقشة . وفي ضوء ذلك ، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن كل الإستجابات التي تم مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول ( ١٩٧١ - ١٩٧٦ ) حتى الآن ، إنتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس على إغلاق باب المناقشة والإنتقال لجدول الأعمال ، بل أنه كثيراً ما أيد المجلس بالأغلبية ، سياسة رئيس الوزراء أو الوزير المستجوب <sup>(١)</sup> . ولذلك لم يحدث أن قام مجلس بسحب الثقة من وزير ، كما لم يحدث في تاريخ مصر أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان منذ نشأته <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام ( ٢٠٠٧ ) قد عززت من سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي ( الشعب و الشورى ) المواد ( ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ) ، إلا أن ذلك يعد محدود الأهمية من زاوية تحقيق التوازن بين السلطتين (التشريعية و التنفيذية) ، إذ بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته سالفة الذكر من دون تعديل كما أن التعديلات الدستورية حولته سلطات وصلاحيات جديدة من أهمها ما جاء في المادة (١٣٦) إذ أصبح من حقه إصدار قرار يحل مجلس الشعب عند الضرورة ، بدون إجراء إستفتاء شعبي كما كانت تلك المادة تنص قبل التعديلات ، إلا أن العبرة ليست بمجرد منح صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية فحسب ، ولكن بمدى فاعليتها في ممارسة صلاحياتها ، ويؤكد الواقع السياسي في مصر أن مجلس الشعب لا يمارس سلطاته بفاعلية وذلك لأسباب عدة لعل من أهمها أن بعض القيود والضوابط التي يتضمنها الدستور بشأن ممارسة مجلس الشعب لبعض صلاحياته التشريعية والرقابية ، وكذلك الأساليب الإجرائية لعمل المجلس تحد من فاعليته في ممارسة دوره التشريعي والرقابي .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر على سبيل المثال : عمرو هاشم ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية

مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ . كذلك ينظر : محمد علي أبو ريدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣٥ .

٢. للمزيد ينظر : عمرو هاشم ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

## ثانياً : السلطة التنفيذية

أخذ الدستور المصري بالنظام البرلماني متبنياً مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي كما أخذ الدستور بمبدأ التوازن والتعاون بين السلطتين (التشريعية و التنفيذية) وعليه فطبقاً للدستور تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة .

١ . رئيس الجمهورية : إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر ، الأمر الذي جعله محور النظام السياسي . من خلال سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي يخولها له الدستور ، سواءً في ظل الظروف الاعتيادية أو الإستثنائية (١) .

رئيس الجمهورية هو قمة السلطة التنفيذية ، ويشترك مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة ، ويشرف كذلك على تنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة ورئيس مجلس الدفاع الوطني وراعي الحدود بين سلطات الدولة والمسؤول الأول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن وأداء مؤسسات الدولة (٢) .

وقد حددت المادة (٧٥) من الدستور الشروط التي ينبغي توفرها في من يُنتخب رئيساً للدولة وقد غُذلت هذه المادة بعد أحداث (يناير/ ٢٠١١) ، إذ أنه نظراً لأهمية منصب رئيس الجمهورية وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه ، وضعت اللجنة المختصة بالتعديل شروطاً تضع سياجاً أمنياً ووطنياً حول المرشح لشغل المنصب ، مشترطاً بأن لا يحمل رئيس الجمهورية ، أو أي من والديه جنسية دولة أخرى ، كما إشتطرت أن لا يكون متزوجاً من غير مصرية ، وأن لا يقل سنه عن (٤٠) أربعين عاماً ، كما أوضحت المادة (٧٦) ، على أن رئيس الجمهورية يُرشح من مجلس الشعب بناءً على إقتراح ثلث أعضائه ، وإن حصل المرشح على أغلبية ثلثي الأعضاء أو الأغلبية المطلقة (أي أكثر من نصف الأعضاء) ، وتم تعديل هذه المادة بعد أحداث (يناير/ ٢٠١١) ، وقد حددت اللجنة ثلاثة محاور ، الأول : الحصول على تأييد ثلاثين عضواً من مجلسي الشعب والشورى أو من المجلسين معاً من الأعضاء المنتخبين . وتضمن الثاني : الحصول على تأييد ثلاثين ألف ناخب في الأقل من (١٥) محافظة ، وكل محافظة عدد لا يقل عن (١٠٠٠) ألف مؤيد . فيما

١ . لمزيد من التفاصيل حول سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ينظر على سبيل المثال : أماني قنديل عملية التحول التديمقراطي في مصر (١٩٨١ - ١٩٩٣) ، ط ١ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٥ وما بعدها . وكذلك ينظر : نبيل عبدالفتاح ، الوضع الدستوري لرئيس الجمهورية ، الإختلالات البنائية ورؤى الإصلاح ، جريدة الأهرام المصرية ٢٠٠٥/٣/١٨ .

٢ . للمزيد ينظر : ثناء فؤاد عبدالله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٧ .

تضمن المحور الثالث : حصول الحزب لأحد أعضائه على مقعد واحد في الإنتخابات بأي من مجلسي الشعب والشورى ، كما نصت المادة على قصر تشكيل لجنة الإنتخابات الرئاسية على العنصر القضائي فقط ، وإستبعاد الشخصيات العامة من عضوية اللجنة <sup>(١)</sup> .

إما مدة الرئاسة فقد حددت ب(٦) سنوات ميلادية ، وذلك بحسب المادة (٧٧) تبدأ من إعلان نتيجة الإستفتاء ، ويجوز إعادة إنتخابه لمدة تالية ومتصلة ، وقد طال تلك المادة تعديل بعد أحداث (يناير/ ٢٠١١) ، إذ بموجبها تم تحديد مدة الرئاسة ب(٤) سنوات بدلاً من (٦) سنوات وضعت في حساباتها ، أن مدة (٤) سنوات كافية ليحقق الرئيس المنتخب برنامج الإنتخابي مع حظر إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة أخرى تالية . هذا ولا يُسأل الرئيس سياسياً أمام مجلس الشعب أو تُسحب الثقة منه ، والمسؤولية الوحيدة تجاهه تتمثل في نص المادة (٨٥) <sup>(٢)</sup> .

إما عن إختصاصات رئيس الجمهورية ، فإنه يمارس إختصاصات واسعة وبالغة الأهمية تجعله يحكم ويسود في الوقت نفسه ، مما يجعل موقعه مركزياً في النظام السياسي وفي هذا السياق فقد قال المستشار (طارق البشري) <sup>(٣)</sup> « إن سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة » <sup>(٣)</sup> . فهو يمارس إختصاصاته أما مباشرة بوصفه رئيساً للدولة أو عن طريق المجلس . فطبقاً للدستور يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور المادة (١٣٧) ، كما يضع بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور

١. للمزيد ينظر : عمار سعدون سلمان ، التعددية السياسية وإشكالية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ - ١١٥ . وكذلك ينظر : هيفاء أحمد محمد ، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ . كذلك ينظر : قراءة في الدستور المصري ... ، مصدر سبق ذكره .

٢. فقد نصت المادة (٨٥) والمتمثلة في المسؤولية الجنائية ، سواءً عن طريق إتهامه بالخيانة العظمى أو ارتكاب جريمة جنائية ، وذلك بناءً على إقتراح مقدم من ثلثي أعضاء مجلس الشعب . للمزيد راجع في ذلك : محمد حسنين عبدالعال ، القانون الدستوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ . وكذلك : قراءة في الدستور المصري ... ، المصدر السابق . وينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تميم النظم السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

٣. نقلاً عن : عبدالمنعم علي ، مدخل إلى الديمقراطية في مصر في علي الدين هلال (محرر) التطور الديمقراطي في مصر ، قضايا ومناقشات ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠ .

إذ يُمارس الرئيس الإختصاصات المنصوص عليها في المواد ( ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ) بعد موافقة مجلس الوزراء ، والإختصاصات المنصوص عليها في المادتين ( ١٠٨ و ١٥١ ) بعد أخذ رأيه ، وذلك بحسب المادة (١٣٨) ، إما المادة (١٤٨) فأنها تنص على إعلان حالة الطوارئ ، على أن يعرض ذلك على مجلس الشعب وقد تم تعديل تلك المادة التي جعلت حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تتجاوز ألد(٦) أشهر ولا يجوز مداها إلا بعد إستفتاء الشعب وموافقته<sup>(١)</sup>

كذلك فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء المادة (١٤١) وكذلك له الحق في دعوة مجلس الوزراء للإنعقاد وحضور جلساته ، وله حق طلب تقارير من الوزراء المادة (١٤٢) ، وله الحق أيضاً في تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ، ويعزلهم على الوجه المبين في القانون المادة (١٤٣) ، وله الحق في إحالة الوزير للمحاكمة المادة (١٥٩) ، ويخول الدستور صلاحية لإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين وله أن يفوض غيره في إصدارها المادة (١٤٤) ، وكذلك إصدار لوائح الضبط المادة (١٤٥) وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة المادة (١٤٦)<sup>(٢)</sup> .

كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب المادة (١٥) ، ويتولى رئاسة مجلس الدفاع الوطني المادة (١٨٢) وله الحق في إبرام المعاهدات المادة (١٥١) ، وله كذلك أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة المتصلة بمصالح البلاد المادة (١٥٢)<sup>(٣)</sup> .

١. للمزيد ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ . كذلك ينظر : قراءة في الدستور المصري ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : هالة مصطفى الثورة المصرية ، عودة الروح والوعي ٢٤/٢/٢٠١١ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Cfd-eg.org/node/157> .
٢. للمزيد ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية ... ، المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .
٣. للمزيد ينظر : إبراهيم عبدالعزيز شيجا ، النظم السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٦ - ٤١٣ . كذلك ينظر : لؤي عبد الباقي ، فرص الديمقراطية في مصر (٢) التعديلات الدستورية لعام(٢٠٠٧) ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http://www.Wata.cc/forums/show\\_thread.php](http://www.Wata.cc/forums/show_thread.php) .

فضلاً عن سلطاته وصلاحياته التنفيذية ، فإن له سلطات وصلاحيات تشريعية ، سواءً في ظل الظروف الاعتيادية أو الإستثنائية ، ففي الظروف الاعتيادية يتمتع رئيس الجمهورية في الحق بإقتراح مشروعات القوانين المادة ( ١٠٩ ) ، والحق بإصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب والإعتراض عليها المادة ( ١١٢ ) ، فضلاً عن حقه في تعيين ما لا يزيد عن ( ١٠ ) عشرة أعضاء في مجلس الشعب المادة ( ٨٧ ) ، إما في الظروف الإستثنائية وطبقاً للدستور فيحق لرئيس الجمهورية حماية الوحدة الوطنية والمكاسب الشعبية المادة ( ٧٤ ) ، وله الحق في سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في الأحوال الإستثنائية ، وذلك بناءً على تفويض مجلس الشعب بموافقة ثلثي الأعضاء المادة ( ١٠٨ ) ، كذلك سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في حالة غيبة مجلس الشعب المادة ( ١٤٧ ) ، كما أن لرئيس الجمهورية حق إصدار قرار يحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء إستفتاء شعبي ، ولكن في تلك الحالة يجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الناخبين لإجراء إنتخابات جديدة لمجلس الشعب المادة ( ١٣٦ ) ، وقد تم تعديل تلك المادة في عام ( ٢٠٠٧ ) ، إذ كانت تفيد سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة بإجراء إستفتاء شعبي ، ومن سلطاته أيضاً تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى المادة ( ١٩٦ ) ، وله حق حل مجلس الشورى عند الضرورة المادة ( ٢٠٤ ) ، كما أن المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية المادة ( ١٦٤ ) ، كما أن له سلطات وصلاحيات قضائية ، وذلك بمقتضى المادة ( ١٧٣ ) ، ومنها أنه يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء الذي يضم رؤساء الهيئات القضائية ويرعى شؤونها المشتركة وبمقتضى التعديل الدستوري عام ( ٢٠٠٧ ) أصبح من سلطاته أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون (١) .

٢ . الحكومة (مجلس الوزراء) : هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابهم بحسب المادة ( ١٥٣ ) ، ويقوم رئيس مجلس الوزراء بالإشراف على أعمال الوزارة (الحكومة) ورئاسة جلسات مجلس الوزراء (٢) .

١ . للمزيد ينظر : عز مصطفى حسين عبدالمجيد ، مسؤولية رئيس الدولة (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ - ٢٨ . كذلك ينظر : إبراهيم عبدالعزيز شيجا ، النظم السياسية المصدر السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٨٩ . كذلك ينظر : نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٧ .

٢ . للمزيد ينظر : أحمد سلامة بدر ، الإختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٦ - ١٣٠ .

وتتمثل إختصاصات مجلس الوزراء في ، الإشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية ، وتوجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة ، وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية ، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة ، وعقد القروض ومنحها طبقاً لأحكام الدستور ، وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة ، كما يجوز لرئيس الوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب ، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانته المادة (١٣٤) (١) .

ومع أن الدستور قد نص على مسؤولية الوزراء عن السياسة العامة للدولة ، ومسؤولية كل وزير عن مسؤولية وأحقية مجلس الشعب بسحب الثقة من أحد نواب رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو نوابهم ، إلا أنه قيد ذلك بعدة ضوابط ، وهي أن لا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد إستجواب ، وبناءً على إقتراح (١٠) أعضاء ، ولا يجوز للمجلس إصدار قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام في الأقل من تقديمه ، ويكون سحب الثقة \* بأغلبية أعضاء المجلس المادة (١٢٦) وبالرغم من أن التعديلات الدستورية في عام (٢٠٠٧) قد عززت بدرجة ما بين صلاحيات مجلس الوزراء ، إذ أصبحت ممارسة رئيس الجمهورية لبعض صلاحياته معلقة على موافقة مجلس الوزراء في بعض الحالات ، وأخذ رأيه في حالات أخرى المواد (٧٤ ، ١٣٨ ، ١٤١) إلا أن بقاء طريقة تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه دون تعديل ، إذ أن ذلك هو إختصاص أصيل لرئيس الجمهورية ، إنما يقلل من أهمية التعديلات الدستورية من الناحية العملية . وتبقى العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مجرد علاقة بين رئيس ومرؤوس ، ولا يتصور أن يرفض المرؤوس قراراً لرئيسه ، وبخاصة في ظل غلبة الطابع الولائي على عملية التعيين لرئيس الوزراء والوزراء (٢) .

١. للمزيد عن إختصاصات المجلس ينظر في ذلك : ثناء فؤاد عبدالله ، مستقبل الديمقراطية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ . كذلك ينظر : إبراهيم عبدالعزيز شيجا ، النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦٥ . كذلك : مایسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، دراسة حالة النخبة الوزارية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٧ .
- \* على الرغم من أن مجلس الشعب يمتلك هذه السلطة الرقابية ، إلا أنه لم يقم بسحب الثقة من أي وزير منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن .
٢. لمزيد من التفاصيل ينظر : حسنين توفيق إبراهيم ، التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، سلسلة دراسات إستراتيجية العدد (١٨٥) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤ .

### ثالثاً : السلطة القضائية

تتشكل السلطة القضائية من المحاكم ، وعلى إختلاف أنواعها (إبتدائية ، جزائية إستئناف ونقض) والقضاء الإداري (مجلس الدولة) والمحكمة الدستورية العليا ويؤدي القضاء دوراً مهماً في الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية ، كما يقوم بدور مهم في تشكيل الأحزاب السياسية بما يدعم الديمقراطية في مصر ، ويحمي الحقوق والحريات (١) .

ويُشكّل إستقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي ، وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن تكون السلطة القضائية مستقلة المادة (١٦٥) ، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم من في قضائهم لغير القانون ، ومع التسليم بالإستقلال النسبي الذي تمتع به السلطة القضائية في ممارستها لصلاحياتها ، إلا أن هناك بعض المتغيرات وبهيكلة السلطة القضائية ذاتها كانت ولا تزال لها تأثيراتها السلبية في درجة إستقلال القضاء (٢) .

وقد خاض القضاء خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) ، صراعاً سلمياً مع الدولة كان عنوانه إستقلال القضاء ، إذ حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على خلفية دور القضاة في الإشراف على الإنتخابات التشريعية عام (٢٠٠٥) ، والذي حقق لها درجة يُعتد بها من النزاهة حاولت إستخدام بعض التعديلات في قانون السلطة القضائية كأداة للحد من إستقلال القضاة

١ . ينظر في ذلك : نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥٩ - ٦٠٠ . كذلك ينظر : جمهورية مصر العربية ، ص ٥ منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Egypt.com> .

٢ . ومنها على سبيل المثال : أن الدستور أحال تنظيم الهيئات القضائية وإختصاصاتها وطريقة تشكيلها وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون المادة (١٦٧) ، الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من تحديد إستقلالية القضاء بأشكال مختلفة خاصة ، وأنها تتحكم - من الناحية الفعلية - في العملية التشريعية بإعتبار أن قرب الحكومة (بالأحرى حزب رئيس الجمهورية) هو الذي يحتكر بالأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى . للتفضل بالإطلاع على المزيد راجع : نصوص المواد المتعلقة بالسلطة القضائية من دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٧١) ، ص ٩ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Amantordan.org/c7egypt.htm> .

كذلك ينظر : حسنين توفيق إبراهيم ، آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية ، مجلة أبعاد ، العدد السابع ، حزيران ، ١٩٩٨ ، ص ٥ منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Leps-Lebanon.org/Arabic/pub/abaad/n7/abibrahiml.html> .

من خلال التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية ، وممارسة التفتيش القضائي ، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة (١) .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول : أن التطورات السياسية والتشريعية التي شهدتها مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة ، قد أوجدت نوعاً من الإزدواجية في النظام القضائي المصري إذ أصبح هناك قضاء اعتيادي وآخر إستثنائي ، وقد إقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري ، في قضايا العنف والتطرف التي شهدتها مصر خلال عقدي (٨٠ و ٩٠) من القرن الماضي ، وهو أمر كان محل جدل سياسي وقانوني واسع ، كما تعرف مصر ظاهرة أخرى تقلل من مردود إستقلال القضاء من الناحية العملية ، وهي ضعف تنفيذ الأحكام القضائية ما يؤثر بالسلب في هيئة الحكم القضائي وفاعليته . إذ يتضح بأنه على الرغم من الصلاحيات الرسمية الهائلة المناطة بالسلطة القضائية ، إلا أنها كانت ضعيفة دائماً أمام السلطة التنفيذية وسلطات رئيس الجمهورية .

ومن خلال ما تقدم ، فإن الخلل الكبير في التوازن بين السلطات وتعرش عملية التحول الديمقراطي قد أسهم في تعميق أزمة الشرعية السياسية التي يعاني منها النظام السياسي المصري ، لا سيما وأنه أخفق بخلق مصادر جديدة للشرعية في ظل صعوبة إعتماده على (الكاريزما) كمصدر للشرعية وضعف قدرته على توظيف الدين بهذا المجال ، كما فشل النظام السياسي المصري فشلاً ذريعاً بقدرته على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع بفاعلية وكفاءة على نحو تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، وبهذا السياق أدت السياسات العامة التي أنتهجها النظام المصري السابق على مدى ما يقارب ثلاثة عقود إلى تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية والإجتماعية وخلق مشكلات جديدة ، وتدهور قطاعات واسعة من المصريين ، بحيث أصبحت تحت خط الفقر ، وقاد كل ذلك إلى وجود حالة من التدهور العام أصابت مختلف مجالات الحياة وبخاصة (التعليم ، الصحة ، الإسكان وغيرها) . ناهيك عن تراجع الدور الخارجي لمصر على الصعيد الإقليمي والعالمي ، أي أن النظام فشل بتحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية على الصعيد الداخلي وفشل في تعزيز مكانة مصر على الصعيد الخارجي كل ذلك وغيره من أسباب أدت لحدوث التغيير الشعبي في (٢٥/يناير/٢٠١١) ، التي أسقطت نظام حسني مبارك .

١ . للإطلاع على المزيد من التفاصيل ينظر : طارق البشري ، القضاء المصري بين الإستقلال والإحتواء ط ١ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥ - ٥٥ . كذلك ينظر : سداد مولود سبع علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي والتأثير والتأثر (دراسة حالة مصر والأردن) أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

المطلب الثاني : السلطات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة العامة في مصر

بجانب المؤسسات الرسمية التي تمارس دورها في صوغ السياسة العامة للدولة لا بد من وجود مؤسسات غير رسمية تساهم بذلك الأمر بهذه الدرجة أو تلك ، تبعاً لدرجة تطور النظام السياسي وبيئته السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتاحة .

أولاً : الأحزاب السياسية في مصر

تعدُّ الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف مؤشراً على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره بأية دولة . فالأحزاب تؤدي دوراً مهماً في تدعيم الممارسة الديمقراطية ، وذلك بعدّها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين مما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين ، وكان ظهور الأحزاب السياسية في مصر بالقرن (١٩) ، تعبيراً عن تفاعلات إجتماعية وإقتصادية وثقافية ، وكان أيضاً نتيجة ظروف تاريخية ووطنية ، ثم تبلورت بعدها خلال القرن (٢٠) والعقد الأول من القرن الحالي ، ويكاد يكون هناك إجماع عام بين الكتاب والمحللين السياسيين والمؤرخين على أن نشأة الأحزاب وتطورها في مصر مرت بمراحل متميزة ، وهي المرحلة التكوينية التي سبقت ثورة (١٩١٩) ويُعد عام (١٩٠٧) من المحطات المهمة بدراسة وتطوير الحياة الحزبية في مصر . والمرحلة الثانية ، هي مرحلة التعددية الحزبية من (١٩١٩ - ١٩٥٢) والذي شكل فيها دستور عام (١٩٢٣) إطاراً دستورياً وقانونياً للحياة السياسية بشكل عام وللحياة الحزبية والنيابية بشكل خاص ، وبالإمكان تصنيف الأحزاب السياسية التي ظهرت خلال تلك المدة إلى (٥) مجموعات رئيسة هي الأحزاب (الليبرالية ، الإشتراكية ، السراي "الموالية للملك" النسائية وأخيراً الجماعات الدينية) في حين إمتدت المرحلة الثالثة من (١٩٥٣ - ١٩٧٦) وهي مرحلة التنظيم السياسي الواحد ، إذ بدأت تلك المرحلة بإتخاذ عدة إجراءات في (سبتمبر/١٩٥٣) كحل الأحزاب السياسية القائمة ، وحظر تكوين أحزاب سياسية وغيرها (١) .

والمرحلة الرابعة (١٩٧٧ . ٢٥/يناير/٢٠١١) ، تمثلت بعودة التعددية الحزبية وجاءت بعد مدة من سيادة التنظيم السياسي الواحد ، خلال المدة من (١٩٥٣ - ١٩٧٦) وقد شكل دستور عام (١٩٧١) وقانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) بتعديلاتها المتتالية ، الإطار القانوني والدستوري لتلك المرحلة ، والتي بدأت مع قرار الرئيس (السادات)

١. للمزيد من التفاصيل حول نشأة الأحزاب ينظر في ذلك : تطور الأحزاب السياسية في مصر الهيئة العامة

للإستعلامات ، ص ١ - ٣ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

<http://www.2.sis.gov.eg/Ar/politice/party/background> .

عام (١٩٧٦) بقيام التعددية الحزبية ، التي ظلت تحت هيمنة حزب واحد مسيطر وهذا معناه أن التعددية السياسية في مصر يسودها نمط الحزب المهيمن ، والذي يعني وجود تعددية مع سيطرة حزب معين على السلطة والحكم لمدة طويلة (١) .

وقد تم تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) مرات كثيرة ، ليشكل بذلك قياداً على عمل الأحزاب السياسية منها تعديل (٣٦) لسنة (١٩٧٩) ، و(٤٤) لسنة (١٩٨٠) و(٣٠) لسنة (١٩٨١) و(٥٦) لسنة (١٩٨١) ، كما تشكلت لجنة شؤون الأحزاب ، ووفقاً للتعديل الذي أدخله القانون رقم (٧٧) لعام (٢٠٠٥) على نص المادة (٨) من القانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) على كل من رئيس مجلس الشورى (رئيساً) وعضوية وزراء الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم غير المنتمين إلى حزب سياسي وثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمين لأي حزب سياسي وتمتعت هذه اللجنة بسلطة تكاد تكون مطلقة في الرقابة والهيمنة على الأحزاب القائمة ، وبرغم القيود القانونية والإجرائية التي خضعت لها عملية تأسيس الأحزاب ، والرفض المستمر من جانب اللجنة التصريح بقيام ونشأة أحزاب جديدة والانتقادات المستمرة لأدائها ومواقفها وهيمنة الحزب الحاكم (الحزب الوطني السابق) على عملية إتخاذ القرار فيها ، إلا أن القضاء المصري شكل حصناً وملاذاً لتأسيس الأحزاب ، وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التي تأسست خلال هذه المرحلة (٢٤) حزباً وفقاً لثلاثة أساليب وهي :

. الأسلوب الأول : تحويل المنابر إلى أحزاب ، ونشأت وفقه ثلاثة أحزاب في عام (١٩٧٧) هي (حزب مصر العربي الاشتراكي ، والأحرار الاشتراكي ، والتجمع الوطني التقدمي) .

. والأسلوب الثاني : هو أسلوب التصريح من قبل لجنة شؤون الأحزاب ، ومن خلاله قامت عشرة أحزاب هي (الوفد الجديد ، الوطني الديمقراطي ، العمل الاشتراكي) في عام (١٩٧٨) (الوفاق القومي) عام (٢٠٠٠) ، (الغد والدستوري الإجتماعي الحر) لعام (٢٠٠٤) (السلام الديمقراطي) في عام (٢٠٠٥) ، (المحافظين والجمهوري الحر) لعام (٢٠٠٦) (الجبهة الديمقراطية) عام (٢٠٠٧) .

١ . ينظر : أسامة الغزالي حرب ، التعدد الحزبي في مصر ، (ندوة) التعددية ولديمقراطية في الوطن العربي بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٨ . كذلك ينظر : تطور الأحزاب السياسية في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

. الأسلوب الثالث : هو أسلوب الأحكام وبمقتضاه تشكل أحزاب هي أحزاب (الأمة) في عام (١٩٨٣) (الإتحاد الديمقراطي) ، (الخضر المصري و القناة الجديد) في عام (١٩٩٠) ، (حزب الشعب الديمقراطي العربي الديمقراطي الناصري) عام (١٩٩٢) ، (العدالة الإجتماعية) عام (١٩٩٣) (التكافل) لعام (١٩٩٥) ، (مصر ٢٠٠٠) لعام (٢٠٠١) ، (الجيل الديمقراطي) لعام (٢٠٠٢) (شباب مصر) عام (٢٠٠٥) (١) .

وبعد التغيير في (٢٥/يناير/٢٠١١) بدأت عملية مراجعة شاملة للإطار الدستوري والقانوني المنظم للحياة الحزبية في مصر ، وفي سياق الجهود الرامية لتفعيل النظام الحزبي والقضاء على القيود التي أعاقت هذه الغاية لعقود مضت ، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في (٢٨/مارس/٢٠١١) ، مرسوماً بقانون رقم (١٢) لسنة (٢٠١١) ، بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) ، وتمثلت أهم التعديلات والأحكام المتعلقة بشروط وإستمرار الأحزاب في الآتي :

١. إنشاء لجنة قضائية تختص بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب ، طبقاً لأحكام هذا القانون على أن تتشكل اللجنة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض ، وعضوية نائبين لرئيس مجلس الدولة ، ونائبين لرئيس محكمة النقض ، وإثنين من رؤساء محاكم الإستئناف .
٢. أن يوقع على إخطار تأسيس الحزب (٥٠٠٠) عضو مؤسس من عشر محافظات في الأقل بما لا يقل عن (٣٠٠) عضو من كل محافظة .
٣. عدم تأسيس أي حزب على أساس ديني أو طائفي ، وإلا تتعارض مبادئه أو أهدافه بممارسة نشاطه مع المبادئ العامة للدستور ومقتضيات حماية الأمن الوطني أو الحفاظ على الوحدة الوطنية .
٤. عدم إنطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية ، وعلانية مبادئ الحزب وتنظيماته ومصادر تمويله .
٥. حذف الكثير من الإشتراطات من نصوص قانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) .
٦. إلغاء الدعم المادي الذي كان يتم تقديمه للأحزاب عن طريق الدولة ، وتقليل مدة عضوية الأحزاب للمتجنسين إلى (٥) سنوات وليس (١٠) عشر .

١. للمزيد من التفاصيل عن القيود التشريعية وشروط تأسيس الأحزاب السياسية ينظر : إبتسام حاتم علوان التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة النهريين ، ٢٠٠٨ ص ١٦٧ - ١٦٨ . كذلك ينظر : سداد مولود سبع ، علاقة المجتمع المدني مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٧. مراقبة تنفيذ هذه الإشتراطات والإلتزامات المنصوص عليها في القانون والمساءلة في حالة وقوع مخالفة ، ويجوز للجنة حل الحزب وتصفيته . إذا ثبت من التحقيقات ، أن الحزب يمارس أي نشاط مخالف للقانون ( ومن الجدير بالذكر هنا ، أنه قد شهدت هذه المرحلة صدور حكم دائرة شؤون الأحزاب لمجلس الدولة في (١٩/فبراير/٢٠١١) ، بالموافقة على تأسيس حزب الوطن الجديد ، وإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية السابقة برفض تأسيس الحزب ) (١) .

وبالنسبة لعمل الأحزاب ، نجد أن العمل السياسي لهذه الأحزاب محاطة بمجموعة من القيود القانونية والتشريعية ، فضلاً عن ما تعانيه الأحزاب نفسها من أزمات داخلية منها أزمة القيادة وتبرز بعدة مظاهر من بينها بقاء القيادات الحزبية في مناصبها لمدة طويلة ، والصراع على رئاسة الحزب والإنشقاقات الحزبية وظاهرة الأحزاب العائلية ، أي أنه يبرز دور العائلة كمحدد أساس لتشكل هيكل الحزب ك(حزب الأمة) ، وإما أسباب القيادة في الأحزاب السياسية المصرية ، فترجع لأسباب خارجية وهي التي تتعلق بالتشريعات القانونية والإنتخابية وطبيعة النظام السياسي والصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية ، التي تحد من فاعلية تلك الأحزاب بالشكل الذي يجعلها مؤثرة بالعمل السياسي (٢) .

كما أن دور الأحزاب الموجودة في مصر على الساحة السياسية ، لا يُمكنها من المساهمة في صياغة السياسة ، فهي تقتصر على بيان مصالح القطاعات التي تم تجاهلها من قبل الحزب الوطني (السابق) ، وفي أحسن الأحوال تساعد في صياغة موضوعات النقاش العام ، أو إثارة القضايا وفي أحيان قليلة قد تحمل الحزب الحاكم على تغيير موقفه ، وقد تحظى بدعم من الجماهير ولكنها بالطبع تعرف أنها إذا سارت أبعد من ذلك ينبغي لها أن تتحدى النظام ، وهي بذلك ستكون عرضة للقمع والحضر والمصادرة ، إذ أن الأحزاب المعارضة تقوم بدور جماعات الضغط ضمن إطار النظام الذي يهيمن عليه الحزب الوطني (السابق) (٣) .

١. ينظر : تطور الحياة الحزبية في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ - ٧ .

٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : عاطف السعداوي ، من تجربة مصر ، أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية عن كتاب الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، (مجموعة باحثين) ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٨ - ٣١٥ . كذلك ينظر : عبدالغفار شكر ، إصلاح النظام الحزبي (٣) ٣٠ - ١٠/٢٠٠٩ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Ahewar.org/arabat/Show.art.asp?aid=189869> .

٣. للمزيد ينظر : عاطف السعداوي ، من تجربة مصر ، المصدر السابق ، ص ٣٣٢ .

إما عن دور الأحزاب المصرية في إنعاش الحياة السياسية ، فنجد أنها تعاني في الواقع من هيكليّة هشّة وضعيفة ، وتعاني بالداخل من التسلّط والديكتاتورية ، وتواجه أزمة بين الأجيال على القيادة للحزب ، فضلاً عن ذلك فأنها مرعّمة على مراعاة توجهات الحزب الحاكم (السابق) وفي المحصلة فالحركة الحزبية تبقى بعيدة عن حركة الواقع المجتمعي وتطلعات الناس الحقيقية وهو ما يدعم الصورة السلبية عن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية ويضعف من آفة اللامبالاة السياسية لدى الغالبية من الجماهير (١) .

ومع تزايد عدد الأحزاب في مصر في الوقت الراهن إلى (٢٤) حزباً ، بعد تأسيس حزب الوسط الجديد في (١٩/فبراير/٢٠١١) ، وبعد إلغاء الحزب الوطني الديمقراطي في (١٦/إبريل/٢٠٠١) فإن هذا العدد ليس دليلاً على قوة النظام الحزبي في مصر ، فقد فرض النظام السابق ممثلاً بحكومته وحزبه عدداً من القيود التي ضمنت له الإحتكار المستمر للسلطة السياسية بأشكالها كافة على نحو أضعف باقي الأحزاب الأخرى ، وفاقم مشكلاتها الداخلية وحداً من قدرتها على المشاركة السياسية ، أو على القيام بدورها في تجميع المصالح للمواطنين والتعبير عنها وفي ظل ما أفرزته سياسات النظام السابق من غياب أيِّ إمكانيات أو ضمانات للتداول الحقيقي للسلطة على مدار عقود ، ما أدت إليه من تشوهات وإختلالات بنيوية للنظام الحزبي في مصر فإن الوضع الراهن للأحزاب المصرية يُمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مساعي وجهود إرساء الديمقراطية ، إذ أصبحت تلك الأحزاب تمثل بأفكارها وممارساتها ومشكلاتها ومواقفها جزءاً من الأزمة ، بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل كما هو مفترض .

ثانياً : المجتمع المدني

عندما نتحدث عن دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة ، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الآخر ، وهو الأساس في صنع السياسة العامة وهو الدولة ، فعملية صنع السياسات العامة من المهام الأساسية لأيِّ دولة ، بيد أن تلك العملية لا تنطلق من فراغ فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف كثيرة حكومية وغير حكومية وما يتضمنه ذلك من مشاورات وإتصالات وضغوطات ، وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود كثيرة ، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة العامة ، سواءً من خلال صراعاتها مع بعضها البعض

١. للمزيد ينظر : ثناء فؤاد عبدالله ، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٢٨) ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢ .

أو مع الدولة في سبيل التأثير في عملية صنع السياسة العامة (منهج الجماعة) ، أو من خلال تقديمها لأنماط كثيرة منها المدخلات (معلومات - مشاورات - خبرة - مطالب - تأييد ... ) للنظام السياسي (منهج النظم) <sup>(١)</sup> .

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ، لتشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والإختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة مثل (النقابات العمالية والمهنية ، إتحادات رجال الأعمال وإتحادات المزارعين ، الجمعيات الأهلية وغيرها) من تنظيمات <sup>(٢)</sup> .

وعلى أي حال ، فإن تحليل دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، ففي حين توجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها تكون حالة من الإعتماد المتبادل ، وقد تكون حالة أخرى عندما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين ، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد إنسحابها من دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة العامة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها ، وفي الغالب - فإن هذا الوضع في كثير من دول العالم الثالث - يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني ، فضلاً عن ذلك الضغوط التي تتعرض له من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الإعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار بإستقلاله <sup>(٣)</sup> .

ويمكن القول ، بأن العمل الأهلي في مصر بدأ في الإنتشار على نطاق واسع مع ثورة (١٩١٩) متأثراً بتطورات الحياة السياسية والإجتماعية وتزايد الوعي القومي الإجتماعي ، وأيضاً إزدياد عدد السكان والمشاكل المصاحبة ، ويصدر دستور (١٩٣٢) ، والذي كفل عدداً من الحقوق والحريات ومنها حق تكوين الجمعيات ، وأيضاً التركيز على سلطة الحل على يد القضاء ، إزدهرت حركة تشكيل الجمعيات وتوسعت أنشطتها وارتفع عددها من (١٩٥) جمعية في المدة من (١٩٠٠ - ١٩٢٤)

١. ينظر المزيد عن هذه المداخل : كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سبق ذكره ص ٦٩ وما بعدها .

٢. راجع المزيد عن تعريف المجتمع المدني وأسباب إحياء المفهوم من جديد : مصطفى كامل السيد مفهوم المجتمع المدني والتحولت العالمية ودراسات العلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية (١٩٩٥) مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ١٥ وما بعدها . وكذلك ينظر : هويدا عدلي المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي ، مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٢ ، ص ٨ وما بعدها .

٣. ينظر : Fisher , W,Doing Good ? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices , Annual Review of Anthropology , Vol , 26 , 1997 , p. 451 .

إلى (٦٣٣) جمعية في المدة من (١٩٢٥ - ١٩٤٤) ، ومن ناحية أخرى كانت الجمعيات الأهلية تخضع للمواد من (٥٤ - ٨٠) من القانون المدني ، والذي يركز على العلاقة بين العمل الأهلي والمجتمع أكثر من العلاقة بين العمل الأهلي والدولة ، ولذلك أعطى صلاحيات واسعة للجمعيات العمومية (١) .

وقد شهدت مصر منذ مطلع السبعينيات تحولين جوهريين ، الأول : هو تبني سياسة الإففتاح الإقتصادي والثاني : التحول نحو التعددية السياسية المقيدة ، لا سيما وأن قانون رقم (١٩٦٤/٢٣) كان مجسداً لطبيعة النظام السياسي المرتكز على سعة التدخل في الحياة السياسية والإقتصادية وما يتطلبه ذلك من توسيع سلطة الرقابة على الجمعيات من جانب الجهات الإدارية للدولة ، والتي كان لها الحق غير المشروط في الرقابة والدمج ، وقد ظل هذا القانون يحكم عمل الجمعيات على مدار (٣٤) عاماً حتى صدر القانون رقم (١٥٣) لسنة (١٩٩٩) ، وقد أسفر ذلك عن قانون أكثر حرية وديمقراطية ، إلا أنه سرعان ما تم الحكم بعدم دستوريته ، وتمت العودة للقانون رقم (٢٣) لسنة (١٩٦٤) ، ثم صدر القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٢) ، الذي يضمن إعطاء الحق المطلق للجمعيات والمؤسسات الأهلية في إتحادات نوعية وإقليمية لها ، مع جعل الإنضمام إختيارياً ، وهو بذلك يتجاوز القيد الذي كان قد وضعه القانون رقم (٢٣) لعام (١٩٦٤) والخاص بأحقية الجهة الإدارية فقط بإنشاء تلك الإتحادات (٢) .

- كما تتشكل المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدني في مصر عام (٢٠٠٧) من :
١. الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٢١٥٠٠) منظمة ، والمشمولة بالقانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٢) .
  ٢. المنظمات الحقوقية والدفاعية (٦١) منظمة مسجلة وينظمها القانون السابق ذاته وقانون الشركات المدنية .
  ٣. النقابات المهنية (٢٤) نقابة والمشمولة بالقانون رقم (١٠٠) لعام (١٩٩٣) والمعدل بالقانون رقم (٥٥) لسنة (١٩٩٥) .
  ٤. النقابات العمالية (٢٣) نقابة والمشمولة بقانون النقابات العمالية .
  ٥. جماعات الأعمال (٩٧) جمعية موزعة بين (٥٨) جمعية رجال أعمال و (١٦) جمعية لسيدات أعمال ، و (٢٣) جمعية للمستثمرين وأغلبها حسب القانون رقم (٨٤) لعام (٢٠٠٢) .
  ٦. الغرف التجارية والصناعية والمنظمة بقانون الغرف التجارية .

١. للمزيد ينظر : ثناء فؤاد عبدالله ، الديمقراطية في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ - ١٣٢ .

٢. للمزيد ينظر : هيفاء أحمد محمد ، مؤسسات المجتمع المدني ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ . كذلك

ينظر : سداد مولود سبع ، علاقة المجتمع المدني ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ - ١٨١ .

٧. منظمات عربية وأجنبية تنشط داخل مصر (٦٣) منظمة ، غالبيتها العظمى هي فروع ومكاتب ومنظمات أمريكية وأوروبية ، والتي تنظمها إتفاقيات وبروتوكولات تعاون بين وزارة الخارجية المصرية والدول الأخرى (١) .

وإما الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني بعد التغيير في (٢٥/يناير) ، فيتضح بأن هناك كثيراً من الحركات الإجتماعية والتنظيمات الجديدة ، قد نشأت حول أهداف محدودة للغاية ، دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود ، أو إدراك حقيقي واضح للإرتباط الضروري بينها وبين ما يهدد المجتمع المدني ، بالإنحراف عن دوره الحقيقي في دعم الديمقراطية ، نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين تلك المنظمات والحركات الإجتماعية واكتفائها بالنشاط الخاص لكل منها . فأن أحد أسباب تسارع تأسيس تلك الحركات والمنظمات ، هو مواجهة الأوضاع التي ترتبت بعد (٢٥/يناير) ، على المستوى (السياسي ، والإقتصادي ، والأمني) وما يترتب عليه من مشاكل إجتماعية .

ويمكن القول ، أن هناك نوعين من المجتمع المدني إن صح التعبير (مجتمع مدني شعبي ومجتمع مدني نخبوي) (٢) . وتجدر الإشارة هنا إلى ، أن هناك ثلاثة شروط أساسية متعارفاً عليها تحقق إنطلاقة مؤسسات المجتمع المدني كقوى للتغيير الإجتماعي والثقافي والسياسي هي (٣) :

١. توافر بنية أساسية للمجتمع المدني ، بمعنى أحزاب سياسية متعددة (منظمات غير حكومية جماعات أو نقابات مهنية وعمالية ، جماعات رجال أعمال ، منظمات حقوق الإنسان) .
٢. إلى جانب البنية الأساسية يأتي الشرط الثاني : هو توافر بنية تشريعية سياسية ومؤسسية لدور مؤسسات المجتمع المدني ، وهو من أهم الشروط في تفسير التصادم أحياناً والتوتر في أحيان أخرى ، القائم بين الدولة والمجتمع ومراجعة سريعة لمعارك التشريعات كافية لتوفير صورة إجمالية عن مدى تحقق هذا الشرط بفعالية المجتمع المدني . إذن فمعنى هذا الشرط هو أن توفر بيئة تشريعية وسياسية مقبولة يعاني من قصور ، ويحد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في عملية التغيير الإجتماعي والسياسي .

١. للمزيد ينظر : سحر إبراهيم الدسوقي ، مستقبل المجتمع المدني بعد أحداث (٢٥/يناير) ، إصدارات الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، ٢٠١١ ، ص ٢٥ . وكذلك ينظر : فاتن محمد رزاق ، التعددية السياسية في مصر بعد عام (١٩٨١) ، مجلة السياسة الدولية ، السنة الخامسة ، العدد (١٦) ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٣ .

٢. للإستزادة عن هذين النوعين ينظر في ذلك : سحر إبراهيم الدسوقي ، مستقبل المجتمع المدني المصدر السابق ، ص ٧٦ - ٧٨ .

٣. للمزيد من التفاصيل عن هذه الشروط ينظر : المصدر نفسه ، ص ٨٠ - ٨٤ .

٣. وهذا الشرط هو الأكثر صعوبة لإرتباطه بتوافر ديمقراطية حقيقية مدنية يلتزم بها أطراف المجتمع المدني أو الفاعلون ، وهي ثقافة ديمقراطية تعكس عمق الإلتزام بالثقافة المدنية المعاصرة من مشاركة جماعية في صنع القرار إلى الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر ، وإدارة الإختلاف سلمياً .

وبذلك يمكن القول ، بأن تلك المؤسسات في مصر لم تخرج من الإطار القانوني الذي يقيد حركتها ومنظماته الحكومية ، والذي ينتج عن أزمة الثقة بين الطرفين ، فالعلاقة بين الطرفين لم تقم على أساس الإعتماد المتبادل ، وكذلك تفتقر إلى الإطار المؤسسي المنظم لها والذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساس ومحوري في عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقويمها ، كما أن هذا الإطار المؤسسي يجب أن يعترف بإستقلال المنظمات غير الحكومية ، ويقبل تمثيلها في أجهزة صنع السياسة في مصر لكي تضمن تقدمها في تحقيق الديمقراطية والأهداف التي ينشدها المجتمع .

ثالثاً : الصحافة والإعلام

تُعد الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون إذ نص الدستور في المادة (٤٨) على أن : ((حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور ، إلا في حالة الحرب والطوارئ<sup>(١)</sup> .

ومع كل الحقوق الدستورية ، نجد هناك بعض المعوقات على حرية الصحافة ، والمتمثلة بخضوع الأخيرة (للمجلس الأعلى للصحافة) وهو هيئة مستقلة تقوم على شؤون الصحافة بما يحقق حريتها وإستقلالها في إطار القانون ويرأسه رئيس مجلس الشورى ، والملاحظ هنا سيطرة الحكومة على مجلس الصحافة الذي أعطيت له صلاحيات واسعة كمراقب ومشرف على الصحف<sup>(٢)</sup> .

١. للمزيد ينظر : في ذلك النظام السياسي المصري ، ص ٢ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Kenanaonline.com/page/2958> .

وكذلك ينظر : ثناء فؤاد عبدالله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .  
٢. للمزيد ينظر : جمهورية مصر العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ . كذلك ينظر : فاتن محمد رزاق التعددية السياسية في مصر بعد عام (١٩٨١) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

وتتنوع الصحافة المصرية ما بين الصحف القومية \* التي تصدر عن المؤسسات الصحفية القومية ، والصحف الحزبية والمستقلة التي تصدر عن الأحزاب والصادرة عن الأحزاب والأشخاص الإعتياديين . كما أن قانون سلطة الصحافة الصادر عام (١٩٨٠) فرض قيوداً شديدة تكاد تكون مستحيلة على ممارسة حق إصدار الصحف المستقلة لأفراد أو جماعات سياسية غير مرخص لها قانوناً ، ولا يوضح هذا القانون القواعد التي يتخذ القرار على أساسها واضحاً ويعتمد الأمر على تقديرات السلطة السياسية ، وقد يصل التقييد إلى أشده في حالة حدوث أزمة بين الحاكم والمعارضة ، وقد يؤدي إلى لجوء السلطات لغلق الصحف المعارضة (١) .

وبالرغم من ما تضمنه الدستور ، وما تتمتع به أحزاب المعارضة التي لديها صحف من هامش الحرية ، إلا أن فاعليتها كانت محددة لعدة أسباب ، منها سيطرة الدولة على الإعلام السمعي والمرئي ، وسيطرتها على الصحف القومية ، مع تجاهل الحكومة لما تكتب صحف المعارضة ، وكذلك البعد عن روح المسؤولية وتعهد لغة الإثارة والبلبلة والمزايدة السياسية ، أضف إلى ذلك ما تعانيه الصحافة المصرية من أزمة في المشاكل المالية وخسائر الإصدارات الجديدة . ولعل من أبرز نقاط الضعف في نشاط الصحف ، يعود إلى القيود القانونية المفروضة من قبل الحكومة والمعركة لعملها الصحفي ، فكثير من قوانين العقوبات والقوانين الخاصة تحد من حرية الصحافة (٢) .

\* يقصد بالصحف القومية بحسب نص المادة (٢٢) من القانون (٤٨) لسنة (١٩٨٠) ، الصحف الصادرة حالياً ومستقبلاً عن المؤسسات التي يملكها الإتحاد الإشتراكي العربي أو يسهم فيها ، وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي ينشئها مجلس الشورى والتي هي ملك للدولة (الأهرام ، الدستور ، الجمهورية ، والأخبار) وهي الصحف اليومية الأربعة ويمارس المجلس حقوق الملكية عليها ، إذ تُصدر الأحزاب السياسية حوالي (٣٦) صحيفة . للمزيد عن ذلك راجع : أحمد ثابت ، التعددية السياسية تحول مفيد وآفاق غائمة ، ورقة قدمت إلى : قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، ندوة ، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي ، طرابلس ، ١٩٩٠ ، ص ٥٥٤ . كذلك ينظر : ثناء فؤاد عبدالله ، مستقبل الديمقراطية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ - ٢٠٦ .

١. وفي هذا السياق فقد رفضت السلطات المختصة إنشاء صحيفتين (ناصرية و إسلامية) ، في حين سمحت لصحيفة مستقلة واحدة (دار الحرية) لأنها تضم عدداً من الشخصيات المقربة من النخبة الحاكمة . حول المزيد عن ذلك ينظر : أحمد ثابت ، التعددية السياسية ... ، المصدر السابق ، ص ٥٥٤ .

٢. من بينها قانون المطبوعات رقم (٢٠) لسنة (١٩٣٦) وتعديلاته ، وقانون العقوبات رقم (٥٨) لسنة (١٩٣٧) وتعديلاته ، وقانون رقم (١٩٩) لسنة (١٩٨٣) ، وقانون رقم (٩٧) لسنة (١٩٩٢) ، والقانون رقم (٥٣) لسنة (١٩٩٥) ، وقانون رقم (٩٦) لسنة (١٩٩٦) ، أضف إلى ذلك قانون الطوارئ رقم (١٦٢) لسنة (١٩٥٨) . للمزيد ينظر : فاتن محمد رزاق ، التعددية السياسية مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ -

إما قانون الإعلام الجديد الصادر في (تموز/٢٠٠٦) ، فيتضمن أحكاماً تسمح بسجن الصحفيين نتيجة مخالفات منها نشر مواد تنتقد رئيس الجمهورية والبرلمان والوزارات ، بل حتى رؤساء الدول الأجنبية أيضاً ، وفي حالة غياب الصحافة الحرة وغيرها من وسائل الإعلام المستخدمة (من قبل القيادة الحاكمة السابقة) ، جرى تزييف وعي الجماهير وصرف أنظارها عن المشكلات الجوهرية إلى المشكلات الهامشية ، وإبعادها عن التفكير في أوضاع أو بدائل لما هو قائم ، وهو ما انعكس على الرأي العام ، وأدى إلى ضعفه وعجزه عن أداء وظيفته الحقيقية في ممارسة الرقابة والمحاسبة للقيادة الحاكمة ، نتيجة تعسفها في ممارسة السلطة السياسية وبسبب أن أغلبية الصحف ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في مصر ، هي مملوكة للدولة فأن دورها معروف سلفاً ، ناهيك عن قلتها وعدم قابليتها على الانتشار بشكل فعال ومؤثر<sup>(١)</sup> . إذ أن كل هذه القيود كان لها بالغ الأثر في الحد من حرية وعمل الصحافة والرأي العام في مصر ، وهذا بدوره يتعارض مع مضمون الدستور المصري ، الذي ينص على حرية الصحافة وبالتالي يقلل من تأثيرها ، أو بالأحرى يكاد ينعهد في السياسات العامة .

---

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : فاتن محمد رزاق ، التعددية السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ . وكذلك : كريم كشاكش ، الرأي العام وأثره في نفاذ القاعدة الدستورية ، مجلة أبحاث اليرموك العدد (١) ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٠ . وكذلك ينظر : صلاح بيومي ، صناعة القرار في مصر (ناصر - السادات - مبارك) ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٣٤) ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

## المبحث الثاني : واقع صنع السياسة العامة في الإمارات

كانت الإمارات العربية المتحدة قبل إتحادها مدناً يحكمها رؤساء القبائل ، الذين كانوا وما زالوا يُعرفون بالشيوخ ، وإن أيّ محاولة لتحديد طبيعة السلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تفودنا إلى تقرير حقيقة مؤكدة مؤداها ، أن بنية هذه الدولة ليست بسيطة ، وإنما هي إلتقاء بين عدد من بُنى ما قبل الدولة ذات الشخصية المميزة ، واجتمعت هذه البنى (الوحدات) لتشكل دولة واحدة ضمن إطار إتحادي واضح ، طالما أنه يترك قدراً محدداً من الإستقلالية لتلك الوحدات ، بينما يربط مسائل أخرى بالبنية القومية الحديثة (الدولة الإتحادية) (١) .

ويتأكد هذا الواقع ، في كثير من المواد التي تضمنها دستور دولة الإمارات ، الذي صدر بعد أيام قلائل من إعلان الإتحاد في دبي بتاريخ (١٨/١٨/١٩٧١) ، ويشتمل على (١٥٢) مادة تحدد مقومات وأهداف السياسة العليا للإتحاد ، فضلاً عن الحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الإتحادية ، وقد تم في عام (١٩٩٦) تحويل الدستور المؤقت إلى دستور دائم بإستبدال كلمة (مؤقت) أينما وجدت بالدستور بكلمة (دائم) والإقرار النهائي بأن أبو ظبي هي العاصمة الدائمة للإتحاد ، وأهم خصائصه العامة ، أنه دستور مكتوب لدولة إتحادية ومن سماته أيضاً أنه دستور جامد ، ومن نوع خاص لم يأت عن طريق إستفتاء ديمقراطي على نصوصه ، ولم يأت عن طريق المنحة (٢) .

وقد أكد الدستور أن الإمارات هي جزء من الوطن العربي ، وشعبها جزء من الإمارات العربية ، كما أكد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ، والشريعة هي المصدر الأساس للتشريع أضف إلى ذلك تأكيده على المساواة والعدالة الإجتماعية ، وتوفير الأمن وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ، وقد حرم الدستور التمايز بين المواطنين ، بسبب الأصل أو المواطنة أو الدين أو المركز الإجتماعي (٣) .

١. للمزيد ينظر : جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج ، المجلد الرابع ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧٩ . كذلك ينظر : غسان سلامة ، إتحاد الإمارات العربية المتحدة ، تأثير العلاقات العربية والدولية مجلة المستقبل العربي ، العدد (١١٦) ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٧ .
٢. ينظر : يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧٨ - ٥٧٩ .
٣. للمزيد ينظر : المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٤) من الدستور الإتحادي ، مصدر سبق ذكره . وكذلك ينظر : فاطمة الصايغ ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة ، دار الكتاب الجامعي العين ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

إما الإختصاصات فتتوزع بين السلطة المركزية والوحدات المحلية (الإمارات) المكونة للدولة طبقاً للأسلوب الذي يقر ضرورة النص على إختصاصات الإتحاد حصراً ، وترك ما عدا ذلك من الإختصاصات للوحدات المكونة للدولة ، مما يعني أن التوجه العام للمشروع هنا هو توسيع سلطة الوحدات المكونة للدولة على حساب السلطة الإتحادية ، مما يجعلها صاحبة الإختصاص الأصلي وهذه السمة تتضح ملامحها من الدستور حين ينص على : ( أن تتولى الإمارات جميع الإختصاصات التي لم يعهد بها الدستور للإتحاد ) (١) .

إما بالنسبة للإختصاصات التي تدخل ضمن صلاحيات الإتحاد حصراً ، فهي (الشؤون الداخلية الدفاع والقوات المسلحة ، حماية أمن الإتحاد مما يهدده من الخارج أو الداخل ، شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للإتحاد ، مالية الإتحاد والضرائب والرسوم والعوائد الإتحادية التعليم ، الصحة ، الإقامة ، الهجرة ...) ، وتطرق الدستور إلى أن الإقتصاد الوطني أساسه العدالة الإجتماعية ، وقوامه التعاون بين النشاطين العام والخاص ، وهدفه تحقيق القيم الإقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ... ) ، يضاف إلى ما تقدم ، إختصاصات أخرى ينفرد فيها الإتحاد على وجه التخصيص ، ويكون مجالها التشريع أو تدخل ضمن نطاق التشريع والتنفيذ معاً (٢) .

وقد كان الدستور واضحاً حين أعلن في ديباجته عن إرساء قواعد الحكم الإتحادي على أسس تتماشى مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر (٣) . ويقوم النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة على مبدأ الفصل بين السلطات (الباب الرابع من المادة "٤٥" من الدستور الدائم) ونلاحظ في الوقت نفسه ، أن الدستور قد تحدث عن خمس سلطات إتحادية منها أربع تشارك في السلطتين (التشريعية و التنفيذية) ، والخامسة تستقل بالسلطة الإتحادية ، وبالتالي فإن صيغة الدستور تكاد تكون فريدة من نوعها ، وطبقاً لما جاء في المادة (٤٥) من الدستور تتمثل هذه السلطات بالآتي : المجلس الأعلى للإتحاد ورئيس الإتحاد ونائبه ومجلس الوزراء الإتحادي (سلطة تنفيذية) والمجلس الوطني للإتحاد (سلطة تشريعية) ، والخامس هو القضاء الإتحادي (السلطة القضائية) (٤) .

١. ينظر في ذلك : يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

٢. للمزيد ينظر : المواد (٤٢ ، ١٢١ ، ١٢٦) الدستور الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر : محمد جاسم محمد ، التطورات الدستورية والسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في : النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٩ - ٢٧٣ .

٣. المادة (١٦) من الدستور الإتحادي ، مصدر سبق ذكره .

٤. ينظر : محمد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة مركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، ١٩٧٥ ، ص ١٠١ .

وعن طريق هذه السلطات وما تقوم به من أدوار من خلال ما منحها لها الدستور من صلاحيات وسلطات تتضح وبشكل جلي عملية صنع السياسة العامة في الإمارات ، وخلال الأسطر القادمة سنتطرق إلى أهم هذه السلطات في الدولة ، وذلك بمحاولة لتوضيح دورها في هذه العملية .

المطلب الأول : السلطات الرسمية وصنع السياسة العامة في الإمارات العربية المتحدة  
أولاً : السلطة التشريعية :

عرف الشعب الإماراتي ومارس الشورى كنهج أصيل للعلاقة بين الحاكم والمواطنين منذ عقود طويلة قبل قيام الإتحاد ، إذ شكل مجلس الحاكم أحد الأماكن التي يتم فيها تبادل الرأي والمشورة حول مختلف الأمور والمسائل ، والإستماع إلى مشاكل وهموم المواطنين وتلبية متطلباتهم . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس النواب في كل دولة يمتلك زمام السلطة التشريعية \* ، وفي الدستور الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لم يتم التطرق إلى هذه المسألة ، فالمجالس النيابية في الغالب تقع على عاتقها عملية صنع السياسة العامة ، وتقوم بدور أساسي في هذه العملية بدءاً من الإقتراح ← المناقشة ← التصويت ← وإنهاءً بالنشر ثم الرقابة على عمل الحكومة وبالواقع كان نتيجة لهذا الغموض أن نصت المادة (٦٨) من الدستور على توضيح نوع الحكم ، أي أنه حكم ديمقراطي نيابي ، ومع إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، تم إنشاء المجلس الوطني الإتحادي ليكون السلطة الإتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الإتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور ليمثل السلطة التشريعية في الدولة ، والمجلس هو مؤسسة إستشارية يبلغ عدد أعضائها (٤٠) عضواً ، يمثلون الإمارات السبع التي تشكل الدولة الإتحادية وبصورة غير متساوية ، وموزعة على الشكل التالي (ثمانية) أعضاء لكل من (أبو ظبي ودبي) و(سته) أعضاء لكل من الشارقة ورأس الخيمة ، و(أربعة) أعضاء لكل من (عجمان وأم القيوين والفجيرة) ، ويمثل عضو المجلس شعب الإتحاد جميعه ، وليس الإمارة

\* وعلى سبيل المثال ، نرى بأن الدستور الكويتي ينص بموجب المادة (٥١) منه على أن السلطات التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة . وكذلك الدستور اللبناني نصت المادة (٦١) منه ، على أن يتولى السلطة التشريعية هيئة واحدة هي مجلس النواب . للمزيد ينظر : محمد غانم الرميحي ، حركة (١٩٣٨) الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي ، مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد (٤) ، ١٩٧٥ ، ص ٧ . كذلك

التي أنتخب عنها ، أو قامت بإختياره ، ( ٢٢١ ) تور لكل إمارة حق إختيار الأعضاء الذين يمثلونها في المجلس ، وبالطريقة التي تراها مناسبة ، ويختار المجلس الوطني الإتحادي رئيساً من بين أعضائه ليكون رئيساً للمجلس الوطني (١) .

إما مدة العضوية في المجلس ، فتبدأ من تاريخ أول إجتماع له ، ولمدة (٤) سنوات ميلادية بدلاً من سنتين ، بناءً على نص المادة (الثالثة) من التعديل الدستوري رقم (١) لسنة (٢٠٠٩) على المادة (٧٢) ، ويطلق على هذه المدة (الفصل التشريعي) ، ويكون دعوة المجلس للإنعقاد وفض الدورة بمرسوم يصدره رئيس الدولة ، كما إشترط الدستور لعضوية المجلس أن يكون العضو مواطناً ملماً بالقراءة والكتابة ، وأن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة ، وأن يكون مقيماً دائماً في الإمارة المُمثَّلة في المجلس ، وأن يتمتع بالأهلية المدنية والسيرة الحسنة ، وأن لا يجمع بين عضوية المجلس وأية وظيفة من الوظائف العامة في الإتحاد ، مع التمتع بالحصانة البرلمانية (٢) وتنظيم المجلس يوضح أن له رئيساً ونائبين للرئيس ويعتمده رئيس الدولة ، ولقد مرت عملية إختيار الأعضاء في مجلس الإتحاد بمرحلتين أثنتين ، المرحلة الأولى : إستمرت منذ نشأة الإتحاد وحتى عام (٢٠٠٦) ، إذ جرت العادة في تلك المدة على إتباع أسلوب التعيين من قبل حاكم كل إمارة إما المرحلة الثانية : منذ عام (٢٠٠٦) وحتى اليوم ، فيتم فيها إختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الإتحادي ، أي (٢٠) عضواً من قبل هيئة إنتخابية من مواطني كل إمارة وتعيين النصف الآخر من قبل حكام الإمارات ، ففي هذه المرحلة إزدادت الهيئة الإنتخابية لتصل إلى (١٢٩) ألف ناخب وذلك وفقاً لقرار رقم (٢) لسنة (٢٠١١) . وقد أجريت الإنتخابات لأول مرة عام (٢٠٠٦) لإختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الإتحادي الجدد فهذه الإنتخابات كانت مهمة ، وتم فيها إعطاء المرأة حقها في المشاركة السياسية بالتصويت والترشيح في العملية الإنتخابية . كما ترك الدستور للإمارات طريقة إختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الإتحادي في المادة (٦٩) التي نصت على (أن يترك لكل إمارة طريقة تحدي إختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الإتحادي ، ولهذه الطريقة مساوئ وهي الإبتعاد عن التمثيل النيابي الديمقراطي الذي يُعتمد فيها طريقة الإختيار) ، لذلك تم تعديل هذه الفقرة في عام (٢٠٠٦) ، إذ صدر قرار المجلس الأعلى بشأن إختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني . إذ تجدر الإشارة هنا ، إلى أن المرأة حصلت

١ . للمزيد ينظر : محمد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة مصدر

سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

٢. المجلس الوطني الاتحادي ، مسيرة متجددة وتكريس لنهج الشورى في الحكم ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. almajles . gov . ae / about The FNC / Under the FNC / Pages / about FNC . aepx .](http://www.almajles.gov.ae/aboutTheFNC/UndertheFNC/Pages/aboutFNC.aepx)

على حقوقها كاملة في الإنتخابات والترشيح في أول إنتخابات برلمانية شهدتها البلاد في عام (٢٠٠٦) ، وإرتفعت نسبة تمثيلها في النسبة ٢٢٢ الذي تم إعلانه في عام (٢٠٠٨) من مقعدين إلى أربعة مقاعد وزارية ، وقد وصل مجموع النساء في المجلس الوطني إلى (٩) نساء من أصل (٤٠) عضواً ، وبنسبة تبلغ (٢٢,٥ %) من أعضاء المجلس (١) .

إما فيما يتعلق بلجان المجلس فهي تتكون من نوعين رئيسيين (٢) :

١. اللجان الدائمة : وهي المشكلة بحكم اللائحة أو قرارات المجلس ، وهي (ثمان) لجان دائمة يشكلها المجلس خلال الأسبوع الأول من إجتماعه السنوي ، وتتكون كل لجنة من (سبعة) أعضاء ، وهناك لجنة (تاسعة) تم تشكيلها في الفصل التشريعي العاشر ، وهي لجنة المسائل العاجلة ، وتتشكل من (رؤساء اللجان بواقع تسعة أعضاء) ، واللجان هي :  
لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ، وإختصاصها مناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المتعلقة بالأمن والدفاع .

لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والصناعية ، وتختص بالجوانب المالية والإقتصادية والصناعية والحسابات الختامية للوزارات والهيئات الاتحادية والإطلاع على تقارير ديوان المحاسبة .

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، إذ تناقش الجوانب القانونية ذات العلاقة بالسلطة القضائية والفتوى والتشريع ، وكل ما يتعلق بشؤون العدل .

لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والعلوم والثقافة ، وتقوم بمناقشة شؤون التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، والأنشطة الشبابية والثقافية وكل ما يتعلق بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الإجتماعية ، تختص بشؤون الصحة والعمل والمرافق المرتبطة بالشؤون الإجتماعية .

١. غانم محمد صالح و خليل فضيل محمد الكبيسي ، الخليج العربي ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٥ .

كذلك ينظر : Ibrahim Al – Abed , The Historical Background ... , op , Cit , p. 115 .

كذلك : الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية لعام (٢٠٠٨) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ . وكذلك ينظر :

إسهام المرأة في (إماراتية في سوق العمل) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ . كذلك ينظر : المواد (٧٠) ،

(٧٧) ، (٧١) من الدستور الاتحادي ، مصدر سبق ذكره . وكذلك ينظر : المجلس الوطني الاتحادي ، مسيرة

متجددة وتكريس لنهج الشورى في الحكم ، مصدر سبق ذكره .

٢. المجلس الوطني الإتحادي ، مسيرة متجددة وتكريس لنهج الشورى في الحكم ، المصدر السابق .

. لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبيئة والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية وتقوم بمناقشة الشؤون الخارجية والتخطيط ٢٢٣ لقاته وشؤون الزراعة .

. لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة ، وإختصاصها مناقشة الشؤون الإسلامية والمرافق المرتبطة بها وشؤون جميع الجوانب المتعلقة بالكهرباء والماء والمواصلات والأشغال العامة والإسكان .

. لجنة فحص الطعون والشكاوى ، تختص هذه اللجنة في الفصل بالطعون والنظر في الشكاوى الواردة للمجلس المحالة من رئيس المجلس مع الإجابات الواردة عنها من الوزارات المختصة .  
. لجنة المسائل العاجلة ، وتقوم ببحث المسائل العاجلة التي تهم المواطنين والتي تقتضي مقابلة الوزراء كل في إختصاصه للوصول إلى الحلول في المسائل محل البحث .

٢. اللجان المؤقتة : وهي التي تشكل لبحث موضوع أو مسألة محددة ، وتنتهي بإنهاء بحثها في هذه المسألة ، ومن بين تلك اللجان التي تتشكل لمثل تلك الغايات :  
. لجنة الرد على خطاب الإفتتاح : وتختص بإعداد مشروع الرد على خطابات إفتتاح رئيس الدولة الفصول التشريعية المختلفة وأدوار إنعقادها الإعتيادية .

إما إختصاصات المجلس الوطني فتتوزع على ثلاثة مستويات ، المستوى الأول : ما يتمتع به المجلس من إختصاصات تشريعية ، والتي ورد ذكرها في المواد (٨٦ ، ٩٧) ، وتقتصر على مناقشة مشروعات القوانين والتصويت عليها فقط ، إذ أن السلطة التنفيذية هي من يتولى إقتراح مشروعات القوانين والموافقة عليها ، ومن ثم التصديق بشأن إصدارها ، إن فاعضاؤه لا يملكون حق إقتراح مشروعات القوانين ، ويقتصر دوره على مناقشة ما يحال إليه من مشروعات قوانين أعدت من قبل مجلس الوزراء ، وإذا ما إقترح المجلس الوطني إدخال تعديل عليها يتطلب موافقة رئيس المجلس الأعلى للإتحاد ، فأن رفضت التعديلات تعاد إليه ثانية فإذا أصر على موقفه كان للمجلس حق تجاوز موقف المجلس الوطني ، فيصدر رئيس الإتحاد تلك المشروعات بالشكل الذي كان مجلس النواب قد إقترحها أصلاً<sup>(١)</sup> .

١. للمزيد عن ذلك : صلاح الدين فوزي ، التنظيم الدستوري والإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرة التنمية الإدارية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٠ - ٢١١ . كذلك ينظر : حافظ علوان الدليمي النظم

إما المستوى الثاني : فهي إختصاصات <sup>٢٢٤</sup> القصد منها وجود نوع من الرقابة يقوم بمباشرتها المجلس ، وفي نطاق السلطة <sup>٢٢٤</sup> يقتصر على حق أعضائها فيتوجه بالأسئلة إلى الوزراء ، وما عدا ذلك فهو لا يمارس أي رقابة على السلطة التنفيذية ، إذ ليس لأعضائه الحق في إستجواب الوزراء أو الوزارة أو سحب الثقة عنها أو عن أحد الوزراء إذن فالدور الرقابي يوشك على أن يكن معدوماً ، أي أنه صورة من صور طلب المعلومات لا غير والمستوى الثالث : هي إختصاصات تشريعية في حقيقتها ، إذ يباشرها المجلس الوطني بمناقشته وتصويته على مشروعات القوانين المتعلقة بها ، وهو بذلك يتمكن من مراقبة السياسة المالية للدولة ، ومدى تحقيقها للأهداف التي ترمي إليها <sup>(١)</sup> .

وبذلك يشترط الدستور الإماراتي ضرورة عرض مشروعات القوانين الإتحادية على المجلس الإتحادي الوطني ( صاحب السلطة التشريعية في البلاد ) ، الذي يتمتع بحق الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها بعد مناقشتها . وتظل الكلمة الأخيرة في هذا الإطار للحاكم الذي يرأس المجلس الأعلى ، وله سلطة التصديق على مشروعات القوانين المادة (٨٩) ، أما التشريعات المتعلقة بالشؤون الخارجية للبلاد فلا يؤدي مجلس الإتحاد الوطني دوراً ملحوظاً بشأنها . إذ لا تلتزم الحكومة سوى بإبلاغ المجلس بأمر المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تبرمها مع الدول الأخرى المادة (٩١) ، من ناحية أخرى كفل الدستور الحق لمجلس الوزراء في إقتراح مشروعات قوانين إتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الإتحادي قبل أن يتم رفعها إلى رئيس الإتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها .

ولكل عضو في المجلس الوطني الإتحادي حضر الجلسة أن يطلب إجراء ما يراه من تصحيح عند التصديق على مضبطنها <sup>(٢)</sup> ، ويعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين الإتحادية المقدمة من الحكومة للنظر في أمر إحالتها إلى اللجان المختصة ، وإذا تعددت مشروعات القوانين في الموضوع الواحد أعتبر أسبقها هو الأصل ، وما عداه تعديلاً له <sup>(٣)</sup>

٢. ويجري التصديق على المضابط التي لم يتم التصديق عليها حتى نهاية دور الإنعقاد أو الفصل التشريعي بواسطة هيئة مكتب المجلس . للمزيد ينظر : المادة (٨٠) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣. ينظر : المادتين (٨٤ و ٨٥) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وإذا أدخلت اللجنة المختصة تعديلاً على ٢٢٥ ، جاز لها قبل رفع تقريرها إلى المجلس أن تحيله إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، لتبدي رأيها في صياغة المشروع وتنسيق مواد وأحكامه ، وتشير اللجنة في تقريرها إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية<sup>(١)</sup> .

وتبدأ مناقشة مشروعات القوانين بتلاوة المشروع الأصلي ، وما أدخلته اللجنة المختصة من تعديلات ، ويجب أن يكون اقتراح التعديل محدداً ، وبعد الإنهاء من مناقشة المادة والتعديلات المقدمة بشأنها يجري التصويت على التعديلات أولاً ، ويبدأ الرئيس بأوسعها مدى وأبعدها عن النص الأصلي ، ثم يصوت على المادة في مجموعها<sup>(٢)</sup> .

وإذا قرر المجلس حكماً في إحدى المواد من شأنه إجراء تعديل في مادة سبق أن وافق عليها فله أن يعود إلى مناقشة تلك المادة ، ويجوز للمجلس بناءً على طلب الحكومة أو اللجنة أو أحد الأعضاء أن يقرر إعادة المناقشة في مادة سبق تقريرها إذا أبديت لذلك أسباب جديّة قبل إنتهاء المداولة في المشروع<sup>(٣)</sup> ، كما يعقد المجلس دورة سنوية اعتيادية لا تقل مدتها عن (١٨) شهراً وتجوز دعوته للإنعقاد كلما دعت الحاجة ، وذلك بحسب المادة (٧٨) وبحسب المادة (٩٣) فقد أوجب المشرع تمثيل الحكومة الاتحادية في جلسات المجلس الوطني بحضور أحد أعضائه في الأقل كرئيس للحكومة أو نائبه أو أحد أعضاء الوزارة الاتحادية<sup>(٤)</sup> .

من خلال ما تقدم يتضح ، أن دور السلطة التشريعية في الإمارات والممثل بالمجلس الوطني الاتحادي يقتصر على أن يكون إستشارياً ، ولا يمتلك فاعلية مؤثرة في صنع السياسة العامة لذلك فلا بد أن يطال تلك المؤسسة إصلاحاً لتفعيل دورها في هذه العملية ، فبالرغم من الوعود الكثيرة التي يتم إطلاقها من قبل دولة الإمارات ، في إحداث إصلاحين سياسي ودستوري من شأنهما أن يؤديا إلى تفعيل مشاركتها بشكل أكبر في عملية صنع السياسة العامة ، إلا أن دورها بقي وما زال يعاني من التهميش والضعف ، وللوصول إلى هدف سير الإمارات نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل ، كما تحدثت عنه ديباجة الدستور ، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تفعيل العمل النيابي في الإمارات ، ولا يتم ذلك إلا من خلال تطوير عمل المجلس الوطني الاتحادي ولتحقيق هدف المشاركة السياسية في المرحلة المقبلة ، فلا بد من إعطاء المجلس صلاحيات تشريعية أوسع .

١. المادة (٨٦) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .
  ٢. ينظر : المواد (٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .
  ٣. المادة (٩٢) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .
  ٤. المادتين (٧٨ و ٩٣) من الدستور الاتحادي لدولة الإمارات ... ، مصدر سبق ذكره .
- إذ أن تطوير المجلس وتمكين العمل النيابي ستكون له إيجابيات من بينها تحسين صورة الإمارات لدى الجهات الدولية فيما يتعلق ٢٢٦ مواطنيها السياسية وإعطاء قوة أكبر للعمل الاتحادي ، وإيجاد حلول ناجعة للقضايا الاتحادية العالقة وبالتالي يصبح للمجلس دور أكثر فاعلية وتأثيراً في عملية صنع السياسة العامة ويتخطى الدور الإستشاري الذي يتميز به .

### ثانياً : السلطة التنفيذية :

١. المجلس الأعلى للإتحاد : يُعد هذا المجلس أعلى سلطة في البلاد ، وذلك طبقاً لما جاء في أحكام الدستور في المواد من (٤٥ - ٥٠) ، إلا أنه لم يُشر صراحةً إلى كونها سلطة تنفيذية أو تشريعية ، لكنه عدها مركزاً للسلطات جميعاً ، وهذا ما نصت عليه المادة (٤٦) ، على أن (المجلس الأعلى للإتحاد هو السلطة العليا فيه) ، وبوصفه هذا فهو يمسك بين يديه الخيوط النهائية للسلطتين (التشريعية و التنفيذية) (١) .
- فهو يتألف من جميع حكام الإمارات المكونة للإتحاد أو من يقوم مقامهم ، ولكل إمارة صوت واحد في مداورات المجلس ، ويعقد المجلس إجتماعاته في عاصمة الإتحاد ، ويجوز أن يعقد في أي مكان آخر يتم الإتفاق عليه مسبقاً المادة (٥٠) ، وتكون جلسات المجلس سرية المادة (١٠٠) (٢) وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بأغلبية (٥) من أصوات من أعضائه ، على أن تشمل تلك الأغلبية صوتي إمارتي (أبوظبي و دبي) ، وأن تلتزم الأقلية بما تقرره الأغلبية وبذلك فإن هاتين الإمارتين تمتلكان حق النقض والقرارات الصادرة بهذا الشأن ، هي قرارات موضوعية تشمل (إقرار السياسة العامة ، التصديق على المعاهدات والإتفاقيات الدولية ومشروعات القوانين ، تعيين رئيس مجلس الوزراء ، إعلان الحرب الدفاعية والأحكام العرفية) إما في المسائل الإجرائية فإن قرارات المجلس تصدر بشأنها بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوي عدد الأصوات يتم ترجيح الجانب الذي فيه الرئيس (٣) .

١. للمزيد ينظر : Ibrahim Al – Abed , The Historical Background ..., op, Cit, p. 112 .

كذلك ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٦ .

٢. ينظر : غانم محمد صالح ، البعد السياسي للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٢٠) ، العدد (١) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧ . كذلك

ينظر : Ibrahim Al – Abed , The Historical Background ..., op, Cit, p. 115 .

٣. ينظر : I bid, p. 115 .

كذلك ينظر : أحمد كمال أبو المجد ، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مسحية شاملة) ، معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩ - ٦٢ .

وبذلك يتضح أن هذه القرارات الموضوعية<sup>٢٢٧</sup> من مصيرية ، وتستلزم أن يتحمل مسؤوليتها ثلث الأعضاء ، في حين أن القرارات الإجرائية<sup>٢٢٧</sup> هي معلقة بمسائل اعتيادية ، وتكفي فيها الأغلبية المطلقة<sup>(١)</sup> . إما في المسائل الإجرائية فأن قرارات المجلس تصدر بشأنها بأغلبية الأصوات .

ويتمتع المجلس الأعلى للإتحاد باختصاصات واسعة (تشريعية و تنفيذية) لتسيير شؤون الإتحاد : فهو المؤسسة التشريعية التي تقوم عليها السياسة العامة للدولة ، وله حق الرقابة العليا على شؤون البلاد وتحقيق المصالح العامة (٤٧) البند (١) ، ويتوضح هنا تفوق المجلس الأعلى للإتحاد في رسم السياسة العامة . إما مجلس الوزراء : فهو جهاز مساعد للمجلس الأعلى نصت عليه المادة (٦٠) البند (الأول) ، ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإمارات في الداخل والخارج ، وأن السياسة العامة لدولة الإتحاد تتمثل في أهدافه ، وتبلور أهداف السياسة الداخلية في المادة (١٠) من دستور الإمارات<sup>(٢)</sup> .

ويقوم بانتخاب رئيس مجلس الوزراء ، ويجب أن يكون الرئيس ونائبه من بين أعضاء المجلس الأعلى ، وذلك ما نصت عليه المادة (٥١) ، أضف إلى ذلك قبول إنضمام أعضاء جدد للإتحاد وذلك بحسب المادة (١) ، ويفوض المجلس حق إصدار المراسيم ، ويصادق على تكتل بعض الإمارات في وحدة سياسية أو إدارية ، وله حق الاعتراض على الإتفاقيات ذات الطبيعة الإدارية المحلية التي تعقدها الإمارات ، كما أن له الرقابة العليا على كل ما يتعلق بشؤون الإتحاد بوجه عام<sup>(٣)</sup> أضف إلى ما تقدم ، فأن قرارات المجلس الأعلى تصدر بأغلبية (٥) أعضاء وتلتزم الأقلية برأي

١. ينظر : إسكندر بشير ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مسيرة الإتحاد ومستقبله ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

٢. للمزيد ينظر : علي أحمد عبدالقادر ، عملية الاندماج السياسي في إتحاد الإمارات ، بحث في التجارب الوندوية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٦٥٤ - ٦٥٨ . وكذلك ينظر : Clovis Maksoud , Perspective on UAE , op . Cit , p. 113 .

وكذلك: الدستور الاتحادي لدولة الإمارات العربية ، مصدر سبق ذكره .  
٣. غانم محمد صالح ، البعد السياسي للتجربة الاتحادية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ . كذلك ينظر :  
المواد (٤٧ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٤٣) من الدستور الاتحادي للإمارات ، المصدر السابق .

الأغلبية ، على أن تشمل الأخيرة إمارتي ٢٢٨ (بي) المادة (٤٩) ، كما يناقش المجلس في جلساته الإعتيادية المواضيع الواردة إليه في جدول أعماله ، وفي حالة غياب أو تعذر حضور أحد حكام الإمارات الأعضاء في الإتحاد ، فينوب عنه من يقوم محله في إمارته (١) .

كما يضع المجلس لائحته الداخلية ويحدد فيها ما يُعد من المسائل الإجرائية ، وينظم بها سير عملية وطريقة التصويت على قراراته ، وحسب المادة (٤٨) ، وبالنسبة للإختصاصات التي يمارسها المجلس بواسطة مجلس الوزراء ورئيس الإتحاد ، فتتمثل بالتصديق على المعاهدات التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، والمصادقة على القوانين الاتحادية ، والموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا ، وقبول إستقلالهم وفصلهم في الأحوال التي نص عليها الدستور ، أضف إلى ذلك المصادقة على إعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد والمصادقة على إعلان الأحكام العرفية (٢) ، كما يملك المجلس الأعلى للإتحاد القرار النهائي بالنسبة للقوانين الاتحادية ، فهو يملك حق الإعتراض والموافقة عليها ، والعملية التشريعية تمر بمرحلتين ، مرحلة إقتراح مشروع القانون من مجلس الوزراء ، والمرحلة الثانية تعرض المشروع بعد موافقة مجلس الوزراء الاتحادي عليه وإذا وافق عليه أصبح قانوناً نافذاً (٣) ، ومن خلال ما تقدم ، تتضح الصلاحيات (التشريعية و التنفيذية) الواسعة للمجلس الأعلى الاتحادي ، فهو يمتلك كلمة الفصل بين القوانين والتشريعات التي تصدر من مجلس الوزراء ، وبذلك يرسم الملامح العامة للسياسة العامة العليا بالدولة .

٢. رئيس الإتحاد ونائبيه : يُعد رئيس الإتحاد المحور الثاني في السلطة التنفيذية ، وإن كان يتمتع بإختصاصات تشريعية ، كما أن الدستور الإماراتي قد ساوى في الأهمية بين الرئيس ونائبيه ، وذلك رغبة في إرساء المساواة المطلقة بين الإمارات كافة (٤) ويتم إنتخاب الرئيس الأعلى للإتحاد ونائبيه من بين أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد أي من بين حكام الإمارات أعضاء الإتحاد ، وقد حددت ذلك المادة (٥١) من الدستور :

١. للإستزادة ينظر: خلدون ساطع الحصري ، إتحاد دولة الإمارات بين النص الدستوري والممارسة مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٦٢٨) ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٨ .
  ٢. للمزيد ينظر : إسكندر بشير ، دولة الإمارات العربية المتحدة ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ - ٣٠ . وكذلك : Ibrahim Al – Abed , The Historical Background ... , op, Cit, p. 115 .
  - وكذلك : المواد (٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٩١ ، ١٤٠) من الدستور الإتحادي الإماراتي ، مصدر سبق ذكره .
  ٣. ينظر : يحيى الجمل ، الدستور وسيلة التكامل في دولة الإمارات ، في التجارب الوجودية المعاصرة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط ٣ ، (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٥٩٤ .
  ٤. ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٨ .
  - أ . ينتخب المجلس الأعلى للإتحاد من بين أعضائه رئيساً للإتحاد ونائباً له ، ويمارس نائب رئيس الإتحاد جميع إختصاصات الرئيس ع ٢٢٩ سبب من الأسباب ، ويتطلب هذا الإختيار أغلبية (٥) أصوات من ضمنها صوتي (أبو ظبي و دبي) ، فالدستور ينص على أن يكون رئيس الإتحاد من إمارة أبو ظبي ونائبه من إمارة دبي . ونرى هنا إفتقار لتداول السلطة ، إذ لا ينص الدستور على إنتقال السلطة إلى الإمارات الأخرى فالسلطة تكون حكرراً على هاتين الإماراتين .
  - ب. تكون مدة الرئاسة ونياية الرئاسة (٥) سنوات ميلادية ، ويجوز تمديدتها ، ولم يتم تحديد المرات المسموح بها ، ويقوم نائب الرئيس بممارسة إختصاصات الرئيس عند غيابه بحسب المادة (٥٢) ، وقد نصت المادة (٥٢) أنه في حالة خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الإستقالة أو إنتهاء حكم أي منهما في إمارته يتم إستدعاء المجلس الأعلى وخلال مدة شهر من ذلك التاريخ ، لكي يتم إختيار من يخلفه ، وفي حال خلو منصب الرئيس ونائبه معاً فيجتمع المجلس وعلى الفور ، وذلك بدعوة من أعضائه أو من رئيس مجلس الوزراء ليتم إختيار رئيس ونائب رئيس جديد المادة (٥٣) (١) .
- ويتمتع رئيس الإتحاد بإختصاصات بعضها ذو طابع شخصي ، أي أنه يمارسها بحكم منصبه كرئيس دولة وتتمثل في (٢) :
- رئاسة المجلس الأعلى ودعوته للإنعقاد وإدارة مناقشاته وفض إجتماعاته وجاء ذلك في المادتين (١/٥٤ و ٢/٥٤) .
  - الدعوة إلى إجتماع مشترك بين المجلس الأعلى للإتحاد ومجلس الوزراء المادة (٣/٥٤) .
  - تمثيل الإتحاد في الداخل والخارج المادة (٥٤) .
  - الإشراف على تنفيذ قوانين المجلس ومراسيمه وقراراته الإتحادية ، وذلك عن طريق رئيس مجلس الوزراء المختصين .
  - إصدارالقوانين والمراسيم والقوانين الإتحادية التي يوافق عليها المجلس الأعلى للإتحاد المادة (٤/٥٤) .
  - إبرام المعاهدات والإتفاقيات الدولية المادة (٤٧) .
  - تعيين رئيس مجلس الوزراء الإتحادي وقبول إستقالته وعفوه من منصبه .

. تعيين الممثلين الدبلوماسيين وتوقيع أوراق اعتمادهم وكبار الموظفين الإتحاديين المدنيين والعسكريين وقبول إستقلالهم وعزلهم .

١. ينظر في ذلك : Ibrahim Al – Abed , The Historical Background , op , Cit , p. 115 .

كذلك ينظر : فاطمة الصايغ ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

٢. للمزيد ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٩ .

وكذلك : Ibrahim Al – Abed , I bid , p. 114 .

والبعض الآخر لا يمارسها إلا عن طريق ٢٣٠ الأعلى ومجلس الوزراء وتتمثل في (١) :

. إعلان الحرب الدفاعية وإعلان الأحكام العرفية لبلاد (١٤٠ - ١٤٦) .

. تعيين رئيس وقضاة المحكمة الإتحادية العليا وقبول إستقلالهم وفصلهم بناءً على موافقة مجلس الوزراء المادة (٥٤) .

. العفو عن المدانين أو تخفيف العقوبة عليهم .

. يمارس أية إختصاصات أخرى يخولها له المجلس المادة (١٤/١٢) .

. يخول نائب الرئيس جميع الصلاحيات في حالة غياب رئيس الإتحاد .

. حل المجلس الوطني ، وذلك بموافقة المجلس الأعلى للإتحاد قبل صدور قرار من رئيس الإتحاد .

وبذلك يتضح مما سبق ، بأن رئيس الإتحاد يتمتع من الناحية الدستورية بصلاحيات واسعة

الأمر الذي جعل مركزه قوياً ، وبالنتيجة فقد برزت مؤسسة الرئاسة كأبرز مؤسسة سياسية في

الإتحاد الإماراتي ، بسبب صلاحياته الدستورية الواسعة التي تشمل معظم الصلاحيات (التشريعية و التنفيذية) ، وربما كان الهدف من كل ذلك هو تقوية السلطة الإتحادية .

٣. مجلس الوزراء الإتحادي : يُعد تشكيل الوزارة الإتحادية أبرز خطوة إتخذتها دولة الإمارات

نحو الإتحاد الكامل بين إماراته ، إذ يُعد مجلس الوزراء الإتحادي الهيئة التنفيذية للإتحاد

فهو يضم رئيس الوزراء ونائبيه ، أضف إلى ذلك (٢٢) وزيراً ووزير دولة . وهو يمارس

تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الإتحاد وتحت رقابة رئيس

الإتحاد وتحت رقابة المجلس الأعلى (٢) .

ويُعين رئيس المجلس من قبل المجلس الأعلى للإتحاد ، إما نائبه فيتم تعيينه من قبل رئيس

الإتحاد بمرسوم المادة (٥٥) ، ويكون المجلس مسؤولاً في صلاحياته مسؤولية كاملة أمام رئيس

الدولة الإتحادية والمجلس الأعلى للإتحاد ، كما أنه يمارس إختصاص تصريف جميع الشؤون

الداخلية والخارجية التي يختص بها الإتحاد وتحت رقابة رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى . كما

١. ينظر : أحمد كمال أبو المجد ، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة مصدر سبق ذكره ، ص ٦ . كذلك ينظر : علي حسن الحمداني ، دولة الإمارات العربية (نشأتها وتطورها) مكتبة العلاء ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٥ .

٢. الكتاب السنوي لدولة الإمارات ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .  
يقوم رئيس الوزراء برئاسة جلسات المجلس ودعوته للإنعقاد وإدارته لمناقشاته ، ومتابعة نشاطات الوزراء والإشراف على تنسيق العمل بين الجهات (٥٩) ، إما قرارات المجلس فتُصدَر بأغلبية مجموع أعضائه ، وعند تساوي أصوات الأعضاء الجانِب الذي يوجد فيه الرئيس (١) .

وتضمن أهم إختصاصات مجلس الوزراء الإتحادي (٢) :

١. إقتراح مشروعات القوانين الإتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الإتحادي قبل رفعها إلى رئيس الإتحاد ، ليتم عرضها على المجلس الوطني لغرض إقرارها .
٢. وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الإتحادية بما ليس فيه تعديل أو إعفاء وتعطيل القوانين الإتحادية .
٣. متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج والواقع يُشير لنا بأن المجلس يتابع التنفيذ فقط ، ولا يشارك في وضع السياسة العامة إنما من يصنع السياسة العامة هو المجلس الأعلى للإتحاد .
٤. يقترح مشروعات القوانين والمراسيم ويحيلها لأجل إقرارها .
٥. يُدير مالية الإتحاد ويضع مشروع الميزانية السنوية العامة للإتحاد .
٦. مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة للدولة الإتحادية .
٧. تعيين وعزل الموظفين الإتحاديين ما لم يتطلب تعيينهم صدور مرسوم .
٨. الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الإتحادية والمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي يعقدها الإتحاد .
٩. إما إختصاصات المجلس السياسية ، فيتضح دورها المحدود في إقرار المعاهدات وإعلان الحرب الدفاعية ، وإعلان الأحكام العرفية ، طالما أنه لا يملك إلا حق إبداء الرأي دون أن تكون له إرادة مؤثرة في إصدار القوانين ، وبهذا فأن دوره ثانوي بهذه الأمور .

أضف إلى ما تقدم ، فأن الدستور الإماراتي قد وضع في أحكامه أن مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون سياسياً ، بالتضامن أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى للإتحاد ، وكل منهم مسؤول شخصياً أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى عن أعمال وزارته ، كما أنه ليس للمجلس الوطني الإتحادي أي دور رقابي على مجلس الوزراء (٣) .

١. علي أحمد عبدالقادر ، عملية الإندماج السياسي في إتحاد الإمارات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥٩ .
٢. للمزيد ينظر : يحيى الجمل ، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٧ - ٥٩٨ .  
كذلك ينظر : عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٢ .  
وينظر : Clovis Moksoud , Perspectivon on The U.A.E , op , Cit , p. 115 .  
كذلك ينظر : المواد (٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥) من الدستور الإماراتي ، مصدر سبق ذكره .
٣. ينظر : غانم محمد صالح ، البعد السياسي والمستقبل الدستوري ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .  
وتأسيساً على ما تقدم ، ومن خلال إستقراء النصوص الدستورية والصلاحيات الممنوحة للسلطات الإتحادية الثلاث (المجلس الأعلى ٢ ٣ ٢ من الإتحاد ونائبه ، مجلس الوزراء الإتحادي) التي يلقي على عاتقها ممارسة مهمة السلطة التنفيذية ، والمكلفة بإعداد ورسم السياسة العامة للدولة الإتحادية ، تتضح الجوانب الآتية (١) :

١. من الواضح بأن هناك تداخلات مقارنة بالأنظمة السياسية الحديثة ، وأن هذا التداخل بين السلطات يتوضح بشكل جلي في هيمنة سلطة المجلس الأعلى الإتحادي على معظم مقدرات الدولة الإتحادية ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم الأخذ بالصيغة الديمقراطية ، فمؤسسة الرئاسة والمجلس الأعلى للإتحاد يهيمنان على مجمل الصلاحيات التنفيذية وحتى التشريعية التي من المفترض أن تكون من حق السلطة التشريعية المتمثلة بالمجلس الوطني الإتحادي .
٢. يتميز المجلس الوطني الإتحادي (المجلس النيابي) بالضعف في بنيته السياسية فهو لا يمارس العملية المكلف بها ، وهي العملية التشريعية وحتى السياسية والذي لم يُعطِ أية صلاحيات تشريعية تذكر سوى الدور التكميلي (الإستشاري) .
٣. لقد وضع الدستور السلطتين (التنفيذية و التشريعية) بين أيدي المجلس الأعلى ورئيسه ومجلس الوزراء والمجلس الوطني ، إلا أن السلطة الحقيقية في دولة الإمارات هي للسلطة (التنفيذية) .
٤. إن هذا الخلط في دمج السلطات والصلاحيات نتج عن الأوضاع التي نشأت عليها دولة الإمارات وطبيعة التحالفات القبلية والعشائرية التي فرضت نفسها وكان لها ذلك التأثير السلبي أضف إلى ذلك قلة الوعي السياسي والثقافي لسكان الإمارات الذي أدى بدوره إلى الإحتكام لهذا الشكل من النظام السياسي .
٥. توجهات وفلسفة نظام الحكم في الإمارات وفي الجوانب كافة السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي عكست توجهات قادة المجلس الأعلى للإتحاد .

### ثالثاً : السلطة القضائية :

يُعدُّ القضاء مظهراً من مظاهر سيادة الدولة وقوتها ، وتنقسم السلطة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ثلاثة أنواع هي : (المحكمة الإتحادية العليا محاكم

الإستئناف ، المحاكم الإتحادية الإبتدائية) وذلك ضمن المادة (٩٥) من الدستور الإماراتي ، وهي كما يأتي :

١. للمزيد ينظر : Clovis Moksoud , op. Cit , p. 116 .

كذلك ينظر : محمد حسن العبدروس ، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون ، دار المتنبى للطباعة والنشر أبوظبي ، ١٩٨٧ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

١. المحكمة الإتحادية العليا : وتتشر ٣ ٣ ٣ وأربعة أعضاء ، ويتم تعيين الأعضاء بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادفة المجلس الأعلى للإتحاد ، وتختص بالفصل في النزاعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد أو بين إمارة أو حكومة الإتحاد كما تبحث تلك المحاكم في دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات ، إذا ما طعن فيها من إحدى السلطات الإتحادية إذا ما خالفت دستور الإتحاد أو القوانين الإتحادية ، كما تقوم بنفسير أحكام الدستور ويُعد هذا التفسير ملزماً ، وكذلك تقوم بالنظر في المنازعات المختلفة بين الإمارات أعضاء الإتحاد ، وذلك متى ما أُحيلت هذه المنازعات إلى المحكمة بناءً على طلب من أي طرف من أطراف النزاع ، كما تبحث المحكمة الإتحادية بدستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً إذا ما أُحيل هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد وعلى المحكمة المذكورة أن تلتزم بقرار المحكمة الذي يصدر بهذا الشأن ، وتقع على عاتقها مسائلة الوزراء وكبار موظفي الإتحاد المعينين بمرسوم لما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم ، وهي تنظر كذلك في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الإتحاد ، أضف إلى ذلك فأنها تنظر في تنازع الإختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى وكذلك تنازع الإختصاص بين كل من القضاء الإتحادي والقضاء المحلي في إمارات الدولة . وأن هذه الإختصاصات ليست إختصاصاتها الحصرية فحسب ، بل من الجائز للمحكمة الإتحادية أن تبت في أية قضايا أخرى يمكن أن تحال إليها بموجب مرسوم إتحادي <sup>(١)</sup> .

٢. المحكمة الإتحادية الإبتدائية : وتنظر تلك المحاكم في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة ، بإستثناء ما تختص بنظر المحكمة الإتحادية العليا ، كما أنها تنظر في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين كل من الإتحاد والأفراد ، أضف إلى ذلك فهي تختص بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي تنشأ بين الأفراد في العاصمة الإتحادية <sup>(٢)</sup> .

٣. المحاكم المحلية : وتختص تلك المحاكم بالنظر في القضايا المحلية في كل إمارة من إمارات الدولة وجميع القضايا التي يعهد بها للقضاء الإتحادي ، وتتألف تلك المحاكم من ( محاكم مدنية و محاكم شرعية ) <sup>(٣)</sup> .

١. لتفاصيل أكثر ينظر : يحيى الجمل ، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٠ .  
وكذلك ينظر : Khalifa , Alim , The United Arab Emirates : Unity fragmentation ,  
West View Press 1977 , p. 52 .

- كذلك ينظر : المادتين (٩٩ و ١٠٠) من الدستور الإماراتي ، مصدر سبق ذكره .  
٢. ينظر : أحمد كمال أبوالمجد : مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ . كذلك ينظر : المادة (١٠٢) من الدستور الإماراتي .  
٣. للمزيد ينظر : المادة (١٠٤) من الدستور . وينظر : يحيى الجمل ، الدستور وسيلة للتكامل المصدر السابق ، ص ٦٠١ .

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى القول **٢٣٤** أن العربية المتحدة قضاءً إتحادياً يشمل جميع الإمارات ، بإستثناء إمارتي (دبي و رأس الخيمة) ، وتُعنى المحاكم الدنيا بالمسائل المدنية وهي محاكم درجة أولى أو ابتدائية ، وتوجد في كل إمارة ، كما توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة ، إما محاكم الإستئناف الإتحادية فهي موجودة في كل إمارة ، و(أبو ظبي) هي مقر محكمة التمييز ، وهي أعلى محكمة إستئناف ، ولديها صلاحية الفصل في المنازعات ، كما يحظر الدستور الإماراتي التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة ، ويمنع إلقاء القبض والإعتقال والتفتيش إلاً بقرار صادر من المحكمة المختصة ، وينص الدستور ، فضلاً عن كل ما سبق على إستقلال القضاء ، لكن قراراته تخضع للمراجعة من جانب القيادة السياسية ، كما ينص الدستور على حرية التعبير وعلى المساواة أمام القانون ، وذلك بغض النظر عن العرق والجنسية أو المعتقدات الدينية أو المركز الإجتماعي <sup>(١)</sup> . ومن المعروف أن السلطة القضائية غير خاضعة للسلطات الأخرى ، أي يجب أن تكون مستقلة حتى تكون قادرة على تطبيق القانون على الجميع ودون أي إستثناءات ، وهذا الإستقلال لا يعني إنفصالها عن السلطات الأخرى ، وإنما يكون فصلاً وظيفياً من أجل ممارسة السلطة القضائية لوظائفها دون أي ضغط أو تأثير ، وإنطلاقاً من مبدأ إستقلالية القضاء ، فقد نصت المادة (٩٤) من دستور الإتحاد على أن (( العدل أساس الملك ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمايرهم )) <sup>(٢)</sup> .

والجدير بالذكر ، فإن النظام السياسي بالإمارات يعتمد على مبدأ الشورى الإسلامية وقبل وجود المحاكم القضائية كانت المهمة القضائية يقوم بها حاكم الإمارة ، وكان يعتمد على العرف القبلي ومبادئ الشريعة الإسلامية في حل الخلافات التي تظهر على الساحة وبذلك فالتشريع يستند إلى الشريعة الإسلامية بالنسبة للمحاكم الإتحادية والمحلية للقضاء المدني والجنائي والمحكمة العليا الإتحادية .

ويمكن القول ، بأن من أبرز مؤشرات عدم إستقلالية القضاء في الإمارات العربية المتحدة هي أنه غالباً ما يخضع للتدخلات السياسية والأمنية ، إذ أن رئيس المحكمة العليا والقضاة الـ(٥)

الذين تتألف منهم والمعينون بموجب مرسوم من رئيس الإتحاد ، هم القضاة الوحيدون الذين لا يمكن عزلهم حسب ما تنص عليه أحكام الدستور ، كما يشكل المتعاقدون الأجانب

١. ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .
٢. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بعد تعديلات سنة (١٩٩٦) ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.wikisource.org> .

غالبية موظفي السلطة القضائية ، ويمر ٢٣٥ عن خدماتهم وإلغاء عقودهم في أي وقت قررت السلطات ذلك ، وهو ما يقلص حيز استقلالهم إلى حد كبير (١) .

ومن خلال ما يشير إليه الواقع ، يتضح وبشكل جلي بأن القضاء أصبح شكلاً بلا مضمون فتقليد المسؤوليات في المؤسسات لم يعد على أساس الفهم للقوانين والخبرة في تطبيقها والإستقلالية عن السلطة التنفيذية ، وإنما على أساس الولاء للحكومة والتبعية لها وتلقي الأوامر منها في الوقت الذي كان من الأجدر بالقضاء بأن يكون مستقلاً وبمناى عن تدخل السلطة التنفيذية .

المطلب الثاني : المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة العامة في الإمارات

من الجدير بالذكر ، بأن أهمية المؤسسات غير الرسمية تكمن بتأثيرها في النظام السياسي ومخرجاته السياسية في صنع وتنفيذ السياسات العامة ، وذلك من خلال ما تؤديه هذه المؤسسات سواء أكانت أحزاباً سياسية أم جماعات الضغط والمصالح والرأي العام والمجتمع المدني من دور فاعل وأساسي في التأثير بالنظام السياسي ، لا بل تُعدُّ أهم مكوناته الرئيسة لكونها تعكس رغبات ومتطلبات مكونات المجتمع وتوجهاته ، لذا يُعد دورها تكميلياً لأداء وشرعية النظام السياسي ، ومدى ما يكتسبه من فاعلية وتأثير . وبالنسبة لتأثير هذه المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تُعد من المجتمعات القبلية التي تحتكر السلطة السياسية وتقيد الحريات العامة وتسيطر على المجتمع المدني وتكبله ، وذلك بفعل ما تمارسه من دور الممول والداعم الرئيس لقطاعات ونشاطات المجتمع ، وإعتماد الفرد فيها اعتماداً كلياً على الدولة ، وذلك من خلال سياسة الدولة الريعية النفطية التي تُمثل المحور الرئيس للنشاطات كافة ، سواء أكانت مالية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو ثقافية داخل المجتمع وهو ما نتج عنه إعتقاد القوى الإجتماعية بشكل كلي على الدولة ، وذلك في ظل البنية البيئية القبلية للمجتمع ، مما أضعف بدوره وقلل من فاعلية نمو المؤسسات غير الرسمية التي من المفترض أن تؤثر

وبفاعلية في النظام السياسي في الإمارات ، وسنحاول في الأسطر القادمة التطرق إلى دور هذه المؤسسات في صنع السياسة العامة في الإمارات .

١ . الإمارات العربية المتحدة ، (المراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان) ، ٢٠٠٨ منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.alkrma.Org/Index.php?option=com-content&view=article&id=3445...>

## أولاً: الأحزاب السياسية

٢٣٦

في أيّ دولة تنتهج حكوماتها الأسلوب الديمقراطي في تسيير شؤونها على قاعدة تحقيق الرضا المجتمعي ، لا يمكن تحقيقها من دون وجود معارضة سياسية حقيقية بجانب وجود أحزاب سياسية وتداول سلمي للسلطة ، إذ أن وجود هذه الأحزاب في الساحة السياسية تُلزم وتحتم على الحكومات العمل على تحقيق مصالح الشعب ، والعمل على تحقيق الرفاه له ، وإلا فسوف تعرض هذه الأحزاب نفسها بديلة عن هذه الحكومة ويجب أن تعرض هذه الأحزاب برامجها على الشعب ، وأن تبين له بأنها البديل الصحيح وسوف تقوم بتحقيق ما لم تحققه الحكومة ، وبناءً على ذلك سوف يقوم الشعب بإعطاء صوته للحزب الذي يراه معبراً عن مصالحه ، فتعدد الأحزاب السياسية هو بمثابة وسيلة تبدي من خلالها الجماهير عدم رضاها ، فينعكس هذا الأثر على تغيير الحزب الحاكم وانتقال السلطة بطرق سلمية<sup>(١)</sup> ، ولكن كيف ستطبق الديمقراطية في دولة ما وهي تمنع منعاً باتاً وجود أحزاب سياسية على أرضها ؟ ، إذ أن جميع دول الخليج بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة تفتقد لوجود هذه الأحزاب .

وبالإمكان القول ، بأن ما يمكن ملاحظته في الإمارات العربية المتحدة أنها لا ترخص قيام الأحزاب السياسية فيها ولا يوجد تداول سلمي للسلطة ، ويغلب عليها الطابع الوراثي فهناك محاولة للمزج بين الطابع القبلي والعائلي مع نظام ديمقراطي لدولة حديثة إذ تتعايش الأشكال الحكومية التقليدية والحديثة في الإمارات العربية المتحدة ، ويتزايد معدل بناء المؤسسات على المستوى الإتحادي ومستوى كل إمارة مع مرور السنين ، ومع تآكل دور السياسة التقليدية كأداة لحل المشكلات ، فقد برهنت تلك المؤسسات مرونتها وقدرتها على التكيف مع الأشكال الجديدة ، وغالباً ما يوصف النظام السياسي في الإماراتي بأنه ديمقراطية مباشرة من دون تصويت ، وتمنع

تأسيس الأحزاب منعاً باتاً ، و عوضاً عن ذلك يستمد الحكام سلطتهم وشرعيتهم من سلالاتهم ومكانتهم في قبائلهم (٢) .

فالقبيلة تُعد من الأعمدة الأساسية في الأنظمة الحاكمة ليس فقط في الإمارات العربية المتحدة وإنما في كل دول الخليج ، وقد عملت الحكومة في الإمارات على تقوية دور القبيلة في الحياة السياسية ، وشددت على الروابط التي تجمع أبناء الدولة مع بعضهم البعض

١ . حافظ علوان الدليمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

٢ . الأحزاب السياسية في الإمارات العربية المتحدة ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Pogar . org / Arabic / countries . aspx ? .](http://www.Pogar.org/Arabic/countries.aspx?)

فكما هو معلوم بأن اتحاد الإمارات هو اتحاد شيوخ العشائر ، ويتكون برلمان الإمارات من شيوخ تلك الإمارات ، وهذا يخالف المبادئ والأسس ٢٣٧ عليها العملية الديمقراطية ، فعليها أن تجري الانتخابات بكل حرية، وتفسح المجال لبروز كفاءات شبابية للمشاركة في عملية الحكم (١) .

وبذلك فالقبيلة في الإمارات العربية المتحدة تشكل محوراً مهماً ، وركيزة أساسية للتنظيم السياسي والإجتماعي السائد في الدولة ، الأمر الذي وضعها المشرع الدستوري موضعاً رسمياً ونقطة أساسية للإلتقاء بين الإمارات الـ(٧) الأعضاء بالمجلس الأعلى للحكام إذ أن كل حاكم هو ممثل لإمارة وقبيلة ، وقد شكلت التضمينات القبلية غير الرسمية وسيلة مهمة بيد الدولة ، من أجل إحكام سيطرتها على فئات المجتمع ومنع حصول أيّ نشاط سياسي يدعو إلى التغيير والحدثة والإصلاح السياسي (٢) ، والتضمينات القبلية هي القوى الإجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم بواسطة رؤساء معينين أو محددتين تعترف بهم الدولة ، وهناك (٦) تضمينات غير رسمية في الإمارات فضلاً عن الأسر الحاكمة ، وهذه التضمينات هي (٣) :

- . المؤسسة القبلية : والمتمثلة بشيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة ، ويكون لهم تأثير كبير في الحياة السياسية بدولة الإمارات ، فهم يهيمنون على أغلب مراكز صنع القرار من رأس الدولة إلى المجلس الأعلى إلى الوزارات السيادية كافة .
- . التجار : ويتمثلون بكبار العائلات التجارية المعروفة وعلى رأسها الأسر الحاكمة التي تمتلك السلطة السياسية ، وهي تحافظ على مكانتها المالية والتجارية المهيمنة وسط الأسر التجارية الأخرى ، إذ تسعى الأخيرة لكسب ود الأسر الحاكمة من أجل الحفاظ على مكانتها التجارية في الدولة ، وتتجنب المطالبة بالإصلاح والتغيير السياسي .

. المؤسسة الدينية : وتتمثل بالعلماء والقادة الدينيين للحركات الدينية وقادة الطوائف المذهبية والدينية ، وهي تحظى بمكانة مهمة .

١. نبوية حلمي أبو باشا ، البيئة الإجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ مركز الوثائق والبحوث ، أبوظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
  ٢. غسان سلامة ، نحو عقد إجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية) سلسلة الثقافة القومية (١٠) ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٦ .
  ٣. للمزيد من التفاصيل عن هذه التضمينات القبلية راجع : علي محمد حسن الخفاجي ، مقومات البيئة والسياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ١١١ - ١١٤ .
- . الطبقات الوسطى والنخب المثقفة : قد تكون هذه الفئة هي من أكثر المطالبين بعملية التحديث والإصلاح السياسي والدستوري تبعاً لم ٢٣٨ عية والثقافية ، لكنها لا تملك هامشاً من حرية التعبير وتشكيل الجمعيات ، أو التأثير الفعلي في صنع السياسة العامة والقرار السياسي لكونها تتلقى المعونة والدعم والتمويل من الدولة الذي يفقدها الإستقلالية فضلاً عن طبيعة البنية الإجتماعية والسياسية التقليدية والقبلية ، وبذلك فالسلطة الحكومية تتعامل معهم على أساس عائلي .
- . العمال : وتشمل العمال المواطنين ولا تشمل الوافدين الذين لا يتمتعون بأية حقوق نقابية أو تنظيمية ، ويحرم عليهم التجمع من أجل الدفاع عن حقوقهم .
- . وأخر هذه التضمينات هي دور المرأة \* وأهميتها ومدى تمكينها سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ومما سبق يتضح ، بأن ترسخ العامل القبلي أخذ دوراً فاعلاً ومؤثراً في رسم ملامح الحياة السياسية العامة ، والتأثير في صنع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ أن المواطنين ورجال القبائل في الإمارات الصغيرة على وجه الخصوص يفضلون إنتظار إقامة حاكمهم لمجلس مفتوح لكي يعرضوا مطالبهم ومطالبهم ، بدلاً من مراجعة المؤسسات الحكومية الحديثة ، فالنقاشات التي تدور في المجلس ، خصوصاً إذا أظهرت وجود إجماع تحمل إمكانية التأثير في السياسة العامة الحكومية ، ومن ناحية أخرى فالمؤسسات الحكومية الحديثة بوزاراتها وبلدياتها مجهزة بشكل أفضل للتعامل مع القضايا الأكثر تعقيداً (١) .

من خلال كل ما تقدم يمكن القول ، بأن الحال بالنسبة لدولة الإمارات إذا ما أرادت السلطة السياسية تطبيق الأساليب الديمقراطية ومبادئها فعلياً أن تراجع دستور البلاد ، وأن تكون هناك

مواد وفقرات تنص على حق المواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية ، والتي تنطلق من مصالح الشعب وحرياته ، والعمل على تحقيق السيادة والرفاه لأبناء الإمارات ، وكذلك على السلطة السياسية فيها أن تجري الانتخابات بكل حرية ، وأن تفسح المجال لظهور كفاءات تقوم بترشيح نفسها في المراكز التي تراها هي بأنها مؤهلة لإستلام زمام الأمور في تلك الإخصاصات ، والإبتعاد عن أسلوب التعيين والمحسوبية وصلة القربى ، ومن دون ذلك سوف تكون حكومة الإمارات دكتاتورية بشكل أو بآخر .

\* لقد تم التطرق بشيء من التفصيل عن دور المرأة في الإمارات العربية المتحدة في الفصل الثاني .  
١ . الأحزاب السياسية في الإمارات العربية المتحدة ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره .

## ثانياً : المجتمع المدني

٢٣٩

يُعدُّ الحديث المستمر والمتصاعد عن تكوينات المجتمع المدني أمراً طبيعياً ، في ظل تنامي درجة الإيمان بأهمية دور هذه المؤسسات ، في تحقيق أعلى مراحل التعددية والمشاركة السياسية ، والمحافظة على حقوق أعضاء الوطن الواحد ، كما في تفعيل تكوينات الدولة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وأن الإهتمام المستمر بالمجتمع المدني ودوره وكيفية تطوره يعود بالأساس إلى الإعتقاد بأن نشاطها وفعاليتها هو شرط حيوي لبناء الديمقراطية ، فضلاً عن ذلك فإن قوة وفعالية المجتمع المدني تمثل العماد الأساسي لإستمرارية المشاريع التنموية الشاملة طويلة الأمد والتي تستجيب لإحتياجات الأفراد كافة ، وكذلك لما له من دور فاعل في صنع سياسات عامة ناجحة ومؤثرة في المجتمعات . أضف إلى ذلك ، فقد بدأ المجتمع المدني يتحول إلى مطلب سياسي وحياتي خصوصاً لدى الشعوب الراغبة في الأخذ بالمشاركة السياسية الديمقراطية النيابية .

ولعلَّ من أبرز التعريفات المعتمدة للمجتمع المدني ، بأنه (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف<sup>(١)</sup> . ولقد شهد مجتمع الإمارات منذ نشأة الدولة عام (١٩٧٣) إلى اليوم تحولات وتغيرات عميقة شملت كل المجالات الحياتية والسلوكية والفكرية ، ولا شك في أن للنفط ولتدفق الثروة النفطية الأثر الحاسم في إحداث هذه التحولات التي كانت بمجملها تتجه نحو تأسيس الدولة الحديثة ، مما أدى إلى الإبتعاد عن المجتمع التقليدي والمتعلق بمؤسساته وفنائه وقناعاته ، ويُعدُّ تأريخ المجتمع المدني في الإمارات حديث إلى درجة كبيرة ، فقد بدأ يتشكل بمطلع السبعينيات ، إذ برزت في تلك المدة فئات وشرائح

إجتماعية جديدة كالتربة المتوسطة والمتعلمة والشرائح الإدارية والإجتماعية كما برزت المؤسسات الإجتماعية الحديثة والتي حلت محل المؤسسات التقليدية ، كذلك برزت خلال هذه المدة فئات ومفاهيم وبديهيات وسلوكيات معاصرة كتعليم المرأة وحرية الفرد

١ . أحمد الشهاب ، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية (مقاربة معرفية لفعاليات الملتقى الإجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الإجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي) ، مجلة الكلمة ، مجلة فصلية ، منتدى الكلمات للدراسات والأبحاث ، العدد (٢١) السنة الخامسة ، ١٩٩٨ ، ص ١٠ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Kalema.net/v1/?hom> .

وإستقلالية القضاء ، وكان من الطبيعي ضمن هذا السياق التطوري والتحديثي من بروز مؤسسات مجتمعية حديثة ومستقلة نسبياً عن الدولة ٢٤٠ الثقافية والنسائية والخيرية والتطوعية التي تتجه لتلبية إحتياجات الفئات الإجتماعية الحديثة التي أفرزتها المرحلة النفطية <sup>(١)</sup> .

فالمجتمع المدني بمفهومه المعاصر مبني على الأنظمة والقوانين والتشريعات ، ولا تحكمه العادات والتقاليد الموروثة وإن كان في إطاره العام يتأثر بها ، وقد تعهد الدستور الإماراتي بضمان حقوق الإنسان ومساواته أمام القانون وتوسيع مجالات مشاركته في إدارة شؤون المجتمع بهدف الوصول إلى الحياة الحرة والعصرية ، فربما كان صدور الدستور يُعد أهم خطوة في سياق بناء وتأسيس المجتمع المدني ، فقد نص الدستور الإماراتي على حق الإجتماع وتكوين الجمعيات وذلك حسب نص المادة (٣٣) على أن : « حق الإجتماع وتكوين الجمعيات مكفول في حدود القانون » أضف إلى ذلك القانون الإتحادي رقم (٢) لسنة (٢٠٠٨) بشأن الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام ، وذلك في إطار تنظيم عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات النفع العام ، فأصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الذي حدد إنشاء الجمعيات وكيفية إدارتها وإختصاصات الجمعية العمومية وشروط وواجبات وحقوق العضوية ، كما ألزمها بالإحتفاظ بالسجلات والدفاتر وخاصةً فيما يتعلق بحساب الإيرادات والمصروفات التي يشترط أن تكون مدعمة بالمستندات <sup>(٢)</sup> .

ويتأثر تشكيل المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة بعدة عوامل بعضها يؤثر إيجاباً والآخر بشكل سلبي ، وهي بصورة عامة رسمت ملامح المجتمع المدني في الدولة ومن أبرز هذه العوامل <sup>(٣)</sup> :

١. ربما الصبان ، التحول من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الأكثر تمثيلاً ديمقراطياً ينعش المجتمع المدني ويبرز من فاعليته ، في ورقة عمل قدمتها عن « تجربة الإمارات في نشأة الدولة والمجتمع المدني » الملتقى الثقافي الخامس ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ - ٤ .

٢. التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، المقدم وفقاً للفقرة ( ١٥ - أ ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ( ١/٥ ) ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ - ٩ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.mfnca.gov.ae> .

٣. للمزيد من التفاصيل عن هذه العوامل راجع : ربما الصبان ، التحول من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الأكثر تمثيلاً ديمقراطياً ، المصدر السابق ، ص ٥ - ٦ . كذلك ينظر : متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، (دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٤ - ٦٧ .

١. عامل النفط : كان له تأثير متميز فسر من مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات إذ جلب معه الإنفتاح على العالم ، وهياً ٢٤١ سادية ، كما هياً الثروة الضرورية لبناء هذه المؤسسات ، إلا أنه أدى إلى بروز عوامل سلبية التأثير ، ومن بينها بروز أساسيات الرفاه التي أدت إلى الإسترخاء الإجتماعي واللامبالاة وسيطرة القيم الإستهلاكية والعادات الإجتماعية المعيقة للعطاء الإجتماعي والعمل التطوعي .

٢. النفط والدولة الريعية \* : إن الإقتصاد الريعي لا يشجع على تطوير المجتمع المنتج فالأسر الحاكمة تتحول إلى شبه مؤسسات سياسية ، ويكون دورها الأساس هو توزيع الثروات الفائضة وإشاعة الإحساس بالرفاه العام والسطحي ، ويصعب في مثل هذا الوضع أن تتكون مؤسسات سياسية وإجتماعية فاعلة ومتفاعلة مع المجتمع .

٣. التركيبة السكانية وغياب المواجهة مع الدولة : أدى هذا الخلل السكاني العام إلى تحويل سكان المجتمع الأساسيين إلى أقلية غارقة في المتع الإستهلاكية ، وأدى إلى بروز فئات إجتماعية أخرى تشكل الأكثرية السكانية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة ومعظمهم من جنسيات أخرى تقوم بالدور الإنتاجي ، وخلقت هذه التركيبة نوعاً من التنافر أو التباعد الإجتماعي المعيق على المدى البعيد للتكاتف أو التلاحم بين مؤسسات المجتمع المدني ، وإلى جانب مساهمة هذه التركيبة السكانية للإمارات بخفض قدرة مؤسسات المجتمع المدني على وضع إستراتيجيات أو خطط مشتركة فيما بينهم مما أدى إلى ضعف علاقاتهم المطلوبة في مواجهة الدولة أو النظام السياسي ، أضف إلى ذلك أصبح من الصعب تحقيق الهدف الأساس من نشوء المجتمع المدني ، والمتمثل بتطوير الشرائح المجتمعية ذات المصالح المعينة من أجل تعزيز مواقعها وتبلور أهدافها وتشكيل جماعات ضغط على الدولة تدفعها

لتحقيق هذه الأهداف ، وذلك بسبب ضعف الأرضية التي تجمع بين جماعات المصالح تلك ، وفي ظل التركيبة السكانية التي يفرزها المجتمع الإماراتي حالياً والتي تفرض على المجتمع المدني أن يكون مجزئاً ومتعدد الإنتماءات ، وأن لا يقوم بأيّة مواجهة مطلّبية مع الدولة .

\* أسهم النفط ببروز ما يسمى بالدولة الريعية التي تستأثر بجميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية فدولة الإمارات تعتمد بشكل رئيس على مداخيل النفط وكأنها ريع خارجي ، أي كأنها تؤجر أراضيها للشركات المستخرجة للنفط ، وتتقاضى ريعاً خارجياً ثمناً له ، فإقتصاد الدولة الريعية يعتمد كلياً على القدرة الخارجية لإستخراج النفط والإستفادة منه ، وبهذا المعنى فالعملية الإقتصادية تتم بمعزل عن مشاركة المجتمع ، وتتم العملية الإستخراجية عبر شركات أجنبية ، وتستخدم عمالة أجنبية ، وهذا معناه أن المجتمع ككل خارج العملية الإقتصادية . للمزيد ينظر : ريماء الصبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

٤ . الثقافة السائدة : وهي من العوامل ٢٤٢ تلك المؤسسات ، فالثقافة السياسية في الإمارات ما زالت في العموم ثقافة تكليدية ومحسطة ، تتميز بكونها تغرس في الأفراد الخضوع المطلق للسلطة الأبوية والسياسية وتنمي قيم الطاعة ولا تحبذ قيماً كالإستقلال والحرية والتمرد ، وقد أثرت هذه الثقافة في العمل الإجتماعي وفرضت عليه التراجع والإنكماش ، كما أصبحت مؤسساته تميل إلى المهادنة خاصة في ظل ميل الشخصيات الإجتماعية القيادية نحو الإستسلام للظروف المعيشية المغربية .

٥ . العزوف عن الديمقراطية : من الجدير بالذكر ، أن التجربة الديمقراطية في الإمارات العربية المتحدة لم تتطور مع تطور الدولة الإتحادية ، فالنمو على صعيد النشاط السياسي والمشاركة السياسية لا يزال محدوداً نسبياً ، كما يبدو أن عملية التحول الديمقراطي والرقابة التشريعية أو محاولة تغيير الأسس الحياتية من الأسلوب العائلي إلى الديمقراطي المعاصر لا تزال تسير بخطى بطيئة ، وإن كانت الإمارات العربية المتحدة تشهد نوعاً من التغيير البسيط في السنوات الأخيرة ، وهناك نوع من الإنفتاح الرسمي العام لإشراك الكفاءات الإماراتية المتخصصة في رسم وصياغة السياسات ، إلا أنها تبدو حتى الآن دون المستوى المطلوب تحقيقه من دور فاعل ، كما أن غياب المشاركة السياسية في الإمارات لا تشكل ضغطاً مطلبياً في المرحلة الحاضرة ، ما يبدو على المواطن الإماراتي فإنه يُعطي الأولوية لتطوير مكانته الإقتصادية ورأس ماله أكثر من وضعه السياسي ومشاركته السياسية .

ويبدو أن الإتجاه العام لمؤسسات المجتمع المدني بالتسعينيات تطور نحو تزايد المؤسسات إلا أن الجمعيات الدينية تراجعت من (٦-٤) جمعيات عام (١٩٩٧) ، وبالمقابل إزداد عدد الجمعيات المهنية من (١٠-١٥) جمعية ، وإزداد نمو المؤسسات بشكل جمعيات (نفع عام ، تعاونية ، خيرية إنسانية ، نسائية ، إلى جانب جمعيات الوعي العام ذات الأهداف البحثية ... وغيرها) وبلغ عددها (١٣٠) جمعية عام (٢٠٠٨) ، ولعل من أبرز الجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية هي (١) :

. جمعية الإمارات لحقوق الإنسان : وتأسست طبقاً للقانون الإتحادي رقم (٦) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بشأن جمعيات النفع العام .

. الإتحاد النسائي العام : ويقوم هذا الإتحاد بدور رئيس في رسم السياسة العامة للمرأة ووضع الخطط اللازمة للنهوض بشؤونها بجميع المجالات ، ووضع الخطط والبرامج اللازمة والكفيلة بإدماجها في برامج التنمية الشاملة ، وتمكينها من أداء دورها في الحياة دون تمييز .

١. للمزيد عن هذه المؤسسات ينظر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية التقرير السنوي للجمعيات ذات النفع العام ، ١٩٩٧ . وينظر : التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ - ١١ . كذلك ينظر : تقرير الإمارات الإستراتيجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، ط ١ ، مركز الإعلام العربي للإعلام والنشر ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٠ .

. جمعية رجال الأعمال : تأسس إتحاد ٣ ٤ ٢ والصناعة عام (١٩٧٦) ليشمل عضوية جميع رجال الأعمال ، ومن أبرز وظائفه تنسيق نشاطات غرف التجارة والصناعة الإماراتية وتوحيد جهودهم ، ودراسة المشاكل والصعوبات الخاصة بالشؤون التجارية والصناعية . لكن مع تزايد نشاط جمعيات رجال الأعمال ، فإن القطاعات العمالية تعاني من ضعف الجهات المدنية والنقابية المدافعة عن حقوقها في المجتمع الإماراتي أو غيابها .

. جمعية الصحفيين : وتهدف إلى النهوض بالصحافة الإماراتية لتكون الوجه المعبر عن دولة الإمارات والمدافع عن حقوق الصحفيين ومصالحهم .

. أضف إلى ذلك ، مؤسسات أخرى من بينها (مؤسسة دبي الخيرية لرعاية الأطفال والنساء اللجنة الوطنية للتنمية لمكافحة الإتجار بالبشر ، الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة مؤسسة التنمية الأسرية ، وجمعية المعلمين) وغيرها من الجمعيات الأخرى .

وعند محاولة رسم تصور للتوجه العام الذي يسير عليه المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة بظل التحولات الداخلية والخارجية التي تعيشه اليوم ، فبالإمكان الحديث عن توجيهين رئيسيين في التحولات المستقبلية للمجتمع المدني هما (١) :

. التوجه النسائي : فعلى صعيد الأنشطة العامة ، تُعد الجمعيات النسائية الأكثر فاعلية والأكثر حضوراً ومحاولةً بالإتصال والتواصل مع التجارب النسائية العالمية ، وتشكل القضايا المرتبطة بالمرأة بالتحديد محوراً لإهتمام وتلاقي أعضاء هذه الجمعيات .

. التوجه العالمي : إذ تتواصل هيئات ومؤسسات المجتمع المدني تدريجياً مع المؤسسات العالمية في محاولة لفتح المزيد من الآفاق لتطور وتنمي تلك المؤسسات في كل مكان وهذا الإنفتاح بدوره يُسهم بإيجاد فرصة أكبر لتطوير الإيجابيات وتبني قضايا ذات شأن إنساني وعالمي كقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والقضايا البيئية .

كما أنه من المهم الملاحظة بأن تلك المؤسسات في الإمارات العربية المتحدة كافة تتجنب القضايا السياسية ، ولا تزال هناك محظورات غير معلنة وغير مكتوبة على سلوكيات الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام ، فهناك ضغوط تمارسها السلطات على مؤسسات المجتمع المدني كافة ، فالقانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات المهنية الصادرة عن وزارة العمل يشترط على كل جمعية عدم التدخل في السياسة ، إذ تنص الفقرة (الثانية) من المادة (٤٥) في

١. للمزيد من التفاصيل حول هذه التوجهات راجع : ربما الصبان ، التحول من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الأكثر تمثيلاً ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ - ٨ . وكذلك ينظر : أحمد الشهاب ، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ - ١١ . كذلك ينظر : تقرير الإمارات الإستراتيجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

النظام الأساسي لجمعية الصحفيين ( بأن ٢٤٤ جمعية الخروج عن الأغراض المحددة في نظامها الأساسي ، ويحظر على أعضائها التدخل في السياسة ، أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية ) ، وهو النص الذي فُرضَ عليها من قبل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ويربط هذا الشرط بعدم إثارة النزاعات ، وهو المبدأ العادل تماماً بما يتلاءم مع الشرائع الدولية لحقوق الإنسان ولجان التمييز العنصري أو الديني وغيرها (١) .

كما أقر مجلس الوزراء في (آذار/٢٠٠٨) أحكاماً جديدة تتعلق بالتوقيف والشطب من الوظيفة العمومية ، وتنص هذه الأحكام على معاقبة عدم الإمتثال لأحكام المواد (٦٣ و ٦٤) من قانون الوظيفة العمومية ، والتي تحظر على الموظفين ، وخاصةً في المادة (٦٤) الإنتماء إلى أحكام إحدى المنظمات أو الهيئات أو الأحزاب العاملة في المجالات السياسية أو العمل لحسابها أو المشاركة في الدعاية والترويج لها ، وقد تعرضت الأنشطة الجمعوية ، وخاصةً المنظمات الخيرية إلى ضربة توقيف ، بسبب التهديدات وحملات التخويف التي تلاحقهم ، كما تعرّض كثير من نقابات وجمعيات النفع العام لعمليات حظر مفروضة من طرف مصالح أمن الدولة (٢) .

وتأكيداً لذلك قالت (هيومان رايتس ووتش) بأن الإمارات قد وسعت من نطاق حملتها ضد مؤسسات المجتمع المدني في (٢/آيار/٢٠١١) عن طريق إحلال مجلس الإدارة المنتخب بجمعية المعلمين ، وهي ثاني أبرز منظمات المجتمع المدني التي تواجه سيطرة حكومية عدوانية فقد إنتهكت نقابة المعلمين المادة (١٦) من قانون الإمارات العربية المتحدة لعام (٢٠٠٨) بخصوص النقابات ، والذي يحظر على المنظمات غير الحكومية وأعضائها التدخل في شؤون السياسة ، أو في المسائل التي تمس أمن الدولة (٣) .

إن هذا الهجوم على المجتمع المدني ، هو دليل واضح على أن من يتأسسون السلطة بالإمارات يعتقدون أن أي شخص يدعو للإصلاح هو بمثابة هدف مشروع للهجوم ، وبذلك فإن وضع هذه

المؤسسات ليتسم بقدر كبير من البطء بالتنامي ومحدودية الفاعلية ، الذي يصل لحد الجمود ببعض الأحيان ، وينبغي على السلطات ليتحقق دور فاعل لهذه المؤسسات أن توقف سيطرتها عليها

١. إبراهيم رشيد الحوسني ، الصحافة بدولة الإمارات بين العلاقة مع السلطات والمعايير الدولية في الحرية الصحفية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية ، المجلد (٣) ، العدد (٣) الشارقة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

٢. للمزيد ينظر : الإمارات العربية المتحدة ، المراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان مصدر سبق ذكره .

٣. الإمارات العربية المتحدة ، إتساع حملة القمع على المجتمع المدني ، هيومان رايتس ووتش (١) - ٣/آيار/٢٠١١) ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http://www.hrw.org/ar/news/\(2011/5/3-1\)](http://www.hrw.org/ar/news/(2011/5/3-1)) .

وبذلك فإنه لا بُدَّ لها أن تبذل المزيد من ٢٤٥ لتطوير تلك المؤسسات وبجوانبها كافة ولعل أهم تلك الجوانب هو تنمية الجانب السياسي حتى تتمكن من تحقيق دور فاعل في صنع السياسات العامة ، وذلك من خلال وضع التشريعات والقوانين الكفيلة بتحقيق ذلك وتوفير كل ما تحتاجه تلك المؤسسات لتطوير وتوسيع نطاق مشاركتها في العملية السياسية ولا بد من تعديل نصوص القوانين التي تحد من حقوق التعبير والتنظيم ، وإلغاء كل عقوبة إدارية أو عدلية لمجرد التعبير السلمي عن الرأي والإلتزام السياسي أو الجمعي .

### ثالثاً : الصحافة والإعلام

تُعدُّ الصحافة والإعلام السلطة الرابعة في الدولة ، وهي المعبر عن ضمير الشعوب وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن الحالة الإعلامية بالإمارات تمر بتحديات كبيرة ، تمكنت من تجاوزها أحياناً ، وخضعت لها أحياناً أخرى ، فإلى جانب حالة الإنفتاح الإعلامي غير المقتن الذي تعيشه الدولة من تدفق إعلامي خارجي يفتقد للمنهجية الوطنية في الإدارة نجد أن هناك مفارقة بين ما يمليه الواقع من إستحقاقات وطنية ، نتيجة عملية البناء والتنمية الشاملة ، الأمر الذي يتطلب إعلاماً واعياً ذا هوية وطنية واضحة وبين ما يمكن أن يسفر عن طغيان سياسات السوق على الإعلام من تداعيات على المسيرة بصورة عامة والإعلام الإماراتي بصورة خاصة .

وقد تشكل مجلس وطني للإعلام يناط به الإشراف على شؤون الإعلام ، والذي تم تشكيله في أعقاب إلغاء وزارة الإعلام الإماراتية ، وتحاول المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعمل على تحقيق قفزة نوعية على المستوى المهني والتقني والأداء الصحفي المتميز ، وإذا تتبعنا المضامين الإعلامية من حيث الكم والنوع ، نجد أن المرحلة الحالية تُعدُّ الأكثر كماً من حيث عدد الإصدارات الصحافية التي وصلت إلى (١٢) صحيفة يومية تصدر مناصفة باللغتين

العربية والإنكليزية ، فضلاً عن العشرات من المجلات والدوريات المتخصصة في حين يتسم هذا الكم بجودة أقل من حيث درجة وعمق التشابك مع القضايا الوطنية العامة فهذه الصحف على ما يبدو تمارس نوعاً من الرقابة الذاتية على ذاتها ، فهي لا تنشر إنتقادات حول أصحاب القرار أو كبار المسؤولين أو تسليط الضوء على مكامن الخلل في العمل الحكومي (١) .

١. للمزيد من التفاصيل ينظر : التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ . كذلك ينظر : عماد خضر ، حرية الإعلام في الإمارات ( ١ - ٣ ) ، ( خلفيات الصراع وآفاق التطور ) ٢٠٠٩/٥/١١ ، ص ٢ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://almoslim.net/node/111495>

أضف إلى ما تقدم ، فإن تلك الصحف هي ذات ملكية خاصة ، لكنها تتلقى دعماً مالياً حكومياً كما تراجع وزارة الإعلام والثقافة المطبوع ٢٤٦ بن الخارج بشكل إعتيادي قبل السماح بتوزيعها ، كما أن جميع محطات الإذاعة والتلفزيون مملوكة للحكومة ، وتمتثل لإرشاداتها بخصوص التقارير التي تديعها أو تبثها (١) ، كما تبرز بعض المحددات الموضوعية التي لها إستحقاقات واضحة على طبيعة الحريات الإعلامية ، فقد أسهمت سياسة المؤسسة الإعلامية بدور كبير في تهميش العناصر الإماراتية ، وذلك من خلال قلة عدد الكادر الإماراتي مقارنةً بالجنسيات الأخرى ، فضلاً عن غياب منهجية لإستقطاب العنصر المواطن ، وبذلك تتعطل الطاقات المحلية المنوط بها تقديم معالجة إعلامية ذات أفق وطني ، كما تم ربط الرسالة الإعلامية بمحددات مسبقة لنخبة مسيطرة داخل المؤسسة ، وهذا بدوره يحد من هامش الحرية كما عمدت النخبة الإجتماعية والإقتصادية إلى توظيف الصحافة لخدمة مصالحها وهذه الإشكالية تتبع بالأساس من طبيعة التركيبة الإجتماعية القبلية ، وهو ما عطل حق التعرض لهذه النخبة بالنقد والمساءلة (٢) .

وقد نص الدستور الإماراتي على حرية الرأي وكفالة وسائل التعبير ، إذ أكد في المادة (٣٠) أن « حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون » كما أن هناك القانون الإتحادي رقم (١٥) لسنة (١٩٨٠) بشأن المطبوعات والنشر فنظمت الأحكام قانون المطبوعات والنشر الإتحادي حرية الصحافة وكفلت تلك الحرية ، فقد فرض القانون قيوداً لممارسة الوزير لصلاحياته الإدارية ، بحيث لا يستغلها في مصادرة حق التعبير المكفول دستورياً ، أضف إلى ذلك فالقانون إعترف بحق الصحافة في نشر ما تراه مناسباً (٣) .

وبذلك فإن الواقع يقول ، أن هذا القانون يحظر على مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء تعيين محررين أو كتاباً قبل تقييدهم بدائرة الإستعلامات بوزارة الإعلام كما أن

على الأشخاص والوكالات إخطار الوزارة بأسماء مراسليهم وجنسياتهم ومحلات إقاماتهم وكذلك يحرم على الصحفي أن يطعن في أعمال أي موظف عام ، ويوصم عمله بالقتف (٤) .

١. الإمارات العربية المتحدة ، الإعلام والأنظمة الحكومية ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره .
٢. للمزيد ينظر : عائشة النعيمي ، حرية الصحافة في الإمارات العربية المتحدة ، ( قضايا أساسية ) جريدة الخليج ، مقالة منشورة بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ .
٣. ينظر : التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .
٤. المواد ( ٢٩ ، ٣٩ ، ٨٤ ) قانون المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام والثقافة ، إدارة الإستعلامات والمطبوعات والنشر ، أبوظبي ، ١٩٨٠ ، ص ١١ - ١٦ .

فالأصل في هذا القانون المنع ومصادرة الحرية أكثر من دعمها وتأكيدا ، ومن جهة أخرى صدر مشروع قانون إتحادي بشأن تنظيم ٢٤٧ لامية وافق عليه المجلس الوطني الإتحادي في (٢٠/يناير/٢٠٠٩) تمهيداً لرفعه إلى المجلس الأعلى للإتحاد ليتم التصديق عليه ويكون نافذاً وقد أثار هذا المشروع ردود فعل واسعة في الأوساط الرسمية والصحفية مطالباً بأن يكون أكثر توازناً ، وطلب كثير من المعنيين بضرورة تغييره لكونه قانوناً مقيداً للحريات ، ويأتي مشروع قانون الأنشطة الإعلامية ليكون بديلاً لقانون المطبوعات والنشر الإتحادي رقم (١٥) لسنة (١٩٨٠) والذي سيؤدي في حالة إقراره إلى مزيد من التراجع والتردي بمسألة الحريات الصحفية . ويرى المجلس الوطني للإعلام أن مشروع القانون قد تمت صياغته وفقاً للأطر التي تراعى فيها الأعراف والقيم المجتمعية السائدة بالإمارات ، كما أنه يرى أن مشروع القانون الجديد يحدد فقط (ثلاثة) أنواع من الموضوعات التي يتعارض نشرها مع القانون ، وذلك مقارنةً مع (ستة عشر) نوعاً يحددها القانون الإتحادي للعام (١٩٨٠) بشأن المطبوعات والنشر ، كما أنه يكفل حق الإستئناف والمراجعة القضائية لدى المحاكم لأي قرار تتخذه الحكومة بشأن الأنشطة الإعلامية أضف إلى ذلك فهو يشير على وجه التحديد في المادة (٢) إلى ضمان حرية التعبير والرأي سواءاً كتابة أو شفويماً أو بأية وسيلة أخرى ، كما يشير في المادة (٣) على حقيقة عدم وجود رقابة مسبقة على وسائل الإعلام المرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة (١) .

كما إستنكر أغلب الإعلاميين والمعنيين مشروع القانون الذي يحتوي على مواد عدوها أداة ستحد من عمل الصحفي وستفيد إبداعه ورغبته بأن يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع والدولة إذ توجد في القانون الجديد أكثر من (١٧) مادة تستهدف الفعل الرقابي ، في حين تتوزع بقية المواد على القضايا الإجرائية ، وقد نشرت صحيفة البيان الصادرة في دبي بتاريخ (٢٦/يناير/٢٠٠٩) مدى الإنشقاق في وجهات النظر بين الحكومة التي تشيد بإقرار المجلس الوطني للإعلام لمشروع هذا القانون ، وبين الفعاليات الصحفية والقانونية في الدولة التي طالبت بالتريث بإصدار

القانون ، وتأتي خطورة هذا القانون بكونه يقنن نوعين من الحريات في الدولة الواحدة الأولى  
: تسري على المناطق الحرة ، والثانية : على بقية وسائل الإعلام ، مع إعطاء

١ . يحتوي مشروع قانون الأنشطة الإعلامية على (٤٥) مادة ، مقسمة على سبعة فصول لتنظيم الأنشطة الإعلامية بدءاً من إصدار التراخيص وشروط وضوابط التوظيف وحرية الرأي والتعبير والمناطق الحرة الإعلامية وغيرها من الأمور المرتبطة بصورة مباشرة بالعمل الحكومي . للمزيد ينظر : محمد الحمادي قانون إعلامي مثير ، جريدة الإتحاد ، مقالة منشورة بتاريخ (٢٨/١/٢٠٠٩) . كذلك ينظر : عماد خضر حرية الإعلام في الإمارات (٣ - ٣) ، ٢٩/٥/٢٠٠٩ ، ص ٥ ، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :  
[http : // almoslim . net / node / 112373 #](http://almoslim.net/node/112373)

خصوصية للمناطق الحرة ، كما جاء في المادة (٢٧) التي تشير إلى فصل الضوابط التي تحكم عمل بقية الوسائل الإعلامية ، كما أن ن ٢٤٨ ل الفعل الرقابي أكثر مباشرة وقوة على الإعلام الصادر من المدن الإعلامية الحرة (١) .

فضلاً عن ما تقدم ، فيمكن الإشارة هنا إلى أن الواقع في الإمارات العربية المتحدة يقول بأنه لا يوجد هناك فرق بين الصحافة في القطاع العام عنها في القطاع الخاص ، فقد كان من المفترض أن تكون الصحافة الخاصة أكثر ميلاً لتأكيد حرية الصحافة ، إلا أن ما يمكن أن يراه أي مراقب هو أن الصحافة الرسمية بالإمارات قد تكون أكثر جرأة في تناول القضايا الخلافية ، وفي ممارسة الدور الرقابي على بعض مؤسسات السلطة التنفيذية ، وبالواقع فإن كليهما لا تجرؤا على المراقبة والكتابة عن كل الجهات التي تقوم الصحافة بها في المجتمعات الحرة بالمراقبة عليها في السلطات الأساسية الثلاث (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) (٢) .

وفيما يتعلق بالدعم الحكومي للصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية الأخرى ، فينتضح بأن الصحف الرسمية تتلقى أموالاً ودعماً شبه منتظمين من الحكومات المحلية للإمارات العربية المتحدة ، فهي تعتمد في جانب من ميزانياتها على الدخل من الإعلان والمبيعات الأخرى إما المعانة الحقيقية للصحفي والصحف في دولة الإمارات فتتمثل في مسألة حق الدخول لمختلف الجهات الرسمية أو غير الرسمية من أجل الحصول على المعلومات ، فالحصول على المعلومات هو من القضايا الشاقة بالدولة ، ومن العوائق الحقيقية الأخرى التي تواجه الصحفيين هو عمليات الضغط التي يعاني منها الصحفي من قبل السلطات الأمنية وما يتعرض له من اعتقال أو التحقيق معه بشأن ما يقوم بنشره من معلومات ، أضف إلى ذلك وجود مشكلة أخرى تتمثل بعدم وجود تنسيق بين الصحف بل أن هناك تنافساً ضاراً بينها (٣) .

١. للمزيد ينظر : عماد خضر ، الإعلام في الإمارات (٢ - ٣) ، إستغراب وإستياء ، ٢٤/٥/٢٠٠٩ ، ص ٢ - ٣ منشور على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://almoslim.net/node/112125>
٢. تتسم الصحافة في القطاع الخاص بنوع من الإنتهازية أو الخوف الشديد والتبعية للسلطات في كل الأوقات مفضلة الإستفادة من التسهيلات التي تتيحها هذه السلطات لها تجارياً ، وعدم نشر أي شيء قد يزعجها أو يريكها بأي حال . للمزيد من التفاصيل عن الفرق بين الصحافة في القطاعين العام والخاص راجع : إبراهيم راشد الحوسني ، الصحافة بدول الإمارات ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧ - ١٩٠ .
٣. للمزيد ينظر : إبراهيم راشد الحوسني ، الصحافة بدولة الإمارات ، المصدر نفسه ، ص ١٩١ - ١٩٥ .

والجدير بالذكر ، أن القيود والضغط الرسمي عادةً ما يتزايدان في أحد أبرز الأنشطة الصحفية مهنية وواقعية ، وهو مجال التحقيق الذي ٢٤٩ شكل الرقابة الشعبية على أداء المؤسسات الحكومية ، وحتى الخاصة بالدولة .

ويتضح مما تقدم ، بأن النقاشات حول الإصلاحات (السياسية ، والقضائية ، والقانونية) ما زالت خجولة جداً في الإعلام الإماراتي ، وهي لم ترتق إلى تشكيل حالة ضغط مجتمعي فمثلاً لا تسمح المطالبة بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني المغيبة في شخصها ومهامها على الساحة ، أو زيادة تمثيله ومشاركته في الحياة السياسية ، كما أن الإعلام الإماراتي يتسم بشيوع حالة الفوضى نتيجة تراجع دور المجلس الوطني للإعلام ، إذ بات دور المجلس تنسيقياً بالأساس ، وهو ما ترك الإعلام بلا مرجعية حقيقية في ظل غياب إستراتيجية إعلامية وطنية معلنة تؤدي إلى بناء منظومة إعلامية متداخلة ومتفاعلة لحظة التحول في المجتمع <sup>(١)</sup> .

ما يمكن أن نخلص إليه ، أنه لا يوجد في القاموس أو الواقع حرية كاملة أو مطلقة في الحقل الإعلامي والصحافي ، وترتبط القضية بالأساس في الطريقة التي يعمل بها رجل الإعلام والصحافة وتعامله مع المعلومة وآلية تمرير ما يريد إيصاله حول قضية ما ، مع أخذه بالإعتبار الخطوط الحمر والبيئات الإجتماعية والسياسية التي يظن البعض بأنها إعلام حر ونزيه ومستقل . والحقيقة أن تعزيز وتكريس الحريات الإعلامية في الإمارات بحاجة لقناعة فعلية من المعنيين والنخب الحاكمة بأهمية حرية الإعلام والصحافة ، لكي تقوم بدورها على أكمل وجه . وإن كانت الحرية تكتسب إكتساباً ، فأن الصحافة والإعلام في الإمارات لم تفعل الكثير لكي تكتسبها حتى الآن وبذلك فأن عليهم العمل على إزالة كل ما يعوق حريتهم في ممارسة الرقابة الإجتماعية كمثلين عن الجمهور عبر تأكيد الحق في الوصول للمعلومة دون قيود وترهيب ، ومع التأكيد على حق النقد المباح لكل التجاوزات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، مع إيجاد آلية قانونية تخوله ممارسة دورها الرقابي العام ، وأولى الخطوات بطريق تحقيق حرية الصحافة والإعلام هي مسألة

إعداد القانون الخاص بهما ، وكذلك العمل على وقف التدخل المباشر أو غير المباشر للسلطات ، وبالتالي يعيد للصحافة والإعلام مكانتهما كسلطة رابعة مشاركة في الرقابة وفي صنع السياسة العامة وفي تطوير المجتمع ، لا أن تكون تابعة ومشوهة للحقائق .

١. ينظر : عماد خضر ، حرية الإعلام في الإمارات ( ١ - ٣ ) ، خلفيات الصراع وآفاق التطوير مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

### المبحث الثالث : واقع صنع السياسة العامة في مصر والإمارات ( ٢٥٠ مقارنة مقارنة )

سنقوم في هذا المبحث بإجراء مقارنة لواقع صنع السياسة العامة في كل من مصر والإمارات وذلك في محاولة لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف حول دور المؤسسات ، التي تضطلع بصنع السياسة العامة ، سواء كانت رسمية (تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية) أو غير رسمية (أحزاب سياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والصحافة والإعلام) وبما كفله كلا النظامين السياسيين من قوانين من خلال دستوريهما ، وذلك بحكم المكانة التي يُمثلها النظام السياسي في الدولتين ، بإعتبار أن السياسات العامة التي ينتهجها هي تعبير عن نمط تحديد الأولويات والإختيارات ، وكيفية تعبئة الموارد والطاقت ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع ، والسعي لتحقيق العدالة الإجتماعية وحفظ الأمن والإستقرار على الصعيد الداخلي وحماية الدولة من التهديدات الخارجية وذلك من خلال المعطيات التي تم التطرق لها خلال المبحثين السابقين ، إذ توضح لنا الآتي :

. فيما يتعلق بالنظام السياسي : فإن مصر هي دولة جمهورية ونظامها رئاسي ، في حين نجد أن الإمارات دولة إتحادية ونظامها السياسي يجمع بين خصائص وميزات النظام الفيدرالي والكونفدرالي معاً ، فحكام الإمارات السبعة هم (حكام لإماراتهم في الوقت نفسه هم حكام إتحاديون) .

. إما فيما يتعلق بالدستور ، فقد توضح أن مصر عرفت أول دستور لها عام (١٩٢٣) وقد تم وضع دستور مصر الدائم عام (١٩٧١) ، وتم الإستفتاء عليه ، وهو جامد ومكون من (١٩٣) مادة ، وأجريت عليه أربعة تعديلات ، ثلاثة منها قبل أحداث (٢٥) يناير والرابع بعد تلك الأحداث ، إما الإمارات فقد صدر أول دستور لها عام (١٩٧١) ، وهو دستور مكتوب وجامد ، ولم يأت عن طريق إستفتاء ديمقراطي ، ويشتمل على (١٥٢) مادة وقد تم تعديله مرة واحدة في عام (١٩٩٦) ، وذلك بتحويل الدستور من مؤقت إلى دائم .

. وبالحدِيث عن المؤسسات الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة في مصر والإمارات يتضح لنا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية : فهي في مصر في يد برلمان مؤلف من مجلسين هما مجلس الشعب المؤلف من (٤٥٤) عضواً ، ومجلس شوري ومؤلف من (٦٢٤) عضواً ويُنتخب (٤٤٤) من أعضاء مجلس الشعب بإنتخاب شعبي لمدة (٥) سنوات فيما يُعين رئيس الجمهورية (١٠) أعضاء بمرسوم رئاسي ، ويتمتع مجلس الشعب بسلطة تسمية رئيس الجمهورية ، وإقتراح القوانين ومشاريعها وإقرارها والموافقة على السياسة العامة للدولة ، بينما يقتصر مجلس الشوري على دور إستشاري فقط وتكون مدة العضوية فيه (٦) سنوات .

إما الإمارات : فالسلطة التشريعية فيها ٢٥١ من واحد هو (المجلس الوطني الإتحادي) والمؤلف من (٤٠) عضواً ، وتكون مدة عضويتهم (٦) سنوات ، ويتم إنتخاب (٢٠) عضواً من أعضائه ، بينما يتولى حكام الإمارات (السبعة) تعيين العشرين عضواً الآخرين ويراجع المجلس الوطني الإتحادي التشريعات ويقترح التعديلات عليها ، ولكنه لا يملك سلطة معارضة التشريعات المقترحة أو نقضها أو إقتراح مشروعات جديدة ، وبذلك فهو يبقى هيئة إستشارية إلى حد بعيد ، ومن أبرز واجبات هذا المجلس مناقشة الموازنة السنوية للإتحاد .

. إما السلطة التنفيذية ، فهي في مصر تتكون من رئيس الجمهورية الذي يهيمن على عملية صنع القرار ، وذلك بحكم صلاحياته (شبه المطلقة) التي يخولها له الدستور ، وقد تم تحديد مدة الرئاسة بعد أحداث (٢٥ / يناير) بأربع سنوات مع حظر إنتخابه ، إلا لمدة تالية (واحدة فقط) وهو يُعين رئيس مجلس الوزراء فيما يكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار منه وله سلطات وصلاحيات تشريعية ، إذ له الحق بإقتراح القوانين وإصدار القوانين التي يُقرها مجلس الشعب ويعترض عليها . إما الحكومة فتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه ، ومن إختصاصاتها أنها تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة وتُشرف على تنفيذها ، فضلاً عن إعداد مشروعات القوانين .

في حين يُمثل المجلس الأعلى في الإمارات أعلى سلطة في البلاد ، ويتألف من جميع حكام الإمارات المكونة للإتحاد ، ويتمتع المجلس بإختصاصات واسعة (تشريعية وتنفيذية) إما رئيس الإتحاد ونائبيه ، فإنه يُعد المحور الثاني في السلطة التنفيذية ، ويتمتع بإختصاصات تشريعية ، ويتم إنتخابه مع نائبيه من بين حكام الإمارات أعضاء الإتحاد وتكون مدة الرئاسة ونيايته خمس سنوات ولم يتم تحديد عدد مرات التمديد ، ويتمتع من الناحية الدستورية بصلاحيات واسعة . إما مجلس الوزراء الإتحادي ، وهو الهيئة التنفيذية فإنه يضم رئيس الوزراء ونائبيه و(٢٢) وزيراً ، ويمارس تصريف جميع شؤون البلاد الداخلية والخارجية ويقوم بإقتراح مشروعات القوانين

الإتحادية ، ووضع اللوائح اللازمة لتنفيذها مع متابعة تنفيذ السياسة العامة فقط ، وبذلك فالمجلس الأعلى للإتحاد يمتلك كلمة الفصل في القوانين والتشريعات الصادرة من مجلس الوزراء ، ويرسم ملامح السياسة العامة العليا للبلاد .

. وفيما يتعلق بالسلطة القضائية : فهي تتشكل في مصر من المحاكم على إختلاف أنواعها من (إبتدائية ، وجزائية ، وإستئناف ، ونقض) ، وتؤدي دوراً مهماً في الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية ، كما تقوم بدور مهم في تشكيل الأحزاب السياسية . ورغم أن الدستور قد نص على إستقلال القضاء ، إلا أن هناك بعض المتغيرات بهيكل السلطة القضائية ذاتها كانت ولا تزال لها تأثيراتها السلبية في درجة إستقلالها ، فضلاً عن ضعف تنفيذ الإ ٢٥٢ ة مما يؤثر بالسلب في هيئة الحكم القضائي وفاعليته ، ويتم تعيين القضاة بقرار حكومي وتتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة القضائية المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح كما تقوم بتفسير النصوص التشريعية ، ويسمح التعديل على قانون المحكمة الدستورية لرئيس الجمهورية بتعيين رئيس هذه المحكمة دون الرجوع إلى البرلمان .

إما في الإمارات ، فتنقسم إلى (المحكمة الإتحادية العليا ، ومحاكم الإستئناف الإتحادية والإبتدائية) ومن المعروف أن السلطة القضائية غير خاضعة للسلطات الأخرى ، إلا أن الواقع لا يشير لذلك لكونها غالباً ما تخضع للتدخلات السياسية والأمنية ، فرئيس الدولة يُعين جميع القضاة مع وجوب موافقة المجلس الأعلى للإتحاد على تعيين قضاة محكمة التمييز ، ويكون تعيين القضاة من مواطني الدولة لمدى الحياة ، إما القضاة من غير المواطنين فيعملون بعقود محدودة المدة وهذا ما يقلص حيز إستقلالهم إلى حد كبير ، كما يوكل الدستور إلى محكمة التمييز المسؤولية عن تقرير دستورية القوانين ، بما فيها التشريعات الصادرة على المستويين المحلي والإتحادي ولها أيضاً سلطة التحقيق في المخالفات التي يرتكبها كبار المسؤولين .

. وبالحديث عن المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة في كل من مصر والإمارات ، فيتضح لنا بما يتعلق بالأحزاب السياسية في مصر أنه شكل دستور عام (١٩٧١) ، وقانون الأحزاب رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) بتعديلاته المتتالية والذي تم تعديل بعض أحكامه بإصدار قانون رقم (١٢) لسنة (٢٠١١) ، الإطار القانوني لتفعيل النظام الحزبي ، ويوجد في مصر (٢٤) حزباً سياسياً ، إلا أن هذا العدد ليس دليلاً على قوة النظام الحزبي ، فالعمل السياسي لتلك الأحزاب محكوم بمجموعة من القيود القانونية والتشريعية ، وبذلك فإن دوره محدود في صياغة السياسات العامة .

إما في الإمارات : فيمكن القول ، بأنها من بين الدول التي تمنع منعاً باتاً تأسيس الأحزاب السياسية ، وعضواً عن ذلك يستمد الحكام سلطتهم وشرعيتهم من سلالتهم ومن مكانتهم في قبائلهم ، فهناك محاولة للمزج بين الطابع القبلي والعائلي مع نظام ديموقراطي لدولة حديثة ، وبذلك فإن ترسخ العامل القبلي أخذ دوراً فاعلاً مؤثراً في رسم ملامح الحياة السياسية العامة والتأثير في صنع القرار السياسي ، لتشكل التضمينات القبلية غير الرسمية وسيلة مهمة بيد الدولة من أجل إحكام سيطرتها على فئات المجتمع ، ومنع حصول أي نشاط سياسي يدعو إلى التغيير والحدثة والإصلاح السياسي .

. وفيما يخص المجتمع المدني ، فإن دوره في صنع السياسة العامة وحدود فاعليته مرهون بطبيعة علاقته مع الدولة ، فقد بدأ الـ ٢٥٣ مصر بالانتشار بعد عام (١٩١٩) فيما أعطى قانون (٨٤) لعام (٢٠٠٢) السلطات المصرية سيطرة كبيرة على المنظمات غير الحكومية ، ووضع قيوداً على إدارة المنظمات وعملياتها وشؤونها المالية ففي ظل نظام مبارك كانت هناك قيود شديدة على منظمات المجتمع المدني ، إذ لا يسمح لها بإستلام أي تمويل أو منح من الخارج في حين تقبل الحكومة المصرية المنح والمساعدات . وبعد عام (٢٠٠٨) إستطاعت أمريكا إختراق منظمات المجتمع المدني المصرية بقوة واضطلعت سفارتها بتنظيم تلك العلاقة أو عبر مؤسسات المساعدة الأمريكية ومعاهد الديمقراطية كما ويوجد كثير من المنظمات ومن بينها (النقابات العمالية ، ومنظمات حقوقية ودفاعية ونقابات مهنية ، وجماعات الأعمال ... وغيرها) ، وبذلك فإن الإطار القانوني يُمثل أحد القيود الذي يحد من حركتها ، فضلاً عن إفتقادها للإطار المؤسسي المنظم ، الذي يجعل من دورها فاعلاً ومحورياً في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها .

إما في الإمارات ، فإن تاريخه يُعد حديثاً إلى درجة كبيرة ، وأن حرية الإجتماع العام وتكوين الجمعيات الأهلية خاضعة لموافقة الحكومة ، ويجب حصول الجمعيات الخاصة كافة على ترخيص من السلطات المحلية ، إذ لا يزال الإطار القانوني الذي ينظم عمل تلك الجمعيات بحاجة إلى تطوير وتعديل بما يكفل تحقيق المزيد من حرية العمل ، لكون نشاطها يخضع للقانون رقم (٦) لسنة (١٩٧٤) والذي حدد أهدافها بالأهداف غير السياسية ، ليصدر قانون رقم (٢) لسنة (٢٠٠٨) الذي حدد بموجبه إنشاء الجمعيات وكيفية إدارتها ، وقد إزداد نمو هذه المؤسسات بشكل (جمعيات ، نقابات ، إتحادات ، نفع عام خيرية وتعاونية ... وغيرها) وتتجنب هذه المؤسسات القضايا السياسية ، لكونها تخضع لضغوطات مفروضة من قبل السلطات والذي يحد من فاعليتها وإبتعادها عن دورها الأساس ، فضلاً عن الحظر المفروض على أعضائها والذي يمنعهم من التدخل بالشؤون السياسية .

. إما الصحافة والإعلام ، فهي سلطة شعبية تمارس دورها في الوجه المبين لها بالدستور المصري الذي نص على حرية الصحافة والنشر ، إلا أن هناك بعض المعوقات على حرية الصحافة والمتمثلة بخضوعها إلى المجلس الأعلى للصحافة ، وبذلك فأن فاعليتها محدودة للغاية ولعل سيطرة الدولة على الإعلام السمي والمرئي وعلى الصحف ، فضلاً عن القيود المفروضة عليها من قبل الحكومة وقوانين العقوبات التي تحد من حرية الصحافة السبب بضعف دورها وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة .

كذلك الحال في الإمارات ، التي رغم ما نص عليه الدستور بحرية التعبير فالصحافة فيها تتجنب توجيه إنتقاد مباشر للحكومة ، ٢٥٤ لرقابة الذاتية مع خضوع جميع المواد المنشورة للقانون رقم (١٥) لعام (١٩٨٠) ، الذي يُصدر الحرية أكثر من دعمها ، فالنقاشات حول الإصلاحات السياسية والقانونية لا تزال خجولة جداً في الإعلام الإماراتي ، وهي لحد الآن لم ترق إلى تشكيل حالة ضغط مجتمعي . وبذلك يتضح لنا ، أن دور هذه المؤسسات غير الرسمية سواء كانت في مصر أو الإمارات في عملية صنع السياسة العامة يتسم بالضعف ، إن لم يكده ينعدم ، وهي في الغالب تكون تابعة وتخضع للنظام السياسي ، إلا أن دورها في مصر أفضل نسبياً مقارنةً بالإمارات .

# الإهداء

إلى ... معلم البشرية وهاديها ...  
النور المبين الذي بدد الظلام  
حينبنا وحبیب الله ... راجيتاً منه أن  
يجمعني وإياه في يوم لقياه  
خاتم الأنبياء

الرسول الأعظم محمد بن عبدالله (p)

إلى ... روحي والدي وأخي الطاهرتين ... في  
أكرم مقام إن شاء الله ... إكباراً وإجلالاً  
إلى ... من مجز اللسان عن وصفها ... التي نذرت ذاتها واحدة على طريق

مستقبل أبنائها وفاضة دموعها فرحاً لنجاحي ... من أخذت بيدي

ولم تنفك بالدعاء لي ... بنر العنان والديتي ... برأ ودماء .

إلى ... من كانوا عوناً وسنداً لي والجزء  
الذي لا يتجزأ من حياتي ... ومن أشدد بهم  
أزري وسندي

في شدتي ورخائي وشمعة حياتي وشعلتها

... أخواتي وأخواني الأعزاء

إلى ... كل شمعة تحترق لتنير طريق العلم لنا أساتذتي الأكارم .. وفاءً واحتزازاً

إلى ... وطني العريق بتاريخه الأصيل بحضاراته ... أزال الله ما يراه الشدائد عنه

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

## الخاتمة والإنتاجات

إنصرفت دراستنا الموسومة بالموارد البشرية والإقتصادية وصُنع السياسة العامة ومقارنتها في كلٍ من مصر والإمارات إلى تسليط الضوء على ما تتمتع به كلتا الدولتين من مقومات طبيعية ، وكل ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر ومقومات (بشرية ، أو إقتصادية ، أو موقع جغرافي ... وغيرها) وذلك لما توفره تلك المعطيات من مصدر قوة ومعين لتحقيق الإكتفاء الذاتي ، والتي تعتمد عليها السياسات العامة إعتماً كلياً ، من خلال إستثمار كل ما تحويه من موارد ، وما تمتلكه من عوامل حسم وتأثير في تقرير السياسة العامة . وفي ضوء ذلك ، فإن دراستنا هذه تناولت واقع الموارد البشرية والإقتصادية ، وتحليل كيفية صُنع السياسة العامة والقوى التي تُساهم وبشكلٍ فعال ومؤثر في صُنعها ، سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، وأيّ من هذه الموارد التي تمارس الدور الأكثر تأثيراً في عملية صُنع السياسة العامة ، وقد خرجت دراستنا بالإنتاجات الآتية :

١. أن الواقع يؤكد حقيقة وجود فوارق واضحة وتحديات مشتركة تواجه كلا البلدين ، والتي من بينها العامل الديموغرافي ، والذي يبدو واضحاً بشكلٍ كبير في مصر ، إذ إتسم الوضع السكاني فيها بكتلة شبابية متنامية ترافقها نسبة عالية من البطالة بين فئة الشباب ، وتسارع الإمتداد المدني مع تزايد الكثافة السكانية ، وتدفق المهاجرين - وكما هو واضح - وبشكلٍ كبير ولافت في الإمارات وبذلك سنظل الضغوط السكانية مصدراً أساساً لمشكلة أساسية بالنسبة إلى عملية التنمية .

فتمتع مصر بوفرة مواردها البشرية ، تسبب بمشاكل كبيرة ، إذ كان لكثرة السكان فيها بالشكل الذي يُعبر عن الإكتظاظ ، أن تسبب لها بضغط شديد وإستنزاف الموارد المتاحة ، بالوقت الذي كان الأجدر بها الإستفادة من تلك الإمكانيات البشرية بشكلٍ أفضل ، فيما لو إتبعنا سياسات عامة من شأنها إستثمار هذا الكم من الموارد بالشكل الصحيح المتجه نحو تحقيق مستويات من التنمية . إما الإمارات ، وبما تعانيه من قلة في مواردها البشرية ، نتج عنه الإستعانة بالعمالة الخارجية ، والتي أفرزت بدورها خللاً في تركيبها السكانية ، وما رافق هذا الخلل من تداعيات وإفرازات (سياسية ، وأمنية ، وإقتصادية) حتى أصبح الإماراتيون أقلية عديداً ، كما أن الحلول التي طرحتها الحكومة ، وتحاول طرحها عجزت معظمها عن إيجاد الحلول لهذه المشكلة التي باتت تؤرق المواطنين بعدما حصل لواقعهم والديموغرافي .

٢. فالوضع الديموغرافي في مصر يُعدُّ نتاجاً طبيعياً ، غير إستثنائي متوائم مع النمو الطبيعي للسكان بينما الحالة الديموغرافية للإمارات جاءت على خلفية صعود النفط كمورد لموضوعة التحديث والتنمية في الإمارات ، وعليه فالهيكل السكاني في مصر في تشوهات أو قيوده يتطلب إستراتيجيات معقدة ومستمرة ، وتتطلب إنفاقاً واسعاً لتعديلها ، في حين لا تحتاج الإمارات إلى تعديل هذا الهيكل ، إلا لتنظيمات إدارية تخص إستقبال العمالة الآسيوية .

٣. أن الإقتصاد الإماراتي المعتمد على مورد نفطي (ريعي) وحيد تتسم دالة إنتاجه بكثافة رأس المال ، وهو ما يتطلبه هذا النوع من الإقتصادات . فيما تُعدُّ دالة إنتاج الإقتصاد المصري كثيفة العمل ، وهو ما يفتح المجال واسعاً لاحتمية الأخذ بالتنمية البشرية وتطوير الموارد البشرية لرفع قدرات هذا الإقتصاد ، وهو يُعدُّ قيداً على السياسة العامة للدولة .

٤. ففي مجال التنمية البشرية ، نجد أن مصر قد حققت مستويات لا بأس بها في مجال الصحة والتعليم وفي جانب تمكين المرأة ، إلا أنها لا تزال تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي بحاجة للمزيد من السياسات التي من شأنها ترتقي بشكل أفضل في مجال تنمية الموارد البشرية فقد أوضحت التقارير المختصة بجانب الرعاية الصحية ، أن مصر أحرزت تقدماً في هذا المجال إذ تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، كما تحسنت المؤشرات المتعلقة بمعدل الوفيات عند الأطفال الرضع وبشكل ملحوظ ، إلا أن الإنفاق الحكومي على هذا الجانب لا يزال دون المستوى المطلوب . إما الإمارات فنجدها قد حققت مستويات متقدمة وموقعاً متقدماً في تقارير التنمية البشرية فهي تقع ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ، وقد حقق القطاع الصحي تقدماً وتطوراً كبيرين وهذا ما موضح لنا في المؤشرات المتعلقة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي شهد تحسناً هائلاً وكبيراً ، وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بصحة الطفل ومنها معدل الوفيات عند الأطفال الذي إنخفض بشدة ، كذلك الحال بالنسبة للإنفاق على الصحة الذي أظهر تحسناً ، وكان للسياسات الحكومية التي وضعتها كلا الدولتين أكبر الأثر في تحقيق التقدم الملموس بهذا الجانب . إما المؤشرات المتعلقة بجانب التعليم ، فنجدها قد حققت في مصر والإمارات تقدماً ملموساً وذلك من خلال ما أشارت إليه البيانات المتعلقة بمعدلات القيد بمراحل التعليم كافة (الإبتدائي ، والثانوي ، والجامعي) ، كما وجدنا بأن التعليم المهني سواء في مصر أو في الإمارات يُعاني من خلل ، لكونه يُعاني من صعوبات كثيرة لعلَّ من أبرزها نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم ، فضلاً عن صعوبات فنية وإدارية ، أضف إلى ذلك فقد حققت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ، ومعدلات الأمية تحسناً كبيراً في مصر والإمارات ، إما الإنفاق على التعليم فما يمكن ملاحظته بأنه يعاني من تضاؤل الموارد الحكومية المخصصة له ، أضف إلى ذلك فأن ما يغلب عليه هو طابع التطور الكمي ، لكون النظام التعليمي لم يتمكن من الإرتقاء بنوعية التعليم المناسب للتطور النوعي في أسواق العمل .

كما سعت كل من مصر والإمارات إلى تمكين المرأة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، ووجدنا أنه رغم إدراجها لمسألة تمكينها على قائمة إهتماماتها الوطنية ، إلا أنه لا يزال الوضع النسائي في كل منهما عرضة للتحديات على صعيد التشريع الذي لا يشجع مسألة تمكينها ، والذي بدوره ينطوي على فجوات بالسياسات المتعلقة بحقوق النساء ، كما ينطوي على ممارسات ومواقف تقليدية مؤذية بحقهن .

٥. بمجمل القول ، فإنه ليس تبني سياسة سكانية ناجعة سوى الخطوة الأولى نحو ضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة على الصعيد السكاني والتنموي للموارد البشرية إما العوامل الأساسية الأخرى ، فتشمل تطبيق البرامج الملائمة ، والإلتزام السياسي الكافي مصحوباً بالموارد المالية التي تفي بالغرض ، فضلاً عن إحترام القيم الثقافية والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكم السليم وصون السلام والأمن هذه الأمور جميعها هي أيضاً من العوامل المهمة ، كما أنه لا بُدَّ من إعتداد تقويم للسياسات العامة السكانية ، سواءً كان في مصر أو الإمارات يُصَار إلى إجرائه بوتيرة منتظمة ، نظراً لكونه خطوة حيوية مهمة .

٦. أن مصر تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم مما أعطاهما مكانة مختصة بملئها الآسيوي - الأفريقي ، فضلاً عن ما تملكه من مساحة كبيرة ، إما الإمارات والتي شكل موقعها أهمية رغم صغر مساحتها في قلب منطقة الخليج العربي فقد مارس موقعها تأثيراً كبيراً كونها تحوي مخزوناً إستراتيجياً هائلاً من مصادر الطاقة العالمية . إما الموارد المعدنية من (النفط و الغاز الطبيعي) ، وتوضح لنا ، بأن مصر تمتلك كميات قليلة من النفط والغاز الطبيعي كما توجد وتنتج إلى جانبها كميات من المعادن الأخرى وأهمها الحديد والفوسفات . إما الإمارات ، فتميزت بتوفر كميات تجارية إقتصادية كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الذي عوضها عن بقية الخامات ، وهي بإمتلاكها هذا المخزون الهائل من هذه الموارد إمتلك عناصر القوة المؤثرة في بناء قاعدة التنمية إقتصادية الشاملة ، وكذلك موارد مالية ساهمت في دعم إقتصادها وبناء مشاريعها وزيادة دخلها القومي ونتاجها المحلي .

٧. إما في جانب الموارد المائية ، فقد تبين لنا ، بأن الموقف المائي المصري هو في أوضاع حرجة وذلك على خلاف ما كان معتقداً ، لكونه يُعدُّ من أكثر تحديات مصر المستقبلية ، والمتمثلة بتضييق الفجوة المتسعة بين موارد المياه المتاحة والطلب المتزايد على المياه التي تحتاجها القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وخاصةً القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الإقتصاد المصري مما تسبب لها بتراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ ، إلا أن أوضاعها أفضل بكثير من الإمارات التي يُشير واقع الحال فيها أن مواردها المائية المتاحة تتميز بشحة مصادرها المختلفة الداخلية والخارجية ، وقد كان لطبيعة المناخ الصحراوي الجاف السائد أن حرم الدولة من تنوع الموارد المائية ووفرتها ، وجعلها تقتصر في أغلب الأحيان على المياه الجوفية التي تتعرض للإستنزاف مع مرور الزمن ، والذي تزامن مع محدودية سقوط الأمطار مما جعلها تعتمد بشكل أساس على المياه المحلاة ، مما يضيف تكلفة كبيرة على كاهل الدولة .

٨. إما القطاعات الإقتصادية المكونة للدخل القومي ، فمن خلال تتبع حالتي الدراسة (مصر و الإمارات) ، نلاحظ بأن إقتصاد كل منهما ٢٥٨ إقتصادات متنوعة وترتكز سياستها

الإقتصادية على الإقتصاد الحر ، كما أظهرت المؤشرات الإقتصادية أن أداء الناتج المحلي في الإمارات حقق معدلات نمو أكبر مقارنةً بمصر ، كما أن الإمارات تقع ضمن البلدان المرتفعة الدخل مقارنةً بمصر التي تقع ضمن البلدان المنخفضة .

ويشكل القطاع الزراعي واحداً من القطاعات المهمة في مصر ، وتبين لنا بأنه يعاني حالياً من معوقات تحدّ من إنطلاقته ، أهمها النقص الدائم بالرقعة الزراعية ، بسبب إقتطاع مساحة كبيرة لأغراض العمران ، وإقامة المشروعات وإنتشار الممارسات الخاطئة التي يقوم بها المزارعون ، وتخلّف البحوث الزراعية ، ومحدودية إستخدام التقنية الحديثة ، وتدني كفاءة إستخدام الموارد المائية ، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها ولعلّ ما تتميز به الإمارات من شحة مواردها المائية وطبيعتها الصحراوية من أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف مساهمته . إما القطاع الصناعي فإنه يُمثل مرتبة متقدمة في كلا الدولتين وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ( ٢٩ %) في مصر إلا أن القطاع الصناعي يُعاني من مساهمة محدودة في الناتج المحلي ، وإنخفاض الأجور وإنتاجية الأيدي العاملة . إما الإمارات ، فقد ساهم بنحو ( ٤١ %) من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن إرجاع التطورات التي حدثت في هذا القطاع إلى تحسن المناخ الإستثماري الناتج عن توفر البنى الأساسية المتطورة والمزايا التشجيعية المقدمة لهذا القطاع التي إتسمت بالعمومية ، لكونها لم تتخصص بصناعة أو نشاط معين .

في حين جاء قطاع التجارة بمرتبة متقدمة من حيث الأهمية في كلا البلدين ، من خلال ما يسهم به في الناتج المحلي الإجمالي ، وكونه إنعكاساً للميزان التجاري ، وقد إتبعنا كلتا الدولتين سياسة الباب المفتوح ، وحرية التجارة من خلال تحرير نظامها التجاري ، وقد وقعنا كثيراً من إتفاقيات التجارة الحرة . كما توضح لنا تطور هذا القطاع بشقيه الصادرات والإستيرادات وتبين أن نسبة الصادرات الإجمالية لمصر بلغت ما يقارب ( ٨ %) ، ونسبة الإستيرادات نحو ( ١٣ %) إما أداء التجارة البينية ، فإن صادرات مصر إلى الدول العربية سجلت نسبة ( ٦ %) ، وسجلت الواردات نسبة ( ٢٤ %) ، إما الميزان التجاري فإنه يبدو في حالة عجز دائم ، فقد تجاوزت قيمة الواردات المصرية من السلع والمنتجات قيمة الصادرات الوطنية المتجهة إلى الأسواق العالمية إما الإمارات ، فقد إهتمت بهذا القطاع منذ قيام إتحادها ، من خلال توقيع عدة إتفاقيات للتجارة الحرة مع بلدان ومجموعات مختلفة من أنحاء العالم ، ومن أبرز الأنشطة التصديرية فيها تجارة التصدير وإعادة التصدير ، وذلك بحكم ما تتمتع به من موقع متميز ، إذ أنها مثلت نسبة عالية من حركتها التجارية ، وقد إرتفع إجمالي قيمة صادرات الإمارات غير النفطية وبنسبة ( ٣٥ %)

وعلى صعيد أداء صادراتها الإجمالية ، فقد بلغت نسبتها نحو ( ١٠ % ) ، وسجلت الإستيرادات ما نسبته ( ٧ % ) ، وبالمقابل سجلت الصادرات البنينة حوالي ( ١٨ % ) ، إما الواردات فقد بلغت ( ٢٠ % ) . وسجل ميزانها التجاري في الغالب فائضاً .

٩ . إما بخصوص عملية صنع السياسة العامة ، والتي تتأثر ببنية النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين

القوى الرسمية وغير الرسمية ، فإن حدود تلك العلاقة تتضح من خلال موقف الدستور منها ويتبين لنا فيما يتعلق بمصر أن دستورها أوكل سلطة التشريع إلى هيئة مستقلة متمثلة بمجلسين هما مجلس (الشعب و الشورى) ، ورغم السلطات والصلاحيات الممنوحة والتعديلات الدستورية التي حاولت أن تعززها ، إلا أن دورها محدود الأهمية وبقي يتسم بالضعف والهشاشة بسبب ما يغلب على النظام السياسي لمصر من شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات ، إذ يُمثل التفرد والإستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة لنظامها السياسي وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، سواء في ظل الظروف الإعتيادية أو الإستثنائية ، لكونه يحتكر الحياة السياسية ، ويُسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون . إما بخصوص صنع السياسة العامة والقوى المساهمة بها في الإمارات فإتضح ، بأن المجلس الأعلى للإتحاد هو السلطة العليا بالبلاد مع رئيس الإتحاد الذي هو عضو فيه ومن خلال ما وصفه الدستور بأنه السلطة العليا ، فهو يُمسك بين يديه بالخيوط النهائية للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، فهو يمتلك كلمة الفصل بين القوانين والتشريعات الصادرة عن مجلس الوزراء ، وبذلك يرسم ملامح السياسة العامة للبلاد ، وبالتالي برزت مؤسسة الرئاسة كأبرز مؤسسة سياسية في الإتحاد ، وهو ما أضعف وهمش دور المجلس الوطني الإتحادي الذي يُمثل السلطة التشريعية بالبلاد ، إذ إقتصر على أن يكون إستشارياً ، ولا يمتلك فاعلية وتأثير في صنع السياسة العامة للبلاد ، كونه لا يتمتع بأية صلاحيات تشريعية ، أضف إلى ذلك عدم إستقلالية القضاء ، كونه غالباً ما يخضع للتدخلات السياسية والأمنية ، وبذلك يغيب مبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور ، وترجيح الكفة لصالح المجلس الأعلى الإتحادي .

١٠ . كما توضح لنا ، بأن مبدأ تداول السلطة أو تقاسمها في مصر يكاد يغيب ، وهو نتيجة منطقية

لشخصانية السلطة وإحتكارها ، لا سيما أنه وبمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية الإستمرار في الحكم مدى الحياة ، وهذا ما حصل في نظام مبارك الذي إستمر أكثر من (٣٠) عاماً إلى أن جاءت أحداث (٢٥ / يناير) ، وقامت بتغيير هذا الواقع ، وتمكنت من تعديل فقرات في الدستور وحددت مدة الرئاسة بأربع سنوات ، مع حظر إنتخابه إلاّ لمدة تالية واحدة فقط . وكذلك الحال في الإمارات ، فإن مبدأ التداول السلمي للسلطة وتقاسمها

يكاد يغيب تماماً ، وذلك بسبب طبيعة نظامها السياسي القبلي الذي يتحكم بمصيره شيوخ أو حكام الإمارات السبع ، سواءً على المستوى الإتحادي ، بإعتبارهم أعضاء في المجلس الأعلى للإتحاد ، أو بعدهم حكاماً لإماراتهم ، فهم على قمة السلطة السياسية إتحادياً ومحلياً .

١١ . إما فيما يتعلق بالقوى غير الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة فتوضح لنا ، بأنه يمكن القول ، بأن مصر قد رخصت لقيام الأحزاب وشكل دستورها وقانون الأحزاب وما طرأ عليه من تعديلات إطاراً قانونياً لها ، إلا أن عملها ودورها في صنع السياسة العامة يتسم بالضعف لكونه محاطاً بمجموعة من القيود القانونية التي تحد من فاعليته ، مما يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر بصياغة السياسات ، إما مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام فيتضح ، بأنها كذلك لم تخرج من الإطار القانوني الذي يقيد حركتها فضلاً عن وجود أزمة بالثقة بينها وبين الحكومة ، وبذلك فإن دورها أيضاً محدود الفاعلية بصنع السياسة العامة ، بسبب تلك القيود القانونية التي تحد من هامش الحرية الذي من المفترض أن تتمتع به ، وكان لها بالغ الأثر في الحد من حرية وعمل الصحافة والرأي العام ، والذي يتعارض مع مضمون الدستور الذي ينص على حريتها وبالتالي فإن تأثيرها يقل أو يكاد ينعدم .

إما في الإمارات فهي تمنع منعاً باتاً تأسيس الأحزاب السياسية ، وغير مرخص لها قانوناً وبالمقابل مارست التضمينات القبلية كأفراد الأسر الحاكمة وكبار العائلات تأثيراً مباشراً وغير مباشر في النظام السياسي وعملية صنع السياسة العامة ، فتمارس القوى القبلية دوراً محورياً في هذه العملية ، كل ذلك أدى إلى ضعف المشاركة السياسية الناتج عن سيادة الطابع القبلي على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية ، فضلاً عن ثقافة الخضوع في العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وإنخفاض درجة الوعي السياسي ، وغياب المطالبة الشعبية الحقيقية بالإصلاح والمشاركة السياسية الناتج بدوره عن غياب حرية التعبير والرقابة على وسائل الإعلام والنشر ، وهامشية ومحدودية دور مؤسسات المجتمع المدني بسبب ما تمارسه الدولة من دور المسيطر والداعم لحركة التنظيمات ، وطفان العنصر الشخصي على قيادة العملية السياسية ، لذا تُمارس الولاءات القبلية دوراً حاسماً في صنع السياسة العامة من دون مشاركة فعلية أو تأثير من جانب المؤسسات غير الرسمية ، وتظل عملية صنع القرارات بيد الحاكم في ظل النظام الأبوي ، وما يصاحبه من جمود المؤسسات السياسية والدستورية وتعطيل دورها ، والذي نتج عنه صنع سياسات في أطر غير نظامية وقنوات غير مقننة .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ شكـر و تقديـر

الحمد لله الذي يندبني له الحمد ، وثقّرذ بالكمال وحده ، والذي مَنّ عليّ بالصبر وألهمني العزم ومدني بالعون لإتمام أطروحتي ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده حبيبنا محمد ( ﺭ ) ، نبراس العلماء وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

فما كان هذا الإنجاز يتم لو لا عون الله وهمّة عباده وكرمهم في مذبحي ما أبغيه ، فكانوا لي سنداً لمواصلة المسير بتدبيرهم كل عسر ، مبتدئة بالأستاذ الدكتور (عبد علي المع موري) لتفضله بالإشراف على أطروحتي ، وإبداء المعونة والنصح والإرشاد ، وتقديمه الملاحظات القيمة بلا تكلف أو ملل ، فشكراً لكل جهد بذله في متابعة وقراءة وتدقيق الأطروحة وأدامه الله سراج علم منير .

كما يُملني علىّ واجب العرفان بالجميل ، أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان إلى أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم بالكلية ، وأخص منهم بالذكر (د. منعم العمار) و(د. لبنان هاتف الشامي) و(د. مها الحديثي) و(د. أكرم الجميلي) و(د. وصال العزاوي) و(د. هشام حكمت) و(د. ياسر علي إبراهيم) و(د. علي سلمان صايل) و(د. خضر عباس عطوان) و(د. محمد علي حمود) و(د. زيد عدنان) . فلهم مني كـيل الإحترام والتقدير ... متمنية من الله عزّ وجل أن يُمنّ عليهم بالصحة والتوفيق الدائمين .

وأتقدم بالشكر الجزيل وإمتناني الوفير للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة مضمين الأطروحة ، وستكون ملاحظاتهم القيمة وتصويباتهم السديدة محط إهتمامي إن شاء الله ، فجزاهم الله عذي خيـر الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفات المكتبة وأخص منهن بالذكر (لبنى ، مها ، زهوة) كما أشكر موظفات المكتبة المركزية في جامعة بغداد ، ولا يفوتني في هذه السطور أن أقدم أسمى آيات شكري وإمتناني إلى إخوتي وزميلاتي وزملائي في الدراسات العليا

وأخص منهم بالذكر (الأخت والصديقة الغالية د. بشرى حسين الزويني) التي كانت نعمة السند في الشدة والرخاء ، والأخت الغالية (سمية غالب) والست هاجر

وليستميحني عذراً كل من لم يرد ذكره ... مع تمنياتي  
للجميع بالموفقية والنجاح .

ويدفعني الإنصاف إلى أن أنوه بفضل أفراد أسرتي  
الكريمة كافة ، الذين تحملوا معي صبراً وعناءً طيلة  
سنوات الدراسة ، فلهم مني وافر الشكر والتقدير  
والإحترام .

وأخيراً وليس آخراً ، أتقدم بخالص شكري وإمتناني إلى كل  
من قدم لي يد العون والمساندة في سبيل إنجازي لهذه  
الأطروحة ، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا ، ويُعلمنا بما  
ينفعنا وأن يجزي عني الجميع خير الجزاء ... إنه سميع  
الدعاء .

الباحثة

# فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٤٦	عدد سكان جمهورية مصر للسنوات (١٨٩٧ - ٢٠١١) .	( ١ )
٤٧	نمو السكان وتوقعاته في مصر للسنوات (١٩٦٠ - ٢٠٥٠) .	( ٢ )
٥١	النسبة المئوية لتوزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإقتصادية للسنوات (١٩٩٥ - ٢٠١١) .	( ٣ )
٥٨	عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٧٥ - ٢٠١٠) .	( ٤ )
٦٠	إتجاهات معدل النمو السكاني السنوي في الإمارات من (١٩٦٨ - ٢٠٥٠) .	( ٥ )
٦٣	عدد سكان الريف والحضر وتقديراتهم في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٧٠ - ٢٠٢٠) .	( ٦ )
٦٤	نسبة توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإقتصادية للسنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) .	( ٧ )
٧٢	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في مصر حسب الجنس للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠) .	( ٨ )
٧٣	معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر لكل ألف مولود حي للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠) .	( ٩ )
٧٨	معدلات القيد الإجمالي في المرحلة الإبتدائية في مصر للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٨) .	( ١٠ )
٧٩	معدلات القيد الإجمالي (المتوسطة والثانوية) في مصر للمدة من (١٩٨٥ - ٢٠٠٥) .	( ١١ )
٨١	القيد الإجمالي للتعليم العالي في مصر للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٨) .	( ١٢ )
٨٢	نسبة معدل الأمية في مصر للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٦) .	( ١٣ )
٨٣	نسبة الإنفاق على التعليم في مصر للسنوات (١٩٧٠ - ٢٠٠٨) .	( ١٤ )
٨٩	معدلات المشاركة في القوى العاملة كنسبة مئوية من الأناث والذكور في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) .	( ١٥ )

٩٢	.....	( ١٦ ) متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الإمارات حسب الجنس للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠) .
٩٣	.....	( ١٧ ) معدل وفيات الأطفال الرضع في الإمارات لكل ألف مولود حي للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٥٠) .
٩٦	.....	( ١٨ ) معدل القيد الإجمالي في المرحلة الابتدائية بالإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٧) .
٩٧	.....	( ١٩ ) معدلات القيد الإجمالي في المرحلة (المتوسطة والثانوية) في الإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٧) .
٩٨	.....	( ٢٠ ) معدل القيد الإجمالي في المرحلة العليا بالإمارات للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٥) .
٩٩	.....	( ٢١ ) معدل الأمية في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) .
١٠٠	.....	( ٢٢ ) الإنفاق على التعليم في الإمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٨٠ - ٢٠٠٨) .
١٠٥	.....	( ٢٣ ) معدلات المشاركة في القوى العاملة كنسبة مئوية من الأناث والذكور في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) .
١١٧	.....	( ٢٤ ) مقارنة واقع المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية في مصر والإمارات .
١٢٤	.....	( ٢٥ ) إكتشافات النفط في مصر من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) .
١٢٥	.....	( ٢٦ ) إنتاج النفط في مصر من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) (ألف برميل / يوم) .
١٢٥	.....	( ٢٧ ) مجموع الإيرادات النفطية لمصر (١٩٩٧ - ٢٠١٠) مليون دولار .
١٢٦	.....	( ٢٨ ) إكتشافات الغاز الطبيعي في مصر (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) .
١٢٦	.....	( ٢٩ ) إحتياطي الغاز الطبيعي في مصر من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) مليار م <sup>٣</sup> .
١٢٧	.....	( ٣٠ ) إنتاج الغاز الطبيعي في مصر (٢٠٠١ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) بالآلاف طن .
١٢٧	.....	( ٣١ ) الغاز الطبيعي المسوق في مصر (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) (مليار متر مكعب / السنة) .
١٢٨	.....	( ٣٢ ) صادرات مصر من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام (٢٠٠٩) (مليار متر مكعب) .
١٣٣	.....	( ٣٣ ) الإستخدامات المائية (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ / ٢٠١٠) الوحدة بالمليار م <sup>٣</sup> / سنة .
١٣٥	.....	( ٣٤ ) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر للمدة (١٩٨٥ - ٢٠١٠) .

١٣٧	.....	الصادرات والواردات الزراعية في مصر (٢٠٠٩ - ٢٠٠٠) ب	( ٣٥ )
		بالمليون دولار .	
١٤٢	.....	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته بالنتاج المحلي الإجمالي في مصر للمدة من (١٩٨٥ - ٢٠١٠) بالأسعار الجارية .	( ٣٦ )
١٤٣	.....	نتاج قطاع التشييد في مصر (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠)	( ٣٧ )
		بالمليون دولار .	
١٤٦	.....	الصادرات والواردات الإجمالية في مصر للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) مليون دولار .	( ٣٨ )
١٤٨	.....	الصادرات والواردات العربية البينية في مصر للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) ( مليون دولار ) .	( ٣٩ )
١٥٦	.....	إنتاج النفط في الإمارات من (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (ألف برميل / يوم) .	( ٤٠ )
١٥٧	.....	مجموع الإيرادات النفطية لدولة الإمارات (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) مليون دولار .	( ٤١ )
١٥٩	.....	إحتياطي الغاز الطبيعي بالإمارات للمدة (١٩٩٠ و ٢٠٠٣ - ٢٠١٠) مليار م٣ .	( ٤٢ )
١٦٠	.....	إنتاج الغاز الطبيعي في الإمارات للمدة (١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)	( ٤٣ )
		بمليار م٣ / سنة .	
١٦٠	.....	الغاز الطبيعي المسوق في الإمارات للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) مليار م٣ / السنة .	( ٤٤ )
١٦١	.....	إتجاه صادرات الإمارات من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام (٢٠١٠) مليار م٣ .	( ٤٥ )
١٧١	.....	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الإمارات للمدة (١٩٧٢ - ٢٠١٠) .	( ٤٦ )
١٧٣	.....	الصادرات والواردات الزراعية في الإمارات (٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)	( ٤٧ )
		بالمليون دولار .	
١٧٧	.....	نتاج قطاع التشييد في الإمارات (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠)	( ٤٨ )
		( مليون دولار ) .	
١٧٩	.....	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته بالنتاج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) بالأسعار الجارية (مليون دولار) .	( ٤٩ )
١٨٢	.....	الصادرات والواردات الإجمالية في الإمارات للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) ( مليون دولار ) .	( ٥٠ )
١٨٤	.....	الصادرات والواردات العربية البينية في الإمارات للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) ( مليون دولار ) .	( ٥١ )
١٩١	.....	مقارنة واقع المؤشرات المتعلقة بالموارد الإقتصادية في مصر والإمارات (%) .	( ٥٢ )

ع

# الفصل الأول

الإطار النظري للموارد البشرية والإقتصادية  
وصنع السياسة العامة

# الفصل الثاني

واقع الموارد البشرية  
في جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة

# الفصل الثالث

واقع الموارد الاقتصادية في مصر والإمارات

# الفصل الرابع

واقع صنع السياسة العامة في مصر والإمارات

المقدمة

الخاتمة

# المصادر

# المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
٤ . ١ ...	المقدمة .	.١
٤٢ . ٥ ...	الفصل الأول : الإطار النظري للموارد البشرية والإقتصادية وصنوع السياسة العامة .	.٢
١٧ . ٧ ...	المبحث الأول : ماهية الموارد البشرية .	
١٢ . ٧ ...	المطلب الأول : مفهوم الموارد البشرية .	
١٤ . ١٢ ...	المطلب الثاني : التطور الإقتصادي للموارد البشرية .	
١٧ . ١٤ ...	المطلب الثالث : مفهوم تنمية الموارد البشرية وأهميتها .	
٢٥ . ١٨ ...	المبحث الثاني : ماهية الموارد الإقتصادية .	
٢١ . ١٩ ...	المطلب الأول : الموارد الطبيعية .	
٢٣ . ٢٢ ...	المطلب الثاني : أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية .	
٢٥ . ٢٤ ...	المطلب الثالث : الموارد المصنعة .	
٤٢ . ٢٦ ...	المبحث الثالث : ماهية صنوع السياسة العامة .	
٣٠ . ٢٧ ...	المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة .	
٣٤ . ٣٠ ...	المطلب الثاني : مراحل صنوع السياسة العامة .	
٤٢ . ٣٥ ...	المطلب الثالث : القوى المشاركة في صنوع السياسة العامة .	
١١٧ . ٤٣ ...	الفصل الثاني : واقع الموارد البشرية في مصر والإمارات .	.٣
٦٨ . ٤٥ ...	المبحث الأول : الواقع السكاني والديموغرافي في مصر والإمارات .	
٥٥ . ٤٦ ...	المطلب الأول : الواقع السكاني في جمهورية مصر العربية .	
٦٨ . ٥٥ ...	المطلب الثاني : الواقع السكاني في الإمارات العربية المتحدة .	
١٠٧ . ٦٩ ...	المبحث الثاني : واقع تنمية الموارد البشرية في مصر والإمارات .	
٩١ . ٧١ ...	المطلب الأول : مؤشرات تنمية الموارد البشرية في مصر .	
١٠٧ . ٩١ ...	المطلب الثاني : مؤشرات تنمية الموارد البشرية في الإمارات .	

المبحث الثالث : واقع الموارد البشرية في مصر والإمارات دراسة مقارنة . ١١٧ . ١٠٨ ...

٤ . الفصل الثالث : واقع الموارد الاقتصادية في مصر والإمارات . ١٩١ . ١١٨ ...

المبحث الأول : واقع الموارد الطبيعية وأهم القطاعات الاقتصادية في مصر . ١٤٩ . ١١٩ ...

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية والموارد الطبيعية في مصر . ١٣٣ . ١١٩ ...

المطلب الثاني : واقع القطاعات الاقتصادية في مصر ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي . ١٤٩ . ١١٩ ...

المبحث الثاني : واقع الموارد الطبيعية وأهم القطاعات الاقتصادية في الإمارات . ١٨٤ . ١٥٠ ...

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية والموارد الطبيعية في الإمارات . ١٦٩ . ١٥٠ ...

المطلب الثاني : واقع القطاعات الاقتصادية في الإمارات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي . ١٨٤ . ١٦٩ ...

المبحث الثالث : واقع الموارد الاقتصادية في مصر والإمارات دراسة مقارنة . ١٩١ . ١٨٥ ...

٥ . الفصل الرابع : واقع صنع السياسة العامة في مصر والإمارات . ٢٥٥ . ١٩٢ ...

المبحث الأول : واقع صنع السياسة العامة في جمهورية مصر العربية . ٢١٨ . ١٩٣ ...

المطلب الأول : المؤسسات الرسمية وصنع السياسة العامة في مصر . ٢٠٧ . ١٩٦ ...

المطلب الثاني : المؤسسات غير الرسمية وصنع السياسة العامة في مصر . ٢١٨ . ٢٠٨ ...

المبحث الثاني : واقع صنع السياسة العامة في الإمارات العربية المتحدة . ٢٥٠ . ٢١٩ ...

المطلب الأول : المؤسسات الرسمية وصنع السياسة العامة في الإمارات . ٢٣٦ . ٢٢١ ...

المطلب الثاني : المؤسسات غير الرسمية وصنع السياسة العامة في الإمارات . ٢٥٠ . ٢٣٦ ...

المبحث الثالث : واقع صنع السياسة العامة في مصر والإمارات دراسة مقارنة . ٢٥٥ . ٢٥١ ...

٦ . الخاتمة والإستنتاجات . ٢٦١ . ٢٥٦ ...

٧ . المصــــادر . ٢٨٦ . ٢٦٢ ...

## المصادر

- أولاً : القرآن الكريم .
- ثانياً : الدستور والقوانين .
١. الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية ، ط ١ المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول ، ٢٠٠٥ .
  ٢. قانون المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام والثقافة ، إدارة الإستعلامات والمطبوعات والنشر ، أبوظبي ، ١٩٨٠ .
- ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة .
١. إبراهيم درويش ، النظام السياسي : دراسة فلسفية تحليلية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٨ .
  ٢. إبراهيم عبد الجبار المشهداني وآخرون ، جغرافية الخليج العربي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .
  ٣. إحسان محمد الحسن و فاضل عباس الحسن ، الموارد البشرية ، ط ١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨٢ .
  ٤. أحمد خليل عطوي ، دولة الإمارات العربية المتحدة (نشأتها وتطورها) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ .
  ٥. أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة (السياسة العامة والجهاز الإداري) ، ط ٤ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
  ٦. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧ .
  ٧. أحمد سلامة بدر ، الإختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
  ٨. أحمد كمال أبو المجد ، النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
  ٩. إدريس محمود و محمد صادقي ، الموارد المائية غير التقليدية ، الصندوق العربي للإتحاد الإقتصادي والإجتماعي ، الكويت ، ١٩٩٧ .
  ١٠. آزاد محمد أمين و تغلب جرجيس ، جغرافية الموارد الطبيعية ، مطابع دار الحكمة جامعة البصرة ، ١٩٩٠ .
  ١١. إسكندر بشير ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مسيرة الإتحاد ومستقبله دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ .
  ١٢. إسماعيل صبري مقلد ، دراسات ٢٦٢ عامة مع بعض التحليلات المقارنة

- مؤسسة الصباح للنشر ، الكويت ، ١٩٨٠ .
١٣. أماني قنديل ، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١ - ١٩٩٣) ، ط ١ .
١٤. أماني قنديل وآخرون ، إتجاهات حديثة في علم السياسة ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٨٧ .
١٥. بسيوني إبراهيم حمادة ، دور الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
١٦. ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجيات السلطة ، ط ١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .
١٧. ثناء فؤاد عبدالله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٥ .
١٨. ج.ج.لوريمر ، دليل الخليج العربي ، (القسم الجغرافي) ، ترجمة . مكتب أمير قطر الجزء الخامس ، ١٩٦٧ .
١٩. جابرييل إلموند وينكهام باول الآبن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة . هشام عبدالله ، الدار الأهلية ، الأردن ، ١٩٩٨ .
٢٠. جلال السيد سامي مهران ، البرلمان المصري ، تقاليد - رقابة - تشريع الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٢١. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج ، المجلد الرابع ، ٢٠٠١ .
٢٢. جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة . عامر الكبيسي ، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ .
٢٣. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت ، ٢٠٠٠ .
٢٤. حافظ علوان الدليمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، ط ١ دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠١ .
٢٥. حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، ط ٣ ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .
٢٦. حسين الدوري ، مبادئ الإدارة العامة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٨ .
٢٧. حسين عمر ، الإنتاج في المجتمع الاشتراكي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٢٨. خلدون حسن النقيب ، المجتمع المصري والجزيرة العربية من منظور مختلف

- ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ . خيري عبدالقوي ، دراسة السياسة العامة ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٩ .
- ٣٠ . دارين تولبرت وآخرون ، الإرشاد في التنمية ، (دروس - في خبرة البنك الدولي) مركز الأهرام للترجمة والطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٣١ . رفعت المحجوب ، الإقتصاد السياسي ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- ٣٢ . زين العابدين السيد رزق و عبدالرحمن سلطان الشهران ، مصادر المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مكتبة الجامعة ، العين ، ٢٠٠٨ .
- ٣٣ . سيد نوفل ، الخليج العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٣٤ . شاكر خصباك ، دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافيا الاجتماعية) مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- ٣٥ . صادق الأسود ، الرأي العام ظاهرة إجتماعية وقوة سياسية ، دار الحرية للطباعة والنشر بغداد ، ١٩٩٣ .
- ٣٦ . صادق الأسود ، علم الإجتماع السياسي ، (أسسه وأبعاده) ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٣٧ . صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، ط ٢ ، بلا بغداد ، ١٩٨١ .
- ٣٨ . صلاح الدين فوزي ، التنظيم الدستوري والإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرة التنمية الإدارية ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ .
- ٣٩ . طارق البشري ، القضاء المصري بين الإستقلال والإحتواء ، ط ١ ، مكتبة الشروق الدولية القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٤٠ . طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٤١ . عادل حسين وآخرون ، التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٤٢ . عاطف سليمان ، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ .
- ٤٣ . عامر الكبيسي ، إدارة شؤون الموظفين والعاملين بالخدمة المدنية ، ط ٢ دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٧ .
- ٤٤ . عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، جامعة الموصل الموصل ، ١٩٨٥ .

- ٤٥ . عبدالحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، (قراءة في تجارب  
الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩ .
- ٤٦ . عبدالغني بسيوني عبدالله ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (نظرية  
الدولة - الحكومة - الحقوق والحريات العامة - المبادئ العامة للقانون الدستوري - تطور  
النظام الدستوري المصري وفقاً لدستور ١٩٨١) ، مطابع السعدني ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .
- ٤٧ . عبدالمالك خلف التميمي ، المياه العربية (التحدي والإستجابة) ، مركز دراسات الوحدة العربية  
بيروت ، ١٩٩٩ .
- ٤٨ . عبدالمنعم عبدالوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية في دراسة وتحليل تطبيقي لعلم  
الجيوپولتكس والجغرافية السياسية ، مؤسسة الوحدة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧ .
- ٤٩ . عبدالوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، ط ٣ المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- ٥٠ . عز مصطفى حسين عبدالمجيد ، مسؤولية رئيس الدولة (دراسة مقارنة)  
دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ .
- ٥١ . عطا محمد صالح و فوزي أحمد تميم ، النظم السياسية العربية ، منشورات جامعة قاريونس  
بنغازي ، ١٩٨٨ .
- ٥٢ . علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الإستمرار والتغيير  
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ٥٣ . علي حسن الحمداني ، دولة الإمارات العربية (نشأتها وتطورها) ، مكتبة العلا  
الكويت ، ١٩٨٦ .
- ٥٤ . عمرو هاشم ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية ، (دراسة في تجربة مجلس الشعب  
المصري) ، ط ١ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٥٥ . غانم محمد صالح و خليل فضيل محمد الكبيسي ، الخليج العربي ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .
- ٥٦ . فاطمة الصايغ ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة ، دار الكتاب الجامعي  
العين ، ٢٠٠٠ .
- ٥٧ . فردريك هاريسون ، تشارلز مايرز ، التعليم والقوى البشرية والنمو الإقتصادي ترجمة .  
إبراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٥٨ . فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، ط ١ ، عالم الكتب الحديث  
إربد ، ٢٠٠٦ .

٥٩. فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠١ .
٦٠. فيليب برو ، علم الإجتماع السياسي ، ترجمة . محمد عرب صاصيلا ، ط ١ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٨ .
٦١. كاظم المقدادي ، أساسيات علم البيئة الحديث ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، بلا .
٦٢. كامل بكري وآخرون ، الموارد الإقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٩ .
٦٣. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت ، ١٩٨٧ .
٦٤. كمال المنوفي ، المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٦٥. مانع سعد العتيبة ، البترول وإقتصاديات الإمارات ، ط ٢ ، بلا مؤسسة نشر الإمارات ، ١٩٩٠ .
٦٦. مایسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، دراسة حالة النخبة الوزارية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
٦٧. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، (دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
٦٨. محبوب الحق ، سِتار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة . أحمد فؤاد تقديم . إسماعيل صبري عبدالله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٦٩. محمد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة مركز الوثائق والدراسات ، أبوظبي ، ١٩٧٥ .
٧٠. محمد أزهر السماك وآخرون ، جغرافية الموارد المعدنية (العراق والوطن العربي) ط ١ ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢ .
٧١. محمد حسن العبدروس ، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون ، دار المتنبى للطباعة والنشر أبوظبي ، ١٩٨٧ .
٧٢. محمد حسن العبدروس ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، منشورات ذات السلاسل الكويت ، ١٩٨٩ .
٧٣. محمد خميس الزوكة ، المدخل إلى الجغرافية الإقتصادية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ .
٧٤. محمد رفعت عبدالوهاب ، القانون الدستوري ، المبادئ الدستورية العامة دراسة النظام الدستوري المصري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بلا تاريخ .

٧٥. محمد عادل العاقل ، مبادئ التحليل الإقتصادي ، جامعة حلب ، ١٩٦٩ .
٧٦. محمد عبدالعزيز شيحا ، القانون الدستوري في ضوء المبادئ الدستورية  
الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .
٧٧. محمد علي العويني ، أصول العلوم السياسية : نظرية الدولة ، الفكر السياسي الرأي  
العام والإعلام والعلاقات الدولية ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٧٨. محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في مجتمعات الخليج العربي  
المعاصرة ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٧٧ .
٧٩. محمد فاتح عقيل ، جغرافيا الموارد والإنتاج ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، ١٩٦٦ .
٨٠. محمد متولي و محمد طه أبو العلا ، جغرافية الخليج العربي ط ٢ ، مكتبة الفلاح  
الكويت ، ١٩٨٥ .
٨١. محمد مدحت مصطفى ، إقتصاديات الموارد المائية ( رؤية شاملة لإدارة المياه ) ط ١  
، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ .
٨٢. محمد مرسي عبدالله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم  
الكويت ، ١٩٨١ .
٨٣. محمد نصرالدين علام وآخرون ، المياه والأراضي الزراعية في مصر الماضي  
والحاضر والمستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
٨٤. محمود حامد عبدالرزاق ، إقتصاديات السكان والموارد البشرية ( إطار نظري وتطبيقي )  
مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ .
٨٥. محمود محمد توفيق ، موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في تحليل القوة  
الجمعية الجغرافية ، الكويت ، ١٩٨٧ .
٨٦. محمود يونس ، محمد فوزي أبو السعود ، مدخل إلى الموارد وإقتصادياتها الدار  
الجامعية ، ١٩٩٣ .
٨٧. مطر أحمد عبدالله ، الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق  
علاجها ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ١٩٩٩ .
٨٨. معن خليل عمر ، مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة ، دار الكتاب الجامعي العين ،  
الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ .
٨٩. منذر خدام ، الأمن المائي العربي (الواقع والتحديات) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية  
بيروت ، ١٩٩٧ .

٩٠. منصور أحمد منصور ، القوى العاملة : تخطيط وظائفها وتقويم أدائها وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥ .
٩١. منصور أحمد منصور ، قراءات في تنمية الموارد البشرية ، وكالة المطبوعات الكويت ، ١٩٧٦ .
٩٢. منصور الراوي ، سكان الوطن العربي ، (دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية) الجزء الأول ، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
٩٣. منصور حسن و كرم حبيب ، تنمية الموارد البشرية ، مكتبة الوعي العربي القاهرة ، ١٩٧٣ .
٩٤. موسى اللوزي ، التنمية الإدارية (المفاهيم ، الأسس ، التطبيقات) ، ط ١ دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .
٩٥. نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
٩٦. نادر فرجاني ، سعياً وراء الرزق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .
٩٧. نادر فرجاني ، هدر الإمكانية (بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته) مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ .
٩٨. نافع القصاب وآخرون ، الجغرافية السياسية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ، ١٩٨٦ .
٩٩. نوبية حلمي أبو باشا ، البيئة الإجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ ، مركز الوثائق والبحوث ، أبوظبي ، ٢٠٠٢ .
١٠٠. نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .
١٠١. نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
١٠٢. نهال شكري ، وثيقة الإستثمار الزراعي في عهد مبارك ، مطابع الأهرام التجارية القليوبية ، ١٩٩٦ .
١٠٣. هبة نصار ، أثر العولمة على المشاركة الإقتصادية للمرأة ، المجلس القومي للمرأة ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٠٤. هويدا عدلي ، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي ، مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٢ .
١٠٥. وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة : دراسة نظرية في حقل معرفي جديد مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠١ .

- ١٠٦ وفيق الخشاب و مهدي علي الصحاف ، الموارد الطبيعية (ماهيتها وتعريفها)  
دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ١٠٧ وفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية (مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل)  
دار الأمين ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ١٠٨ يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا .
- ١٠٩ يوسف الصايغ ، سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة الجغرافية السكانية)  
قسم الجغرافيا في جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- ١١٠ يوسف عبدالله صايغ ، التنمية العسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

#### رابعاً : التقارير .

- ١ . إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث  
التركز السلعي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) ، وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٩ .
- ٢ . الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الاقتصادية  
والاجتماعية والزراعية والبيئية ٢٠١٠ ، المركز الوطني للإحصاء ، ٢٠١١ .
- ٣ . الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تحويلات العمالة الأجنبية  
في دول مجلس التعاون (محدداتها وأثارها الاقتصادية) ، إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي  
بالأمانة العامة ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
- ٤ . الأمم المتحدة : الأسكوا (السكان أصحاب النشاط الاقتصادي) ، المفاهيم وطرق القياس  
بغداد ، ١٩٨٧ .
- ٥ . الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مسح للتطورات الاقتصادية  
والاجتماعية في منطقة الأسكوا (١٩٩٥) ، نيويورك ، ١٩٩٧ .
- ٦ . الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)  
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) ، نيويورك ، ٢٠٠٤ .
- ٧ . الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)  
قطاع الغاز الطبيعي والكهرباء ، الجزء الأول ، قطاع الغاز الطبيعي ، نيويورك ، ٢٠٠٣ .
- ٨ . الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح  
الديموغرافية للبلدان العربية (شيخوخة السكان في المناطق الريفية) ، نيويورك ، ٢٠٠٨ .
- ٩ . الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الفقر في  
غربي آسيا : منظور اجتماعي سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١) ، نيويورك ، ١٩٩٧ .

١٠. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية ، عدد خاص عن الشباب ، العدد (٧) ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .
١١. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، نحو سياسات إجتماعية متكاملة في الدول العربية (إطار وتحليل مقارن) ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .
١٢. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، النوع الإجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية) ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٣٤) ، نيويورك ، ٢٠٠٦ .
١٣. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية ، سلسلة المرأة العربية والتنمية العدد (٣٦) ، نيويورك ، ٢٠٠٩ .
١٤. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التنوع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط ، حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، نيويورك ، ٢٠٠١ .
١٥. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية (تحليل بنائي تاريخي) ، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٥) نيويورك ، ٢٠٠٣ .
١٦. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، (البطالة في منطقة الأسكوا) نيويورك ، ٢٠٠٢ .
١٧. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ وكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩١ .
١٨. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ دار العالم العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٩. الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي حول تقرير التنمية البشرية الدولي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ .
٢٠. الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ نيويورك ، ٢٠٠٤ .
٢١. الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ نيويورك ، ٢٠٠٧ .

٢٢. الأمم المتحدة ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة  
الأسكوا (١٩٩٧ - ١٩٩٨) ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، نيويورك ، ١٩٩٨ .
٢٣. الأمم المتحدة ، منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ، التقرير الإقليمي  
حول البلدان العربية ، تونس ، ١٩٨٧ .
٢٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ : نحو إقامة  
مجتمع المعرفة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ .
٢٥. البرنامج الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ شباب مصر : بناة  
مستقبلنا ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، ٢٠١٠ .
٢٦. البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد التاسع والخمسون ، ٢٠٠٦ .
٢٧. التجارة الخارجية للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ١٩٨٢ - ١٩٩٢ .
٢٨. التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠١ .
٢٩. تقرير الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية  
الأهرام ، ٢٠٠٨ .
٣٠. التقرير الإستراتيجي العربي الموحد (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ، مركز الدراسات السياسية  
والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٣١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩١ .
٣٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٨ .
٣٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٩ .
٣٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠ .
٣٥. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ .
٣٦. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .
٣٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥ .
٣٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ .
٣٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ .
٤٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ .
٤١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ .
٤٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠١١ .
٤٣. تقرير الإمارات الإستراتيجي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) ، مركز الإمارات للدراسات والإعلام  
ط ١ ، مركز الإعلام العربي للإعلام والنشر ، مصر ، ٢٠٠٨ .

- ٤٤ . تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩ .
- ٤٥ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الري والموارد المائية مصرفي أرقام ٢٠١١ ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- ٤٦ . الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، يوليو ٢٠٠٥ .
- ٤٧ . الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الموارد المائية وآثارها على الأمن القومي المصري القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٤٨ . دولة الإمارات ، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٧ ، وزارة التخطيط ، ١٩٩٧ .
- ٤٩ . دولة الإمارات العربية ، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٣ ، تراندينت برس ليمتد لندن ، ٢٠٠٣ .
- ٥٠ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٩ المركز الوطني للإحصاء ، ٢٠١٠ .
- ٥١ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، الدائرة الثقافية ، نحو غدٍ مشرق  
نشرة لمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في (٨/ كانون الأول/١٩٧٩) .
- ٥٢ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٣ ، المجلس الوطني للإعلام ، ٢٠٠٣ .
- ٥٣ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، المجلس الوطني للإعلام ، ٢٠٠٦ .
- ٥٤ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٣ .
- ٥٥ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ، مركز المعلومات  
النشرة السنوية ٢٠٠٧ .
- ٥٦ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، لمحّة خاطفة لعام ٢٠٠٦ ، شركة تراندينت برس ليمتد لندن ، ٢٠٠٦ .
- ٥٧ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، لمحّة خاطفة لعام ٢٠٠٧ ، شركة تراندينت برس ليمتد لندن ، ٢٠٠٧ .
- ٥٨ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، التقرير الإقتصادي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) .
- ٥٩ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ .
- ٦٠ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة البيئة والمياه ، مركز الإمارات للمعلومات البيئية والزراعية ، الباب الثالث ، بيانات القطاع الزراعي ، ٢٠٠٦ .

- ٦١ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، التقرير السنوي للجمعيات ذات النفع العام ، ١٩٩٧ .
- ٦٢ . صندوق النقد العربي ، الدول العربية مؤشرات إقتصادية ، العدد (٢٠) ، ٢٠٠٣ .
- ٦٣ . الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أخبار النفط والصناعة العدد (٢٢٨) ، دراسة لوزارة الطاقة ، الجزء الأول ، أبوظبي ، ١٩٩٦ .
- ٦٤ . الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أخبار النفط والصناعة العدد (٤٣٠) ، دراسة لوزارة الطاقة ، الجزء الثالث ، أبوظبي ، ٢٠٠٦ .
- ٦٥ . عبدالرزاق الفارس وآخرون ، التقرير الإقتصادي الخليجي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) ط ١ ، دار الخليج للصحافة والنشر ، الشارقة ، ٢٠٠٢ .
- ٦٦ . الكتاب السنوي لدولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ ، شركة تراندينت برس ليمتد ، لندن ، ٢٠٠٨ .
- ٦٧ . اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٦ (ملخص) ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- ٦٨ . مؤشرات إقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد (١٨) ، ٢٠٠١ .
- ٦٩ . مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون للخليج العربي نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته ، ط ٢ ، الرياض ، ١٩٨٨ .
- ٧٠ . المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد) ، ١٩٩٧ .
- ٧١ . مصر في أرقام ٢٠١٠ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١١ .
- ٧٢ . مصر في أرقام ٢٠١١ ، الجهاز المركزي العامة والإحصاء ، ٢٠١٢ .
- ٧٣ . مصر لمححة إحصائية ٢٠١١ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٢ .
- ٧٤ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية العدد (٥) ديسمبر ، ٢٠٠١ .
- ٧٥ . نشرة البيانات القومية ، العدد (٢٢) ، يناير ٢٠١٠ .
- خامساً : البحوث والصحف والدراسات الأكاديمية .
- ١ . إبراهيم إبراهيم ، أثر النفط على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في التجارب الوجدوية المعاصرة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ندوة ، ط ٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٢ . إبراهيم رشيد الحوسني ، الصحافة بدولة الإمارات بين العلاقة مع السلطات والمعايير الدولية في الحرية الصحفية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد (٣) ، العدد (٣) ، الشارقة ، ٢٠٠٦ .

- ٣ . إحصان محمد الحسن ، أثر التنمية الإقتصادية في تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ، الإنسان والمجتمع في الخليج العربي ، بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، الكتاب الأول ، ١٩٧٩ .
- ٤ . أحمد إبراهيم الدوسري ، رأس المال البشري ، مؤتمر تنمية الموارد البشرية العربية الدورة الثانية للفترة من (١٤ - ١٩/حزيران) ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .
- ٥ . أحمد ثابت ، التعددية السياسية تحول مقيد وآفاق غائمة ، ورقة قدمت إلى : قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، ندوة ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي ، طرابلس ، ١٩٩٠ .
- ٦ . أسامة الغزالي حرب ، التعدد الحزبي في مصر ، (ندوة) التعددية والديمقراطية في الوطن العربي ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٧ . أشرف بدر ، الإحتياجات المستقبلية للمياه ، وزارة الإعلام ، مجلة النيل ، العدد (٨١) القاهرة ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ .
- ٨ . تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ - ٢٠٠٤) المجلس القومي للمرأة وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٥ .
- ٩ . التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي : دراسة تحليلية دراسات إستراتيجية ، العدد (٧١) ، أبوظبي ، ٢٠٠٢ .
- ١٠ . ثامر كامل الخرجي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي ، مجلة العلوم السياسية العدد (٣٣) ، السنة (١٧) ، تموز ، ٢٠٠٦ .
- ١١ . ثناء فؤاد عبدالله ، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٢٨) ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ١٢ . حسن أبوالعين ، الموارد المائية ودورها في التنمية الزراعية رسائل جامعية (١٨٩) ، ١٩٩٦ .
- ١٣ . حسنين توفيق إبراهيم ، التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، سلسلة دراسات إستراتيجية العدد (١٨٥) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ١٤ . حول الشباب في مصر : ديمغرافياً وإجتماعياً وإقتصادياً ، المركز الديموغرافي بالقاهرة أوراق في ديموغرافية مصر ، رقم (٤) ، مايو ٢٠٠٣ .
- ١٥ . خلدون ساطع الحصري ، إتحاد دولة الإمارات بين النص الدستوري والممارسة مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٦٢٨) ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٦. رواء زكي يونس الطويل و وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (٣٠) ، مركز الدراسات الدولية بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٧. ريماء الصبان ، التحول من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الأكثر تمثيلاً ديمقراطياً ينعش المجتمع المدني ويبرز من فاعليته ، في ورقة عمل قدمتها عن (( تجربة الإمارات في نشأة الدولة والمجتمع المدني )) ، الملتقى الثقافي الخامس ، ٢٠٠٥ .
١٨. زين الدين عبدالمقصود غنيمي ، منطقة دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في تنمية وتطوير زراعة الواحة ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (١٧) ، الكويت ، ١٩٧٩ .
١٩. سالم توفيق النجفي ، إبراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية والنمو الإقتصادي دراسة تحليلية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد (٢٦) ، ٢٠٠١ .
٢٠. سحر إبراهيم الدسوقي ، مستقبل المجتمع المدني بعد أحداث (٢٥/يناير) إصدارات الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، ٢٠١١ .
٢١. سعد علي حمود العنزي ، فلسفة تحليل كلفة رأس المال البشري وإستثماره كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، (بحث مقبول للنشر) ، ٢٠٠٦ .
٢٢. سيد محمد عبدالمقصود ، قضية قصور التشغيل (( البطالة )) وعلاقتها بجودة التعاليم سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، ٢٠٠٣ .
٢٣. شحادة نعمان شحادة ، الأمطار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الندوة الأولى لمستقبل الموارد المائية في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، ١٩٨١ .
٢٤. صبري عمارة ، الآثار الإقتصادية للعمالة الوافدة في دول الخليج ، شؤون خليجية العدد (٤٣) ، دبي ، ٢٠٠٥ .
٢٥. صبري فارس الهيبي ، الموارد المائية وعلاقتها بالوزن الدولي لأقطار الخليج العربي الجمعية العراقية الجغرافية ، المجلد العاشر ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٢٦. صلاح بيومي ، القرار في مصر (ناصر - السادات - مبارك) ، مجلة الديمقراطية العدد (٣٤) ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
٢٧. طارق حمادة ، السياسة العامة والتنمية في الوطن العربي ، المجلة العربية للإدارة المجلد السادس ، العدد (٢) ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، ١٩٨٢ .
٢٨. عائشة النعيمي ، حرية الصحافة في الإمارات العربية المتحدة ، (قضايا أساسية) جريدة الخليج ، مقالة منشورة بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ .

٢٩. عاطف السعداوي ، من تجربة مصر ، أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية عن كتاب الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، (مجموعة باحثين) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
٣٠. عامر الكبيسي ، ((تنفيذ السياسات العامة الحلقة الضيقة في الفكر والتطبيق)) المجلة التونسية للإدارة العامة ، العدد (٢) ، تونس ، ١٩٨٨ .
٣١. عامر الكبيسي ، المداخل المنهجية المعاصرة لدراسة السياسة العامة ما لها وما عليها المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بابل ، ٢٠٠١ .
٣٢. عبدالباسط عبدالمعطي (محرر) : الأسرة المعيشية والإنفاق الإجتماعي ، الواقع والبدائل دراسة مسحية بالعينة ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٣٣. عبدالعزيز البسام ، السياسة التربوية في دولة الإمارات واقعا واتجاهات تطويرها بحث منشور في التجارب الوجدوية العربية المعاصرة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بيروت ، ١٩٨٦ .
٣٤. عبدالغني عماد ، التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة ، أسباب التغيير وشروط الإنطلاق ، مجلة المستقبل العربي ، باريس ، العدد (٢٥٠) ، ١٩٩٩ .
٣٥. عبدالمنعم علي ، مدخل إلى الديمقراطية في مصر في علي الدين هلال (محرر) التطور الديمقراطي في مصر ، قضايا ومناقشات ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٣٦. عبدالنبي الطوخي ، تنمية وتنظيم إستخدام الموارد البشرية كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٣٧. عصام الدين محمد علي ، منهج مقترح لتفعيل مارد البيئة الطبيعية ، كلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٠ .
٣٨. علي أحمد عبدالقادر ، عملية الإندماج السياسي في إتحاد الإمارات ، بحث في التجارب الوجدوية ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٦ .
٣٩. علي الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في الكواري (محرر) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٤ .
٤٠. عمرو هاشم ربيع ، المؤسسة التشريعية في مصر ، دراسة في طبيعة العلاقة بين السلطتين (التنفيذية و التشريعية) ، في أحمد الرشيد (محرر) ، المؤسسة التشريعية في العالم العربي ، ط ١ ، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٤١. غانم محمد صالح ، البعد السياسي للتجربة الإتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة  
مجلة الخليج العربي ، المجلد (٢٠) ، العدد (١) ، مركز دراسات الخليج العربي  
جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .
٤٢. غسان سلامة ، إتحاد الإمارات العربية المتحدة ، تأثير العلاقات العربية والدولية  
مجلة المستقبل العربي ، العدد (١١٦) ، بيروت ، ١٩٨١ .
٤٣. غسان سلامة ، نحو عقد إجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية) ، سلسلة  
الثقافة القومية (١٠) ، بيروت ، ١٩٨٧ .
٤٤. فاتن محمد رزاق ، التعددية السياسية في مصر بعد عام (١٩٨١) ، مجلة السياسة الدولية  
السنة الخامسة ، العدد (١٦) ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .
٤٥. فليح حسن خلف ، تنمية الموارد البشرية في العراق ، مجلة تنمية الرافدين  
المجلد الخامس ، العدد التاسع ، ١٩٨٣ .
٤٦. كابي الخوري ، مؤشرات إحصائية مختارة عن الفقر في البلدان العربية (الملف  
الإحصائي) ، المستقبل العربي ، العدد (٣٦٣) ، السنة (٣٢) ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
٤٧. كابي الخوري ، مؤشرات إقتصادية وإجتماعية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي  
العدد (٣٧٧) ، السنة (٣٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ .
٤٨. كريم كشاكش ، الرأي العام وأثره في نفاذ القاعدة الدستورية ، مجلة أبحاث اليرموك  
العدد (١) ، عمان ، ١٩٩٤ .
٤٩. كمال المنوفي ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في (تحليل السياسات العامة)  
قضايا نظرية ومنهجية في : علي الدين هلال (محرراً) ، مركز البحوث والدراسات السياسية  
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨ .
٥٠. مؤيد وهيب ، نظرة تحليلية لأداء القطاعات الإقتصادية بدولة الإمارات العربية  
لعام (٢٠٠٥) ، أخبار النفط والصناعة ، العدد (٤٢٩) ، أبوظبي ، ٢٠٠٦ .
٥١. محمد إبراهيم ديتو ، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني  
مجموعة باحثين : النظام الأمني في منطقة الخليج العربي ، التحديات الداخلية والخارجية  
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٨ .
٥٢. محمد الأطرش ، تحديات الإتجاه نحو العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات  
الوحدة العربية ، العدد (٢٦٠) ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
٥٣. محمد الحمادي ، قانون إعلامي مثير ، جريدة الإتحاد ، مقالة منشورة بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٩ .

- ٥٤ . محمد جاسم محمد ، التطورات الدستورية والسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في : النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ .
- ٥٥ . محمد سعد أبو عامود ، قضايا إستراتيجية ، المفاهيم ، المجالات الجديدة ملفات الأهرام ، العدد (١٤٧٠٦) ، السنة (١٢٥) ، ٢٠٠١/٢/١٢ .
- ٥٦ . محمد شحاتة عبدالغني ، توطين العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي : (هل آن الأوان لإعتبارها قضية أمن قومي ؟) ، شؤون خليجية ، العدد (٤١) ، دبي ، ٢٠٠٥ .
- ٥٧ . محمد عبدالشفيح عيسى ، الخليج والإقتصاد السياسي للإستثمارات الأجنبية ، السياسة الدولية العدد (١٧١) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ٥٨ . محمد علي أبو ريذة ، مجلس الشعب المصري في ربع قرن ، دراسة الأداء البرلماني في أحمد الرشيد (محرر) ، ط ١ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٥٩ . محمد عمر الراوي ، مستقبل حرية التجارة العربية البينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠٠١ .
- ٦٠ . محمد غانم الرميحي ، حركة (١٩٣٨) الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد (٤) ، ١٩٧٥ .
- ٦١ . محمد فارس الفارس ، الأوضاع الإقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) (١٨٦٢ - ١٩٦٥) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي ، ٢٠٠٠ .
- ٦٢ . مصطفى كامل السيد ، مفهوم المجتمع المدني والتحويلات العالمية ودراسات العلوم السياسية سلسلة بحوث سياسية (١٩٩٥) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ .
- ٦٣ . مطر أحمد عبدالله ، واقع التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد (٤٣) ، أبوظبي ، ٢٠٠٠ .
- ٦٤ . مكتب العمل العربي ، " الموارد البشرية ودورها في الحياة الإقتصادية " مجلة العمل العربي ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ، العدد (٩٨) ، ١٩٩٧ .
- ٦٥ . منصور أحمد منصور ، تطور مفهوم تخطيط القوى العاملة في الدول المتقدمة المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية ، ١٩٧٢ .

٦٦. منصور الراوي ، تنمية الموارد البشرية ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون  
الإجتماعية لدول الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية (٤) ، (نحو  
إستخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية) ، المنامة ، البحرين ، ١٩٨٥ .
٦٧. مها الحديثي ، العلاقة بين السياسة والإدارة في العالم الثالث  
مجلة قضايا سياسية ، العدد (١) ، جامعة النهريين ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
٦٨. ميثاء سالم الشامسي ، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج  
مجموعة باحثين : الخليج تحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات  
والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٥ .
٦٩. ميثاء سالم الشامسي ، المرأة الخليجية : إلى أين ، المستقبل العربي ، العدد (٢٧٣)  
بيروت ، ٢٠٠٠ .
٧٠. نبيل عبدالفتاح ، الوضع الدستوري لرئيس الجمهورية ، الإختلالات البنائية ورؤى الإصلاح  
جريدة الأهرام المصرية ١٨/٣/٢٠٠٥ .
٧١. نواز عبد الرحمن الهيتي ، الثورة العلمية والتكنولوجية وهياكل الإستخدام  
في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد (١٠٧) ، ٢٠٠١ .
٧٢. هانس روسلينج ، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة  
من منظور عالمي ، سلسلة محاضرات الإمارات (٣٩) ، أبوظبي ، ٢٠٠٠ .
٧٣. هبة نصار ، "أثر تحرير الإقتصاد المصري على الصحة في مصر" ، ورقة قدمت إلى  
حلقة نقاشية عن تحرير الإقتصاد المصري في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٨ .
٧٤. هيفاء أحمد محمد ، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي  
سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (٩٤) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
٧٥. وليد خدوري ، النفط والعلاقات الدولية ، المستقبل العربي ، العدد (٢٧) ، بيروت ، ١٩٨١ .
٧٦. يحيى الجمل ، الدستور وسيلة التكامل في دولة الإمارات ، في : التجارب الوجدوية المعاصرة  
تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط ٣ ، ندوة ، مركز دراسات الوحدة العربية  
بيروت ، ١٩٨٦ .

سادساً : الرسائل الجامعية والأطاريح .

- ١ . إبتسام حاتم علوان ، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ .
- ٢ . جمال عزيز فرحان العاني ، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره على النمو الإقتصادي في العراق أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والإقتصاد الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٥ .
- ٣ . حيدر إسماعيل صالح ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصادات دول عالم الجنوب الصين و مصر أنموذجاً ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ .
- ٤ . سداد مولود سبع ، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي والتأثير والتأثر (دراسة حالة مصر والأردن) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ .
- ٥ . عبد العالي حبيب حسين ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في الجغرافية السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ .
- ٦ . علي محمد حسن الخفاجي ، مقومات البيئة والسياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ .
- ٧ . عمار سعدون سلمان ، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين (١٩٧٠ - ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
- ٨ . محمد علي حمود العيثاوي ، الشركات عابرة القومية وصنع السياسات العامة في البلدان النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٢ .

سابعاً : الإنترنت .

- ١ . الأحزاب السياسية في الإمارات العربية المتحدة ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Pogar . org / Arabic / countriec . aspx ? .](http://www.Pogar.org/Arabic/countriec.aspx?)
- ٢ . أحمد الشهاب ، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية ، (مقاربة معرفية لفعاليات الملتقى الإجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الإجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي) ، مجلة الكلمة ، مجلة فصلية ، منتدى الكلمات للدراسات والأبحاث ، العدد (٢١) ، السنة الخامسة ، ١٩٩٨ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http : // www. Kalema . net / v1 / ? hom .](http://www.Kalema.net/v1/?hom)

- ٣ . إقتصاد مصر ، نظرة عامة ، موقع الـ ٢٨٠ عة الحرة) ، متوفر على شبكة المعلومات

- العالمية على الموقع : <http://www.Marefa.Org/index.Php/> .
- ٤ . إقتصاد مصر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki/> .
- ٥ . الإمارات العربية المتحدة (المراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان) ، ٢٠٠٨ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.alkrma.Org/Index.php?option=com-content&view=article&id=3445...> .
- ٦ . الإمارات العربية المتحدة ، إتساع حملة القمع على المجتمع المدني ، هيومان رايتس ووتش (١ - ٣/آيار/٢٠١١) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http://www.hrw.org/ar/news/\(2011/5/3-1\)](http://www.hrw.org/ar/news/(2011/5/3-1)) .
- ٧ . الإمارات العربية المتحدة ، موقع المعرفة (الموسوعة الحرة) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Marefa.org/index.php/> .
- ٨ . الإمارات العربية المتحدة ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.Wikipedia.Org/wik> .
- ٩ . البطالة في الإمارات وسبل علاجها ، في ندوة لمركز حوار ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Hewar.Ae/Index.asp> .
- ١٠ . تطور الأحزاب السياسية في مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.2.sis.gov.Eg/Ar/politice/party/background> .
- ١١ . تعداد سكان مصر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.Wikipedia.Org/wik> .
- ١٢ . التعدين في مصر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki/> .
- ١٣ . تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Undp.Org.Eg> .
- ١٤ . تقرير التنمية البشرية المتوفر على موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Un.Org> .
- ١٥ . تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣ ، موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Un.org> .
- ١٦ . تقرير التنمية في العالم ، مجموعة البنك الدولي ٢٠٠٧ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.go.worldbank.org/KKoeqp2yj0> .

- على شبكة المعلومات العالمية متوفر على الموقع : [http://css.Escwa.Org.lb/ecw/1065/Egypt\\_formatted.Doc](http://css.Escwa.Org.lb/ecw/1065/Egypt_formatted.Doc) .
- ١٨ . التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة (بيجين + ١٥) ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [http://css.Escwa.Org.lb/ecw/1065/UAE\\_formatted.Doc](http://css.Escwa.Org.lb/ecw/1065/UAE_formatted.Doc) .
- ١٩ . التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، المقدم وفقاً للفقرة ( ١٥ - أ ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان (١/٥) ، ٢٠٠٩ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.mfnca.gov.ae> .
- ٢٠ . الثروة المعدنية في مصر ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Marefa.org/index.php> .
- ٢١ . جمهورية مصر العربية ، الجغرافية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Egypty.com/egyptana/Egypt.asp> .
- ٢٢ . جمهورية مصر العربية ، الدولة - النظام السياسي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Egypt.com> .
- ٢٣ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقدير عدد سكان مصر بـ(أول يناير/٢٠١١) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmas.gov.e> .
- ٢٤ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث من عام (٢٠١١) ، بيان صحفي في ١٠/١١/٢٠١١ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmas.gov.e> .
- ٢٥ . الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء السنوي ٢٠١١ ، جمهورية مصر العربية الجغرافيا والمناخ الكتاب الإحصائي السنوي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Capmos.Gov.eg/polf/static./20Book/Arabic/index/> .
- ٢٦ . حسنين توفيق إبراهيم ، آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية ، مجلة أبعاد ، العدد السابع ، حزيران ، ١٩٩٨ متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Lcps-Lebanon.org/Arabic/pub/abaad/n7/abibrahiml.html> .
- ٢٧ . دستور الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Intekhabat.org/look/dastour/emirates.dos.22-2-2009> .
- ٢٨ . دستور جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Sis.Gov.eg/ar/politics/Constitution/Constitutiontext> .

- على الموقع : <http://www.Amantordan.org/c7egypt.htm> .
- ٣٠ . دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بعد تعديلات سنة (١٩٩٦) ، متوفر على شبكة
- المعلومات العالمية على الموقع : <http://ar.Wiksource.org> .
- ٣١ . دولة الإمارات العربية ، موقع وزارة الإقتصاد ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Economy.ae/Arabic/NewsandEvents/pages/News115.aspx> .
- ٣٢ . دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلس الوطني الإتحادي ، ورقة نقاشية بعنوان التعليم والمرأة الخليجية " الإمارات أنموذجاً " ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Kuwaitinfo.Net/accusedefend-otherakwl.7.htm> .
- ٣٣ . الرعاية الصحية ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Sis.gov.eg/ar> .
- ٣٤ . الركود الإقتصادي العالمي عامل رئيسي في تغيير المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والتركيبية السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Orintplanet.Com/Arabic/Index.htm> .
- ٣٥ . الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Alshamsi.net> .
- ٣٦ . الزراعة في مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Sis.gov.eg/ar> .
- ٣٧ . سكان مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Sis.gov.eg/ar> .
- ٣٨ . الطاقة في مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Sis.gov.eg/ar> .
- ٣٩ . عبدالغفار شكر ، إصلاح النظام الحزبي (٣) ، ٣٠ - ١٠/٢٠٠٩ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Ahewar.org/arabat/Show.art.asp?aid=189869> .
- ٤٠ . عبدالفتاح محمد فرج ، التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.Fujairahmunc.Gov.ae> .
- ٤١ . عماد خضر ، الإعلام في الإمارات (٢ - ٣) ، إستغراب وإستياء ، ٢٤/٥/٢٠٠٩ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://almoslim.net/node/112125> .

- ٢٠٠٩/٥/١١ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://almoslim.net/node/111495>
٤٣. عماد خضر ، حرية الإعلام في الإمارات (٣ - ٣) ، ٢٠٠٩/٥/٢٩ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : [#http://almoslim.net/node/112373](http://almoslim.net/node/112373)
٤٤. العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، (الإمارات تواكب العالمية) مجلة الإداري ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :
- <http://www.AlidariMagazine.com/index.php> .
٤٥. فضة عبدالله لوتاه ، "إسهام المرأة الإماراتية في سوق العمل" ورقة مقدمة لورشة العمل التدريبية حول : تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية ، ٢٠٠٩ متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Alolabor.org/naralabor/papers/UAE.doc> .
٤٦. قراءة في الدستور المصري بعد ثورة (٢٥/يناير/٢٠١١) ، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Us.Sis.Gov.eg/Ar/Default.aspx> .
٤٧. كهرباء وماء دبي ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Dewa.Gov> .
٤٨. لؤي عبدالباقي ، فرص الديمقراطية في مصر (٢) التعديلات الدستورية لعام (٢٠٠٧) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Wata.cc/forums/showthread.php> .
٤٩. المجلس الوطني الإتحادي ، مسيرة متجددة وتكريس لنهج الشورى في الحكم ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.almajles.gov.ae/about> The FNC / Under the FNC / Pages / about FNC . aepx .
٥٠. محمد آدم ، ماهية الموارد الإقتصادية ، الجغرافية الإقتصادية ، مجلة النبا ، العدد (٥٠) ، ٢٠٠٩ . <http://www.SwidigJeeran.com/Geography/2009> .
٥١. محمد السيد جميل ، التنمية المستدامة للصحاري ، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.RaedNetwork.org> .
٥٢. محمد سعيد أبوعماد ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، صحيفة البيان ، ٣٠/شباط/٢٠٠١ متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.AL-emarati.net/albayan.com.ae/albayayon> . Page. 2 of 5 .
٥٣. مصطفى يعقوب ، الموارد المعدنية في مصر ، موسوعة الأرض ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.Semses.com/ar/encyc/earth/e25.htm>

<http://www.who.int> .

٥٥ . نادر فرجاني ، رفعت العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، مركز المشكاة  
مصر ، فبراير ، ٢٠٠٠ ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

<http://www.almishkat.org> .

٥٦ . النظام السياسي المصري ، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :  
:// [www.kenanaonline.com/page/2958](http://www.kenanaonline.com/page/2958) .

٥٧ . هالة مصطفى ، الثورة المصرية ، عودة الروح والوعي ٢٤/٢/٢٠١١ ، متوفر على شبكة

المعلومات العالمية على الموقع : <http://www.cfd-eg.org/node/157> .

٥٨ . وزارة الصحة الإماراتية ، حكومة الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على شبكة المعلومات

العالمية على الموقع : <http://www.government.ae/AUE/web/guest> .

ثامناً : المصادر باللغة الإنكليزية .

- 1 . A.L.Dawish, Egypt in the Arab world, The Penquim Press, London, 1976 .
- 2 . AL – Otaba , M.S. The Economy of Abu Dhabi , Beirut , Commercial and Industrial press , 1970 .
- 3 . Clovic Maksoud , Perspectiv on The United Arab Emirates , Federal System , Abu Dhabi , 1991 .
- 4 . David Brady W. , Critical Election , Congressional Parties and Clusters of Policy Changes , British Jornal of Political Science (VIII) Janwary , 1978 .
- 5 . ERWDA , Treated Water Tables for the Emirate of Abu Dhabi , 2002 .
- 6 . ESCWA, Survey of economic and social development in the ESCWA Region, 2000 – 2001 .
- 7 . Fenelon , K.G , the United Arab Emirates , London , 1973 .
- 8 . Fisher , W,Doing Good ? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices , Annual Review of Anthropology , Vol , 26 , 1997 .
- 9 . Ibrahim Al – Abed , The Historical Background and Consitiutional Basis to The Federation Emiraties .
- 10 Kevin Boyleand , Adel Omar Sherif , Human Rights and Democracy , The Role of the Suprme Constitu Honal Court of Egypt (London Kluwer Law International) 1996 .
- 11 Khalifa , Alim , The United Arab Emirates : Unity fragmentation , West View Press 1977 .
- 12 Lindblom , Charlese ,The Policy – Making Process , Englewood Cliffs , N.J. Printice Hall , 1968 .
- 13 Mohammed Shihab , Socieal ٢٨٥ hanges in the U.A.A , 1975 – 1995 , perspectives , Dubi , 1997 .

- 14 Mouza Ghubash , Social Development in The United Arab Emirates , Perspectives 1997 .
- 15 Muhammad Abdarazzak – statuso of water Use , Development and management in the ESCWA Region , UN , ESCWA , 2000 .
- 16 Nafes Ghoseh – Glossary of economics terms – Arab Scientific Publishers , 2001 .
- 17 Nerdrum, Lars & Erikson, Truls, Inteaactual Capital : A human Capital Perspective , Jourunal of Intellectual Capital , vol.2 , no.2 : 2001 .
- 18 Normon J.G Pounds. Political Gegraphy me Graw –Hill, Newyork, 1972 .
- 19 Philip M.Mobbs , the Mineral Industry of the U.A.E , U.S. Geological Survey Minerals Year Book , 2004 .
- 20 Thomas Dye : Understanding Public Policy , Prenlice Hall , U.S.A , 1973 .
- 21 UAE . Ministry of Planning , Annual Economic Reports , Economic and - Social Development in the UAE , 1972 – 1997 .
- 22 UAE. ministry of planning , Annual Economic Reports , Economic and Social Development in the UAE, 1972 – 1997, 1975 – 1987, 1990 – 1995, 1996 to 2006 .
- 23 UNDP . Human Development Report 2007 – Table , 1.1.1..
- 24 World Bank , World Development Indicators, April , 2002 .
- 25 Yehnezkil Dror , Public Policy Making Reexamined , chandler Publishing Company , U.S.A , 1968 .
- 26 Zehtabchi , Armin , Building & Retaining Human Gapital Workforce Investors , Vol . 11 , Issue I : Summer , 2002 .

- INTERNET

- 1 Egypt Economy Profile . 2007 .  
[http : // www. indexmundi . com / Egypt .](http://www.indexmundi.com/Egypt)
- 2 Zeigler , Harmon , and Daten , Hendrich , (Interest group in the statesv) In Jacob Herbert & Vinec , Kennth N (Eds) . Politics In the American States , 2nd . Edition (Boston , Brown) , 1971 .  
[http : // w w w . Santaanawib . com .](http://www.Santaanawib.com)
- 3 OECD , A survey Of Exiting Indicators For Human Capital , 28 the September : 2001 .  
[http : // w w w . nrteetrnee. ca / eng / programs / current – programs / SDIndicators/cl ustergroups/ Cluster Group – Background Documents – Human Capital – e. htm .](http://www.nrteetrnee.ca/eng/programs/current-program/SDIndicators/clustergroups/ClusterGroup-BackgroundDocuments-HumanCapital-e.htm)
- 4 The Free Encyclopedia , Unemployment , 2006 .  
[http : // www. W3c. org / TR / REC . htn .](http://www.W3c.org/TR/REC.htm)

## المقدمة

تعدُّ الموارد البشرية والإقتصادية من بين العوامل المهمة التي تُسهم في تنفيذ سياسات عامة فاعلة إذ أنه كلما توافرت تلك الموارد في الدولة ، كلما زادت برامج الدولة وتوسعت أنشطتها وزادت الآثار والمنافع التي تُحدثها بما يعود على المجتمع أفراداً وجماعات وشحتها تُعدُّ من التحديات التي تواجه صانعي السياسات العامة في الدولة ، وعليه فإن دراسة الموارد البشرية والإقتصادية ، وصُنع السياسة العامة تتحدد من خلال معرفة أدوار تلك الموارد في صنع السياسة العامة .

فالموارد البشرية ، هي أصل تنموي مُنتج وفعال إذا ما أُحسن إستثماره وتدريبه فالدول المتقدمة أولتها إهتماماً كبيراً ، ووضعت الخطط الإستراتيجية للإستثمار في العنصر البشري إدراكاً منها لأهمية الإستفادة القصوى من تلك الموارد ، فهذه الموارد هي التي تُترجم الخطط والبرامج إلى عمل وإنتاج ، ويتوقف عليه بالدرجة الأولى نجاح الإدارة الحكومية في تحقيق أهداف السياسة العامة . لذا ، فصُنع السياسة العامة لا يُمكن أن يتم إلا بإستكمال الجهاز التشريعي لتوظيف الموارد البشرية ، وعلى وفق ما ورد في صنع السياسة العامة .

إما بالنسبة للموارد الإقتصادية ، فنلاحظ تزايد إهتمام معظم (إن لم يكن جميع) الدول بدراسة الموارد الإقتصادية ، فبقدر ما يُتاح من موارد إقتصادية لمجتمع ما ، فإنه بالنتيجة ينعكس على مستوى الرفاهية الإقتصادية . فالموارد الإقتصادية تُعدُّ ضرورة لازمة لضمان صنع السياسة العامة ولنجاح خططها وإجراءاتها ، بمعنى أن القرار الحكومي بصُنع سياسة عامة لا تتحول إلى حقيقة وعمل فعلي وواقعي ، إلا إذا إقترن بتوفير الموارد الإقتصادية اللازمة والمحددة والمخصصة سلفاً ، سواء أكان عند صنع السياسة العامة أو عند تنفيذها ، أي أن وضع وإعتماد الميزانية المخصصة لصُنع السياسة العامة وتنفيذها هو قرار سياسي يُحدد مقدار الموارد الإقتصادية التي تُخصصها الحكومة لتنفيذ السياسة العامة .

فالسياسات العامة من حيث الصُنع والتنفيذ والتقييم ، هي نتاج إستثمار تلك الموارد وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدور تلك الموارد ، وعلى ضوء ذلك الأداء تتوقف درجة نجاح صنع السياسات العامة أو عدم النجاح في تحقيق تلك المتطلبات ، وبالتالي يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية إستخدام مواردها عند صنع السياسة العامة . فإن قدرة تلك الموارد تكون في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ، ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التنفيذية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع .

إما فقدان تلك الموارد أو إنعدام التوازن بينها أو الإفتقار إلى صيغ الإستثمار الأمثل لها فتقود إلى عدم تحقيق الأهداف العامة ، مما سيترتب على ذلك بالنتيجة الفشل في صنّع السياسات العامة . وسيتم التركيز أخيراً على الموارد البشرية والإقتصادية ودورها في صنّع السياسات العامة بكل من دولتي مصر والإمارات .

### أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة تنبع من أهمية جوهرية لمتغيرات العلاقة في التأثير والتوظيف لموارد المجتمع من منظور السياسة العامة للدولة ، وذلك لكون التأثير يتأتى عن حاجة وضرورة ملحة لفاعلية موارد المجتمع وكيفية إستثمارها ، في حين تتأتى متطلبات التوظيف عن حتمية دور الدولة في صنّع السياسة العامة ، من أجل أن تحسن ذلك التوظيف من خلال وضع الخطط التنموية ، وتأسيس البرامج التي من شأنها إستغلال موارد المجتمع المادية والبشرية إستغلالاً كفاً وفي مختلف قطاعات الدولة . كما أن صنّع السياسة العامة لا يمكن أن تُحدد أطر ومهام وأهداف الخطة التنموية في إدارة موارد المجتمع إلا بعد تأثيرها وبإلحاح بل وضرورة قصوى في إتخاذ كل التدابير اللازمة وضمن الخطة المرسومة كي يتم توزيعها توزيعاً متناسباً مع أهمية وإتجاهات تلك الخطة التنموية ، والتي تهدف الدولة أساساً إلى إستخدام أفضل الطرق والوسائل المتاحة لتوظيف موارد المجتمع وثرواته المتنوعة .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول متغيرات العلاقة بين موارد المجتمع البشرية والإقتصادية وآلية صنّع السياسة العامة للدولة في ظل أداء مقارن لأنموذجين أحدهما لجمهورية مصر العربية ، والآخر لدولة الإمارات العربية المتحدة .

### إشكالية الدراسة :

لعل أكثر ما يميز الموارد البشرية والإقتصادية هو إختلاف الآثار التي تتركها على السياسات العامة من بلد لآخر ، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتتناول الموارد البشرية والإقتصادية وصنّع السياسة العامة مع محاولة لمقارنة واقعها في مصر والإمارات وتتمثل إشكالية الدراسة بوصف واقع تلك الموارد ووصف عملية صنّع السياسة العامة وذلك إنطلاقاً من الأهمية التي تتمتع بها ، وطبيعة العلاقة بينهما ، ودرجة تأثيرها ومدى فاعليتها وبالتالي كفايتها لصنّع سياسة عامة فاعلة ومؤثرة ، ومدى صحة التوظيف لتلك الموارد .

### فرضية الدراسة :

ترتكز الدراسة على فرضية مفادها أن هناك مقومات تؤثر بشكل متفاوت في عملية صنع السياسة العامة ، ومن بينها الموارد البشرية والإقتصادية الأخرى . بعبارة أخرى ، هناك دور مباشر للموارد البشرية والإقتصادية في صنع السياسة العامة وأن هذا الدور متباين في قوته وفعالته من دولة لأخرى ، وعليه كيف يتعامل صانع القرار مع وفرة أو قلة الموارد البشرية والإقتصادية ، بغية صنع سياسة عامة ناجحة فاعلة وقياسها في كل من مصر والإمارات .

### منهجية الدراسة :

لكي تكون الدراسة متكاملة بالشكل الذي تطرح ثمارها من خلال دراسة علمية موضوعية فقد إعتدنا منهجية الإنقال من الخاص إلى العام ، أي بمعنى أن يتم تتبع تأثير العلاقة ما بين المتغير المستقل ، وإنعكاس ذلك على نمط السياسات المعتمدة ، وهو ما تطلب أن نركز على المنهج الإستقرائي في بيان واقع القطاعات الإقتصادية على مدى زمني ثم تطلب الأمر - لأغراض المقارنة ما بين الأنموذجين المعتمدين - أن نستعين بالمنهج المقارن ثم إعتدنا منهج التحليل النظامي في تحليل مؤسسات النظام السياسي في كلا البلدين وتبيان دورها في صنع السياسة العامة ، ثم إعتدنا المنهج الوظيفي في دراسة كيفية أداء كلا الحكومتين دورها في صنع السياسة العامة والقوى المؤثرة فيها .

### هيكلية الدراسة :

تتضمن الدراسة بحثاً في أربعة فصول ، فضلاً عن المقدمة ، إذ أن الفصل الأول فيها مدخل نظري (مفاهيمي) للموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة ، ويتضمن ثلاثة مباحث أساسية ، يتناول المبحث الأول دراسة ماهية الموارد البشرية من حيث مفهومها وتطورها وتنميتها وأهميتها ، إما المبحث الثاني فيتناول ماهية الموارد الإقتصادية من حيث الموارد الطبيعية ومعايير تصنيفها وأهميتها في عملية التنمية ، في حين تناول المبحث الثالث مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها والقوى المشاركة فيها .

إما الفصول الثاني والثالث والرابع فأنها تمثل الجانب التطبيقي للدراسة ، إذ تضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث ٣ المبحث الأول واقع الموارد البشرية في مصر والإمارات ، إما المبحث الثاني فيتناول واقع تنمية الموارد البشرية في مصر والإمارات ، في حين تناول المبحث الثالث دراسة مقارنة لواقع الموارد البشرية في مصر والإمارات . وجاء الفصل

الثالث ليتناول واقع الموارد الإقتصادية في مصر والإمارات ، وانقسم كذلك على ثلاثة مباحث وتناول المبحثان الأول والثاني واقع الموارد الطبيعية والأهمية الجغرافية ، وأهم القطاعات الإقتصادية في مصر والإمارات إما المبحث الثالث فإنه تناول دراسة مقارنة لواقع الموارد الإقتصادية في مصر والإمارات .

إما الفصل الرابع والأخير ، فإنه رصد واقع عملية صنّع السياسة في كلٍ من مصر والإمارات وجاء في ثلاثة مباحث ، إذ تضمن المبحثان الأول والثاني واقع صنّع السياسة العامة في مصر والإمارات وأهم القوى المساهمة في هذه العملية ليتضمن المبحث الثالث دراسة مقارنة لواقع صنّع السياسة العامة في مصر والإمارات . وأخيراً الإنتهاء بوضع خاتمة وإستنتاجات توضح أهمية دور الموارد البشرية والإقتصادية في صنّع السياسة العامة ، ومقارنة فاعلية تلك الموارد وكيفية إستثمارها في صنّع السياسة العامة بين كلٍ من دولتي مصر والإمارات .

## ABSTRACT

### ***Human, economic resources and policy - making (Egypt and the UAE) as a comparative study***

#### *Importance of the study :*

*This study stems from the fundamental importance to the variables of the relationship to influence and employment of the resources of the community from the perspective of the general policy of the state, so that the effect comes from a need and an urgent need for effective community resources and how to invest, while derived from staffing requirements for the inevitability of the state's role in policy-making, in order to improve recruitment through the development of development plans, and establish programs that will take advantage of society's resources human and material make efficient and in the various sectors of the state. The policy - making can not be determined frameworks, functions and objectives of the development plan in the management of community resources only after the impact and urgency and even absolutely necessary to take all necessary measures within the plan set to be distributed distribution with the importance of and trends that the development plan, which aims the state mainly to the use of the best ways and means available for the employment of community resources and wealth varied .*

*Hence this study was to address the variables of the relationship between community resources human and economic and the mechanism of policy-making of the State in the performance of comparative Onmozgen one for the Arab Republic of Egypt, and the other to the United Arab Emirates, that the similarities and differences between Alonmozgen will include an analysis of the results of the comparison of applications of variables relationship and its impacts on gross national product of the two countries, and what is the role of policy - making mechanism to achieve this development objective .*

## *The problem of the study :*

*Perhaps the most characteristic of human and economic resources is the different effects they are having on public policy from one country to another, and from this perspective this study was to address the human resource, economic, and policy - making with an attempt to compare the reality in Egypt, the UAE, is the problem of the study as the reality of those resources and describe the process of policy - making public and building on its importance enjoyed by, and the nature of their relationship, and the degree of impact and effectiveness and thus their adequacy for making policy efficient, effective, and the validity of employment of those resources .*

## *Hypothesis of the study :*

*Study was based on the premise that there are factors affecting disproportionately in the process of policy-making, including human resources and other economic, there is a relationship *Dalia* between employment and investment of these resources available, and between making effective public policy and implementation of successful and effective, which would result in a high degree of political and economic stability. In other words, there is a direct role for the human and economic resources in the making of public policy and that this role varying in strength and effectiveness from country to country, and therefore how to handle the decision-maker with an abundance or lack of human and economic resources, in order to make a policy successful and effective measure in both Egypt and the UAE.*

## *Methodology of the study :*

*In order to be the study integrated manner that put off through the study of scientific objectivity we have adopted a systematic transition from private to public, ie, in the sense that is tracking the impact of the relationship between the independent variable, and the reflection on the type of policies adopted, which requests that focus on the inductive approach in statement of the reality of economic sectors over time then it took - for purposes of comparison between Alonmozgen accredited - that we use the curriculum Comparative and then we adopted the method of analysis systemic in analyzing the institutions of the political system in both countries and demonstrate the role of making public policy, then we adopted a function-based approach to study how the performance of both governments role in policy-making and the forces affecting it .*

## *The structure of the study :*

*The study includes research in four chapters, as well as the introduction, as it represents the first chapter where the entrance to a theoretical (conceptual) of human resources, economic and policy-making, and includes three Investigation background, addresses the first research study of the nature of human resources in terms of its conception, development, and development and its importance, either the second section deals with the nature of economic resources in terms of natural resources and the criteria for classification and its importance in the development process, while the third on the concept of policy-making and stages and the forces involved .*

Either chapters 10, 11 and 12, it represents the practical side of the study, assuring Chapter three second Investigation addresses the first topic the reality of human resources in Egypt and the UAE, either the second section deals with the reality of human resources development in Egypt and the UAE, while the third on a comparative study of the reality of human resources in Egypt and the UAE. The third chapter deals with the reality of economic resources in Egypt and the UAE, and the split as well as for three Investigation and eating Alambgesan first, second and reality of natural resources and the importance of geography, the most important economic sectors in Egypt and the UAE either the third section, it dealt with a comparative study of the reality of economic resources in Egypt and the UAE .

Either the fourth quarter and last, it is monitoring the reality of policy-making process in Egypt, the UAE and eat three Investigation, assuring Alambgesan first, second and reality of policy-making in Egypt, the UAE and the major forces contributing to this process to include the third section a comparative study of the reality of policy-making in Egypt and the UAE . Finally, the completion status Conclusion and conclusions show the importance of the role of the human and economic resources in the making of public policy, and compare the effectiveness of those resources and how investment in policy - making between each of the states of Egypt and the UAE .

## إقرار

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أننا قد إطلعنا على الأطروحة الموسومة ( الموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة : مصر والإمارات العربية المتحدة - دراسة مقارنة ) المقدمة من قبل الطالبة ( إستبرق فاضل شعير ) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونقدر أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ( ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٢ ) ، ولأجله وقعنا .

التوقيع :	التوقيع :
أ.م.د. عاطف لافي السعدون	أ.د. محمد صالح القرشي
عضواً	رئيساً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

التوقيع :	التوقيع :
أ.م.د. علي سلمان صايل	أ.م.د. هشام حكمت عبدالستار
عضواً	عضواً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

التوقيع :	التوقيع :
أ.د. عبد علي المعموري	أ.م.د. ليلي عاشور حاجم
عضواً / مشرفاً	عضواً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

وصادق مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين على قرار اللجنة .

التوقيع :
أ.م.د. عامر حسن فياض
عميد كلية العلوم السياسية
التاريخ : / / ٢٠١٢

## إقرار

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أننا قد إطلعنا على الأطروحة الموسومة ( الموارد البشرية والإقتصادية وصُنع السياسة العامة : مصر والإمارات العربية المتحدة - دراسة مقارنة ) المقدمة من قبل الطالبة ( إستبرق فاضل شعير ) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونقدر أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة بتقدير ( جيد جداً ) وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ( ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٢ ) ، ولأجله وقعنا .

التوقيع :	التوقيع :
أ.م.د. عاطف لافي السعدون	أ.د. محمد صالح القرشي
عضواً	رئيساً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

التوقيع :	التوقيع :
أ.م.د. علي سلمان صايل	أ.م.د. هشام حكمت عبدالستار
عضواً	عضواً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

التوقيع :	التوقيع :
أ.د. عبد علي المعموري	أ.م.د. ليلي عاشور حاجم
عضواً / مشرفاً	عضواً
التاريخ : / / ٢٠١٢	التاريخ : / / ٢٠١٢

وصادق مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين على قرار اللجنة .

التوقيع :
أ.م.د. عامر حسن فياض
عميد كلية العلوم السياسية
التاريخ : / / ٢٠١٢

## إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد الأطروحة الموسومة ( الموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة : مصر والإمارات العربية المتحدة - دراسة مقارنة ) التي قدمتها الطالبة ( إستبرق فاضل شعير ) قد جرى تحت إشرافي في جامعة النهريين - كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة .

التوقيع :

أ.د. عبد علي المعموري

التاريخ : / / ٢٠١٢

وبناءً على التعليمات والتوصيات المتوافرة ، أرشح الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

أ.م.د. ياسر علي إبراهيم

رئيس قسم النظم السياسية

والسياسات العامة

التاريخ : / / ٢٠١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ

قال رب اشرح

لي صدري ( )

ويسر لي

أمرى ( ) واحلل

عقدة من

لساني

( ) يفقهوا

قولي ( )

صدق الله العظيم

(الآيات ٢٥- ٢٨)

الاسم: استبرق فاضل شعير الشمري

التحصيل الدراسي: ماجستير علوم سياسية جامعة النهريين/  
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

العنوان الالكتروني: [estabraq\\_e@yahoo.com](mailto:estabraq_e@yahoo.com)